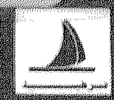
فرنسا و الاسلام

من نابليون الى ميتران

تأليف : جاك فريمو
ترجمة: هاشم صالح







فرنسا و الاسلام

من نابليون الى ميتران



فرنسا و الاسلام

من نابليون الى ميتران

تأليف : جاك فريمو
ترجمة: هاشم صالح

* يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الفرنسي:
Jacques Frémeaux: La France et L'Islam depuis 1789

* الطبعة العربية الأولى، ١٩٩١.

* الناشر:
* شركة الأرض للنشر المحدودة
56, Griya Deghanis
Anna Tower - First Floor
P.O.Box 3074
Limassol - Cyprus
Telex No. 6251 A.Z.
Fax No. 05 - 369928
TEL No. 05 - 366494 - 366018

* دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث
133 Makarios Avenue,
Classic House Building - Office No. 4
Tel - (357 - 5) 387463
Fax - (357 - 5) 387464
Limassol - Cyprus

مقدمة


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ان هذا الكتاب الذي يجهد في تقديم الملامح العريضة لحضور فرنسا في العالم الاسلامي المتوسطي منذ الثورة الفرنسية وحتى اليوم يلبي قبل كل شيء الحاجة التالية: موضعة الأحداث الراهنة داخل المدة الطويلة بشكل نستطيع فيه ان نستبدل ذكريات تجربة طويلة من الحياة المشتركة بفكرة الصراع القائم على الجهل المتبادل دون ان نسقط في كتابة التاريخ على هيئة الاسطورة السوداء أو الاسطورة الذهبية البيضاء. وقد بدا لنا بالفعل ان ما يحصل في الغالب الأعم هو أن انعدام المعلومات ـ أو ما هو أسوأ من ذلك ـ اللجوء الى مرجعيات جدالية محضة يساهم في تزييف التصورات وتسويد الاحكام المشكّلة في كل جهة عن الجهة الأخرى. ولكن ما يحصل في أماكن اخرى يحصل هنا ايضاً: بمعنى ان الأعمال المتبعثرة للباحثين المتخصصين جداً بالضرورة ليست دائماً في متناول كل الأيدي. ان التوليفة الجامعة التي توصلنا اليها هنا تحاول تسهيل مقاربتها على كل اولئك الذين يريدون ان يعرفوا ويفهموا، وكذلك على كل اولئك الذين يريدون ان يتذكّروا فلا ينسوا. ان الكثير من الفرنسيين المسيحيين أو اليهود أو العرب أو المستعمرين أو السكان المحليين قد ولدوا في بلدان جنوب وشرق المتوسط الاسلامي. والكثيرون منهم ايضاً ولدوا في فرنسا من عائلات مهجّرة عن أوطانها الأصلية. وكانوا قد سمعوا الآخرين أو الأكبر سناً يتحدثون بطريقة مشوهة قليلاً أو كثيراً بسبب الأهواء الغاضبة أو الحنين الجارف عن فصول ماضية من التاريخ. وقد آن الأوان للتحدث عنها بشكل آخر: أي بكل مرونة وموضوعية.

بالطبع يحق للقارىء أن يتساءل عن مشروعية الربط بين مفهومين هما: فرنسا والاسلام. فالمفهوم الأول يشير الى أمة قومية موحدة داخل دولة، وأما

مفهوم الاسلام فيدل على جماعة دينية. وإذن فان الأمر يتعلق بظاهرتين مختلفتين سوف يكون من التعسف المقاربة بينهما. في الواقع ان الاسلام منظورٌ اليه هنا بصفته تعبيراً جغرافياً يدل على مناطق مسكونة باغلبية اسلامية كانت فرنسا قد تعاطت معها علاقات متنوعة. ان ضرورة حصر الدراسة بالجوانب الأكثر أهمية سوف تقودنا الى تركيز هذه الدراسة على العالم الاسلامي المتوسطي دون ان نمتنع كلما دعت الحاجة عن الاشارة المختصرة الى الصحراء والساحل والمفازات الافريقية من جهة، ثم الى القوقاز وآسيا الوسطى من جهة أخرى. ولكن الأمر لا يتعلق هنا فقط بتصنيف عملي. فـ« فرنسا » و« الاسلام » هما أيضاً شعاران يُستخدمان غالباً من قبل مجموعات أو أفراد ينتمون الى كلا المجمّعين الجغرافيين. وهم يتصرفون طبقاً لمصالح وأهداف سياسية واقتصادية وثقافية ولكنهم يعرضونها وكأنها تحيل الى جماعتيهما أو تتجاوزها. وهنا نحس بالحاجة الى خلع بعض التماسك والوحدة على مفهوم فرنسا، وهذا ما يحفزنا على حصر موضوع الدراسة بالفترة المعاصرة بالمعنى الجامعي الفرنسي للكلمة: أي بفرنسا بدءاً من الثورة الفرنسية.

يريد هذا الكتاب أولاً التذكير ببعض البدهيات فيما يخص المواضيع التي تكون فيها طبيعة الذاكرة انتقائية أكثر مما يجب (أي تحذف وتستبعد على هواها). فأولاً ينبغي القول بان اشكالية الروابط بين فرنسا والاسلام لم تبدأ مع الاستيقاظ المزعوم في الثمانينات والذي تطبل له وسائل الاعلام. وهذا الهدف الأولي مهم بحد ذاته ويبرر اعتماد خطة زمنية متسلسلة. ثم هناك مطمح اضافي يكمن في اقتراح تأويلات لهذه الروابط. فالمراقبون يقيمون التضاد غالباً (وبحق) بين الامبريالية الفرنسية ثم الغربية من جهة وبين اسلام الرفض من جهة أخرى. ولكن ينبغي ان نعلم أيضاً أنه حتى في فترة الانتصار الأكبر للامبريالية فقد شهدنا توسعاً للاسلام موازياً للتوسع الفرنسي (في افريقيا السوداء خصوصاً). كما وشهدنا بداية الجهد التغييري الذي لا يزال جارياً تحت أعيننا اليوم في المجتمعات العربية والاسلامية. سوف نحاول البرهنة على أنه لم يحصل احتكاك بين كتلتين أحاديتين متراصتين وجامدتين، وانما بين عالمين هما ذاتهما في حالة حركة أو تغير. وهنا تكمن فائدة المنهجية التاريخية وابتكاريتها. وفي مثل هذه الحركة نلاحظ ان التبادلات والاستعارات الجارية بين العالمين هي في نفس أهمية الصراعات.

وعلى الرغم من الوضوح والايجاز اللذين حاولنا ان يتصف بهما هذا الكتاب فربما لن تكون قراءته سهلة أو ميسورة. فلم يكن من السهل ان نستخلص قراءة اجمالية من كمية البحوث المنشورة عن هذا الجزء أو ذاك من الموضوع المطروق. ولم يكن من السهل ان نستعرض دون تحيز تاريخاً بأكمله مفعماً بالأحداث، ومختوماً بالتيارات المعقدة، ومنتهياً الى الوضع الراهن وأحداثه المتفجرة والحارقة. وعلى الرغم من جهود مؤلفه في التوثيق من أفضل المصادر، فانه أول من يعي بان هذا الكتاب ليس إلا محاولة ما كان ممكناً القيام بها لولا الجهود الصبورة والكريمة التي بذلتها أجيال عديدة من الباحثين. وأنتهز هذه الفرصة لكي أوجه لهم التحية.



الجزء الأول

من مصر إلى الجزائر



١ ـ فرنسا والمتوسط الاسلامي في نهاية القرن الثامن عشر

نحن نعلم مدى لا جدوى فصول التقديم العمومية التي تكمن وظيفتها الوحيدة في القفز على ما هو أساسي (أي القوى العميقة) من أجل التوقف عند ما هو ثانوي (أي التسلسل الزمني للوقائع والتواريخ). ولكن لن تكون هذه هي طريقتنا هنا. وانما نحن نريد بكل بساطة عن طريق اثارة بعض الأحداث والوقائع (التي لا تهدف الى الحصر أو الشمولية) ان نساعد القارىء على فهم الناس الذين سنستعرض تاريخهم انطلاقاً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فهذا التاريخ سيشكل نقطة البداية بالنسبة لنا. سوف نساعده على فهمهم ولو بواسطة بعض الانطباعات السريعة.

المقاربة الأولى:

كيف نصوِّر ونشخِّص للفرنسيين بلدان الاسلام المتوسطي؟

ربما كانت تبدو أولاً كعالم أكثر فراغاً وتخلخلاً من حيث السكان. فقد كانت فرنسا آنذاك أكبر قوة ديمغرافية (سكانية) في أوروبا. وكانت بملايينها الثلاثين المحصورين في مساحة قدرها (٥٠٠,٠٠٠) كم٢ أكثر قوة بكثير من العشرين مليون مسلم الذين يتوزعون متبعثرين على مساحة الاسلام المتوسطي التي تزيد بخمسة اضعاف عن مساحة فرنسا. ونلاحظ فيما يخص الأوبئة ان النظام الصحي المستخدم في الغرب كان يتوصل الى ايقافها وحصرها بفعالية على الرغم من بلادته، واما في بلاد الاسلام فقد كانت مستمرة في حصد الناس وتكليفهم ضريبة الحياة غالياً.

هل كان عالماً أقل ازدهاراً؟ بالتأكيد لم تكن هذه الأطروحة قد أصبحت صحيحة بعد على الرغم من أقاويل الدعاية الاستعمارية التي حاولت ايهامنا

بالعكس بحثاً عن التبريرات الاسترجاعية واللاحقة لفكرة الاستعمار. كان الاقتصاد يمثل نظاماً معقداً يمزج بين الحياة الزراعية الريفية ولكن المتلائمة جيداً مع البيئة، وبين الصناعات الحرفية المتقنة التي تتوصل احياناً الى مرحلة المانيفكتورة، وبين التجارة التي كانت تربط منذ عدة قرون أوروبا بآسيا، وافريقيا بالمتوسط، والمغرب بالمشرق. وكان ذلك كافياً، بسبب انعدام الضغط الديمغرافي، لتلبية حاجيات الاستهلاك ضمن شروط ربما كانت مشابهة لما يعرفه معظم الفرنسيين وخصوصاً سكان الأرياف.

هل كان العالم الاسلامي أقل تقدما؟ لم يعد لهذه الكلمة من معنى. فقد استطاع بعضهم وربما دون مغالطة أن يدعموا الأطروحة القائلة بأن معدل التعليم في أوساط الفلاحين الجزائريين الناطقين بالعربية لم يكن أقل من معدل التعليم السائد في الأرياف الفرنسية. وكانت المعرفة الكلاسيكية (الفقهية والأدبية بخاصة) ما تزال تدرّس داخل شبكة واسعة من المؤسسات بدءاً من مؤسسة الزاوية المتواضعة (وهي تقابل الديْر عندنا) وانتهاءً بالجامعات العريقة والعظيمة المتمثلة بالأزهر في القاهرة أو بالقرويين في فاس. وكانت الحياة التقليدية بمحظوراتها العديدة وتقنينها المعقد لا تحسد فرنسا العتيقة في شيء على اسلوب الكياسة والرقة والظرف. وكانت قيم العرض والشرف والكرم والضيافة المحصورة بالطبقة الارستقراطية في فرنسا شائعة ومنتشرة في مختلف طبقات المجتمع الاسلامي. وهذه الخصائص التي تجد تجلياتها الأكثر تميزاً في أوساط القبائل البدوية (التي كانت لا تزال تشكل جزءاً كبيراً من السكان) طالما سحرت فرنسيين عديدين ومعتادين على عقلية أكثر ضيقاً وبلادة.

ولكن يبقى صحيحاً القول بأن التفكير العلمي والابتكار التقني لم يتقدما إلا قليلاً جداً منذ ذلك العصر الذهبي المتمثل بالقرون الهجرية الخمسة الأولى (ما بين القرن السابع والثالث عشر الميلادي). فحركة الأفكار في العالم الاسلامي لم تؤد الى تلك الزلزلة العملاقة التي تشكلها فلسفة التنوير بالنسبة للغرب. كما ان رغبة الاختراع والتحديث التي تميز الفئة الأكثر نشاطاً من المقاولين والتجار الأوروبيين كانت نادرة. ينتج عن ذلك ان الشروط الضرورية من أجل نشوء الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الصناعي لم تكن متوافرة أو مجتمعة. وكان ذلك يشكل عامل اختلال محجوب الى حد كبير بواسطة الوعي الحاد بالانتماء الى كونين دينيين وثقافيين وسياسيين مختلفين.

أنْ يكون الدين يحتل هنا وهناك مكانة مركزية، فهذا شيء بدهي لا يحتاج الى نقاش. فقد كان يخلع في كل مكان المعنى ونظام القيم على الحياة الفردية، ولكنه كان يشكل أيضاً وخصوصاً المرجعية المشتركة التي تخلع الشرعية أو المشروعية على التشكيلات السياسية والاجتماعية (أي على الدولة، ونظام العدالة، والأسرة). وباسم الكلام الالهي كان عدد لانهائي من رجال الدين يتكفّلون بخدمة الشعائر وتطبيق العدالة وتعليم الجماهير. وكانوا يعيشون على هبات المؤمنين وعلى موارد المؤسسات الدينية. ذلك ان كل أعمال الحياة الخاصة والعامة وطريقة الولادة والحياة والموت كانت مصبوغة عمقياً بصبغة التقديس. ثم راحت الأغلبية تفرض عقائدها على المجتمع بصفتها دين الدولة. وكانت فرنسا «البنت الكبرى للكنيسة»، وكان مليكها المسيحي جداً يرى من واجبه ان يساهم في نشر الإيمان الكاثوليكي أو حماية الكاثوليك. وكان الاكليروس الكاثوليكي، أولى الطبقات الثلاث في المملكة، يشكل قوة عقارية وسياسية. ونفس الشيء يمكن ان يقال عن الملوك المسلمين. فهم المدافعون بامتياز عن الدين والمحافظون عليه. وينبغي عليهم ان يحسبوا الحساب **للعلماء** أو للفقهاء في الدين. فمبادئه تشكل الشريعة التي هي أساس التشريع أو **الفقه**.

وهذا التوازي بين كلا الدينين كان يغذّي عاطفة التباعد، بل وحتى العداء. فالمؤمنون بكلا الدينين نادراً ما يشعرون نحو بعضهم البعض بعاطفة الاحترام المتبادل، هذا على الرغم من احالتهم المرجعية الى نفس النبوءات التوراتية. فالاسلام في نظر الكاثوليك ليس الا هرطقة في أحسن الأحوال. واما التوراة والأناجيل فلا تحتوي، في نظر المسلمين، الا على وحي مزوَّر. ولكن الشيء الأساسي يكمن في التعلّق بتقاليد وعادات ونظام اجتماعي مرتبط بشكل وثيق بالتقوى. ولكن كل ذلك كان يلحظ وكأنه مختلف جذرياً لدى كلا الجهتين.

فتكلُّم اللاتينية في هذ الجهة والعربية في الجهة الأخرى ونوعية التقويم الزمني (الميلادي والهجري) واللباس والمحظورات الغذائية وأشكال حضور المرأة في المجتمع، كل ذلك كان يبدو وكأنه ينتمي الى كوكبين مختلفين. وعلاوة على ذلك ينبغي ان نضيف تعددية الروابط الدنيوية المحضة وكذلك الروابط السلالية أو العائلية المترسخة جداً لدى الارستقراطية. ومن جهة أخرى فان تيارات التبادل

الاقتصادي والثقافي (بدءاً من حركات الأفكار وانتهاء بأزياء الثياب) كانت تقرِّب الفرنسيين من جيرانهم الأوروبيين وتبعدهم عن الشعوب الاسلامية. فليس هناك من فرنسي واحد يحتفظ بذكرى أسلاف مسلمين له على الرغم من التاريخ وتداخلاته. وبالمقابل، قلةٌ هي القبائل العربية التي تعترف بانه كان لها اسلاف مسيحيون أو يهود. وكانت ايديولوجيات الكفاح التي تجيِّش الدول (جهاد من جهة / وحرب صليبية من جهة أخرى) تقوّي هذا الشعور بالتباعد والعداء، حتى ولو لم تكن تظهر الا بشكل متقطع من حين الى آخر. وراح السباق من أجل السيطرة على المتوسط يطيل من أمد هذا الشعور في عزّ القرن الثامن عشر.

هكذا نجد ان التضاد بين العالم المسيحي / ودار الاسلام ليس عبارة عن كلمة فارغة من المعنى (كلمة دار الاسلام يمكن ترجمتها حرفياً ببيت الاسلام ولكنها تعني في المصطلح «فضاء» الاسلام أو «أرض» الاسلام).

ان هذه الاعتبارات المبسَّطة التي ينبغي التخفيف منها الى درجة الحدِّ منها كما وينبغي على الأخص تجاوزها، تشكل على الرغم من كل شيء نقطة الانطلاق الاجبارية للبحث والفهم.

الامبراطورية العثمانية

ليس هناك أي دولة اسلامية تتمتع بنفس الحظوة والهيبة التي تتمتع بها الامبراطورية العثمانية. فقد أسست في القرن الرابع عشر وعرفت كيف تستولي في أقل من مائة وخمسين عاماً على الأراضي التي تمتد من الأطلسي الى الخليج العربي وبحر قزوين، ومن فيافي أوكرانيا الى الصحارى، مشكلة بذلك القوة الأولى في حوض المتوسط. وكان فتح القسطنطينية ثم هنغاريا والبلقان والدفاع عن عهد وصايتي الجزائر وتونس ضد الهجمات الاسبانية مدّعى من قبل عواهلها بصفته حقاً من حقوق حكومة المسلمين، وخصوصاً العرب. ومن المعروف ان هؤلاء الأخيرين كانوا في أغلبيتهم الساحقة (ما عدا المغرب الأقصى) تابعين للسيادة العثمانية سواء منهم التابعون للمشرق (أي الشرق الأوسط) أو للمغرب (أي افريقيا الشمالية ما عدا مصر).

واذا ما قارنا هذه الامبراطورية بفرنسا دهشنا بسبب الطابع الامبراطوري

لبنائها. فالدولة، على الرغم من حضورها، كانت تحكم في كل مكان بشكل أقل مما تمارس سيادتها. وفي الغالب كانت السلطة تصادر من قبل النخبة العسكرية التركية (الانكشاريين) أو ذوي الأصول الشركسية والعبيد (المماليك). وفي عهد الوصاية على الجزائر كان الانكشاريون ينتخبون الداي ويقيلونه. وفي مصر كان على الباشا ان يقتسم السلطة مع البايات المماليك. وفي العراق كانت مسؤولية الباشا تعزى دائماً الى مملوك. وفي أماكن أخرى شهدنا انبثاق سلالات حقيقية بدءاً من القرن الثامن عشر. وهذه هي حالة تونس فيما يخص المغرب اثناء عهد خلفاء الباي حسين، وحالة ليبيا الطرابلسية المحكومة من قبل أحمد كرامنلي وذريته. وهذا ما حصل في المشرق أيضاً مع عائلة العظم في دمشق أو عائلة الجليلي في الموصل. وعلاوة على الاستقلالية الذاتية الكبيرة التي كانت تتمتع بها هذه السلطات الاقليمية ينبغي ان نضيف اليها تلك الاستقلالية الذاتية التي منحها النظام التركي لليهود والمسيحيين من خلال المنطق الامبراطوري الذي دعمه الاحترام المعترف به من قبل القرآن «لأهل الكتاب». فهؤلاً - من غير المسلمين - يمكنهم ان يمارسوا دينهم بحرية. وكان زعماء مختلف الطوائف (كالبطاركة والحاخامات الكبار) هم المحاورون الرسميون المعترف بهم من قبل الدولة. وكانت الضمانات التي أعطيت للمحميّين (أو للذميّين) قد شكلت لفترة طويلة مثالاً يحتذى على التسامح في مواجهة تعصب الغرب. وهكذا شكل العالم الاسلامي لمرات عديدة ملجأ لليهود وخصوصاً في القرن السادس عشر.

لا ريب في انه يمكن ملاحظة الفرق والتضاد بين هذه التعددية في مراكز السلطة وتلك الفسيفساء من الجماعات البشرية من جهة وبين الانسجام الفرنسي الكبير المؤسس على تنمية الفكرة القومية من جهة أخرى. ولكن حتى هنا فلا ينبغي ان نبالغ كثيراً. ففرنسا العهد القديم كانت قد حُدِّدت من قبل بيير غوبير بصفتها «نظام التعددية القانونية واللغوية والادارية والتعقيد والامتيازات». وكلنا يعرف عبارة ميرابو الشهيرة التي يتحدث فيها عن «الركام المتهافت للشعوب المنقسمة». يبقى مع ذلك صحيحاً القول بان التطور التاريخي كان مختلفاً في كلتا الجهتين. فقد راح ينحو في فرنسا منذ القرن السادس عشر وبتأثير من نظام المركزية الملكية باتجاه التوحيد المتزايد، هذا في حين انه حافظ على التعددية داخل الامبراطورية العثمانية. وفي حين ان مهارة القادة الفرنسيين كانت تكمن في حكم اناس يزداد تشابههم يوماً بعد يوم،

فان مهارة النخب الحاكمة العثمانية كانت تكمن في جعل الشعوب المختلفة تتعايش معاً. ويمكننا أيضاً أن نلاحظ التضاد بين قوتي كلتا الدولتين. فالامكانيات المالية والعسكرية الضخمة التي كانت تحت تصرف ملك فرنسا هي ثمرة حسن التدبير الاقتصادي (وقبل كل شيء الزراعي)، وهو شيء قديم العهد يعود الى عدة قرون. وفي نفس الوقت راحت تظهر أولى تطبيقات تقدم العلوم والتقنيات. وكانت القوة الاقتصادية والتقنية للبلاد تسير بشكل متوازٍ مع اشعاعها الثقافي. وراحت النخب فيها تعتقد منذ القرن السابع عشر بانها تتمتع بمرتبة الأولوية من النواحي العلمية والأدبية والفنية. وكانت لغتها هي لغة النخب الثقافية في كل أوروبا. ويمكننا ان نقول العكس عن الامبراطورية العثمانية. فتدهور قوتها الذي ابتدأ بشكل محسوس منذ نهاية القرن السابع عشر يعكس تدهور ديمغرافيتها (أي عدد سكانها) واقتصادها الذي أصيب بالركود.

ولكن لا ينبغي ان نبالغ في التركيز على الفروقات بينهما. فلم تعد الهيمنة الفرنسية في اوروبا منذ حروب لويس الرابع عشر شيئاً حاسماً لا يناقش. فانكلترا المعتمدة على حيوية اقتصادية أكثر تسارعاً أصبحت منافساً خطيراً بانتظار ظهور منافسين آخرين. هذا من جهة. وأما من جهة أخرى فان سلطان القسطنطينية كان لا يزال يبدو عاهلاً قوياً سواء في نظر رعيته ام في نظر القوى الأجنبية. ولم تكن الدول التابعة له خالية من الموارد. وعلى أي حال فان الشيء المهم في هذه المقارنة هو ان بيان الشخصيات في هذه الجهة أو تلك كان أكثر أهمية من حساب موازين القوى. وعلى عكس القراءة التي فرضت لاحقاً بعد مجيء عهد الامبرياليات فان السائد آنذاك بين فرنسا والعالم الاسلامي هو تيارات التبادل اكثر مما هو قصة المواجهة والصراع.

المبادلات الديبلوماسية

كانت العلاقات الفرنسية ـ التركية تقليديا ممتازة. فمنذ عهد فرانسوا الأول رأت الديبلوماسية الفرنسية انه من الضروري محاولة كسب ودّ الباب العالي من أجل مواجهة الخطر الأساسي المتمثل ببيت النمسا (تعبير الباب العالي كان يستخدم عموماً من قبل الحكومات الأجنبية للدلالة على الحكومة التركية). وفي القرن السابع عشر كانت الامبراطورية العثمانية تشكل مع بولونيا والسويد

تتـمــة لنظام الأمن الفـرنسـي في أوروبا . ومنذ ذلـك الوقت لم تدخل أي من الدولتين في تحالف موجه ضد الدولة الأخرى. والخلاف الوحيد الجدي الذي حصل بينهما كان بشأن القرصنة البربرية، ولكنها لم تستدع من قبل الفرنسيين الا انتقامات محدودة في موانىء أفريقيا الشمالية. وقد قامت فرنسا بهذه الانتقامات دون التفكير بأي مشروع جدي لفتح تلك البلدان. يضاف الى ذلك ان نشاط القرصنة راح يخف بدءاً من القرن الثامن عشر. فقد حصلت مناورتان عسكريتان بحريتان فقط خلال قرن كامل (من عام ١٧٢٨ الى عام ١٧٧٠). وكان الاشتراك في الهموم والتعاون في الاستراتيجيات قد تبديا بشكل صارخ في بداية عهد لويس الخامس عشر عام ١٧٣٨ ـ ١٧٣٩. ففي حين ان الفرنسيين كانوا قد ضمنوا لأنفسهم ضم منطقة اللورين، راح العثمانيون يستعيدون بلغراد من النمساويين.

لا ريب في انه من الشطط ان نتحدث عن وجود تحالف بينهما بالمعنى الذي كان يوجد فيه تحالف فرنسي ـ روسي مثلاً قبل عام ١٩١٤. وبهذا المعنى فلم توقع أبدا بين الطرفين أية معاهدة حقيقية طيلة قرنين من الزمن. والمناسبات التي وجدت الدولتان فيها نفسيهما تحاربان في نفس المعسكر ضد قوة اخرى كانت نادرة جدا. فالصداقة الفرنسية ـ العثمانية ليست الا نتاج واقع الحال: بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة (أوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا، وأوروبا الشرقية بالنسبة للامبراطورية العثمانية). وذلك دون أي خطر في حصول الصدام بينهما نظراً لانعدام التجاور وعدم تهديد أي واحدة لمطامح الأخرى. وقد كان لهما نفس العدو، وكانتا تضمنان الأمان لبعضهما البعض بمجرد وجودهما. وعلى الرغم من ذلك، وضمن هذه الظروف، فان ايديولوجيا الحروب الصليبية لم تعد تلعب منذ وقت طويل نفس الدور في الفكر السياسي لأسياد فرنسا. فقد «ذهبت موضتها الرائجة» كما صرح عام ١٦٧٢ وزير لويس الرابع عشر، بومبون، للفيلسوف لايبنتز الذي كان يريد ان يصرف مطامح فرنسا عن اوروبا فجاء لكي يقترح عليها المغامرة بسياسة كبرى في المشرق. فقد كان النظام الملكي الفرنسي يفضل تكريس معظم جهوده للنضال ضد جيرانه المسيحيين. ففي عام ١٦٨٣ مثلاً كان ملك فرنسا في صراع مع الامبراطور المسيحي، وقد رفض ان يجيء لانقاذ فيينا المحاصرة من قبل الاتراك. بل انه حاول استغلال الوضع لصالحه والاستفادة من

هذا الغزو الذي وصل الى شواطىء نهر الراين. وفي عام ١٦٨٥ انخرط في عملية اضطهاد للبروتستانت. ولم يتوقف هذا الاضطهاد الا بعد مرور قرن (١٧٦٠). واما فيما يخص الامبراطورية العثمانية فان فشل حصار فيينا قد جعلها تتراجع عن كل سياسة توسعية في الغرب. والواقع ان صراعاتها مع جيرانها من شيعة الفرس قد استهلكت من قوتها بقدر ما استهلكت فتوحات الأرض المسيحية.

ان مسار هذا التاريخ يفسر لنا سبب تمتع فرنسا بحظوة لدى العثمانيين. فقد كان سفير فرنسا في القسطنطينية يتقدم كل السفراء الأجانب بمن فيهم سفير الامبراطورية المقدسة. وهذا اعتراف من الأتراك بمزاعم النظام الملكي الفرنسي الذي يدعو لعدم الاعتراف بتمثيل أعلى من تمثيله داخل العالم المسيحي كله. وقد عممت هذه الامتيازات لكي تشمل ممثلي فرنسا في مناطق أخرى كقنصل الجزائر أو تونس. ومن جهة أخرى عقدت سلسلة من الاتفاقيات، هي اتفاقيات التسليم، وأقدم نسخة منها تعود الى عام ١٥٦٩، واما النسخة الأخيرة فتعود الى عام ١٧٤٠. وهي تضمن باسم الصداقة الفرنسية ـ التركية امان الحجاج ورجال الدين من الشعيرة اللاتينية بالاضافة الى أمن التجار الفرنسيين في كل انحاء الامبراطورية. وكانت تلك مناسبة لتطوير التبادلات المثمرة.

التيارات التجارية

ان فرنسا تحتل في تبادلاتها مع العالم الاسلامي المتوسطي مكانة من الدرجة الأولى. فالتجارة الفرنسية التي كانت في حالة تزايد مستمر راحت تحل محل التجارة البريطانية حتى الثورة الكبرى. وكانت أقمشة المصانع اللانغدوسية (بجنوب فرنسا) تشكل المركز الأساسي للصادرات. واما المستوردات فكانت تتمثل بالمواد الأولية على وجه الخصوص: أي بالحرير والقطن والصوف، بالاضافة الى الحبوب. وقد تمركز التجار الفرنسيون في المعابر التالية: سميرن، حلب، صيدا، القاهرة، الاسكندرية، دمياط، القسطنطينية، سالونيك. وأصبحت مرسيليا المركز الأساسي للتجارة مع المشرق بعد ان أعفيت بشكل كامل من ضرائب الاستيراد. وكانت غرفتها التجارية محاوراً مسموعا لدى الحكومة الملكية. ولم تكن التجارة مع المغرب بمثل هذا الحجم أبداً. وحدها تونس كانت تستطيع انْ

تنافس المراكز الشرقية. ولكن التبادلات كانت ضعيفة مع الجزائر وطرابلس الغرب. يضاف الى ذلك ميناء ليفورن، التابع آنذاك لدوقية توسكان الكبرى، كان منافساً مخيفاً. وكانت احدى الشركات المرسيلية (هي الشركة الملكية لافريقيا) تنخرط في استغلال المرجان في مقاطعات الكال ورأس النيجر وبنزرت. وكانت اقامة علاقات طيبة مع المغرب الأقصى بدءاً من عام ١٧٦٧ قد اتاحت للتجار الفرنسيين ان يحتلوا المكانة الأولى في تيار تجاري يظل محدوداً.

هل يمكننا ان نتحدث عن وجود اختلال توازن في التبادلات التجارية منذ تلك الفترة؟ على أي حال فان العلائم المقلقة لم تكن معدومة. هذا أقل ما يمكن أن يقال. فقد ضمنت الأساطيل الأوروبية لنفسها (جزئياً بفضل دعم القرصنة المسيحية) الاحتكار شبه الكلي للنقل في المتوسط. وكانت هناك قلة من التجار المسلمين الذين يستقرون في الغرب. وبعض المنتوجات التي كانت تُستَورد حتى ذلك الوقت من العثمانيين (كالسكر، والقهوة) اصبحت تقدَّم لهم من قبل أوروبا. وكان الالتفاف على الخطوط التجارية التي تعبر الامبراطورية نحو الهند والصين قد ابتدأ مع البرتغاليين في القرن السادس عشر، وراح يتواصل. وقد تجلى اختلال التوازن هذا في التبادلات الثقافية.

التجاهلات الاختلافية

كان يوجد من الجهة الغربية، وخصوصاً الفرنسية، نحو الشرق والعالم بشكل عام نوع من الفضول الذي يدفع الى الاكتشاف والعلم. وكان هذا الموقف مختلفاً جداً عن موقف المسلمين الذين كانوا يميلون للعيش على ذكريات الماضي وتراثه الرائع. ولم يكونوا ينتظرون شيئاً يذكر من جهة الأوروبيين ولا معرفتهم التي كان المثقفون المسلمون المفعمون بالحساسية الدينية يعتبرونها ناقصة جوهرياً لأنها لا تأخذ في الحسبان الوحي القرآني.

وأما في فرنسا فكان العارفون بالشرق عديدين. فمن جهة المعرفة النظرية كان يتموضع العلماء المستشرقون. واذا كان هذا المصطلح يشكل مغالطة تاريخية بالنسبة لذلك الزمان (لأن المصطلح لم يظهر إلا في نهاية القرن) فان التراث بحد ذاته كان قديماً جداً. فمنذ القرن السادس عشر كان يوجد كرسي للآداب العربية في الكوليج دو فرانس. وكان هؤلاء الاختصاصيون يمتلكون منذ

ذلك الحين جهازاً علمياً ضخماً فيما يخص القواميس وكتب النحو. وكان وجود شبكة اوروبية للمعرفة قد اتاح لهم إجراء تبادلات مثمرة مع زملائهم الأجانب. وينبغي ان نذكر الى جوار هؤلاء العلماء أولئك الذين يمكن ان ندعوهم بالمتمرسين الخبراء: أي الديبلوماسيين الذين ترسلهم الحكومة الفرنسية على الدوام الى الدول الاسلامية. وكانوا يمتلكون منذ عهد لويس الرابع عشر فريقاً من المترجمين المتدربين في مدرسة «شباب اللغة» في القسطنطينية. وكان هناك عسكريون يضعون سيوفهم في خدمة الاتراك على غرار الكونت دوبونفال الذي اعتنق الاسلام وأوكلت اليه مهمة اعادة تنظيم سلاح المدفعية التركية في السنوات ١٧٣٠ ـ ١٧٤٠. ثم كان هناك التجار أخيراً، وكانوا يسكنون في المعابر (أو المراكز التجارية). وينبغي ان نضيف الى كل هؤلاء فئة الرحالة المتجولين بكل بساطة. وكانوا في الغالب مثقفين جداً من أمثال تيفينو أوتافرينيه في القرن الماضي.

وعن هذه الاحتكاكات المتنوعة تجمعت وثائق ضخمة. فقد ساهم العلماء عن طريق معرفتهم بالنصوص الأساسية في تقديم رؤيا أكثر دقة عن الشرق بشكل عام والاسلام بشكل خاص. وقد وضعوا تحت تصرف الفرنسيين ترجمات القرآن وسير محمد وموسوعة حقيقية هي **المكتبة الشرقية** لبارتيليمي ديربيلو التي نشرت عام ١٦٩٧ ثم أعيدت طباعتها مرات عديدة منذ ذلك الوقت. كما وترجموا النصوص الأدبية (وخصوصاً الف ليلة وليلة التي ترجمت عن الفارسية من قبل غالان عام ١٧٠٤). وقد ابتدأ المؤرخون يكتبون تاريخا متبحراً تتراكم فيه الوقائع والتواريخ الزمنية المتسلسلة كذلك التاريخ الهائل المدعو: **بتاريخ قبائل الهون والترك والمغول وبقية التتار الغربيين**، وهو من تأليف غوينيس عام (١٧٥٦). ولم يقصر الديبلوماسيون والعسكريون والرحالة في اللحاق بالركب. واذا كانوا لم ينشروا نتائج ملاحظاتهم فانهم قد رفعوا الى رؤسائهم أو الى من يراسلونهم مذكرات ضخمة أو حكايات غزيرة (والكثير منها طبع في القرن التاسع عشر). وكانت الصحف تعلم قراءها بالأخبار المهمة.

وكان اختلال التوازن كبير، فيما يخص هذه النقطة من الناحية الاسلامية. فأول مطبعة بالحروف العربية لم تدخل الى القسطنطينية إلا في عام ١٧٢٧ فقط. ثم أغلقت عام ١٧٤٢ لكيلا تفتتح الا في عام ١٧٨٤. ولم تكن الحكومة العثمانية تمتلك شبكة ديبلوماسية في اوروبا. وانما اكتفت فقط بارسال بعض

البعثات المؤقتة من حين الى آخر. وكان التجار المسلمون نادرين في الأرض المسيحية، واما التجارة فكانت تمارس اساساً تحت صيوان القوى الأوروبية. صحيح ان الاهتمام بالغرب لم يكن معدوماً، كما يشهد على ذلك نشر حكاية الرحلة التي قام بها الى فرنسا السفير محمد افندي عام ١٧٢١. وهي مليئة بالإعجاب ببلادنا. كما وينبغي ان نذكر البعثات العسكرية الى اوروبا. ولكن ينبغي ان نعترف بان جملة المعارف المتراكمة والمنتشرة من جراء ذلك تبقى أقل بكثير مما كان يمتلكه الغربيون عن الشرق.

تفاهم أم عدم تفاهم

هل يمكن لهذه التبادلات غير المتكافئة ان تؤدي الى تفاهم أفضل بين الطرفين؟ صحيح ان توسيع المعلومات عن الاسلام وتدقيقها أكثر في أوروبا يتيح لنا أن نشكل صورة أقل سلبية عنه ونتوصل الى معرفة عظمة حضارته وقيمها. ولكننا نخطىء كثيراً إذا ما اعتقدنا ان هذه النظرة الجديدة تتوافق بالضرورة مع الرغبة في تفاهم حقيقي. فموضة «التتريك» في أوروبا وصلت حوالي عام ١٧٧٠ الى الزخرفة واللباس. فهل كانت مجرد موضة عابرة؟ فالشرق هو أيضاً الكون الذي يسقط عليه الغرب طوباوياته وأحلامه وهلوساته (وبخاصة الجنسية منها) وذلك طبقاً لنموذج الحكاية الشعبية. وقد ابتدأت موجتها بظهور كتاب **الرسائل الفارسية** لمونتسكيو عام ١٧٢١، والمسرحية المأساوية (**زائير** لفولتير عام ١٧٣٢) أو التصوير والرسم (كلوحة **السلطانات** لفان لو).

ثم ان انتشار روح عصر التنوير في اوروبا راح يطرد شبح الأحكام السلبية، المسبقة والجذرية المرتكزة على كليشيهات الدفاعات الدينية المبتورة والباترة. فقد أصبح الدين الاسلامي بالنسبة للفلاسفة عمل مشرِّع فطن، ويمكن للاسلام ان يقارن نفسه بالمسيحية دون أي عقدة نقص. على العكس. فهو يتميز على المسيحية بانه يلجأ أقل منها الى عالم الأسرار والعجيب الخلاب، كما ويتميز بانه يعترف بالعقائد الأخرى ومشروعيتها. ولكنه على الرغم من كل ذلك مطبوع بطابع التعصب كبقية الأديان. وفولتير، بعد ان جعل من مؤسس الاسلام المثال النموذجي على الرجل الدنيوي الذي استغلّ بساطة معاصريه (انظر مأساة، محمد، ١٧٤١)، راح يقارن بين تسامح المسلمين وتعصب

المسيحيين. (أنظر كتابه مقالة في الاخلاق ١٧٥٦).وهو بذلك يضرب أكبر مثل على الغموض والازدواجية فيما يخص الموقف من الاسلام. وبعد صدور كتاب مونتسكيو «روح القوانين» (١٧٤٨) صورت الدولة التركية على أساس انها تجسد نموذج الاستبداد بالذات. وأما فيما يخص رجال الممارسة والانخراط فانهم لا يهتمون بالطبع كثيراً بعملية الفهم بقدر ما يهتمون بمعرفة المصادر المادية ونقاط القوة والضعف لهذه البلاد. فهي لا تبدو مواضيع للمعرفة بقدر ما تبدو مصدراً محتملاً للفائدة والقوة، ثم تبدو أيضاً كأرض للمغامرة. وهنا نلتقي بذلك الجزء من الحلم الذي طالما هيمن على روح بونابرت شاباً.

هل اختفت ايديولوجيا الحرب المقدسة من أوروبا؟ نلاحظ فيما يخص فرنسا ان العائلات التي تستطيع اثبات اتصال نبالتها بفترة الحروب الصليبية تحظى بتقدير خاص. والكثير من النبلاء عندنا يعتبرون من واجبهم ان يساهموا في حرب المسيحية ضد الاسلام. والكثيرون منهم كانوا يقضون حياتهم في عمليات القرصنة ضد المسلمين عن طريق الانخراط في جماعات فرسان مالطة الذين يدمرون تجارة الدول الاسلامية. كما وشارك آخرون في الحملات النمساوية أو الروسية ضد العثمانيين. وملوك فرنسا انفسهم يحتاطون للأمر فلا يقبلون بتوقيع أي معاهدة تحالف خوفاً من ان يتورطوا أكثر من اللزوم مع «الكفار». وهم يميلون الى تقديم انفسهم كحماة لمسيحيي الشرق على الرغم من روح نظام الامتيازات الأجنبية. يضاف الى هذا ميلهم العتيق الطموح الموازي له في تمثيل، ليس الكاثوليكية القديمة، وانما «الحضارة». وهي حضارة غريبة على العالم الاسلامي. وبالمقابل يمكن القول ايضاً بأن فكرة الجهاد لم تكن ابداً غائبة عن جو الحروب التي خاضتها الدول الاسلامية ضد المسيحيين. فافريقيا الشمالية التي خضعت لفترة طويلة لصدمة الهجمة البرتغالية والاسبانية تعتبر نفسها بمثابة «الجادة العريضة للحرب المقدسة» على غرار تخوم البلقان أو البحر الأسود. وفي مواجهة هذه الاخطار تظل عاطفة التضامن والعصبية قوية لدى الأمة الاسلامية.

وإذا كان هذا هو حال الطبقات العليا من المجتمع، فكيف يمكن أن ندهش إذا كانت الجماهير في كلتا الجهتين قد ظلت غريبة كلياً بعضها عن البعض الآخر؟ ان المعابر (أو المراكز التجارية) لا يمكن أن تقارن بمستوطنات الاستعمار. فعدد الفرنسيين الذين يسكنونها أقل من ألف شخص في المجمل

العام. ومعظم هؤلاء لا يحتكون بالبلاد الأصلية وسكانها الا من خلال وساطة السماسرة، وهم في الغالب ينتمون الى طوائف الأقلية (كاليهود، واليونانيين، والعرب المسيحيين، والأرمن). وهم يتحدثون معهم بلغة الفرنجة أكثر مما يتحدثون باللغة العربية أو التركية. نقصد بلغة الفرنجة هنا ذلك الخليط من كل اللغات المتوسطية. وهي تعتبر خارج الدوائر التجارية البحتة كتهجين متبادل اكثر مما هي معتبرة كرمز على الامتزاج والانصهار. وفيما عدا هذه الفئات كان التجاهل المتبادل اكثر عمقاً بكثير. فالاعتبارات اللاهوتية الحقيقية مجهولة الى حد كبير لدى الطرفين، وذلك لمصلحة الشتائم واللعنات اللاهوتية. فمن جهة الأوروبيين ينعت المسلم بانه «محمدي» على سبيل الشتم، ومن جهة المسلمين ينعت المسيحيون بالكفار. ومن جهتنا ينعت العالم الاسلامي «بالبربرية» (وهو مصطلح يدل على المغرب الكبير في تلك الفترة كما نعرف، من بربر). واما العالم المسيحي فينعت من الجهة الأخرى بكل سهولة على أساس انه عالم الجاهلية (وهي تعني حرفيا الفترة السابقة على الاسلام).



٢ ـ من المملكة إلى الأمة الكبرى

الدبيلوماسية الملكية في مواجهة الإضعاف

منذ عام ١٧٥٦ قامت الحكومة الفرنسية بانعطاف صارخ في سياستها عندما وقعت معاهدة تحالف مع العدو النمساوي التقليدي. فما كان ممكناً إلا وأن يقلق هذا التحالف اسطنبول التي راحت تظهر تحفظاً حذراً تجاه الصراع الناشب بين الحليفين الجديدين (المدعومين لفترة من قبل الروس) / وبين بروسيا وانكلترا (وهي الحرب التي دعيت بحرب السنوات السبع، من عام ١٧٥٦ الى عام ١٧٦٣). وكانت نتيجتها مقلقة لأن القوات البحرية والعسكرية الفرنسية كشفت عن نواقصها تجاه الاساطيل البريطانية في البحر، وجيوش فريدريك الكبير على الأرض. صحيح ان النتيجة كانت تراجعاً أكثر مما كانت كارثة. ولكنها أعلنت نهاية الهيمنة الفرنسية.

والأخطر من ذلك بكثير هو تلك الهزائم التي منيت بها الامبراطورية العثمانية على أثر الحرب المعلنة على روسيا عام ١٧٦٨. وكان الوزير الفرنسي شوازول هو الذي حرضها على ذلك من أجل أن يمنع روسيا من السيطرة على بولونيا. وقد دخل اسطول البلطيق، وهو الوحيد الذي تمتلكه روسيا، الى البحر المتوسط ودمر الاسطول التركي وقام بالعمليات حتى على شواطىء سورية ومصر، هذا في حين ان الجيوش الروسية راحت تدخل الى بلغاريا. وبعد مرور سنتين على التقسيم الأول لبولونيا، جاءت معاهدة كوتشوك ـ كايناردجا (١٧٧٤) لكي تكمل الدليل على أن روسيا قد أصبحت منذ الآن فصاعداً الحَكَم الذي يحسم وضع الشرق كما في أوروبا الشمالية. فبما ان لروسيا شاطئاً طويلا على البحر الأسود (آزوف، كريمي) فانها قد حصلت على حق الدفاع عن

مصالح الرعايا الارثوذكس في الامبراطورية العثمانية، وهذا ما يمكّنها منذ الآن فصاعداً من ايجاد الحجج السهلة للتدخل في شؤونها. واصبحت سفنها التجارية تستطيع الابحار بحرية عبر المضائق. وكان صعود روسيا هذا يتوافق زمنياً مع صعود قوة انكلترا. فقد حصل الانكليز بفضل معاهدة باريس (١٧٦٣) على حق التوسع في الهند ضد مصلحة الفرنسيين، وما كان ممكناً لذلك الا أن يزيد من اهتمامهم بالمشرق المتوسطي الذي يشكل منفذاً تقليدياً موصلاً الى مستعمراته الجديدة. وبشكل عام فقد كانوا يحبذون التوسع الروسي الذي كان يبدو لهم انه قادر على كسر احتكار الهيمنة الممارسة من قبل الفرنسيين في المشرق. كما وكان يتيح لهم التجارة في البحر الأسود.

ولما كانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن منع هذه المتغيرات فانها قد حاولت جاهدةً ان تقوي الامبراطورية العثمانية. وهذه هي السياسة التي اتبعها فيرجين، خَلَف شوازول (١٧٧٤ - ١٧٨٧). فهو لم ينس انه كان سفيراً لفرنسا في اسطنبول. وقد عارض مشاريع التقسيم التي فكرت فيها روسيا والنمسا منذ عام ١٧٨١ ضد الامبراطورية العثمانية. فهل كان ذلك تعبيراً عن حذر حكومة منخرطة في حرب أمريكا؟ لا ريب. ولكن هذا الموقف كان يعبر أيضاً عن قناعة فرنسا بان لا مصلحة لها على الاطلاق في انتهاء هذه الدولة التي لم يعد لها أي مطامح في أوروبا، والتي كانت تشكل منفذاً تجارياً ممتازاً سوف تحل محله الهيمنة الروسية إذا ما اختفت الدولة العثمانية. وكان الضغط الذي مارسته فرنسا على فيينا (عندما هددت بكسر التحالف الموقع عام ١٧٥٦) قد ردع النمسا عن التدخل في عملية لا يمكن لروسيا ان تقوم بها بمفردها. وكانت نصائح التهدئة التي قدمت للامبراطورية العثمانية قد دفعت بها للاعتراف بضم منطقة كريمي من قبل الروس (١٧٨٣). وقد رفض الوزير فيرجين عام ١٧٨٤ ان يشارك في حملة عسكرية اسبانية ضد الجزائر.

لكن كل ذلك لا يمنعنا من القول بانه في نهاية تلك الفترة فان أسس الصداقة الفرنسية - التركية قد تغيرت كثيراً. فبدلاً من ان تكون الامبراطورية العثمانية قادرة على تهديد جيرانها بالخطر، أصبحت هي بالذات مهددة من قبلهم. ومن هنا سبب اختلال الروابط منذ الآن فصاعداً. يضاف الى ذلك ان المواقع المتميزة التي كانت تحتلها فرنسا قد أصبحت تُقضَم من قبل القوى المنافسة التي راحت تحصل شيئاً فشيئاً على حقوق معادلة.

الإمساك الفرنسي: شلل ام عودة الى وضع سابق؟ (١٧٨٧ ـ ١٧٩٥)

لما كانت الدوائر القيادية الفرنسية واعية بعجزها عن فعل أي شيء وغير واثقة بمستقبل دولة يعتبرها الكثيرون غير قادرة على الدفاع عن نفسها، فانها قد فكرت باكراً جداً بالفائدة التي يمكن أن تجنيها من تصفية الامبراطورية العثمانية التي عجزت عن انقاذها. وقد ارتأت فرنسا ان حصتها سوف تكون من ناحية مصر. وبعد ان رسخ شوازول المواقع الفرنسية في المتوسط الغربي (باحتلال كورسيكا عام ١٧٦٨) وقصف بنزرت وتونس (١٧٧٠) راح يفكر في ذلك كما يُعتقَد. وبعده جاء الوزير فيرجين واضطر لمحاربة تيار قوي جداً يدعو للتدخل ويمثله بشكل خاص زميله سارتين، وزير البحرية. وكان هذا التيار من القوة بحيث ان وزارة فيينا اقترحت على الفرنسيين ضم مصر مقابل اطلاق يد النمساويين والروس فيما تبقى من الامبراطورية. وعلى الرغم من ان فيرجين قد فرض رأيه في النهاية على الحكومة الفرنسية، إلا أنه قبل بتنظيم حملة استطلاعية الى مصر. وكان الهدف منها التحضير لحملة عسكرية محتملة توضع تحت أمرة البارون دوتوت، وهو نبيل هنغاري انتقل من خدمة السلطان الى خدمة ملك فرنسا. وفي نفس الوقت راحوا يبلورون في وزارة البحرية مشاريع ارتباط بين مضيق السويس والبحر الأحمر.

في الواقع انه بعد موت فيرجين في بدايج عام ١٧٨٧ وجدت فرنسا نفسها مشلولة كلياً في الشرق. فلم يعد قادتها الذين وقعوا فريسة للصعوبات الداخلية وخصوصاً الصعوبات المالية بقادرين على التأثير على السياسة الكبرى (أي السياسة العالمية) فلم تنجح الحكومة الفرنسية في منع اندلاع الحرب من جديد بين الاتراك وجيرانهم الروس والنمساويين عام ١٧٨٧. فقد التزمت بموقف الحياد الكلي الذي وصل بها الى حد الأمر باستدعاء البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة القبطان لافيت وذلك تحت الضغط الروسي. وكانت هذه البعثة تساهم في الدفاع عن مواقع الامبراطورية. وقد امتنعت تحت رغبة شوازول ـ غوفييه الذي أصبح سفيراً لها في اسطنبول من القيام حتى بمهمة الوساطة. وفي جو من الامساك والامتناع كهذا كيف يمكن الأخذ باقتراح دوق لوزون الذي دعا الى

الاستفادة من الهزيمة التركية عن طريق احتلال ليس مصر فقط وانما أيضاً جزر كريت ورودس وقبرص؟

ولكن هذه المشاريع كشفت عن ديمومة روح التوسع التي تلقت دعم الايديولوجيا. فالرأي العام السائد لدى الطبقات القائدة كان أكثر تحبيذاً بكثير للمستبد المستنير (من أمثال جوزيف الثاني وكاترين الثانية) منه للامبراطورية العثمانية التي كانت تعتبر متعصبة ومتخلفة وقميعة. وأكبر مثال على هذا الموقف أو الرأي العام هو بدون شك أعمال فولني. ففي عام ١٧٨٨، كان تلميذ الفلاسفة هذا الذي كشف عن مواهبه سابقاً من خلال كتابه الرائع «رحلة الى مصر وسورية»، قد اتخذ موقفاً ضد الامبراطورية العثمانية في كتابه «آراء حول حرب الروس والاتراك». كما وانخرط في نقد لاذع للدين الاسلامي. وفي نفس الوقت راح الفرنسيون يكتشفون الشعوب التي تشكل تركيبة الامبراطورية العثمانية: كالاغريق مثلاً، وذلك من خلال الحفريات الاركيولوجية أو من خلال كتاب شوازول - غوفييه «الرحلة الرائعة الى اليونان» (١٧٧٨). كما واكتشفوا أيضاً العرب الذين شكّل عنهم فولني صورة ايجابية. وشيئاً فشيئاً راحت تفرض نفسها الفكرة التي تقول بان تدخلاً عسكرياً مسلحاً ضد ادارة عاجزة ومحتقرة سوف لن يكون صعباً ولا غير مشروع.

وهكذا راحت فكرة مراجعة السياسة التقليدية لفرنسا تجاه الامبراطورية العثمانية تسيطر على الجو عشية نشوب الثورة الفرنسية دون ان تلقى بداية التطبيق المحسوس. لقد تبلورت بخطوطها العريضة على هيئة مشروع دقيق بما فيه الكفاية. ولكن الحالة العامة كانت تمنع اي بداية تطبيق لهذه السياسة في الوقت الراهن. وفي اثناء الفترة التي تمتد من بداية الثورة وحتى معاهدة كامبو - فورميو (١٧٩٧) ظلت فرنسا مشلولة أولاً بسبب اضطراباتها الداخلية، وثانياً بسبب الخطر المباشر الذي أصبح يهدد حدودها بدءاً من ابريل (نيسان) عام ١٧٩٢. وكان تفكك سلاح البحرية ودخول انكلترا في الحرب يمنعان فرنسا من القيام بأي تدخل في الشرق. نقول ذلك وخصوصاً ان الاضرار التي اصابت طولون بسبب حصار عام ١٧٩٣ قد جعلت القاعدة البحرية الفرنسية الكبيرة غير قابلة للاستعمال كثيراً في المتوسط. والعلاقات الصحيحة التي تعاطتها اسطنبول مع الجمهورية الفرنسية الوليدة لا يمكن ان توهم أحداً. فكيف يمكن اذن للاتراك الا يبحثوا عن الدعم في أماكن أخرى؟

البريطانيون حماة الامبراطورية العثمانية

وفي الوقت نفسه راحت سياسة بريطانيا تبتدىء بالتغير والتطور تجاه المشاكل الشرقية. وكانت في البداية موجهة ضد الفرنسيين بشكل أساسي، ولذلك حاولت الاعتماد على روسيا كما رأينا سابقاً. ثم كان وصول ويليام بيت الى السلطة قد تواقت مع نهاية حرب اميركا (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣) وأعلن تدشين سياسة جديدة. وكانت الحكومة البريطانية سيدة الهند، وقد زادت من هيمنتها عليها عندما (سنت قانون الهند عام ١٧٨٤)، وراحت تبدو أحرص ما تكون على حماية الطرق المؤدية اليها. وبالطبع فقد أحست بالخطر من نوايا فرنسا على مصر. ولكن انتباهها راح يتركز أكثر فأكثر على المطامح الروسية تجاه المضائق والقوقاز أو تجاه الممتلكات التركية (أعلنت روسيا حمايتها على جورجيا عام ١٧٨٣، وكانت تابعة للفرس حتى ذلك الوقت). وقد عقدت بريطانيا معاهدة مع هولندا وبروسيا وضمنت لنفسها طريق رأس الرجاء الصالح وعارضت أي تقسيم للامبراطورية العثمانية.

وكان تدخل لندن هو الذي أقنع النمسا (في اغسطس / آب ١٧٩١) وروسيا (في فبراير / شباط ١٧٩٢) بوضع حد للحرب ضد الاتراك. وكان التهديد البروسي حاسماً في اقناع النمسا التي وقعت فريسة للصعوبات الداخلية واصبحت مهددة من قبل مجاورة فرنسا الثورية (باعتبار ان الهابسبورغ كانوا مالكي بلجيكا). واما فيما يخص روسيا فان «بيت»، رئيس وزراء بريطانيا، لم يتردد في تهديدها بالحرب عندما اعلن بان المحافظة على الامبراطورية العثمانية هي بالنسبة لبريطانيا «مسألة حياة أو موت» (ابريل / نيسان ١٧٩١). واذا كان اهتمام اوروبا، المجيَّشة بسبب تقسيم بولونيا والحروب الثورية، قد حُرِف عن تلك المناطق لبضع سنوات، فان الخصومة الانكليزية ـ الروسية حول ما سيدعوه القرن التاسع عشر «بمسألة الشرق» قد أصبح حقيقة راسخة. ومهما حصل فيما بعد فان فرنسا سوف تشوِّش أوراق هذه «اللعبة الكبيرة» أكثر مما تتوصل الى تغيير الوضع فعلاً.

القطيعة الفرنسية ـ العثمانية
والحملة على مصر

منذ عام ١٧٩٥ راحت الديبلوماسية الفرنسية تعيد الجسور مع الشرق بعد ان تحررت من همومها الأكثر الحاحاً بواسطة انحلال التحالف القاري الاوروبي. وراحت الجمعية التأسيسية بعد الثورة تواصل الجهود السابقة للنظام الملكي من أجل تزويد فرنسا بمترجمين أكفاء عن طريق تأسيس مدرسة اللغات الشرقية الحيّة. وفي نفس العام كان الاعتراف الرسمي بالجمهورية من قبل السلطان قد سمح بتبادل السفراء بعد ثلاث سنوات من التمثيل المنخفض بواسطة قائم بالأعمال فقط، وكان يدعى فيرنيناك. وقد قدم مشروعاً للتحالف استقبل باهتمام. ثم التحق خلفه اوبير ـ دوبيي بمركزه عام ١٧٩٦، وكان مصحوباً ببعثة عسكرية وتقنية. وكان الظرف الديبلوماسي يبدو واعداً، بمعنى أن فرنسا كانت تحظى بالصداقة العثمانية، وبالتحالف الاسباني، وبالنفوذ المهيمن في ايطاليا بعد الانتصارات الأولى لنابليون بونابرت. وبالتالي فقد توافرت الشروط المؤاتية لكي تستعيد فرنسا مكانة من الدرجة الأولى في حوض المتوسط.

ولكن هذا الظرف المؤاتي كان عابراً. فنجاحات بونابرت في ايطاليا ردت الى تغيير شامل في شبه الجزيرة بمناسبة عقد معاهدة كامبو ـ فورميو في شهر اكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٧٩٧. ولم تكن هذه المتغيرات في صالح اسطنبول. فلم تكتف الجمهورية الفرنسية الوليدة فقط بتوقيع معاهدة سلام مع الهابسبورغ في النمسا وانما تركت هؤلاء الاعداء العريقين للعثمانيين يضمون الجزء الأكبر من اراضي جمهورية فينيسيا مع الشاطىء الدلماسي. وحتى بونابرت نفسه كشف عن مطامح في الشرق عندما ألحق بفرنسا منطقة انقونيا والجزر الأيونية. ومراسلاته مع باشوات جانينا وسقوطاري واليونان وامراء لبنان قد ايقظت الشكوك المشروعة. وكان البرهان على ذلك فاقعاً بالانزال الفرنسي على شواطىء مصر عام ١٧٩٨.

لماذا حصل هذا الانزال؟ كان بونابرت قد كلف في البداية بالتحضير لإنزال في انكلترا: القوة الوحيدة التي كانت لا تزال في حالة حرب. ثم أحس فوراً باستحالة مواجهة الأساطيل الفرنسية للأساطيل الانكليزية وأقنع حكومة

المديرين بان توكل اليه قيادة عملية عسكرية ذات استراتيجية غير مباشرة. فاحتلال مصر كان يؤمن لفرنسا امكانية تهديد طريق الهند عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي. كما ويتيح لها ان تستعيد المواقع التجارية الراسخة في بلاد المشرق، وان تعوض عن فقدان جزر الأنتيل التي احتلها البريطانيون بواسطة ادخال الزراعات الغريبة (وخصوصاً السكر). ان الحكومة الفرنسية، اذ قبلت باعتماد هذه العملية، قد اختارت النيل من سياسة عريقة تزيد على القرنين: سياسة الصداقة والحماية للدولة العثمانية. ولكن الكثيرين فكروا بان السلطان المحروم من وسائل الرد الكافية سوف يكتفي بالضمان المقدم له بان الاحتلال الفرنسي لا يبحث الا عن تدمير سلطة المماليك، وليس عن إنهاء السيادة التركية. مهما يكن من أمر فانه لم يعد لفرنسا أي مصلحة في حماية امبراطورية لا مستقبل لها. هكذا نجد ان فتح مصر يندرج ضمن خط مشاريع التدخل التي بلورت في أواخر ايام النظام الملكي. وكان ملهم المشروع هو تاليران بالذات، أي وزير الشؤون الخارجية المعجب بشوازول ايضاً وصديق شوازول - غوفييه.

ويمكن وصف الايديولوجيا التي بررت هذه الحملة بانها ثورية. فبدلاً من الايديولوجيا الصليبية المسيحية راحت تحل محلها ايديولوجيا جديدة متجسدة بالمثال الأعلى لنشر القيم الكونية للحضارة. والمبشر الطبيعي بها هو «الأمة العظمى» (أي الأمة الفرنسية). وكانت هذه الاسطورة قوية جداً وخصوصاً انها تبدو الى حد كبير وكأنها البقية الباقية من مشروعية كانت قد أضعفت كثيراً منذ الترميدور (أي منذ الشهر الحادي عشر من السنة الجمهورية الفرنسية). فالأمر لا يتعلق بفتح مصر بقدر ما يتعلق بتحريرها من قمع المماليك. واعتقد القادة الفرنسيون انه لن يكون من الصعب في حالة معارضة العثمانيين للمشروع ان يثيروا ضدهم الشعوب المضطهدة في امبراطوريتهم. كما وينبغي على هذا المشروع ان يبدو وكأنه أحد فتوحات العقل. وقد شكلوا لهذا الغرض لجنة علمية مؤلفة من (١٥١) عضواً لكي ترافق الحملة. نذكر من بينهم اسم عالم الرياضيات مونج الذي بلور مشروع مدرسة التقنيات العليا (البوليتكنيك)، واسم عالم الكيمياء بيرتوليه، وعالم الطبيعات جوفروا سان هيلير. وفيما وراء هذه الاهتمامات العلمية المتلائمة مع قيم الجمهورية الوليدة نلاحظ نوعاً من التلاعب الواعي جدا لدى بونابرت باسطورة الشرق المتصوّر منذ الاسكندر

الأكبر أو القيصر بصفته مرتعا للمغامرات البشرية الخارقة ولتأليه السلطة.

الحرب

كان من المفهوم ان نرى بريطانيا تحاول إفشال الحملة الفرنسية لانها هي المستهدف الأول من ورائها. ولذا فان تدمير الاسطول الفرنسي في ابو قير (أغسطس / آب ١٧٩٨) ثم احتلال مالطة قد جعلا من الاسطول البريطاني سيد المتوسط.

ولكن الفرنسيين كانوا أيضا مخطئين عندما اعتقدوا بان تقوية السلطات المستقلة ذاتيا داخل الامبراطورية العثمانية يعني تفتتها القريب. فهؤلاء اليعاقبة المركزيون قد اخطأوا كثيرا في تقدير قيمة مرونة النظام الامبراطوري بشكل عام ومقدرة القادة العثمانيين بشكل خاص. كما انهم كانوا يجهلون طبيعة السلطة السلطانية التي لم تكن مطاعة دائما ولكنها كانت تعتبر دائما كمرجع يلاذ به ضد المسيحي. وعلى الرغم من الضعف الذي لحق بالقوة التركية فان عاطفة التبجيل والهيبة التي كانت تحظى بها السلطنة العثمانية لم تكن قد ضعفت الا قليلا. بل على العكس من ذلك، فانه قد ظهر منذ عام ١٧٧٤ في وسط النخبة المصدومة بالهزيمة تجاه روسيا نوع من الانبعاث لفكرة الخلافة. وكانت الفكرة تحاول جمع المؤمنين وراء السلطان باسم الدفاع عن الاسلام.

ولم يكتف مسلمو مصر بذلك الاحترام الذي اظهره نابليون لدينهم، كما انهم لم يعجبوا كثيرا عندما عرفوا بان الفرنسيين هم اعداء للبابا، كما حاول ان يوهمهم بذلك نابليون ظانا أنه سيسرهم. فهم قد تيقنوا بانهم قد وقعوا تحت هيمنة غير المسلمين. وهذا المصير السيء كان فقط من حظ الاقاليم الاسلامية البعيدة كالاندلس في الماضي أو كجزيرة كريمي في الحاضر. وراحوا يخشون النيل الكبير من قوانينهم واخلاقهم واملاكهم. كما ان رفض الفرنسيين للدين الكاثوليكي، أي لصيغة معينة من صيغ الرسالة الالهية، لمصلحة الاعتقاد بمبادىء مستمدة من العقل البشري المزعوم، ما كان ممكنا ان يطمئنهم. هكذا نجد ان عزلة جنود الحملة الذين اصبحوا سجناء فتحهم ما كانت فقط مادية، وانما كانت عائدة الى استحالة ايجاد مشروعية من أجل حكم المؤمنين.

هكذا نجد اذن ان الاحتجاجات باسم الصداقة والتظاهر بالمودة من قبل نابليون تجاه المصريين لا تساوي شيئا بالقياس الى شعورهم بحصول عدوان على

دار الاسلام. فمنذ شهر سبتمبر (ايلول) عام ١٧٩٨ اعلن السلطان الحرب على الجمهورية. وقد ندد اعلان الجهاد بالحاد الجمهوريين وزندقتهم. وقد قطع هذا النداء الطريق على الفرنسيين وأحبط امالهم في قبول السكان بهم باسم المبادىء المشتركة. كما وحطم تلك الأكذوبة التي اشاعتها الدعاية الفرنسية والتي تقول بان عملية الاحتلال قد تمت باسم السلطان. وبعد أوروبا فشل «المبشرون المسلحون» كما كان سيقول روبسبيير في تحقيق حلمهم بالفتح السهل ان لم يكن المسالم. وجاء البرهان على ذلك من خلال انتفاضة القاهرة (اكتوبر / تشرين الأول ١٧٩٨) ومقاومة المماليك في صعيد مصر بمساعدة القبائل البدوية والوحدات العسكرية الآتية من الحجاز.

وفي نفس الوقت وجدت حكومة المديرين نفسها واقعة في صدام داخل اوروبا بعد ان انخرطت في سياسة توسعية مغامرة داخل القارة. وكان في مقدمة المتحالفين القيصر بولس الأول الذي ما كان لامباليا بما يحدث في الشرق. فبدلاً من التقسيم شعر بانه قوي بما فيه الكفاية لكي يستبدل به التحالف غير المتكافىء مع الامبراطورية العثمانية. وقد دخلت اساطيله الى المضائق وساعدت الاتراك على احتلال الجزر الأيونية. ومشاركة جيوشه في الانتصارات التي تحققت ضد فرنسا في ايطاليا وسويسرا تمنع انكلترا من عرقلة مبادراته وتحركاته.

وبالتالي فقد وجدت الحملة العسكرية الفرنسية نفسها مضطرة للصراع على جبهتين: فمن جهة كان عليها ان تواجه القوة البحرية ثم العسكرية للتحالف الانكليزي - العثماني، ومن جهة أخرى كان عليها ان تقمع الانتفاضة الشعبية داخل مصر ذاتها. واذا كان الجمع بين القوة والحنكة السياسية قد أتاح لنابليون ان يضبط البلاد، فانه قد فشل في محاولته لاحتلال سورية. ولو نجح في ذلك لاستطاع حماية غنيمته (أي مصر) وتحييد الامبراطورية العثمانية عن طريق تهديد السلطان بثورة عارمة وعامة للعرب. وبعد ان فشل في حصار عكا (مارس / يونيو ١٧٩٩) اضطر للانسحاب بجيشه الذي أبيد بالطاعون. ثم بعد ان صد محاولة تركية للانزال البحري عاد الى فرنسا تاركاً أمر القيادة الى كليبر (أغسطس / آب ١٧٩٩). وكان الجنرال الجديد نفسه من مؤيدي الانسحاب بعد اتفاقه مع حكومة المديرين التي أحست بالهلع وفقدت أعصابها. وكانت فرنسا في طور فقدان أي تأثير على قضايا الشرق وتصفية نفوذها بسبب تألب حلفاء اسطنبول عليها.

الهزيمة الفرنسية

كان الصراع الانكليزي ـ الروسي قد اعاد الى فرنسا بعض الأوراق. فالجهد المطلوب من روسيا كان يتجاوز حدود امكانياتها آنذاك. وبدا للقيصر انه يخدم مصالح حلفائه أكثر مما يخدم مصالحه الذاتية. وبدءا من شهر اكتوبر عام ١٧٩٩ سحب جيوشه من الحروب على مسرح القارة الأوروبية. وفيما بعد أصبحت مصالحه واهتماماته بشؤون المتوسط تفصله عن الانكليز. وقد أحس هؤلاء بالخطر عندما رأوه يرسل اسطوله لاحتلال ايقونيا واوترانت ويطالب بمالطة بحجة انه قد انتخب مؤخرا على رأس جماعة الماسونية. ثم اصبحت القطيعة كلية في خريف (١٨٠٠) بعد ان احتل الانكليز مالطة وارادوا السيطرة على تجارة البلدان الحيادية عبر المضائق الدانماركية. ومن المعروف انها سبب الازدهار الاقتصادي الروسي.

وتزامنت هذه القطيعة مع حصول التقارب مع نابليون الذي كان قد أصبح رئيسا للحكومة. وراحت سان بطرسبورغ تفكر من جديد بتقسيم الامبراطورية العثمانية بشكل ان تحصل روسيا على المضائق وتترك مصر لفرنسا حيث كان كليبر قد نجح في صدّ المحاولة التركية لاستعادتها، ثم في قمع الانتفاضة الثانية التي نشبت في القاهرة. وراحوا يعدون مشروعا هجوميا موجها ضد الهند انطلاقا من ولاية جورجيا التي ضمت الى روسيا مؤخرا (١٨٠١). وضمن هذه الظروف راحت انكلترا تتحرك لوحدها وبقوة كبيرة لأن ديبلوماسييها أحسوا بعزلتهم في أوروبا وعرفوا باستحالة القضاء على القوة الفرنسية. وبالتالي فقد ابتدأوا يفكرون بالتفاوض. وراحت تعمل جاهدة لاعادة الوضع الى ما كان عليه في الشرق. وفي (٨) مارس عام (١٨٠١) نزلت حملة عسكرية بريطانية على شواطىء مصر.

وكان مقتل بولس الأول بعد بضعة أيام من ذلك التاريخ (أي في ٢٣ مارس / اذار) قد أدى الى التخلي عن مشاريعه الضخمة. والواقع ان هذه المشاريع كانت مرتجلة وبالتالي فلا تحظى بمصداقية كبيرة كما تشهد على ذلك خسارة الرتل العسكري الذي يقوده الزعيم القوقازي أورلوف، والذي أرسل في عز الشتاء من أورنبورغ باتجاه آسيا الوسطى. وكذلك تبدى في الشهور التالية

العجز الفرنسي عن تقوية مينو، خليفة كليبر (فقد فشلت محاولة الانقاذ التي ارسلت عبر ليبيا الطرابلسية). وفي مواجهة هذه المبادرات المرتجلة تجلت المقدرة اللوجستيكية والعسكرية الانكليزية عندما وجهت الجيوش من الهند في شهر مايو (آيار) ودعمتها بقوات آتية من رأس الرجاء الصالح وأنزلت على شواطيء قصير الواقعة على البحر الأحمر ثم عبرت الصحراء ونزلت على طول نهر النيل بدءا من قنا. ولم يعد امام مينو من حيلة الا ان يوقع وثيقة الاستسلام. وهذه السلسلة من العمليات والأحداث المتلاحقة مرتبطة ايضا بتظاهرات القوة التي ابرزها اسطول نيلسون عندما قصف كوبنهاغن (ابريل / نيسان ١٨٠١).

السلام وطموحات بونابرت الجديدة

ان السلام العام الذي أخذ يفرض نفسه عندئذ كان بالنسبة لمجمل المتخاصمين عبارة عن هدنة بالدرجة الأولى. وقد أتاح لفرنسا بشكل خاص ان تدعم مواقعها السابقة. وتركت الهدنة كل واحد منهم وفي يده بعض الأوراق الأساسية بانتظار آن تندلع المعارك من جديد. والشروط التي تمت فيها عملية التفاوض على معاهدات السلام في باريس بين الفرنسيين والاتراك في شهر اكتوبر (تشرين الأول) (١٨٠١) تعبر عن ذلك بجلاء. فقد تخلت فرنسا بموجبها عن مصر والجزر الايونية، ولكنها احتفظت بهيمنتها في ايطاليا حيث كان لها الحق في احتلال موانيء مملكة نابلي في مواجهة الشواطيء الايليرية واليونانية. أما روسيا، وسيطة السلام فقد احتفظت بنفوذ مهيمن في الامبراطورية العثمانية مع امكانية اقامة ثكنات عسكرية في الجزر الايونية التي أصبحت جمهورية الجزر السبع. وفي نفس الفترة وعدت انكلترا بإخلاء مالطة، وكان ذلك يهم الروس بنفس الدرجة التي يهم فيها الفرنسيين على الأقل. ولكنها لم تستعجل تنفيذ قرارها، مثلما لم تستعجل سحب حملتها العسكرية من مصر.

وهذا الوضع الراهن والرازح بدا مبررا للروس كما للبريطانيين بسبب تزايد المطامح الفرنسية في الشهور التي تلت. فقد نشرت جريدة «المونيتور» مقالة للعقيد سيباستياني يدعو فيها الى احتلال مصر من جديد (يناير / كانون الثاني ١٨٠٣). وقد لفتت الانتباه الى نوايا بونابرت تجاه الشرق ومشاريعه.

ولكن المطامح العالمية لفرنسا هي التي اصبحت تشغل بال القوتين العظميين المذكورتين أكثر من هذه الحادثة المحددة (التي ربما كانت قد اثيرت بسبب انزعاج الوزير الأول من الانكليز). فالموقع المهيمن لفرنسا في أوروبا الغربية (أي في ايطاليا وسويسرا وهولندا والمانيا) ثم طموحاتها فيما وراء البحار (أي في جزر الانتيل والهند) كانت بمثابة التحدي الموجه لانكلترا. ومن جهتها كانت الديبلوماسية الروسية التي أصبحت في عهدة الاسكندر الأول تشعر بالانزعاج لأن نفوذها معرقل من قبل فرنسا سواء في القارة الأوروبية أم في حوض المتوسط. وعلى أرضية هذا المسرح الخاص كان النفوذ الفرنسي المدان باستمرار بصفته ثوريا ويعقوبيا يستطيع الاعتماد في آن معا على الدين الكاثوليكي (بواسطة المعاهدة البابوية الموقعة عام ١٨٠١)، وعلى اتفاقيات الامتيازات الأجنبية العائدة لعام (١٧٤٠) (عندما تم توقيع معاهدة مع الامبراطورية العثمانية في شهر يونيو / حزيران من عام ١٨٠٢) ثم على الايديولوجيا الامبراطورية (اعلان الامبراطورية في شهر مايو / ايار ١٨٠٤). وكان من الصعب على القيصر ان يتحمل هذه المنافسة في الوقت الذي كان يجهد فيه لكي يظهر بمثابة الحامي للقوميات المسيحية (عندما كرّس شبه نظام الحماية على مولدافيا وفلاشيا في سبتمبر / ايلول ١٨٠٢، وعندما دعم الانتفاضات في منطقة الصرب ومونتينيغرو عام ١٨٠٤).

وبالتالي فقد كان من مصلحة القوة القارية الأوروبية والقوة البحرية ان تضعا حدا للمطامح النابليونية. وهكذا طلبت روسيا من انكلترا ان تبقى في مالطة ووعدتها بالدعم إذا ما حاولت فرنسا الاعتداء على الامبراطورية التركية. وهذا ما عاد بها الى مواقفها السابقة عام ١٧٩٨ وشجع القادة البريطانيين على مواصلة موقفهم المتصلب (اشعال الحرب من جديد في مايو / ايار ١٨٠٣).

التعاون الفرنسي ـ التركي

ولكن طبيعة العمليات لم تؤد، على الرغم من جهود السفيرين الروسي والانكليزي في اسطنبول، الى شن حرب فرنسية ـ تركية. وعندئذ، وعلى عكس ما حصل قبل خمس سنوات، فان نابليون اعتمد خيار الهجوم المباشر ضد انكلترا. وراح يحشد القوات الفرنسية على المانش. وكان دخول روسيا

والنمسا في الحرب (التحالف الثالث، صيف ١٨٠٥) قد جر فرنسا الى أوروبا الوسطى (معركة أوسترلتز، ٢ ديسمبر / كانون الأول ١٨٠٥). وبدءا من تلك اللحظة تم التخلي عن منظورات تفتيت الامبراطورية العثمانية بحجة التعويض، وذلك لمصلحة تأسيس نظام اوروبي وعالمي تهيمن عليه فرنسا كليا. ومنذ اكتوبر / تشرين الأول ١٨٠٥ رفض نابليون مشروع تاليران الذي كان يهدف الى ابعاد النمسا نحو الشرق عن طريق اعطائها جزءا من البلقان. وكان هذا التدبير يتمتع بامتياز مزدوج الا وهو سد طريق النزول نحو الجنوب امام روسيا، ثم اقامة تضاد دائم بين فيينا وسان بطرسبورغ.

في الواقع ان الامبراطور لم يستفد من انتصاره على النمسا إلا من أجل تقوية مواقعه في المتوسط. فبعد ضم فينيتيا واستريا ودالاماتيا (في ديسمبر / كانون الأول ١٨٠٥) تم تنصيب جوزيف بونابرت على عرش نابلي (فبراير / شباط ١٨٠٦). وقد هزمت الجيوش الفرنسية الروسية في راغوس وزاحمتها على مواقعها على البحر الادرياتيكي. وبمناسبة فتح المفاوضات مع روسيا طلب منها نابليون اخلاء ثغور كاتارو والجزر الايونية مقابل اعتراف كلتا القوتين العظميين بتمامية اراضي الامبراطورية العثمانية (يوليو / تموز ١٨٠٦). وقد كلف السفير الفرنسي الجديد في اسطنبول سيباستياني بتوضيح هذه السياسة لحكومة الباب العالي. ولكن هذه المقترحات اصطدمت بالسياسة العدوانية للروس الذين راحت قواتهم تعبر الدنيستر في اكتوبر / تشرين الأول لكي تدخل الى الأراضي التركية. وكان الموقع الضخم الذي احتله نابليون في أوروبا (بعد سحق بروسيا) قد اقنع السلطان بالانضمام الى جانبه وباعلان الحرب على القيصر بدوره (ديسمبر / كانون الأول ١٨٠٦).

وهنا نصل الى ذروة التعاون بين كلتا الامبراطوريتين اللتين فتح الروس والانكليز ضدهما «جبهة شرقية» حقيقية: ففي الوقت الذي راح فيه الاسطول البريطاني يعبر الدردنيل (فبراير / شباط ١٨٠٧) راح اسطولهم الثاني يقوم بعملية انزال عسكرية في الاسكندرية (مارس / اذار). وفي شهر يوليو وصل الجيش الروسي الى الدانوب وأقام صلة الوصل مع المتمردين الصرب. ولم تثمر كل هذه الجهود على الرغم من أهميتها. ذلك ان تدعيم دفاعات اسطنبول بواسطة الضباط الفرنسيين قد أجبر الاميرال الانكليزي على الهرب الى المتوسط. اما الحملة العسكرية التي نزلت على شواطىء الاسكندرية فقد اقفلت

راجعة بعد فشلها الذريع الذي منيت به على يد قوات محمد علي الذي سيصبح الباعث المقبل لمصر. واما مسيرة الروس نحو الجنوب فقد أوقفت من قبل هزيمة جيشهم الأساسي امام نابليون في فريد لاند (شهر يونيو). وهكذا راحت ترتسم ضد روسيا وانكلترا الخطوط العريضة للتحالف الذي استخدم في الماضي ضد النمسا.

من الحلم الشرقي لنابليون الى الحقائق الأوروبية

ولكن هذا التقارب لم يدم الا فترة قصيرة جدا. فقد وجهت اول ضربة له من قبل المصالحة الفرنسية ـ الروسية في تيلسيت (يونيو ١٨٠٧). صحيح ان نابليون لم يضح بالامبراطورية العثمانية من أجله. والدليل على ذلك ان القيصر قد التزم بسحب قواته من مولدافيا وفلاشيا كشرط مسبق لتوقيع أي معاهدة سلام مع السلطان. ولكن سرعان ما أدت الصعوبات التي واجهها نابليون في اسبانيا الى القبول بالإبقاء على القوات الروسية في الامارات الدانوبية (مقابلة ايرفورت في اكتوبر ١٨٠٨). ولما كانت القوة الفرنسية عاجزة منذ الآن فصاعداً عن إيقاف التقدم الروسي فانها قد بدت تشكل خطرا متزايدا على الامبراطورية العثمانية نفسها. وفي كل مكان راح خطرها يحل محل الخطر الروسي. ففي الشمال كانت تهيمن على بولونيا التي اعيد تشكيلها على هيئة دولة تابعة (الدوقية الكبرى لفارسوفيا، يوليو ١٨٠٧). وفي الجنوب حصلت على نقل ثغور كاتارو والجزر السبع الى حسابها (كان دخول الاسطول الفرنسي الى كورفو في فبراير ١٨٠٨). وهذه المكتسبات الأخيرة التي جاءت لكي تكمل شبه المحاصرة لأوروبا تشهد في الوقت الذي كانت فيه القوات النابليونية تحتل شبه الجزيرة الاسبانية على وجود مطامح فعلية لفرنسا في المتوسط.

وعندئذ تم التخطيط لسلسلة من المشاريع. واذا كانوا قد فكروا جديا بحملة جديدة على مصر فان ملحقات الباب العالي وتوابعه لم تكن مستبعدة من العملية. وقد حصل نابليون بهذا الصدد على موافقة الروس في تيلسيت. وكان يرغب في تصفية الحسابات مع الجزائريين بالقوة كرد فعل على الحوادث الصغيرة التي حصلت بينهما (من أمثال اعمال القرصنة، والتراجع عن الامتيازات التي أعيدت عام ١٨٠١). يضاف الى ذلك انه كان يريد منافسة البريطانيين على

منطقة المتوسط الغربي. وقد فكر منذ عام (١٨٠٢) بشن حملة عسكرية على الجزائر. والعملية الاستطلاعية التي قام بها المقدم بوتان عام (١٨٠٨) سوف تكون الوثيقة الأولية التي اعتمدت عليها اركان حرب الجيش الفرنسي عام (١٨٣٠). وقد راح ضابط آخر يدعى بوريل في الوقت نفسه تقريبا يقوم برحلة الى المغرب الأقصى. وكانت الخطط الفرنسية تجاه الهند مقلقة للاتراك بنفس الدرجة التي تقلق الانكليز. واما التحالف المعقود بين فرنسا والفرس (في فنكشتاين، مايو ١٨٠٧) فقد كان من شأنه ان يسيل لعاب ايران على منطقة وادي الرافدين. واما حلم التعاون العسكري بين النمسا وروسيا من أجل حشد المسيرة لطرد الانكليز من الهند (فبراير ١٨٠٨) فقد اثار المخاوف بحصول التقسيم. وراحت هذه المشاريع بالذات تزيد من تفاقم الخطر الانكليزي في الخليج. فانكلترا المعتمدة على اسطولها وعلى التحالف مع مسقط يمكنها ان تشجع على انفصال العراق، بل وحتى على تشجيع الانتفاضة الوهابية التي كانت تقف على عتبة البصرة آنذاك.

وفي الوقت نفسه كانت الصعوبات الداخلية تضغط بشكل ثقيل جدا على خيارات الديبلوماسية العثمانية. فالامبراطورية التي كانت مهددة في أوروبا من قبل انتفاضات مسيحيي البلقان وجدت نفسها مهددة في الشرق الأوسط من قبل الثورة الوهابية التي راح زعيمها ابن سعود (١٨٠٣ ـ ١٨١٤) يحتل مكة ثم مجمل شبه الجزيرة العربية ويهدد العراق وسورية. ومن جهة أخرى كانت محاولات الاصلاح العسكري التي شرع بها السلطان سليم الثالث تثير المعارضات القوية. ولما هزم انصار الاصلاح بعد خلع السلطان اعتقدوا بانهم سينتقمون عن طريق استبدال الشاب محمد الثاني بمصطفى الرابع الذي كان قد خلف السلطان المخلوع (اغسطس / اب ١٨٠٨). ولكن مقتل الوزير الكبير مصطفى باشا قد أجبر السلطان على التخلي عن كل برنامج تحديثي لمدة عشرين سنة. والنظرة الشائنة التي لحقت بهذا البرنامج اصابت الفرنسيين أيضا بشظاياها لأنهم اعتبروا بمثابة الملهمين له.

ضمن هذه الشروط كان كل شيء يدفع بالقادة الاتراك الى التخلي عن تحالف غير مثمر كثيرا بالنسبة لهم، وذلك لكي يتخذوا موقف الحياد. فقد راحوا منذ شهر يناير عام (١٨٠٩) يوقعون معاهدة سلام مع انكلترا. وكانت اللحظة متقنة الاختيار. فنابليون كان يلاقي صعوبات بسبب تفاقم الحالة في اسبانيا، ثم

بسبب الحرب مع النمسا . ولم يعد يفكر في استعجال الامور في الشرق. وبالتالي فقد استمر في كبح الحليف الروسي على الرغم من الضرر الذي يلحقه ذلك بالتحالف، ووجد نفسه يقدم عندئذ ضمانة غير مباشرة لاسطنبول. والواقع ان نهاية مشاريع الامبراطور الكبرى في الشرق كانت قريبة. وكان الاسطول البريطاني سيد رأس الرجاء الصالح منذ عام (١٨٠٦)، وقد حقق السيطرة الكاملة على الطرق البحرية. وفي نهاية عام (١٨٠٩) قامت الزوارق البحرية البريطانية القادمة من الهند بعمليات عسكرية على الشاطىء الشمالي لشبه الجزيرة العربية، وذلك ضد قراصنة القواسم، حلفاء الوهابيين. وفي ديسمبر من عام (١٨١٠) كان احتلال جزيرة فرنسا (التي اصبحت جزيرة موريس) قد أسقط آخر موقع هجومي ضد الهند البريطانية. وفي الوقت نفسه كان تدهور العلاقات مع روسيا قد جعل فرنسا تفكر بالقطيعة معها منذ ربيع (١٨١١). وما كانت الحملات الاستطلاعية الناجحة والرائعة التي قام بها بوتان (الذي اختفى في سورية عام ١٨١٥) بقادرة على اخفاء العجز الحتمي لاساطيل طولون وكورفو.

وكان يمكن للديبلوماسية العثمانية ان تستغل هذا الوضع لصالحها . فقد أوكلت قيادة العمليات ضد الوهابيين الى محمد علي الذي وصلت قواته الى الجزيرة العربية صيف (١٨١١). وقد أتاحت الوساطة البريطانية لدى القيصر القلق من تهديدات الجيش الكبير، أقول اتاحت للاتراك استعادة الأقاليم الدانوبية (معاهدة بوخاريست، مايو ١٨١٢). وكان ذلك يمثل استعادة رائعة للقوة بعد سنوات طويلة من القلق. وهذا يكذّب مرة أخرى، كما سيحصل غالباً، اسطورة الدولة العثمانية المحتضرة. وفي نهاية تلك الفترة، بالمقابل، بدت الحالة الفرنسية في الشرق وقد أُضعفت كثيراً بالقياس الى ما كانت عليه في أواسط القرن الثامن عشر.

٣ ـ عودة فرنسا إلى المتوسط (١٨١٥ ـ ١٨٣٠)

المحصلة الختامية للحملة على مصر

لقد أحدثت سياسة الثورة الفرنسية تجاه الامبراطورية العثمانية قطيعة واضحة مع خطها الديبلوماسي التقليدي، وذلك لأن فرنسا قد انخرطت في سياسة فتح الشرق مقلدة في ذلك نموذج النمسا وروسيا. والتقارب الذي حصل في ظل النظام الامبراطوري كان ظرفيا مؤقتا أكثر مما كان عودة الى سياسة التوازن التي مورست من قبل النظام القديم في المتوسط. فهل كان ذلك علامة على أن الحكومات الفرنسية قد ابتدأت في بلورة الصيغة المقبلة للامبريالية الاستعمارية؟ ان الحملة على مصر كانت تنبىء من جوانب عديدة باشكال الحملات الاستعمارية التي ستحصل في القرن التاسع عشر. فأولا كانت تشبهها من حيث الأهداف لأنها كانت تهدف ليس فقط الى تأمين مكاتب الصرافة في المشرق، وانما أيضا الى تحقيق الهيمنة السياسية الفعلية. وثانيا كانت تشبهها من حيث وسائلها. فبدلا من ان يجدوا البلاد تخضع لحكمهم بعد احتلال عاصمتها، وجد الجنرالات الفرنسيون انفسهم مضطرين الى احتلال البلاد كلها قطعة قطعة من اجل القضاء على المقاومة في الأرياف وقمع سلسلة متواصلة من الانتفاضات. وقد وجب عليهم ان يبلوروا سياسة أهلية بلدية معتمدة على تعاون الأعيان المحليين معهم. كما ولزم عليهم انشاء نظام الضرائب، ثم اعادة تنظيم جهاز القضاء والعدالة، وتعليم الكوادر المحلية. فبونابرت وكليبر ودوسيه ومينو (الذي اعتنق الاسلام دون ان يؤدي ذلك الى نتائج سياسية ملحوظة) كانوا يبشرون ببيغو وليوتي.

وكانت ردود فعل السكان ذات طبيعة متميزة أيضا. فلم يقتنعوا بدعاية الفرنسيين وحدها، سواء ألعب هؤلاء ورقة الدفاع عن الاسلام أو ورقة نهضة

القومية المصرية أو القومية العربية. وكيف يمكن للأمور ان تكون على غير هذا النحو وهم يبدون بمثابة الفاتحين الأجانب الغريبين عن معايير الشرق الاسلامي وقيمه في ذلك الحين؟ ولكن التجربة برهنت مع ذلك على أن التفوق العسكري الفرنسي يجعل كل مقاومة مستحيلة على المدى الطويل. والشيء الذي أحبط الحملة الفرنسية هو معارضة القوى العظمى لها (وبخاصة انكلترا). وهذا هو الدرس الثاني المستفاد من الحملة والمؤكد من قبل التاريخ.

ومن حيث التسلسل التاريخي نلاحظ ان سنة (١٧٩٨) تشكل بالنسبة للعالم الاسلامي المتوسطي تاريخاً أكثر أهمية بكثير من سنة (١٧٨٩) التي لم تؤد الى انقلابات كبيرة فيه. فلم يحصل أبداً منذ عهد الحروب الصليبية ان شهد قلب دار الاسلام هجمة للقوى الأوروبية مثلما شهده بحملة نابليون. وبعد الاتراك جاء دور العرب لمعرفة التحولات التي طرأت في أوروبا. فقد أبان الاحتلال بجلاء عن ان التفاوت مع الغرب ليس فقط عسكرياً. فمشاركة العلماء أظهرت لكل المصريين المستنيرين مدى المستوى الرفيع الذي وصل اليه الاوروبيون وخصوصاً الفرنسيين في المجالين العلمي والتقني. فمجموعة المعارف المتراكمة في مكتبة المعهد الفرنسي لمصر كانت تبهرهم بالاضافة الى انها موضوعة في متناول الجميع. وقد دهشوا لنوعية الطباعة بالحرفين الفرنسي والعربي. ومن المعروف ان المطبعة كانت قد أدخلت الى مصر لأول مرة بأمر من نابليون. ان حوليات الشيخ الجبرتي (١٧٤٠ ـ ١٨٢٥) قد احتفظت لنا بشهادة ثمينة على تلك الدهشة والموقف النفسي تجاه اوروبا. صحيح ان المسلمين لم يستنتجوا من ذلك، أو على الرغم من ذلك، بانهم في موقع الدونية الجذرية تجاه الغرب. فقد كانوا مقتنعين بأنهم يمتلكون حقيقة أخرى أكبر وأجل شأناً. ولكن أفضلهم مستوى كانوا يحسون بضرورة استعادة روح الفضول والانفتاح على الأجانب، هذه الروح التي كانوا يتمتعون بها سابقاً والتي أتاحت للعرب في العصور الغابرة ان يذهبوا بعيداً جداً في مسالك الحضارة.

فرنسا أُضعفت

كم هو عدد الفرنسيين الذين أحسوا بان فرنسا قد توقفت عن ان تكون قوة عظمى عام ١٨١٥؟ فقط كانت توجد في ذلك الوقت دولتان ترتفعان الى

هذا المستوى، أي مستوى القوى العظمى. نقصد بذلك مقدرتهما على تحديد وضمانة ما تعتبرانه بمثابة مصالحهما العظمى بكل استقلالية، ثم المحافظة على هذه المصالح. هاتان الدولتان هما انكلترا وروسيا، المستفيدتان الأكبر من الحروب الثورية والامبراطورية. وكلتاهما تتمتعان بموقع حصين وموارد مادية لا تكاد تنفد. ان فرنسا التي كانت دائماً معتادة على تشكل تحالف اوروبي ضدها والتي كانت مشغولة بالخطر الدائم للجيش البروسي على نهر الراين، كانت أبعد ما تكون عن التمتع بموقع القوى العظمى. وهذا الضعف يتجلى بنفس القوة فيما يخص السياسة المتوسطية ومسألة الشرق. وانكلترا التي كانت حريصة اكثر من أي وقت مضى على طريق الهند توصلت في النهاية الى الهيمنة على المتوسط. ففي عام (١٨١٦) راح اسطول اللورد ايكس ماوث يجري مناورات عسكرية أمام شواطىء طرابلس الغرب وتونس والجزائر التي قصفت مرتين. وقد أصبحت روسيا ذات قوة جبروتية في البحر الأسود، واصبحت حامياتها العسكرية ترابط على الدانوب. وكانت مطالبتها بحماية الديانة الارثوذكسية تقدم لها الذرائع للتدخلات في كل مكان في بداية ذلك القرن الذي راحت فيه النعرة القومية تصيب بعمق السكان المسيحيين في البلقان.

واما الحكومات الفرنسية التي تعاقبت في ظل نظام الردة الملكية ونظام ملكيّة يوليو فلم تكن ترد، بل ولا تستطيع التراجع عن اتباع سياسة التوسع والعظمة (هذا على الرغم من ان حكومة يوليو كانت أكثر حذراً كما سنرى فيما بعد). فقد كانت تشعر بانها تسعى لإعادة العظمة المتهافتة والمؤسطرة بواسطة المرحلة الثورية والامبراطورية. وقد عبَّر عن تلك العظمة بشكل رائع فيما بعد الجنرال ديغول، وكانت تلك العظمة تبدو في آن معاً كعنصر من التراث القومي وكعامل من عوامل التماسك وتراص الصفوف. وهما شيئان ضروريان جدا بالنسبة للأنظمة التي تنقصها الشرعية (أي الأنظمة غير الراسخة). ومن جهة أخرى لم يكن يبدو لها ان المصالح الاقتصادية أو الثقافية يمكنها ان تستغني عن دعم الدولة. وقد الهمتها الحكمة البدائية بان تتراجع عن التفكير بالانتقام في أوروبا، هذا الانتقام الذي كان سيلبي بشكل أفضل آمالها ومطامحها لو حصل. اما المتوسط فكان على العكس يقدم لها المناسبة للعودة الى الصفوف الأولى.

المصالح المادية والتصوف الروحاني

وفي تلك اللعبة الجديدة كان الفرنسيون يمتلكون اوراقا لا يستهان بها. فالهزيمة العسكرية والتراجع في أوروبا كانا ثمرة الطموحات الامبريالية المفرطة، ولم يكونا دليلاً على انحطاط الحيوية الفكرية أو الروحية. كما لم يكونا شاهداً على انحطاط روح المبادرة والمشاريع. فقد كان هناك الكثيرون ممن خابت آمالهم بمغامرة «الأمة الكبرى»، وهم مستعدون للبحث عن ابراز مواهبهم وكفاءاتهم فيما وراء البحار. وكان التجار واصحاب السفن يرغبون في استعادة المواقع التي فقدوها بسبب حروب الامبراطورية. وكانت تلك مسألة حياة أو موت بالنسبة لأهل مرسيليا الذين علّقوا آمالهم على نظام الردة الملكية واعتقدوا بانه سيعيد لهم ازدهارهم المفقود. يضاف الى ذلك ان الانجذاب الثقافي نحو الشرق قد ظل قويا جداً. وقد راحت الدراسات الاستشراقية تتقدم بتأثير من عالم كبير صارم ودقيق في منهجيته هو سيلفستر دوساسي (١٧٥٨ ـ ١٨٣٨). وقد طبعت بين عامي ١٨٠٩ و١٨٢٨ الاجزاء العشرون لكتاب «وصف مصر» على هيئة كتب الجيب، وهو عبارة عن أثر ضخم مكرس لتمجيد الفنون والعلوم، وكذلك الاسلحة الفرنسية أيضا. وكانت لوحات غرو (معركة ابوقير ١٨٢٣) ترهص بانجازات جيريكو (مجازر سيو، ١٨٢٢) أو دولاكروا (موت ساردانابال، ١٨٢٧). وقد انتهى المطاف بكتب الرحلات الى ان تحتل مكانتها اللائقة في عالم الأدب مع ظهور كتاب «**المسار من باريس الى القدس**» لشاتوبريان (١٨١١). وفي عام ١٨٢٩ نشر فيكتور هيغو كتابه «الشرقيات». وقد وصل ذلك الى ذروة الشغف والوله، وامتد لكي يشمل اللباس والأثاث كما حصل قبل قرن من ذلك التاريخ. وهكذا ظهرت بزة الزواوي (أي الجندي الفرنسي بلباس أهل مراكش والجزائر)، وذلك لأول مرة بعد بداية احتلال الجزائر. وأبدت لزمن طويل ذلك الزي المزركش الرائع، ان لم يكن المناسب.

ألم يكن ممكناً الذهاب الى أبعد من ذلك؟ فقد استمر الشرق في امتلاك اسرار الحكمة العتيقة التي أصبحت الآن قابلة لان تفك اسرارها وتفهم كما يشهد على ذلك فك الألغاز الهيروغليفية من قبل شامبوليون. وربما كان يمتلك أيضاً مفاتيح مستقبل البشرية، إذا ما اعتبرنا ان هذا المستقبل لا يكمن في التعارض بين الشرق والغرب، وانما في المصالحة بينهما باعتبارهما قطبين

متضادين ومتكاملين في آن معا. هذه هي على أي حال الرؤيا التي طورها تلامذة سان سيمون وخصوصاً زعيمهم «الأب» الطفولي بدءاً من عام ١٨٣١ ـ ١٨٣٢. فبعد ان طردوا من اسطنبول استقبلوا في مصر حيث استقروا بدءاً من عام ١٨٣٣. وبالنسبة لهؤلاء الشبيبة المتخرجين في معظمهم من مدرسة البوليتكنيك فانه ينبغي على الأفكار والأعمال الكبرى ان تساهم في التقريب بين البشر أيضاً.

هكذا نجد ان السنوات (١٨٢٠ ـ ١٨٣٠) قد جسدت بالفعل ازدهار الظاهرة التي دفعت بالمثقفين الغربيين الى البحث عن كل ما ينقصهم في الشرق. نقصد البحث عن دروس الحكمة القديمة الموحى بها ليس عن طريق العقائد الدوغمائية (أي الدينية) وانما بواسطة علم الآثار والالسنيات. ثم البحث عن الانوار والاضواء والحرارة والألوان في الوقت الذي كان فيه الزي الأسود يظلم الصالونات في باريس، وفي الوقت الذي كان فيه دخان المصانع قد ابتدأ بتسويد جدران المدن. وقد بحثوا في الشرق عن الانطباعات الشهوانية، العنيفة أو الشبقية، كرد فعل ضد روح العمل والجدية التي تميز البورجوازيات الصاعدة في الغرب. وقد كان الفرنسيون يذهبون غالبا نحو الشرق بكل نزعة عاطفية، هذا الشرق الذي يمزج بين «الاحلام والافكار... هذا الشرق العبري، أو التركي، أو الاغريقي، أو العربي، أو الفارسي، أو حتى الاسباني...» كما يقول فيكتور هيغو. وسوف تولّد تلك الرغبة الخير والشر فيما بعد.

ولكن هذه التصورات الدنيوية لا ينبغي ان تحجب عن انظارنا ظاهرة أخرى مهمة جدا جداً هي: اعادة ترسيخ صورة فرنسا بصفتها قوة مسيحية. ذلك انه بعد مرحلة الثورة المضادة للكهنوت وذلك الاحترام الشكلاني جدا الذي منح للأديان من قبل الامبراطورية، فان الحكومات التي تعاقبت على فرنسا بعد عام (١٨١٥) اخذت تعترف للأديان (وخصوصا للكاثوليكية) بمكانة مهمة. ان مواقف الحكام الايجابية هذه من الدين قد تزامنت مع انتعاش ديني مهم جداً في فرنسا ذاتها. وكان المراقب من الخارج يشهد نهضة للفعالية التبشيرية. وكانت اعادة تشكل الرهبانيات المسيحية المكرسة للتعليم بشكل خاص (كاليسوعيين، واللعازاريين، والمريميين، والاوبلاتيين..)، ثم اعادة فتح المدارس الاكليريكية التابعة للبعثات الأجنبية في باريس، ثم تأسيس مؤسسة الأعمال الخيرية لنشر الايمان في ليون (١٨٢٢)، كل ذلك كان يشكل أهم مظاهر هذا الانتعاش

الديني. وهكذا لم تعد فرنسا تشع على الخارج بواسطة انوار العقل فقط كما حصل اثناء الحملة على مصر. وانما أصبح الكثيرون يرغبون في ان تشع ايضاً بواسطة الوحي او شهادة الرسالة الالهية. وهذه جوانب أقل تناقضاً مما يعتقد كما برهنت على ذلك الأحداث اللاحقة.

قلب الأوضاع في المتوسط الاسلامي

كانت البلدان الاسلامية مخترقة من قبل حركات تميل الى زعزعة المؤسسات السائدة، وذلك لمصلحة مشاريع اكثر تلاؤماً مع النظام الجديد للأشياء ومع المثل العليا لمجتمع يشعر بانه مهدد.

وهذا هو الحال فيما يخص الحركات الدينية التي تهز العالم العربي منذ نهاية القرن الثامن عشر. وأكثرها خطورة على الامبراطورية العثمانية كانت الحركة الوهابية التي أشرنا إليها آنفاً، والتي ينبغي القول بانها تستمد اسمها من محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢). فقد راح يبشر في الجزيرة العربية باصلاح ديني يرتكز على العودة الى مبادىء الاسلام الأولي، وذلك قبل ان يجد في السلالة السعودية الدعامة السياسية الضرورية لنشر افكاره. ولكن في ذات الوقت كانت هناك انتفاضات عنيفة تهز ولاية الجزائر. وكانت ثورة الطريقة الصوفية (**الدرقاوة**) (١٨٠٣ ـ ١٨٠٨) التي تهدد الهيمنة التركية على اقليم وهران. وبعد ذلك بقليل (أي بين عامي ١٨٢٢ ـ ١٨٢٥) دخل زعماء الطريقة الصحراوية **التيجانية** بدورهم في صراع مع السلطات التركية. وقد هددت هذه السلطات أحد أعيان الطريقة **القادرية**، محي الدين، بسبب تعاونه مع الثائرين فلجأ لبضع سنوات الى مكة مع ابنه الشاب عبد القادر الذي سيصبح فيما بعد الخصم الشهير للفرنسيين (١٨٢٦) (عبد القادر الجزائري). صحيح انه لا ينبغي ان نطابق كلياً بين هذه الحركات المختلفة. فالوهابيون، رواد المحدثين الاسلاميين، كانوا يؤكدون على رغبتهم في الالتزام بحرفية **الشريعة**. وقد ادانوا بعنف كل مظاهر التدين والورع الشعبي وبخاصة تقديس المزارات (أو الأولياء الصالحين). وهذا الموقف مناقض للصوفية التي تشكل أساس التضامن بين اعضاء الطريقة الواحدة. كما ويتناقض مع تقديس رجال الطريقة لشيوخم (الذين كان الفرنسيون يدعونهم بالمرابطين). ولكن على الرغم من هذه الاختلافات فانه

كانت هناك فكرة واحدة تجمع بينهم ألا وهي: ان العودة الى الممارسة القوية للدين والتمسك بمثال النبي محمد كقدوة سوف يؤديان الى اعادة العظمة المفقودة الى المسلمين، وبخاصة الى العرب من بينهم. ومن الخطأ ان نختزل هذه الاتجاهات الى مجرد عودة الى الوراء أو ردة فعل. فهي تشهد أيضاً على حيوية الاسلام ونشاطه الذي لا ينحصر فقط بشواطىء المتوسط. فتقدم الاسلام كان واضحاً في الصحراء الافريقية. وأكبر مثال على ذلك **الجهاد** الذي قاده عثمان بن فوديو وأدى الى تأسيس الامبراطورية الواسعة لسوكوتو ما بين النيجر والتشاد وبينوي وذلك بدءاً من عام ١٨٠٤.

وإذا كان الغربيون يميلون الى تجاهل وجود هذه الحركات أو على الأقل تجاهل معناها واهميتها الحقيقية، فانهم كانوا أقل تجاهلاً أو جهلاً بالارادة السياسية للنخبة التركية. فمنذ عام ١٧٧٤ على الأقل كان هناك قادة ترك عديدون واعون كل الوعي بضرورة الاصلاحات. وبعد فشل السلطان سليم الثالث حاول محمود الثاني جاهداً السيطرة على زمام امبراطوريته. ولكنه سبق في محاولته من قبل مبادرات محلية عائدة الى رجال حريصين على ترسيخ سلطات أقل عظمة وبالتالي أكثر هشاشة. ان الاصلاحات التي قام بها محمد علي، باشا مصر منذ عام (١٨٠٥) تشكل النموذج الأكبر على سلسلة التجارب التي راحت تحصل طيلة القرن التاسع عشر.

مصر والشرق

لقد ابتدأ محمد علي بالاسهام في تقوية الامبراطورية العثمانية. فالواقع ان جيشه هو الذي توصل الى سحق الثورة الوهابية بعد سلسلة من الحملات العسكرية عام (١٨١٨). ولكن طموحاته راحت بسرعة تبدو أكبر بكثير. فبالتوازي مع مشروعه لإعادة تنظيم مصر، فانه قد انخرط في سياسة الفتوح وخصوصاً في اتجاه افريقيا والبحر الأحمر (فتح السودان، تأسيس الخرطوم، احتلال موانىء سواكن ومصوع، حملة اليمن). ثم تدخل بدءاً من عام (١٨٢٥) بناء على طلب السلطان لمحاربة انتفاضة الاغريق الذين ثاروا منذ عام (١٨٢١). وقد حصل مقابل ذلك على حكم منطقة موري (او بيلوبونيز). وهذا دليل على رغبة ذلك الالباني الأصل في التدخل في شؤون المتوسط الشرقي

ايضاً. وكان ذلك يمثل منطقا إرادويّا مغامراً، هذا اذا لم نصفه بالقومي، وسوف يؤدي في نهاية المطاف وبالضرورة الى تشكيل كيان سياسي متحرر أكثر فأكثر من وصاية اسطنبول.

وقد اثار هذا المشروع الاهتمام الكبير في فرنسا. فالجهد الذي بذله محمد علي لبناء مصر قوية لاقى تجاوباً مع طموح الفرنسيين الذين لم يجدوا في فرنسا المكان الملائم لتشغيل طاقاتهم وامكانياتهم بسبب تخوفها وخجلها. هكذا نجد ان الكولونيل «سيف» هو الذي نظم الجيش المصري بدءاً من عام (١٨١٩)، والمقدم دوسيريزي هو الذي أعاد خلق سلاح البحرية المدمر بعد معركة نافارين. واما الدكتور كلو فهو الذي حاول جاهداً تشكيل الجهاز الطبي الحديث، واما جوميل فكان مستشاراً مسموعا فيما يخص شؤون زراعة القطن. وكان هؤلاء وآخرون من بين الأوائل الذين ابرزوا مواهبهم في هذا المشروع التجديدي الكبير. وكان وصول اتباع سان سيمون قد أعطى نفحة جديدة للانجازات والمشاريع من مختلف الانواع. وفي نفس الوقت ارسل محمد علي الطلاب المصريين لكي يتعلموا في فرنسا على يد العلماء الغربيين. ففي عام (١٨٢٦) وصلت اول بعثة مؤلفة من اربعين طالباً بقيادة شيخ ازهري شاب يدعى رفاعة الطهطاوي. وقد وصلت الى باريس من أجل الاقامة لمدة اربع سنوات. صحيح ان محمد علي لم يقل في أي يوم من الأيام بانه سيلحق بلاده بفرنسا، بل على العكس، كان يبدو حريصاً جداً على استقلاليته. ولكن ذلك لم يمنع من انتشار هذه الفكرة في أوساط الكثير من الفرنسيين والغربيين الذين يقلللون من أهمية روح الاستقلالية لدى الشرقيين. اقصد الفكرة التي تقول بان مصر الجديدة هي عبارة عن انتاج «للعبقرية الفرنسية». فكيف يمكن اذن للدبلوماسيين ألا يعتقدوا بدورهم بان هذه القوة الجديدة التي يتم تأسيسها في الشرق بين افريقيا والمتوسط والبحر الأحمر هي عبارة عن ورقة رابحة في يد السياسة الفرنسية؟.

"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

٤ ـ ما بين المغرب والمشرق (١٨٣٠ ـ ١٨٦٠)

شارل العاشر، الجزائر، اليونان

كان حوض المتوسط هو المسرح الذي اختارته حكومة الردة الملكية من أجل العودة الى خوض السياسة الكبرى (أي السياسة العالمية). وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هي التدخل العسكري في اسبانيا (ابريل / نيسان ١٨٢٣) من أجل سحق الثورة الليبرالية واعادة النظام الملكي المطلق. وقد فكرت الحكومة الفرنسية بتوسيع نطاق هذا التدخل لكي يشمل المستعمرات الاسبانية الثائرة في اميركا من أجل اعادة السيادة الاسبانية اليها. ولكن سرعان ما استبعدت هذه الفكرة بسبب الفيتو البريطاني المدعوم من قبل الولايات المتحدة التي كانت حريصة على اثبات وجودها فاصدرت بيان مونوري (ديسمبر / كانون الأول ١٨٢٣). ولكن القوات الفرنسية ظلت متمركزة في اسبانيا حتى عام (١٨٢٥). وعلى أي حال فان عملية التدخل في اسبانيا قد قادت الحكومة للتطلع نحو الجنوب أكثر فأكثر. وراحت كل مسألة الجزائر تطرح نفسها على النحو التالي: كيف يمكن الانتقال من مجرد خصومة بسيطة الى الاحتلال العسكري؟

وفي شهر يونيو / حزيران من عام (١٨٢٧) بدأ الاسطول الفرنسي بمحاصرة الجزائر. فهل كان ذلك هو الرد الفرنسي على «ضربة المروحة» التي وجهها داي الجزائر الى القنصل الفرنسي دوفال؟ بالطبع لم يكن ذلك الا مجرد ذريعة. فبالاضافة الى انه ليس من المؤكد وقوع الحادثة، فان غضب الداي حسين كان مبرراً. فهو يعتبر بحق انه قد خدع في قضية مالية تعود أصولها الى مرحلة حكومة المديرين في فرنسا. فقد كانت الحكومة الفرنسية قد قررت بعد مرور عشرين سنة تصفية الدين المترتب عليها نتيجة شراء القمح لدى السماسرة الجزائريين المدعوين بالإخوة البصري. ولكن هذه التصفية تجاهلت لمصلحة رجال

صوريين الدائن الرئيسي للاخوة البصري: الا وهو الداي نفسه. وبدون ان نتوقف عند مدى مسؤولية فرنسا عن هذه المشكلة، فان الشيء المهم ذكره هو ان بعض وزراء شارل العاشر قد فكروا منذئذ بتوجيه حملة عسكرية ضد الجزائر.

ولم تكن هذه المبادرة عملاً معزولاً. فقد راحت الحكومة الفرنسية في نفس الوقت تنخرط في الشرق ومشاكله عندما انضمت الى جانب روسيا وانكلترا لكي تشكل تحالفاً ثلاثياً هدفه فرض الوساطة على اليونانيين والاتراك. وكان هذا العمل لمصلحة الاغريق الذين شهدوا هزائم خطيرة منذ التدخل المصري عام (١٨٢٥). وعندئذ ارسلت الحكومة الفرنسية مباشرة قطعة من اسطولها الى الشرق لكي تساهم الى جانب القوات الروسية والانكليزية في عرض العضلات والمناورات التي تهدف الى ايقاف العمليات التركية ـ المصرية في منطقة موري اليونانية. وقد شاركت في المعركة التي أدت الى سحق الاسطول العثماني في نافارين (سبتمبر / ايلول ١٨٢٧). وكانت مشاركتها حاسمة اذا ما صدقت الآراء التي تقول بان زورق الاميرال الفرنسي دو رينيي هو أول من فتح النار على الاتراك.

ومن المغري تفسير هذه الأحداث بصفتها تمثل جناحي السياسة المضادة للعثمانيين (وللانكليز أيضاً). والأساس الذي تنطلق منه هذه السياسة هو دعم روسيا المشغولة بكسب مسألة الشرق بقدر ما هي مشغولة بالحفاظ على النظام في أوروبا. وكان يمكن لهذه السياسة ان تلقى دعماً لدى الرأي العام الميال باغلبيته الى قضية اليونان والمعادي للاتراك الذين يتصورهم فقط على هيئة البرابرة الذين قاموا بمجازر شيو. وكانت الأحداث المتلاحقة والسريعة في الشرق قد ألهت الحكومة الفرنسية مؤقتاً عن مسألة الجزائر. فقد حافظت فرنسا على اسطولها في الشرق حتى بعد معركة نافارين. وقد ارسلت بعض قطعه (١٥٠٠٠ رجل) الى منطقة موري من أجل الاسراع في إخلاء المصريين (يوليو / تموز ١٨٢٨). وكان النقص في الامكانيات المالية والعسكرية هو السبب الوحيد الذي منع الحكومة من القيام بمبادرات جديدة. ولكن فكرة احتلال الجزائر لم يتم التخلي عنها. فالحصار ظل مستمراً. فهل كان يعبر عن مجرد العناد في مواصلة سياسة التخويف، ام انه كان يعبر عن رغبة المحافظة على رهينة في حالة التوصل الى تسوية عامة للمشكلة كما يمكن ان يوهم بذلك

التقرير الذي قدمه القنصل دوفال عام ١٨٢٨؟ هذا السؤال يستحق ان يطرح.

وزارة بولينياك وحملة الجزائر

ولم تحسم المسألة نهائياً الا في ظل حكومة بولينياك الملكية المتطرفة (أغسطس / آب ١٨٢٩). فبالنسبة لهذه الحكومة الصراعية المتشددة، كانت مواجهة المعارضة الليبرالية في الداخل وتحقيق النجاحات في الخارج يشكلان وجهين لعملة واحدة أو لبرنامج واحد. وهذا البرنامج يتلخص بكلمة فقط: اعادة النظام الملكي في فرنسا مثلما كان عليه قبل ثورة ١٧٨٩. فالمجد المتحقق من خلال الانتصارات الخارجية قد يجعل مقبولاً لدى الشعب إلغاء الحريات المكتسبة والمسجَّلة في مقدمة ميثاق (١٨١٥).

وهذا المجد كان بولينياك يبحث عنه أولاً في «المشروع الكبير» المخطط له في بداية سبتمبر / ايلول عام (١٨٢٩). ذلك ان تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية كان ينبغي ان يتيح لفرنسا ضم بلجيكا بفضل اتباع نظام التعويضات الذي يخصص لكل من روسيا والنمسا حصتهما. هذا في حين ان عاهل هولندا الذي سيصبح تحت الهيمنة البروسية سوف ينصَّب كامبراطور على امبراطورية اغريقية معاد تشكيلها مع اسطنبول كعاصمة. لكن القيصر ومستشاريه كانوا يفضلون على هذه التركيبات الطوباوية التي ستصطدم بالفيتو الانكليزي ممارسة التأثير على جارهم المضعف بالاضافة الى نيل الامتيازات المعتدلة ولكن المباشرة. وكانت معاهدة اندرينوبل تقدم للروس بالاضافة الى حرية مرور سفنهم التجارية في المضائق حق المتاجرة في كل انحاء الامبراطورية العثمانية. وقد بقيت قواتهم في مولدافيا وفالاشيا وبلغاريا حتى يتم دفع تعويض كبير لهم.

وهكذا وجد بولينياك نفسه مضطراً لاعادة النظر في قضية الجزائر. واذا كان لم يقرر بعد الفصل الكامل لهذه المسألة عن مسألة الشرق فان ذلك يتبدى من خلال الآمال التي كان يعلقها في نهاية عام (١٨٢٩) على محمد علي. فاذا ما استطاع اقناع هذا الأخير بالتحرك اتاح له تشكيل امبراطورية عربية واسعة تكون صديقة لفرنسا. وسوف تضم هذه الامبراطورية عندئذ كل الشاطىء الجنوبي للمتوسط عن طريق احتلال ثلاث ولايات هي: ولاية الجزائر وتونس وطرابلس الغرب. ولكن هذا «المشروع الكبير» الجديد الذي كان معروفاً

بشكل أقل من الأول كان هو أيضاً يصطدم بصعوبات عديدة. فقد كان يصطدم أولاً بحذر محمد علي نفسه غير الحريص على ان يبدو بمثابة البطل المستخدم من قبل قوة مسيحية في الوقت الذي كان يحاول خلع المشروعية على سلطته مقابل سلطة السلطان. وكان يصطدم ثانياً بعداء الحكومة البريطانية التي كانت تخشى كثيراً من تغيير الأوضاع القائمة. وكان هذا الرفض يؤدي الى التفكير بتدخل مباشر.

نقول ذلك وخصوصاً ان قرار خوض الصراع مع المعارضة قد أدى الى تسارع الأحداث. فالملك وبولينياك ووزراؤه كانوا مقتنعين بفكرة ان النجاح العسكري الخارجي سوف يتيح لهم ان يفرضوا بشكل أسهل شروطهم. فهل كانوا يحملون في اعماقهم وبشكل لا واع ذكرى عودة نابليون من مصر التي لم يمض عليها أكثر من ثلاثين عاماً ؟ يضاف الى ذلك ان مطامحهم في وضع اليد على مدخرات الخزينة الجزائرية التي تقدر بمئات الآلاف من الفرنكات الذهبية قد أزالت آخر تحفظاتهم فيما يخص تكاليف الحملة. وقد تم اتخاذ قرار نهائي بخصوصها في شهر يناير / كانون الثاني من عام (١٨٣٠). وكانت باريس متأكدة من دعم سان بطرسبورغ لها ولذلك أدارت أذناً صماء للندن كما لمقترحات اسطنبول في الوساطة.

وهكذا ففي (٢٨) مايو / ايار اقلعت من ميناء طولون حوالي الستمائة باخرة وعلى ظهرها (٣٧٠٠٠) رجل، وكانت محروسة من قبل مائة زورق عسكري. وفي (١٤) يونيو / حزيران وصلت اولى العناصر الى شبه جزيرة سيدي فروخ، وبعد ان انتصرت بسرعة على الحاميات التركية والعربية (في ١٩ يونيو / حزيران) راح الجيش يتجه نحو الجزائر. وكان سقوط قلعة الامبراطور التي تمثل موقع الدفاع الاساسي عن المدينة كافيا لاقناع الداي بتوقيع معاهدة الاستسلام (بتاريخ ٥ يوليو / تموز). وفي اثناء الحملة فرضت معاهدات تجارية على باي تونس وباشا طرابلس الغرب. واما مشاريع الاستعمار والفتح الكلي لولاية الجزائر فلا يبدو انها قد لاقت موافقة بولينياك الذي كان يفضل التوصل الى تسوية مع الباب العالي تضمن لفرنسا بعض الهيمنة واقامة بعض المؤسسات الساحلية (وخصوصاً مراكز الكولو التابعة للشركة الفرنسية لافريقيا). ولكن غضب الاتراك المدعومين من قبل الانكليز جعلهم اقل تجاوباً مع الفرنسيين. نقول ذلك وخصوصاً ان طرد الداي والميليشيا التركية قد قضى الى حد كبير على

مستقبل هذا الحل. وبالتالي فلم يفرض أي تاريخ محدد لنهاية الاحتلال.

ولكن هذا الانتصار الساحق لم يحقق الهدف الأولي المرجو منه: الا وهو تقوية النظام القائم في فرنسا. فقد ادانته المعارضة منذ البداية بصفته مناورة لصرف الانظار. فقد جاء النجاح متأخراً أكثر مما يجب، وبالتالي فلم يؤثر على نتائج الانتخابات المنظمة بعد حل البرلمان. وكانت هذه النتائج سيئة جداً بالنسبة للوزارة الحاكمة (٣ يوليو). كما ان هذا النجاح لم يكن كافياً لايقاف اندلاع حركة الانتفاضة في باريس بعد نشر المراسيم الأربعة التي ألغت نتائج الانتخابات وابطلت حرية الصحافة. وكان ابعاد افضل الفرق العسكرية الى الجزائر بقيادة وزير الحربية نفسه (بورمون) قد أضعف التصميم الحكومي على النضال حتى النهاية. وقد أدت «السنوات المجيدة الثلاث» الى تنحي شارل العاشر عن العرش وتنصيب لويس فيليب كملك على الفرنسيين (٩ اغسطس / اب ١٨٣٠).

وبما ان حكومة الردة الملكية لم تمتلك الوسائل الكافية لانجاز سياسة كبيرة في اوروبا والشرق فانها قد خلّفت لوريثتها سياسة توسعية في المغرب أدت فيما بعد الى نوع من الاستمرارية المدهشة بين الأنظمة.

• حذر نظام يوليو الملكي (١٨٣٠ ـ ١٨٣٥)

كان الوضع في اوروبا هو الذي هيمن أولاً على أذهان وزراء لويس ـ فيليب. فالحركات الثورية التي كانت تشهدها البلدان المجاورة (كهولندا، والمانيا، وايطاليا، واسبانيا) كانت تهدد باندلاع صراع اوروبي شامل، وبالتالي فهي تدعو للتعقل والحذر. ومنذ عام ١٨٣٠ استخدمت باريس حق الفيتو ضد التدخل البروسي في بلجيكا. وقد اضطرت القوات الفرنسية للتدخل مرتين من أجل الدفاع عن استقلال الدولة الجديدة (١٨٣١ ـ ١٨٣٢). وقد ارسلت فرقة عسكرية الى «انكون» عام ١٨٣٢ من أجل ابراز الحضور الفرنسي في مواجهة القمع النمساوي الممارس في الدول البابوية. وفي نهاية عام ١٨٣٣ فكرت الحكومة الفرنسية بارسال قواتها الى اسبانيا لدعم الملكة ايزابيل ضد الطامح للعرش دون كارلوس. وما كان ممكناً أن تحصل كل هذه التدخلات لولا حصول التقارب مع انكلترا بعد الاتفاق على المسألة البلجيكية. وكان هذا الاتفاق يدفع

بكلا الطرفين الى ايجاد خط للعمل المشترك بالنسبة لشؤون المتوسط. وقد اتفقت الحكومات ضمنياً من أجل تجنب المماحكة الجدالية بخصوص احتلال الجزائر. يضاف الى ذلك ان باريس لم تكن حريصة على الانخراط في فتح يؤدي الى تجميد قواتها في افريقيا الشمالية في عزّ الأزمة الأوروبية. ولهذا السبب تم التخفيف من القوات العسكرية هناك الى حد كبير (أصبحت ٢٢,٠٠٠ رجل عام ١٨٣٢). ولكن الانسحاب لم يكن وارداً على الرغم من ذلك. فلماذا التخلي عن نقاط ارتكاز تقوي مواقع فرنسا في افريقيا الشمالية في الوقت الذي كانت فيه تطورات الحالة الدولية ترهص بمتغيرات عميقة في كل الحوض المتوسطي؟

والواقع ان مسألة الشرق راحت تطرح نفسها من جديد بكل حدة. فمحمد علي الذي كان لا يزال رسمياً مجرد حاكم لمصر كان راغباً في تأسيس سلالة مالكة وفي السيطرة على منافذ الشرق بعد ان سيطر على منافذ البحر الأحمر. وهكذا قام ابنه ابراهيم بحملة صاعقة على دمشق واحتلها في (يونيو / حزيران ١٨٣٢). ثم دخل الى الاناضول وسحق الجيش التركي في قونية (ديسمبر) ووصل الى بروس على مقربة من بحر مرمرة (فبراير ١٨٣٣). وعندئذ وجد السلطان محمود نفسه مضطراً للقبول بالمقترحات المغرضة للقيصر. فقد أرسل هذا الأخير اسطوله الى المضائق بحجة انه يريد حماية اسطنبول. وقد اعتمدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية موقفاً مشتركاً من هذه المسألة. فقد نجحتا في تحاشي توسع الصراع عن طريق فرض وساطتهما على محمد علي. ولكنهما لم يمنعا القيصر الجديد نقولا الأول من استغلال الوضع لصالحه عن طريق عقد معاهدة تحالف مع الاتراك صالحة لمدة ثمانية أعوام (يوليو ١٨٣٣).

مستقبل الجزائر

لم تمنع مماطلات السياسة الرسمية مبادرات بورمون وورثته الذين جاؤوا بعده. فقد زاد الفرنسيون من عتادهم وقواتهم ووصلوا حتى المديّة واحتلوا وهران وبونة. وراح يتشكل لدى الفرنسيين شيئاً فشيئاً جيش افريقيا بكل فرقه الخاصة (الزواف، صيادو افريقيا، الفيلق الأجنبي، السرايا المحلية، بدايات قوات السباهي والقناصون). وراحت تترسخ مواقع ضباط هذا الجيش وطموحاتهم المرتبطة بفتوحاتهم. وكان الكثيرون منهم ذوي كفاءات عالية (من أمثال

دوفيفييه، ولامورسيير). ثم كانت بداية الهجرة التي ولّدت تلك المستعمرة الصغيرة من المدنيين الأوروبيين. وراحت الخطوط التجارية تترسخ وخصوصاً مع مرسيليا، وكان ممثلوها يساندون بقوة قضية المحافظة على السيادة الفرنسية على الجزائر. فهل يمكن لقوة عظمى ان تتخلى عن ممتلكاتها المكتسبة فتحاً بدون هزيمة عسكرية؟ وكان استخدام محاجة الشرف القومي قد جاء لكي يكمل بقوة حجج اولئك الذين تنبأوا للمستعمرة البيضاء بكل الرفاهية في الجزائر، هذا في حين ان هذه الرفاهية كانت أكثر من اشكالية آنذاك. أو انها جاءت لكي تدعم مواقف اولئك (الاشكالية ايضاً) والقائلة بان هذه المستعمرة سوف تتعرض للخطر، وان على أساطيل القوة الأوروبية العظمى أن تظل مرابطة على شواطيء الجنوب الفرنسي من أجل ترحيلها عند الضرورة. وهكذا قررت الحكومة أن تخلع على فتوحات فرنسا في شمال افريقيا مكانة رسمية ونهائية عندما عينت لها حاكماً عاماً (يوليو ١٨٣٤). وكان مكلفاً بترسيخ المواقع المكتسبة أكثر مما كان مكلفاً بفتح مناطق جديدة (وهذا هو معنى البرنامج المدعو «بالاحتلال المقلّص»).

ولكي ينجح فان هذا البرنامج يفترض بالطبع حصول تعايش طيب مع سكان الداخل. فبعد بضعة شهور من التردد والحيرة تلت انهيار النظام التركي راحت سلطتان تقومان، الأولى في الشرق الجزائري والثانية في الغرب. وكانت الأولى بقيادة الباي أحمد، وهو تركي من أم جزائرية (كولوغلي). وكان حاكماً لاقليم قسنطينة منذ عام ١٨٢٦، ومستقلاً عن العاصمة منذ رحيل آخر داي. واما الثانية فكانت بقيادة الأمير عبد القادر الذي نصب سلطاناً من قبل قبائل منطقة معسكَر Mascara (نهاية ١٨٣٢). فهل كان ممكناً ايجاد تسوية حقيقية مع هاتين السلطتين؟ في الواقع ان عقبات كثيرة كانت تعترض ذلك.

وأولى هذه العقبات هي ان المفاهيم التشريعية أو القانونية كانت متضادة كلياً. فاذا كانت الحكومة الفرنسية تقبل بألاّ تدير فعلياً مجمل الأراضي الجزائرية، فانها كانت تريد امتلاك السيادة الكلية عليها. وهذا المطلب غير مقبول اطلاقاً من قبل زعيمين لا يعتقدان بإمكانية امتلاك مشروعية اخرى في نظر شعبهما الا المشروعية المرتكزة على الدين الاسلامي. فهذا ما يفرضه عليهما وضعهما كمؤمنين وكسياسيين. فهما لا يمكن ان يقدما الطاعة الا لحاكم مسلم من أجل طلب معونته. ومن المعلوم ان الباي احمد كان مستمراً في الحكم

باسم سلطان اسطنبول. اما عبد القادر الذي كان يمثل على العكس حركات مضادة للاتراك ومستمرة في تحريك اقليم وهران ضدهم منذ بداية القرن فقد توجه نحو سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن. وراح يقيم الصلاة باسمه ويحمل اسم خليفته. وكان أحمد كعبد القادر يقدم نفسه كمدافع عن الاسلام بكل قوة وصرامة الى درجة ان الاحتلال الفرنسي كان يبدو لهما ذا طابع مقلق جداً.

وعلى غرار نابليون في مصر فان الفرنسيين في الجزائر قد قلّلوا من اهمية العامل الديني. وكما حصل عام ١٧٩٨ فانهم قد عاهدوا الجزائريين على احترام الأملاك والأرزاق والاشخاص وحرية العبادة. وقدموا انفسهم على هيئة المحررين الذين جاؤوا لوضع حد للقمع التركي. ولكن كل هذه التصريحات لم تكن كافية بالنسبة للجزائريين. ولم تخش حكومة شارل العاشر في العديد من تصريحاتها ان تخلع على مشروعها طابع الحروب الصليبية عندما ابرزته على أساس انه سيحرر المسيحية من القرصنة البربرية. فالجيش الفرنسي الذي ذهب الى الجزائر عام ١٨٣٠ كان مصحوباً بالمرشدين الدينيين ويحتفل بالقداس ويبدو مسيحياً بشكل متبجح. وهذا الجانب الذي خُفِّف فيما بعد لم يختف كلياً ابداً. وقد جاء الواقع الملموس لكي يكذب التصريحات التي تدعي التسامح. فقد حصل استيلاء على الأراضي ومصادرات اعتباطية اثارت قلقاً شديداً في نفوس السكان. وزادت منها التصرفات اليومية للقوات العسكرية التي كانت مضطرة للعيش وسط السكان، وكانت قليلة الانضباط خارج ساعات الخدمة. وقد احس المؤمنون بالفضيحة بسبب تدمير الأماكن المقدسة أو نهبها، كما حصل للمساجد والمقابر، وكذلك الأمر فيما يخص تحويل جامع الكتشاوا الى كنيسة اصبحت فيما بعد كاتدرائية الجزائر.

وفي مثل هذه الشروط كان القليل من المسلمين يعتقدون بامكانية العيش بأمان وكرامة مع وجود الفرنسيين. والكثيرون منهم اضطروا لترك المدن المحتلة التي أصبح المحتلون محاصرين داخلها من قبل غارات القبائل المحيطة.

توترات وأزمات (١٨٣٥ - ١٨٤١)

وقد راحت العلاقات مع انكلترا تتدهور بدءاً من عام ١٨٣٥. فسكرتير الدولة للشؤون الخارجية، بالميرستون اصبح قلقاً من تزايد النفوذ الروسي في

اسطنبول. وكان يخشى أيضاً، وبنفس الدرجة، من الصعود القوي لمحمد علي. فنظراً لانتصاراته عام ١٨٣٣ راح الاتراك يعترفون له بحكم جزيرة كريت وصقلية وسورية والحجاز. ولكي يحصل على الموارد المادية راح يفرض احتكار الدولة لعمليات الانتاج والتبادلات. وهكذا أصبح في طور السيطرة على طرق وتجارة المشرق ضد مصالح الانكليز. وقد بدا للفرنسيين ان افضل طريقة لايقافه هي دعم السلطان الذي كان قلقاً من طموحات تابعه. وهذا الحل يتميز بميزة اضافية هو انه يجنّب الاتراك من طلب مساعدة الروس بعد ان يكونوا قد احسوا باليأس. فكيف يمكن للبريطانيين الا يفقدوا ثقتهم أيضاً بفرنسا المؤيدة لباشا مصر والمقيمة بشكل دائم في الجزائر والتي قد تقدم لها الأزمة الاسبانية الفرصة للتدخل في شبه الجزيرة الاسبانية؟

المتوسط الغربي

وكانت أول حلقة من حلقات الصراع تخص المتوسط الغربي. ففي بداية عام ١٨٣٥ عارضت الحكومة البريطانية المشروع الجديد لتوجيه حملة على اسبانيا. وفي السنوات التي تلت راح النفوذ الانكليزي يتزايد في البلاد ضد مصلحة النفوذ الفرنسي. وفي شهر مايو وصلت بعثة عسكرية تركية الى المنطقة وطردت الباشا علي كارامنلي ووضعت حداً لسلالته واعادت السلطة المباشرة للباب العالي على طرابلس الغرب مانعة بذلك أي امكانية للتواصل بين مصر والمغرب الكبير. وهنا أيضاً يبدو نفوذ البريطانيين مؤكداً. واما الفرنسيون الذين وصل تعداد قواتهم في الجزائر من جديد الى ثلاثين الفاً فانهم قد اتبعوا سياسة حازمة وناشطة تهدف الى ترسيخ سلطتهم في البلاد. وكان الحاكم الجديد كلوزيل بعد ان قاد سلسلة من العمليات الضخمة ضد عبد القادر في اقليم وهران (نهاية ١٨٣٥ ـ وبداية ١٨٣٦) قد حصل من باريس على حق السماح بانهاء سلطة احمد بيك عن طريق الاستيلاء على عاصمته. وكان فشله امام قسنطينة (في نوفمبر ١٨٣٦) قد أدى الى ازاحته وتعيين دامريمون محله الذي استطاع جيشه في النهاية ان يسيطر على المدينة (اكتوبر ١٨٣٧). وقد تلا هذا النجاح خضوع الزعماء الكبار لاقليم الشرق الجزائري الى السلطة الفرنسية. كما وحل مشكلة الهيمنة وخصوصاً بعد ان ارسل الجنرال بيغو الى

الأمير عبد القادر وعقد معه معاهدة تفنة (مايو ١٨٣٧).

ان هذه التطورات التي طرأت على القضية الجزائرية لم تكن خالية من الانعكاسات الدولية. فالحملات العسكرية التي وجهت ضد عبد القادر والتي وصلت بجيش افريقيا حتى تلمسان تشكل خطراً يهدد المغرب الأقصى، نقول ذلك وخصوصاً ان الأمير عبد القادر كان يتعاطى علاقات متواصلة مع السلطان. وكانت الحملات العسكرية على قسنطينة ذات ابعاد مضادة للعثمانيين بشكل واضح. ومنذ نهاية ١٨٣٥ سرت الضجة بان الباب العالي يزمع على تجديد عملية طرابلس وذلك ضد تونس هذه المرة. ولو استطاع الاتراك السيطرة على تونس لجاؤوا فيما بعد لمساعدة احمد بيك وهددوا المؤسسات الفرنسية في الجزائر. وقد ردت باريس على ذلك باستعراض عضلات القوة. فما ان شاع خبر وصول زوارق الحرب ونقل الجنود الاتراك الى موانىء طرابلس حتى سارع الفرنسيون بارسال اسطولهم الى خليج سيرت من أجل ردعهم عن الذهاب الى ابعد من ذلك. وقد تكررت نفس العملية بشكل منتظم في السنوات التالية.

ومنذ تلك الفترة راحت الحكومة الفرنسية تنصّب نفسها اذن كحامية ذات مصلحة للسلالة التونسية الحاكمة. وكان من شأن ذلك ان يقلق البريطانيين وخصوصاً ان محمد علي راح يحقق نجاحات جديدة.

الأزمة الشرقية الثانية

وقد اتفق الاتراك والبريطانيون على وضع حد للتهديد المصري. وراح الانكليز يرسخون مواقعهم عن طريق احتلال عدن. وأجبروا العثمانيين على توقيع معاهدة تجارية تسهل الصادرات البريطانية الى كل انحاء الامبراطورية، والاعتراف بأن من مصلحتهم العليا فرضها على المناطق التي يحكمها محمد علي. وفي ابريل من عام ١٨٣٩ قرر السلطان محمود بدعم منهم ان يأخذ المبادرة بالهجوم على تابعه المصري الخطير. ولكن هذا العمل الذي لم يحضّر له بشكل جيد انقلب على صاحبه. فقد هزم جيشه من قبل جيش محمد علي، هذا في حين ان اسطوله تخلى عن قضيته وأتى الى شواطىء الاسكندرية لكي يلقي مراسيه. وكان الإغراء كبيراً لكي تجيء باريس لمساعدة باشا مصر من أجل ان يحقق رغبته ويحصل على كل أملاكه في مصر وسورية، آملةً بذلك ان توسع من

النفوذ السياسي والاقتصادي الفرنسي. وكانت أهمية هذا الرهان والانخراط فيه لا يعنيان الغفلة عن المسائل الجزائرية. ففي شهر اكتوبر من عام ١٨٣٩ صدر مرسوم رسمي بتسمية الجزائر. وفي ذات الوقت راح فيلق عسكري يقوده الماريشال فالي، خَلَفْ دامريمون، يصل الى منطقة صطيف بالجزائر العاصمة بواسطة مضيق ابواب الحديد وعبر الأراضي التابعة لعبد القادر. وكان ذلك يعني انتهاكاً واضحاً لمعاهدة تفنة.

ألم يكن هناك سوء تقدير للمخاطر الناتجة عن هكذا مشاريع؟ ربما. في الواقع ان وزارة سولت كانت تعتقد ان الزمن يعمل لصالحها في الشرق. ولذلك فلم تضغط على محمد علي من أجل حضّه على الاكتفاء بحكومة مصر وباشاوية عكا كما اقترح الاتراك بدفع من البريطانيين. واما فيما يخص الجزائر فقد كانت الحكومة الفرنسية تعتقد ان عبد القادر سوف يخضع دون مقاومة امام الأمر الواقع وجيش افريقيا البالغ خمسين الف رجل. ولكن سرعان ما كذّبت الوقائع هذا الاعتقاد. ففي الجزائر قرر عبد القادر الرد على المبادرة الفرنسية بواسطة هجوم عام. فهل كان يأمل باستغلال الوضع لصالحه في الوقت الذي انصرفت فيه فرنسا للاهتمام بشؤون الشرق؟ هل اعتقد بان مشروعيته نفسها كمدافع عن مسلمي الجزائر تجبره على ان يرد بعنف؟ ألم يكن يتوقع دعم الاتراك والانكليز الذين عرض عليهم التقارب آنذاك؟ مهما يكن من أمر فان الفرنسيين وجدوا انفسهم منخرطين في حرب صعبة. فاذا كان الشرق الجزائري (حيث نفوذ الامير ضعيف) قد وفّرته العمليات الهجومية، فان مدن ومواقع الوسط والغرب قد حوصرت، وقطعت وسائل المواصلات، وخطفت المؤسسات الزراعية أو نهبت. وكان ذلك يمثل مشكلة خطيرة لفرنسا في الوقت الذي كانت فيه الحرب التركية ـ المصرية على وشك التحول الى صراع أوروبي شامل.

كان رئيس الوزراء الجديد (تيير) قد وصل الى السلطة منذ فبراير ١٨٤٠، واعتقد بامكانية خوض سياسة كبرى في المتوسط. وقد حاول ان يفرض تحكيماً لصالح المصريين. وأرسلت قوات دعم الى (فالي) من أجل تشجيعه على ان يضع حداً بسرعة لما اعتبر عدواناً من قبل عبد القادر. ومورست الضغوط من أجل اعادة اظهار النفوذ الفرنسي في اسبانيا. وقد خشيت القوى العظمى من انبثاق نزعة فرنسية انتقامية مدمرة لانجازات مؤتمر فيينا ومسيطرة على سياسة باريس. خشيت من ذلك بقدر ما خشيت من الطموحات المتوسطية لفرنسا.

وكان تيير المعجب جداً بالعهد الامبراطوري الثوري والمؤرخ له حريصا على ارضاء الرأي العام الذي هيّجته عودة رفات الامبراطور، وراح يلقي الخطابات الحماسية والحربية عليه. وكانت المفاوضات التي ابتدأت عام ١٨٣٦ قد استعيدت من جديد من أجل الوحدة الجمركية مع بلجيكا. هذا في الوقت الذي كان فيه البعض يتحدث عن استعادة الحدود الطبيعية بالقوة.

ولم يكن بالميرستون مستعداً للقبول بمثل هذه الزيادة لقوة الفرنسيين ونفوذهم. وعلى عكس توقعات هؤلاء كان يستطيع الاعتماد على دعم القيصر. ذلك ان نقولا الأول كان يأمل من وراء دعم الانكليز الى فصلهم كلياً وبشكل دائم عن فرنسا. ولما كان هو بطل الرجعية في اوروبا فانه لم يكن يستطيع التفكير لحظة واحدة في دعم بلد يبدو له (عن خطأ بدون شك) وكأنه يعود الى مغامرته الثورية. وبالتالي فلم يكن صعباً على وزارة الخارجية البريطانية الراغبة في «تلقين فرنسا درساً» ان تحصل على انضمام متحالفي عام ١٨١٥ السابقين اليها. وهكذا اتفقت بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا على توجيه انذار لمحمد علي يفرض عليه الاكتفاء بالامتلاك الوراثي لمصر (معاهدات ١٥ يوليو ١٨٤٠). واعلن الاتفاق بضرورة الترجمة العسكرية المباشرة لهذه المعاهدات. وهكذا بدا ان فشل الحكومة الفرنسية التي استبعدت من هذه الاتفاقية كان ضمنياً وكامناً. فلم تكن تستطيع المخاطرة جدياً بخوض حرب ضد اوروبا كلها من أجل فرض وجهات نظرها فيما يخص مسألة الشرق. فقد كان التفاوت الهائل في حجم القوات العسكرية كافياً لاقناع فرنسا باستحالة خوض صراع كلاسيكي. اما المنظور الذي رفعه تيير والداعي الى حرب ثورية مرتكزة على مبدأ القوميات فقد كان خطراً على النظام نفسه كما لم يجهل ذلك لويس - فيليب.

وعلى الرغم من التصريحات التهديدية الموجهة بشكل خاص لارضاء الرأي العام القومي، فان باريس لم تفعل شيئاً من أجل دعم محمد علي الواقع فريسة لانتفاضة سكان جبل لبنان ولعمليات احد الاساطيل الانكليزية. وكانت المقاومة الضعيفة التي أبداها المصريون بانسحابهم السريع بعد سقوط بيروت تؤكد استرجاعياً انه كان من الخطأ الانخراط الى جانب دولة ذات قوة عسكرية أضعف بكثير من تلك التي تمتلكها القوى العظمى. وفي نهاية شهر اكتوبر من عام ١٨٤٠ حصلت استقالة تيير واستدعي غيزو الى استلام وزارة الشؤون الخارجية. وكان ذلك يعبر عن ارادة فرنسا في العودة الى الحظيرة الأوروبية

ونهاية الأزمة. وكان اعتدال غيزو قد دفع بالنمسا الى دعمه، ومن المعروف ان مستشارها مترنيخ كان راغباً في تجنب حرب تؤدي الى تهديد التوازن الأوروبي. والقيصر نقولا الأول لم يكن ايضاً راغباً في تطويل الأزمة، لأن ذلك كان من شأنه ان يساعد الانكليز على تنفيذ سياستهم في الامبراطورية العثمانية. وعندما يكون بالميرستون معزولا فانه يصبح من الصعب عليه ان يفرض خطاً سياسياً متشدداً ضد مصر. وبالتالي فمن الممكن التوصل الى تسوية. ففي شهر يونيو من عام ١٨٤١ اعترف السلطان لمحمد علي ولذريته بالحكم الوراثي لمصر. وفي شهر يونيو انتسبت فرنسا الى معاهدة المضائق التي تقتضي باغلاقها دائماً في وجه الاساطيل الحربية. وهكذا ضمنت روسيا لنفسها السيطرة على البحر الأسود. وحصلت الامبراطورية العثمانية على تعهد يقتضي بان يحظى أمن اسطنبول بكفالة دولية. وبعد ان احبطت انكلترا الطموحات الفرنسية الكبرى، فانها منعت الروس من دخول المتوسط.

ولم تكن حصة فرنسا الأكثر سوءاً. فقد راحت تدعم سلطة محمد علي في مصر. وأمّن غيزو الشروط المناسبة من أجل تقارب جديد مع انكلترا التي اصبحت مذعنة لاحتلال الجزائر من قبل فرنسا كأمر واقع. ولذا فلم تستجب لعروض عبد القادر وانفتاحه عليها. وهكذا تبلورت الخطوط العريضة لسياسة اكثر تلاؤماً مع موازين القوى.

فتحٌ في المغرب (١٨٤٠ ـ ١٨٤٧)

أصبح ممكناً للحكومة الفرنسية ان تفكر منذ الآن فصاعداً ببذل أقصى الجهود في الجزائر. وكان ذلك يمثل أفضل فرصة لكي يبرهن الضباط الأكثر حيوية عن مواهبهم وامكانياتهم هناك. ثم ان فتح الجزائر يشعر الرأي العام الفرنسي بالطمأنينة وبان بلادهم قادرة على الانخراط في مشروع كبير، في الوقت الذي يطمئن فيه اوروبا المرتاحة لرؤية فرنسا تجرب عضلاتها خارج القارة (في الأطراف الهامشية لا في المركز). وفي ديسمبر عام ١٨٤٠ عين الجنرال بيغو حاكماً عاماً للجزائر وكلف بتحقيق برنامج شديد البساطة: «كن سيداً في كل مكان، والا فلن تكون في أمان في أي مكان». هكذا نجد انه بعد عشر سنوات مّن الانزال على شواطىء الجزائر عام ١٨٣٠، فان الفتح الحقيقي

للأرض الجزائرية قد ابتدأ. وسوف يجيش حتى عام ١٩٤٧ حوالي الثلث من أفضل قوات الجيش الفرنسي.

ومنذ عام ١٨٤١ كان الحاكم الجديد يمتلك تحت تصرفه أكثر من ثمانين الف رجل. وقد تمت زيادة العدد بانتظام حتى وصل عام ١٨٤٦ الى مائة وعشرة آلاف رجل. وكان عبد القادر يوجه الضربات للجيش الفرنسي عن طريق جيشه النظامي المدعوم من قبل سرايا القبائل المعبأة باسم الجهاد. وقد رد عليها بيغو عن طريق تأديب البلاد بواسطة القوات المتحركة التي لم تكن تهدف الى خوض المعارك الحامية بقدر ما كانت تهدف الى جعل الحياة مستحيلة بالنسبة للسكان المعادين. ومن هنا سبب اللجوء الى طريقة الغزو ونهب المواشي وتدمير المحاصيل والأشجار المثمرة. وما كان ممكناً توقع الشفقة من هذا الطرف أو ذاك. واذا كان التشويه الذي لحق بزملائهم يثير غضب الجنود الفرنسيين، فانهم على الأقل لم يكونوا يخشون على عائلاتهم واطفالهم ذلك المصير الذي لحق بالنساء والأطفال الجزائريين الذين قذفت بهم الحرب في أحضان المجاعة والموت. وقليل هم الفرنسيون - بمن فيهم فرنسيو الجزائر - الذين احتفظوا بذكريات تلك السنوات المأساوية التي سوف تبشر بفتوحات استعمارية أخرى. وفي نهاية عام ١٨٤٧ جاء استسلام الأمير لكي يضع حداً لتجربة كان يمكن ان تحقق للجزائر ما حققه محمد علي لمصر. ولم يعد على الفرنسيين ان يواجهوا الا مقاومات محلية يقودها زعماء الزوايا الدينية او رؤساء القبائل. وفي عام ١٨٥٧ تم فتح منطقة القبائل لكي ينجز الفرنسيون بذلك الهيمنة على المناطق الواقعة بين المتوسط والاطلس الصحراوي. وقد حصلت انتفاضات عديدة فيما بعد لكي تعبر عن رفضها للاحتلال الاجنبي، ولكن دون ان تؤدي الى تهديد هذا الاحتلال بشكل جدي.

وبعد ان تم فتح الجزائر زاد اهتمام فرنسا بالدول المجاورة. بالطبع فان فرنسا لم تفكر جدياً باحتلال تونس أو المغرب الأقصى لسبب بسيط هو ان انكلترا قد انذرتها بشكل جدي بانها لا تريد ان تراها لا في طنجة ولا في بنزرت. بالمقابل فان الأمر انتهى بالقادة الفرنسيين الى الاقتناع بان هذين البلدين يمتلكان «مفتاح البيت» الجزائري بحسب تعبير لاحق لجول فيري. وكانت المناورات البحرية للاسطول الفرنسي قد طمأنت تونس بمنع أي استعادة لها من قبل اسطنبول. وفي شهر أغسطس من عام ١٨٤٤ قام جيش افريقيا

بهجوم ودعمته مناورات الاسطول البحري وكانت (معركة ايسلي). وقد تم اثناءها قصف طنجة وموغادور واجبر سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن على التخلي عن تقديم أي دعم لعبد القادر. وكانت هذه المبادرات بالاضافة الى الجهود التي بذلها الفرنسيون لتدعيم مواقعهم في مدريد قد أزعجت البريطانيين. ولذا فلم يعترفوا رسمياً بامتلاك فرنسا للجزائر الا في عام ١٨٥١.

وقد عبر عن هذه الامبريالية على الطريقة الرومانية ذلك الشعار المشهور لبيغو: «الفتح بواسطة السيف والمحراث». وهي طريقة تتعارض كلياً مع طريقة تغلغل الفرنسيين في المشرق.

فرنسا صديقة الامبراطورية العثمانية وحامية كاثوليك الشرق

كان التأكيد على مبادىء السياسة التقليدية لفرنسا في المشرق قد بدا لغيزو وسيلة لدعم المواقع الفرنسية دون ان يسبب ذلك أي قلق للبريطانيين. وكان يمكن لسياسة الصداقة مع الامبراطورية العثمانية ان تتوافق مع حماية الأقليات المسيحية كما فهمها دائما ملوك العهد القديم في فرنسا (أي قبل الثورة).

وكانت بداية المسألة اللبنانية تشكل أول تجسيد عملي لهذه المبادىء. فمنذ عام ١٨٤١ حصلت صدامات عنيفة ناتجة عن اختلال التوازن الديمغرافي والاقتصادي لصالح طائفة المسيحيين الموارنة. وكانت الصدامات بين هؤلاء وابناء وطنهم الدروز. وقد اتهمت المعارضة التقليدية والكاثوليكية غيزو بالتنكر لإرث الصليبيين وبالخيانة لصالح انكلترا في آن معا. ولكنه على الرغم من ذلك فانه وافق على الحل الذي يقتضي بان يترك الجبل اللبناني تحت سيادة الاتراك مقابل قيام هؤلاء ببعض الاصلاحات (قوانين ١٨٤٥). واما التجسيد الثاني فقد تجلى بخصوص مسألة حراسة الأماكن المقدسة. وعلى الرغم من ان غيزو كان بروتستنتيا الا انه كان يشاطر الآخرين القناعة بان تطبيق نظام «الحماية» على كاثوليك المشرق يشكل «وديعة مجيدة ومقدسة» ينبغي الدفاع عنها ضد مطامح روسيا، حامية الارثوذكس، ثم ايضا ضد مطامح القوى العظمى البروتستنتية (انكلترا، بروسيا)، بل وحتى ضد القوى الكاثوليكية الأخرى

(النمسا، بييمون ساردينيي). وهكذا افتتحت فرنسا قنصلية لها في القدس عام ١٨٤٣.

ومن وجهة النظر هذه يمكن القول بان الاستمرارية السياسية مؤكدة بين غيزو والحكام الذين خلفوه. فبعد سقوط النظام راحت حكومة الجمهورية التي يترأسها الأمير لويس نابليون بونابرت تدعم مزاعم رجال الدين اللاتينيين ضد الارثوذكس الذين كانوا يتمتعون بدعم القيصر (١٨٥٠). ولم تؤد تسوية المشكلة بالتراضي الى وفاق دائم. فمسألة الشرق التي نامت حوالي العشر سنوات عادت لكي تحتل مرتبة الصدارة في اهتمامات الحكومة الفرنسية عام ١٨٥٣. فقد كان نقولا الأول المرتكز على أبهة روسيا وعظمتها في أوروبا منذ ان كانت قد ساهمت في قمع ثورات ١٨٤٨ مصمماً على حسم المسألة لصالحه. فقد اقترح على البريطانيين مشروع تقسيم إرث «الرجل المريض»، أي الامبراطورية التركية. ولما رفض هؤلاء ذلك بسبب ارتباطهم دائماً بالمحافظة على الوضع القائم وجّه القيصر انذاراً الى السلطان. وطالبه بان يقبل بالتوقيع على معاهدة تقضي بان توضع امتيازات المسيحيين الارثوذكس في امبراطوريته تحت اشراف روسيا مباشرة وضمانتها. ولم يعد الامر يتعلق بشيء يشبه المعاهدة العتيقة التي وقعت عام ١٧٧٤، أي بتقديم مظالم الاقلية المسيحية للحكومة التركية والتوسط لديها وانما أصبح يعني ممارسة حماية حقيقية على هذه الأقلية وعلى الامبراطورية العثمانية كلها من خلالها. وقد رفض الاتراك هذه المطالب لأنهم كانوا يعتمدون على الدعم البريطاني.

وكانت تلك مناسبة سانحة بالنسبة للحكومة الفرنسية من أجل تقوية علاقاتها مع انكلترا، هذه العلاقات التي كانت مرتخية منذ نهاية ١٨٤٠. كما وكانت مؤاتية لفك التحالف المعقود ضدها والذي لعب دوره حتى عام ١٨٤١. وقد ظهر الاسطول الفرنسي في المضائق الى جانب الاسطول الملكي البريطاني، ثم دخل في شهر اكتوبر من عام ١٨٥٣ الى البحر الأسود. وعلى الرغم من أنه حاول ان يلعب في الأزمة دور الوساطة، فان نابليون الثالث لم يتردد في ربط مصير فرنسا بمصير انكلترا عندما اصبحت الحرب محتومة (مارس ١٨٥٤). واما سيباستبول فقد حشدت ثمانين الف جندي الى جانب الخمسين الف جندي بريطاني. وكانت سيباستبول تشكل مفتاح القوة الروسية. وبعد سنتين من الحصار ادى سقوط القلعة الى اقناع القيصر الجديد الاسكندر الثاني بالتفاوض،

وخصوصاً انه كان مهدداً بتدخل نمساوي ضده. وفي اثناء مفاوضات السلام، وعلى الرغم من ميوله التصالحية، فان نابليون الثالث قد تضامن مع الانكليز. ذلك ان تحييد البحر الاسود كان يعني ابعاد الروس عن الشؤون المتوسطية والبلقانية لمدة عشرين سنة (معاهدة باريس، مارس ١٨٥٦).

من المهم وقد وصلنا في الحديث الى هذه النقطة ان نقطع رواية المبادرات الفرنسية لكي نلتفت الى البلدان الاسلامية لكي نقيّم حجم التحولات التي جرت فيها في نفس الفترة، ولكي نقيس مدى تأثير هذه المبادرات عليها. فقد تعرضت لها أو عرفت اثارها. ان نهاية هذه السنوات الخمسينية (١٨٥٠) التي كرست العودة الظافرة لفرنسا الى السياسة الكبرى (أي الدولية) هي أيضاً فرصة للتفكير بنصف قرن من العلاقات المطبوعة أكثر فأكثر بآثار الثورة الصناعية في اوروبا وبدايات الامبريالية.



الجزء الثاني

السيف، والذهب، والروح



١ ـ فرنسا على مفترق الطرق وسط القرن التاسع عشر

عصر اصلاحات الدولة

لا ريب في أن التحولات الأكثر قدماً قد شوهدت على مستوى الدول بشكل خاص. وقد شكل مثال محمد علي بالنسبة لجيرانه محرضاً من أجل الانخراط بتصميم ضمن خط الاصلاحات التي اعتبرها الكثيرون ضرورية جداً منذ نهاية القرن الماضي. فمنذ عام ١٨٣٩ شرع العثمانيون في سلسلة من اعادة التنظيم دعيت بالتنظيمات. وقد استمرت حتى عام ١٨٧٦ وبخاصة تحت ظل السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز. وكان التطور موازياً في تونس، وبخاصة في ظل عهد الباي احمد (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥). وقد طرأت هذه الاصلاحات على كل الميادين. فقد تم تطوير الادارة على المستوى المركزي والاقليمي وأعيد بناؤها من جديد (تأسيس الوزارات، اعادة تقسيم الدوائر الادارية). كما وتمت اعادة بناء الجيش بشكل كلي بعد تصفية الميليشيات العتيقة (بشكل دموي غالباً). وزود هذا الجيش بهيئة من الضباط المدربين في مدارس خاصة. وفيما يخص العدالة تم تدوين القوانين التشريعية واعادة تنظيم المحاكم. وفيما يخص مجال التعليم حصلت بدايات التعليم ذي النمط الحديث على كافة المستويات. وفيما يخص المجال السياسي راح القادة يعلنون مبادىء الحرية والمساواة دون اي تمييز على أساس ديني (داخل الامبراطورية العثمانية عام ١٨٣٩ و١٨٥٦). وقد حاولوا جاهدين ان يشركوا النخبة المستنيرة في ادارة الأعمال عن طريق تأسيس مجالس استشارية، بل وحتى عن طريق تقديم دساتير حقيقية (١٨٦١ في تونس).

وقد رافقت مجمل هذه الاصلاحات مناقشة فكرية واسعة انتشرت على صفحات الجرائد التركية أو العربية التي كانت في أوج انطلاقتها وتوسعها.

وكان معقل الصحافة الأولى في اسطنبول، والثانية في مصر بشكل خاص. ثم ابتدأت حركة أدبية وليدة وحاولت الانفتاح على الخارج عن طريق اعتماد الاشكال الأوروبية في التعبير ومحاولة استلهام الاصلاحات الضرورية (النهضة). وظهر الكتاب العرب المسيحيون من أصل سوري أو لبناني غالباً، وكانوا أول من تعاطى علاقات وثيقة مع الغرب عن طريق الارساليات التبشيرية الكاثوليكية أو البرتستانتية. وكانوا هم مدشني هذه الحركة التي رأوا فيها (ولا يزالون) وسيلة لتأكيد نوع من التضامن الذي لا يمكنه ان يرتكز على الاسلام فقط بحكم طبيعة الأشياء. وكانت تلك نقطة الانطلاق للتعبير عن شخصية عربية مدعوة لأن تكون البذرة الأولى للقومية العربية المقبلة.

وفي كل هذه الميادين كان هناك رجال كثيرون، من سياسيين أو مثقفين، يديرون انظارهم نحو أوروبا وبشكل أخص نحو فرنسا.

فرنسا والحداثة

كان الانتاج الأدبي والعلمي الفرنسي يحتل المرتبة الأولى في برنامج ترجمة الكتب الهادفة الى افادة الشرق من مكتسبات العلم والتقنية الغربية. وينبغي ان نذكر هنا من جملة آخرين تلك الشخصية المصرية الكبيرة رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣). فبعد عودته من باريس راح يشرف على ادارة مدرسة الترجمة (دار الألسن) التي أسست عام ١٨٣٥. واما الامبراطورية العثمانية فقد زودت نفسها منذ عام ١٨٣٣ بقسم حقيقي ذي مستوى عال للترجمة. وقد شهد ازدهار مواهب لشخصيات مماثلة كحوصا اسحاق افندي الذي حاول جاهداً تزويد اللغة التركية بمصطلحات قادرة على استيعاب المفاهيم العلمية الحديثة بشكل دقيق. وكان دور الفرنسيين مهماً أيضاً في تدريب الكوادر الجديدة، سواء أكان الأمر يتعلق باختصاصيين مسؤولين عن تأسيس وادارة المدارس العليا التقنية، ام بمدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية. وكانوا يحتلون مكانة متميزة في مصر منذ اصلاحات محمد علي التي استمر فيها خلفه اسماعيل. ويمكننا ان نذكر هنا اسم جورج فيدال مؤسس مدرسة القانون (١٨٦٨) التي أشرف عليها طيلة ربع قرن. ولم تنفك الامبراطورية العثمانية، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مع الحكومة الفرنسية، من استدعائهم والاستفادة من

خبراتهم. ففي عام ١٨٦٩ اعادت الحكومة العثمانية تنظيم جهازها التعليمي طبقاً لتوجيهات فيكتور دوروي، وزير التعليم الفرنسي العام آنذاك. وقد جاء هذا الاصلاح بعد تأسيس ثانوية غالاتا ساراي التي كانت برامجها التدريسية تقلد حرفياً البرامج الفرنسية، وحيث كان التعليم يتم باللغة الفرنسية. وهذه النماذج تشبه صيغة المعهد «العربي ـ الفرنسي» الذي أسس في الجزائر عام ١٨٦٤.

وفي الكثير من الحالات كان رجال الدين يحتلون مكانة هامة في هذه العملية. وكان تأثيرهم كبيراً جداً في كل المشرق وبالأخص في جبل لبنان حيث كان المبشرون اللعازريون واليسوعيون المصممون على ايقاف المبشرين الأوروبيين الآخرين وخصوصاً البروتستانت والارثوذكس يعلمون ويدربون الاساتذة. وقد أسس اليسوعيون عام ١٨٤٣ المدرسة الاكليريكية « غزير » التي كان يتردد عليها ابناء الأعيان، ثم تحولت فيما بعد الى الجامعة اليسوعية للقديس يوسف في بيروت. والى جانب هذه الفعالية الكاثوليكية ينبغي ان نذكر بشكل خاص تأسيس التحالف اليهودي الكوني عام ١٨٦٠ الذي كانت مدارسه موجهة لابناء الطوائف اليهودية في المغرب والشرق الأوسط. وكما في المدارس المسيحية فقد كان تعليم الفرنسية يصاحب فيها تعليم العربية (المضاف اليها تعليم العبرية).

وكانت النماذج السياسية نفسها تستلهم غالباً النموذج الفرنسي. فالطهطاوي الذي شهد ثورة عام ١٨٣٠ دهش لكفاح الباريسيين من أجل الدفاع عن الحرية طبقاً للميثاق. وما كان إلا أحد أوائل المعجبين بالأفكار التي طورها الفلاسفة وورثتهم منذ القرن الثامن عشر. وكانت الأفكار الاصلاحية مترعرعة بشكل خاص في المحافل الماسونية التي راحت تنتشر في الامبراطورية بدءاً من عام ١٨٥٠، والتي كان جزء كبير منها ذا طاعة فرنسية. وكانت تجمع الفرنسيين والرعايا العثمانيين من مسلمين ويهود أو مسيحيين داخل اطار المثال الأعلى لتقدم عصر التنوير وغالباً داخل اطار عبادة مبادىء اعلان حقوق الانسان. وكان العديد من كبار الموظفين من نتاج تلك الحقبة. نذكر من بينهم مصطفى رشيد باشا الذي بدأ حياته العملية كسفير في باريس قبل ان يصبح أحد كبار ملهمي سياسة التنظيمات. وكذلك ايضاً التونسي خير الدين الذي نشر عام ١٨٦٧ **مقالة حول الاصلاحات الضرورية للدول الاسلامية** مع

ترجمة فرنسية عام ١٨٦٨.

ان الإرث الأكثر أهمية وحسماً من بين كل هذه التجارب الاصلاحية يتمثل بدون شك بتدريب النخب الحديثة. وينبغي ان ننظر الى الأمور هنا ليس بمنظور المدة القصيرة وانما بمنظور المدة الطويلة التي تشمل عدة أجيال، فهو المقياس الوحيد الصالح لتقييم الاشياء عندما يتعلق الأمر بالظواهر الثقافية. ويمكننا القول بانه منذ اواسط القرن التاسع عشر راحت البلدان العربية تمتلك نخباً ذات تدريب حديث: من ضباط وأطباء ومحامين ومهندسين. وكان الرأي العام الفرنسي يميل الى ازدراء هذه الطبقات الاجتماعية اما بسبب الجهل واما بسبب السهولة والتسرع في الحكم. ولكن هذا التطور كان قد ابتدأ بالفعل. وكان مظهر القوة المادية لفرنسا واوروبا بشكل عام حاسماً في دفع هذا التطور.

تطور النشاطات الاقتصادية والمالية

راح تقدم الثورة الصناعية في الغرب يتأكد مع النمو الاقتصادي الذي شهدته سنوات (١٨٥٠ ـ ١٨٦٠). وفي مثل هذه العملية ما كان ممكناً لتفوق اوروبا التقني الا ان يولّد اختلال التوازن المتزايد. وكان انتشار الآلة قد اتاح خفض اسعار تكلفة المنتجات الأوروبية. واما ثورة وسائل النقل فقد اتاحت توصيل هذه المنتوجات بأقل كلفة. كما وأتاحت ثورة النقل أيضاً التزود بالمؤونة بأرخص الأسعار عن طريق الاستفادة من عالمية الاسواق. وقد أدى ضغط القوى الأوروبية الكبرى بالحكومة الى اعتماد النظام الاقتصادي الليبرالي. وقد أبقيت حقوق الجمارك في أسفل حد ممكن (وذلك بواسطة تطبيق بند الأمة الأكثر تحبيذاً، وهو امتياز اعترفت به الامبراطورية العثمانية لفرنسا عام ١٨٦١). وهكذا وجدت الصناعة الحرفية نفسها اذن مزاحمة بشكل لا مرجوع عنه.

وقد كانت الانطلاقة أولاً تجارية ضمن خط القرن الثامن عشر. واستعاد ميناء مرسيليا وظيفته كباب للمشرق. فقد راح تجاره يسلكون من جديد طريق أسواق سورية التي كانت تمكنهم من التزود بالحرير، أو اسواق مصر التي كانت تزودهم بالقطن. وفي ذات الوقت راح فتح الجزائر يفتح امامهم آفاقاً جديدة. ففي نهاية الامبراطورية الثانية كانت تجارة مرسيليا مع الجزائر تتجاوز تجارتها مع ايطاليا والامبراطورية العثمانية. وكانت الصناعة المحلية، كصناعة الصابون

والسكر، تجد في المستعمرة الجديدة اسواقاً مهمة لتصريفها. وبالمقابل كانت تستورد المعادن غير الخالصة والسميد من أجل مصانعها. وقد ابتدأ الاستثمار الصناعي فيما وراء البحار في نفس الفترة. وقد ساهم الفرنسيون في تحديث شبكات النقل. وكان الانجاز الأكبر يظل هو حفر قناة السويس (١٨٦٩). ولكن في كل مكان تقريباً راحت الشركات الفرنسية تصمم برنامج لشبكات الطرق وسكك الحديد والمنارات. كما وراحت تهتم خصوصاً بامكانيات استغلال المعادن. وكان مجال التوسع المفضل لهذه الفعالية هو الجزائر. وقد تم استغلال الخط الواصل بين الجزائر - وهران من قبل شركة (پ.ل.م) عام ١٨٧١. وكان المساهم الأساسي المتمثل بمجموعة «تالابو» هو المالك أيضاً لشركة المعادن في مقطع الحديد. وهي التي كانت تستخرج الحديد الخام من منقطة بونة منذ عام ١٨٦٥. وفي كل مكان تقريباً راح المقاولون الفرنسيون يحضّون على تأسيس المصانع. وهكذا كانت جماعة مرسيليا هي أول من اقامت مصنعاً لغزل الحرير في الجبل اللبناني، وسبقت بذلك جماعة ليون.

ولكن اوراق ما يمكن ان نبتدىء بتسميته منذ تلك الفترة بالرأسمالية الفرنسية كانت أولاً مالية. فقد أعيد تشكيل النظام المصرفي وتقويته بواسطة خلق مجموعات مصرفية أقوى بكثير من الماضي. وأصبح هذا النظام قادراً على أن يمارس عمله طبقاً لاستراتيجية عالمية عن طريق الاعتماد على جميع التوفيرات المتزايدة. وراح يحاول افتتاح مواقع من الطراز الأول بفضل تشجيع الدولة. فقد ابتدأ بالطبع يمول الفعاليات الصناعية. فمثلاً كانت الرساميل الفرنسية تمتلك نصف اسهم شركة قناة السويس التي أسسها ليسبيس عام ١٨٥٨. وراح هذا النظام المصرفي يدشن المصارف المحلية من أمثال البنك الامبراطوري العثماني (المؤسس عام ١٨٦٣) أو الشركة العامة الجزائرية (١٨٦٥).

وبشكل خاص راحت الهيئات المالية الفرنسية تؤكد نفسها كمعيرة (أو كدائنة) للدول الاسلامية. فالواقع ان هذه الدول ابتدأت منذ منتصف القرن تلجأ بكثرة الى الاستعارة الخارجية. وهذا الأمر ينطبق على الامبراطورية العثمانية (١٨٥٤) وعلى مصر (١٨٦٢) وعلى تونس (١٨٦٣) وحتى على المغرب الأقصى (١٨٦١). وقد أعطيت هذه القروض بشروط مغرية جداً للمكتتبين الذين سرعان ما راحوا يدعون قروضهم «باسعار العمامة»، ولكنها كانت غير مغرية

أبداً بالنسبة للمدنيين الذين يضطرون لدفع مبالغ كبيرة كسمسرة لأصحاب البنوك والوسطاء. هل ينبغي ان نرى في هذه الاستعارات نتيجة لكلفة التحديث؟ صحيح ان اختيار الكوادر وتدريبهم وشراء الأعتدة العسكرية الحديثة أو تأسيس بنى تحتية جديدة، كل ذلك يضغط على ميزانيات الدول ويرهقها. فمثلاً لكي تمشي الحكومة المصرية في مشروع شق قناة السويس حتى نهايته فانها قد اضطرت للاكتتاب بنسبة ٤٤٪ من رأسمال شركة القناة (وهي نسبة مرتفعة جداً). ولكن محمد علي كان قد انجز مشروعاً طموحاً دون ان يفسد أوضاعه المالية. والمغرب الأقصى الذي لم يشهد سياسة الاصلاحات هذه أصيب بنفس الدرجة التي أصيبت بها تونس التي كانت قد طبقت البرنامج.

امبريالية فرنسية

ان التفسير يكمن بالأحرى في تعددية آليات الهيمنة التي كانت تتبلور آنذاك. وقد حصلت احداث ظرفية طارئة كتكلفة حرب كريمي بالنسبة للامبراطورية العثمانية أو كالهزيمة في الصراع مع اسبانيا التي كلفت غاليا بالنسبة للمغرب الأقصى (١٨٦٠). وهذه أشياء تؤخذ بعين الاعتبار. وبالاضافة الى خفض اسعار الجمارك ينبغي ان نذكر الغاء احتكارات الدول على التجارة، هذه الاحتكارات التي كانت قد استخدمت كثيراً حتى ذلك الوقت. وقد فرض هذا الالغاء على تونس جزئياً من قبل فرنسا منذ عام ١٨٣٠، كما وفرضت على الامبراطورية العثمانية من قبل انكلترا منذ عام ١٨٣٨، ثم على المغرب الأقصى عام ١٨٥٦. وهكذا حرمت ميزانيات تلك الدول من مصادر الضريبة الأكثر بساطة ومن المداخيل الأكثر مضمونية. وكانت الجهود التي بذلت لتشكيل نظام ضرائبي أكثر فعالية قد اصطدمت بسلسلتين من الصعوبات: الصعوبة الأولى تكمن في نقص المادة المحكومة بالضريبة وذلك بسبب انعدام التطور الاقتصادي المقابل لما حصل في اوروبا. يضاف الى ذلك ان منافسة المواد الأوروبية المصنعة المنتجة باقل التكاليف كان من المستحيل مواجهتها في حالة انعدام الحماية الاقتصادية. وبالتالي فقد لزم عندئذ التفكير بزيادة الضريبة. وكان من الصعب القيام بذلك ضد السكان الجموحين الرافضين تقليديا لتدخلات السلطة المركزية، كما توضح لنا ذلك مثلاً انتفاضة القبائل التونسية عام

١٨٦٤.

ان الطموحات الفرنسية التي تختلط فيها بشكل وثيق المصالح الاقتصادية واعتبارات القوة والعظمة لا تنحصر بالدول المتوسطية فقط. فقد كان الفرنسيون يهتمون أيضاً بالتجارة مع المناطق الواقعة فيما وراء الصحارى التي حاولوا جاهدين تحويلها نحو الجزائر. وفي عام ١٨٦٢ عقدوا اتفاقيات بهذا الخصوص مع بعض زعماء الطوارق (وكانت معاهدة غداميس). وقد حاولوا ان يجعلوا من السنغال ليس فقط مكتب صرافة للمتاجرة بالعبيد، وانما أيضاً مستعمرة حقيقية تمتلك قاعدة ارضية وقابلة لأن تشكل قاعدة للتوسع نحو انعطاف مجرى نهر النيجر. وقد اضطلع بهذه المهمة الكولونيل فيدهيرب الذي مارس طيلة عشر سنوات (١٨٥٤ ـ ١٨٦٥) وظائف الحاكم. وقد اصطدمت القوات الفرنسية الصاعدة على طول نهر السنغال بمحاربي الحاج عمر. وكان هذا أول لقاء ليس مع الاسلام الأسود، وانما مع بناة الامبراطورية هؤلاء الذين حاولوا منذ بداية القرن ان يفرضوا سلطتهم باسم الاسلام المطهّر والنقي. وكان تجار مرسيليا وبوردو ايضاً نشيطين جداً في افريقيا السوداء، وقد تابعوا باهتمام هذه المشاريع التوسعية. وفي تلك الفترة بالذات تم احتلال أوبوك على شاطىء نهر الصومال.

وهكذا نجد انه في وسط هذا القرن راحت تنعقد سلسلة كاملة من الآليات الضخمة التي ترهص بامبريالية العقود القادمة وتسهل انبثاقها. صحيح ان الفرنسيين كانوا يشكلون (في جوانب عديدة) نماذج تحتذى بالنسبة للمسلمين. ولكنهم كانوا يشكلون أيضاً خطراً. نقول ذلك وخصوصاً انه على الرغم من شتى أنواع التقارب والاحتكاك فان العقليات لم تكن تتطور بالضرورة في اتجاه تفاهم أفضل.

فرنسيون جدد في أرض الاسلام:
المكاتب العربية والمستوطنون الاستعماريون

كان التواجد الفرنسي في البلدان الاسلامية قد انحصر لفترة طويلة بحفنة من الديبلوماسيين والمبشرين والتجار. ولكن منذ الآن فصاعداً راح يظهر المستوطنون الاستعماريون والإداريون. وكان المثال النموذجي على ذلك هو الجزائر.

فقد ابتدأت حفنة من الضباط الشباب بواسطة الفضول المعرفي أو المحبة لسكان البلاد أو بأمل النجاح في مهنة ما، أقول ابتدأت تتعلم لغة البلاد (العربية أو البربرية) وتدرس ثقافتها وتقاليدها وتنظيمها الاجتماعي. وكل هذه المعارف ضرورية جداً وخصوصاً ان العلماء المستشرقين الفرنسيين ومترجمي المشرق لم يكونوا يمتلكون الكفاءات العملية اللازمة في افريقيا الشمالية. ولذلك فقد أسس عام ١٨٣٣ المكتب العربي الأول الذي وضع تحت مسؤولية الجنرال المقبل دولامورسيير، الذي كان آنذاك نقيباً في الجيش الأهلي للزواف. وكان خلفاؤه قد لعبوا تحت اسماء مختلفة دوراً مهماً أكثر فأكثر، فمثلوا دور الدليل للمستوطنين الاستعماريين وفاوضوا القبائل على استسلامها وقدموا المعلومات المفيدة للقيادة. وفي عام ١٨٤٤ كان الجنرال بيغو قد لجأ اليهم عندما أراد بناء منظمة ادارية على أنقاض حكومة الترك أو حكومة عبد القادر. وقد عرف هؤلاء الاختصاصيون فيما بعد باسم ضباط الشؤون المحلية. وراحوا يحتلون مكانة كبيرة على مدار تاريخ الاستعمار الفرنسي في البلدان الاسلامية: سواء أكان الأمر يتعلق بالمغرب أم بالصحارى أم بالمشرق أم بافريقيا السوداء. وراحوا يطلبون منهم في آن معاً ان يتكفلوا بأعمال الشرطة والعدالة وجبي الضرائب وتنظيم مصلحة الصحة وشق الطرق وبناء الجسور وتقديم النصائح فيما يخص الشؤون الزراعية. وقد أبدى الكثيرون منهم تفهماً حقيقياً تجاه المسلمين وراحوا يتحدثون لغتهم ويتحلّون بتقاليدهم واخلاقهم. وفي غالب الأحيان كانوا يعرفون ويصفون بكل دقة واحساس الآليات الاجتماعية السائدة لدى الفئات أو الجماعات التي شاطروها حياتها. وقد حرص معظمهم على اقامة هيمنة عادلة بشكل ان يحلوا الطاعة المخلصة لهم محل القوة على المدى الطويل. وهذا الاعتبار السياسي لم يكن موجوداً لدى المستعمرين الجزائريين.

لكن المستوطن الجزائري (أو المستعمر الجزائري) هو أيضاً شخص فريد من نوعه. فهذا الانسان (أي المهاجر الأوروبي) الذي جاء لكي يعيش ويموت فيما وراء البحار راح يعتبر الجزائر بسرعة شديدة وكأنها بلده. والواقع ان الحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت تدعوه الى ذلك لأنها تجد في الاستيطان افضل وسيلة لفتح البلاد وللتخفيف من كثافة الوجود العسكري فيها. وكان يريد للمجتمع الذي يشيده هناك ان يكون أوروبا جديدة بكل مدنه وقراه ومحاصيله الزراعية. وقد اصبحت لهذا المجتمع اساطيره التأسيسية التي تشاطر الامريكان الحكايات

التاريخية والاسطورية التي يؤلفها المستوطنون الصغار الذين ترسلهم الحكومة الى المستعمرات وتقدم لهم الاقطاعيات الصغيرة. هؤلاء المستوطنون الذين تبيدهم الحمى والمجبرون على حراثة الأرض وبناء البيوت والزراعة دون ان ينفصلوا ابداً عن بنادقهم. وكان الاحتكاك بالجزائريين المسلمين (أي «العرب») يومياً وسطحياً. نقول ذلك وخصوصاً ان الاستعمار كان منذ البداية ظاهرة حضرية (٩٥ الف شخص من أصل ١١٠ آلاف في نهاية ١٨٤٠). وقد راح الفرنسيون في الكثير من المدن، وخصوصاً في الجزائر العاصمة، يحلون محل الجزائريين. وقد كان المستوطن الفرنسي متأثراً بهؤلاء الاخيرين اكثر مما يظن، وراح ينفذ الى أعماق شخصيتهم الخاصة والمختلفة دون ان يحاول فهم اصولها. فلم يكن يعرف ايمانهم الا بتجلياته الأكثر خارجية: أي من خلال الاعياد والمحظورات الغذائية. واذا لم يكن يتذكر او يسمع ابداً «بولد رياح» الذين حبسوا وخنقوا في مغارات زهرة من قبل جنود بيليسييه، فانه يتذكر بالمقابل مستوطني المتيدجه الذين حوصروا وقتلوا من قبل فرسان القبائل الخاضعة لأوامر عبد القادر. فقد كان الهم الأول لهذا المستوطن يكمن في بناء فرنسا في الجزائر والمحافظة عليها هناك، ثم في الحفاظ على الجزائر لفرنسا. وكان شعوره المهيمن تجاه سكان البلاد الخاضعين هو الخوف الذي تنجيه منه ثقته بالوطن الأم ثم بشكل أخص ثقته بالاستعمار الاستيطاني. بقي أن نعرف كيف يمكن التوفيق بين هذا الاستعمار وبين وجود المجتمع الأصلي.

مستقبل الاستعمار

كانت المسؤوليات السياسية والادارية تقع في البداية على كاهل العسكريين لأسباب مفهومة. وكان المواطنون الفرنسيون المعتادون على نظام حكم آخر يجدون صعوبة في تحمل هذا النظام الذي يهيمن عليه الضباط. وكانت عناصرهم الأكثر نشاطاً تعتقد ان المستقبل لا يكمن الا في توسع الاستعمار الفعلي الذي يمكنه ان يمتد من المراكز الكبرى لكي يشمل شتى أنحاء البلاد. وكانوا يرغبون بوجود حكومة مدنية قادرة على تحقيق الاندماج أو «الانصهار». ولكن لم يكن ذلك يعني ابداً اعطاء المساواة في الحقوق للجزائريين المسلمين، وانما فقط تطبيق التشريع الفرنسي بشكل كامل في الجزائر. وكان ذلك يؤدي الى استخلاص

فائدتين اثنتين أولاهما : اعطاء كلية السلطة السياسية والمصادر المالية الى المواطنين الفرنسيين الذين لهم الحق وحدهم في تشكيل مجالس المحافظات والبلديات. وثانيتهما اعطاء المستوطنين الاستعماريين كل الوسائل لامتلاك الأراضي عن طريق تطبيق تشريع عقاري عاصمي (من العاصمة) غير معروف من قبل السكان حتى ذلك الوقت.

واما بالنسبة للجيش فلم تكن الطموحات تخلو من الخطر. فالمؤسسات على الطريقة الأوروبية لم تكن ملائمة في بلد لم يخضع إلا حديثاً ولا يزال هشاً جداً. ووحدهم العسكريون قادرون ان يفرضوا سلطتهم على السكان. وكانت الطموحات الاستعمارية خطرة : فهي أولاً تضاعف كثيراً جداً من عدد المراكز الاستيطانية المعزولة التي تحتاج فيما بعد الى حماية. وهي من جهة أخرى تتطلب تشكيل ملكية عقارية جديدة على حساب مصلحة اراضي القبائل. ولم تكن توجد أرض فارغة عملياً، وتلك التي كانت تبدو مهجورة أكثر من غيرها كانت اما أرض عبور ومسار واما ارض استراحة. واما استملاك الاراضي الحكومية أو الاملاك الدينية (الحبوس) التي طرد منها المكترون والمنتفعون فقد كانت له حدود. وكانت تحفظات العسكريين تجاه برنامج المدنيين تسبب احتجاجات دائمة من قبل هؤلاء ضد «نظام السيف» والرغبة في زواله بأقصى سرعة ممكنة. وكان بيغو عرضة للهجوم المستمر، وقد اضطر الى ترك الجزائر عام ١٨٤٧ بعد ان وجه للمستوطنين المدنيين تحذيراً نبوئياً يقول لهم فيه بان عليهم ان يتذكروا انهم لا يشكلون الا أقلية ضئيلة جداً بالنسبة الى عدد السكان. وهذا لم يمنع ذكراه من ان تشهد بعد عام ١٨٣٠ حظوة فريدة من نوعها لدى الاحفاد المصابين قليلاً بمرض النسيان.

ولم تحسم الانظمة المتتالية بشكل حقيقي وقاطع بين هذين الاتجاهين (نقصد نظام يوليو الملكي، ثم نظام الجمهورية الثانية، ثم نظام الامبراطورية الثانية بدءاً من عام ١٨٥٢). ان تأسيس المنطقة المدنية الضيقة جدا في الواقع والمزودة بمؤسسات من نمط فرنسي، ثم تأسيس مراكز استعمارية (وخصوصا في ظل الجمهورية الثانية)، ثم القيام بالعمليات المدعوة بالمعسكر التي تهدف الى حصر بعض القبائل من أجل إخلاء أراضيها، كل ذلك كان يتجاوز مجرد اشباع الحاجة. وقد استمرت الحكومة العسكرية حتى عام ١٨٥٨ في ظل حكومة الماريشال راندون. وكانت الوزارة الكبيرة للجزائر والمستعمرات التي خلفتها

عندئذ تحت مسؤولية أحد ابناء عم الامبراطور قد استقبلت بالترحاب الكبير من قبل المستوطنين، ولكنها سقطت منذ عام ١٨٦٠ . وعلى الرغم من كل هذه القلاقل فقد كان ممكناً ان نرى طيلة كل تلك السنوات بروز تمثيل سياسي وأدواتي. وقد كانت له خصائصه وعظمته بدون شك، ولكنه لم يكن يستطيع التخلي عن بعض العقائد البسيطة التي تلخصها بعض الامثال العتيقة من نوع : « اتعظ، لا تنس الماضي » ثم « فرِّق تسد ».

وبالنسبة لمعظم الرجال المتخرجين من هذه المدرسة فان العلاقات بين فرنسا والعالم الاسلامي ينبغي ان تكون محكومة بالقوة منذ الآن فصاعداً. فالمعرفة ينبغي ان تخدم السلطة قبل كل شيء آخر. وكان موقف المستوطنين الفرنسيين يؤيد بالحاح ضرورة اخضاع البلاد بالقوة. ولكنه بالاضافة الى ذلك كان مشوباً، للأسف، بميل لا ينكر الى اعتبار السكان المحليين بمثابة الكم المهمل بالقياس الى مصالحهم. وسوف يؤثر هذا الموقف على مجرى الأحداث بشكل ضخم في المستقبل.

الخيبة

هل من قبيل الصدفة ان يكون الشرق قد توقف، في نفس اللحظة، عن ممارسة نفس الحظوة والهيبة التي كان يمارسها على خيال الاوروبيين من قبل؟ صحيح ان تراث الرحلات الى الشرق قد تجلّى بشكل رائع لدى نيرفال (رحلة الى الشرق، ١٨٥١) أو لدى انغر (الحمام التركي، ١٨٦٢). وكان الشريان الرومانطيقي لا يزال مستغلاً بذكاء من قبل مزور موهوب كليون روش الذي كان في فترة ما سكرتيراً لعبد القادر قبل ان يصبح سكرتيراً لبيغو ثم ينتقل الى الديبلوماسية. ولكن على الرغم من كل ذلك، ألم يكن هذا الشرق يرمي بآخر وهجه ونيرانه؟ فقد أصبح المبدعون الفرنسيون الكبار منذ الآن فصاعداً يهتمون بالغريب الفولكلوري بشكل أقل من اهتمامهم بالبحث عن أنفسهم وعن مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وهكذا راح الاستشراق يتحول شيئاً فشيئاً لكي يصبح فناً ثانوياً هذا اذا لم يتعرض للسخرية والضحك كما في قصة تارتاران لألفونس دوديه. وهكذا تحول المثال الأعلى السان سيموني من اسطورة اتحاد الشرق والغرب الى مجرد الطموح التكنوقراطي في التوسع اللامحدود للتجارة

والأعمال. واصبحت الرحلة الى الشرق مجرد رحلة سياحية مرفهة شيدت لأجلها الفنادق في كل مكان تقريباً. وبعد ان كان الشرق يمثل اسطورة كبيرة أصبح عبارة عن مادة للاستهلاك اللذيذ شيئاً ما.

السؤال المطروح هنا هو التالي: هل كان الفكر الاسلامي والحساسية الاسلامية يمتلكان شيئاً ما يمكن ان يلفت انتباه المثقفين الفرنسيين في تلك الفترة؟ في الواقع ان التعليم الكلاسيكي للآداب والانسانيات في الجامعات الفرنسية لم يكن يخصص الا مكانة ضئيلة لتفهم حضارات الشرق. فحضارة روما واليونان الكلاسيكية كانت تغطي على الاهتمام بتلك التركيبات المتأخرة المتمثلة ببيزنطة والامبراطورية العربية. وكانت النتائج الممتازة لعلم الآثار قد لفتت الانتباه والاحلام الى ماضي ما قبل الاسلام. وهكذا راحوا يدرسون الاطلال الرومانية في افريقيا، هذه الأطلال المرئية في كل مكان، والمصنفة والمدروسة من قبل عدد لا يحصى من الضباط والموظفين. فقد تم الحفر عن معابد وقبور مصر تحت اشراف مؤسس مصلحة الآثار الفرنسية «مارييت». وقدمت هذه الآثار طيلة أجيال واجيال التغذية المعتادة للخيال الأوروبي المسحور «بكفن الأرجوان الذي ترقد فيه الآلهة الموتى» كما يقول رينان.

ألم يكن هذا الافتتان بالآلهة الميتة يتجاوب مع بعض القلق الذي يشعر به الغرب البروميثيوسي تجاه آلهته الحية؟ فالواقع ان نشر الفكر الوضعي الذي يحدد بنوع من الصنمية أكثر من النجاح الحواجز الفاصلة بين «الحالات الثلاث» التي يتحدث عنها أوغست كونت، قد جعل من الدين مجرد مرحلة من مراحل تطور البشرية، وينبغي تجاوزها لمصلحة العلم. وكان رينان قد نشر كتابه «حياة المسيح» عام ١٨٦٣. وراح الكثير من المثقفين يعتقدون مثله بان الدين لم يعد ينبغي ان يكون وسيلة وانما فقط مادة للمعرفة لا نشعر تجاهه الا بنوع من العاطفة المشوبة بالازدراء كتلك التي نشعر بها تجاه ذكريات طفولتنا. وهكذا راحوا يميلون للنظر الى المؤمنين بصفتهم متحمسين متخلفين ذوي روح رجعية. وكان المؤرخ ميشليه يتحدث عن المسيحية بصفتها: «هامة لا ميتة ولا حية» واما الاسلام فلم يعد بالنسبة له الا «ظلاً أو شكلاً فارغاً انسحبت منه الحياة».

ان هذه النهاية المحتومة للتيار الذي كان قد ابتدأ في القرن الثامن عشر جعل حساسية الكثير من المثقفين الفرنسيين عاجزة عن مشاطرة أهل الشرق أشكال فكرهم ومشاعرهم ومصالحهم التي راحت تبدو أكثر فأكثر غير متلائمة

مع العصر الصناعي. ان تجربة عبد القادر شديدة الدلالة بهذا الخصوص. فالأمير الذي سجن أولاً في فرنسا قد حصل من نابليون الثالث على السماح له بالعيش في ظل الامبراطورية العثمانية في بروس ثم في دمشق. وكان وريثاً لأفضل ما أنتجته الثقافة الأدبية والفلسفية العربية، وقد راح يبحث في الصوفية عن شكل من أشكال التأمل الذي يرتفع بالروح الى فوق ما يقدمه مجرد الامتثال للفرائض القرآنية. ألم يكن هذا النوع من الروحانية الباطنية (المعروفة في الاسلام باسم الصوفية) يتيح الالتقاء بتيار غربي كامل مهموم أيضاً بمسألة تجاوز العقائد الشكلانية من أجل التوصل الى حقائق أكثر علواً؟ وهذا ما يفسر لنا بدون شك سبب دخوله الى محفل الشرق الأعظم لفرنسا عن طريق المحفل الماسوني للاهرام الموجود في الاسكندرية (عام ١٨٦٤).

ولكن سرعان ما توقفت هذه التجربة بصاحبها. وما كان ممكناً للأمور أن تسير على غير هذا النحو. إذ كيف يمكن ان يحصل التوافق إذا كان معظم الاخوان الماسونيين يتطورون أكثر فأكثر في اتجاه الالحاد، هذا في حين ان عبد القادر كان يؤكد باستمرار على أنه مسلم؟ كان يمكننا بالطبع ان نأمل تقاربه مع المسيحيين المؤهلين اكثر من غيرهم لتفهم قيمة الروحانية الاسلامية. ولكن ماذا يمكننا ان ننتظر من كنيسة كاثوليكية تتشبث بالعقائد الشكلانية (الرسالة البابوية، ١٨٦٤). ثم تستمر، وهذا هو الأهم، في اعطاء الأولوية لممارسة يصعب التفريق بينها وبين التوسع الامبريالي؟ وقد تجسدت هذه الممارسة بالمطران لافيجري (١٨٢٥ ـ ١٨٩٢) الذي كان مديراً سابقاً لمدارس الشرق ومطراناً للجزائر منذ عام ١٨٦٧ ومندوباً بابوياً الى الصحراء والسودان وحريصاً على تأسيس كنيسة ظافرة لافريقيا. صحيح ان الادارة الجزائرية كانت راغبة في تجنب الاضطرابات في المغرب الكبير، ولذلك فقد كبحت من جماح التبشير المسيحي وحصرت دور الكنيسة في رسالة الاحسان. (بالمقابل راحت تترك جماعة الآباء البيض التي أسسها لافيجري تطور أعمالها التبشيرية في أوساط الإحيائيين في افريقيا السوداء). ومن جهته لم يكن يخفى على لافيجري نفسه ان قضية الكنيسة لا تختلط بمصالح فرنسا. ولكن كيف يمكن للمؤمنين من كلتا الطائفتين ان يستشعروا هذه الفروقات الدقيقة؟

مهما يكن من أمر فان قلة من الفرنسيين هم الذين كانوا ينتظرون شيئاً ما من الاسلام والبلدان الاسلامية. ففي فرنسا المنخرطة في عملية التنمية التي لا

مرجوع عنها كانت هناك مسألتان تهيمنان على الوضع: أولاهما تخص المؤسسات. فالواقع ان أي نظام لم يستطع اكتساب مشروعية حقيقية منذ عام ١٧٨٩ (ومسألة الكاثوليكية مسؤولة عن ذلك بشكل وثيق). وثانياً المسألة الاجتماعية. فقد راحت تظهر بروليتاريا صناعية ارتبطت بها المخاوف والآمال. وقد هيمنت هذه الظاهرة على كل القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وقد حصلت عندئذ مناقشة ضخمة على المستوى القومي ثم الأوروبي أيضاً. وكان تحديث الدول الاسلامية بالنسبة لها يشكل رهاناً قليل الأهمية. بل ان هذا التحديث لم يكن يفهم بنفس الطريقة في هذه الجهة أو تلك من المتوسط.

تناقضات

كان الغموض الأول يكمن في التصور المختلف للاصلاحات. فبالنسبة لممثلي القوى العظمى وفرنسا بشكل خاص كان يتوقع من الاصلاحات ان تتيح انبثاق حداثة يتم تجسيدها اساساً بواسطة تطبيق القواعد الليبرالية على الشرق. وذلك يؤدي في المرحلة الأولى الى دمجه في الفضاء الاقتصادي الاوروبي دون استبعاد تشكل مستقبل له على الطريقة الغربية. ولكن الأمور كانت تطرح نفسها بشكل مختلف بالنسبة للنخبة الاسلامية. فقد كانوا يريدون تحديث انفسهم من أجل مقاومة اوروبا. ومن وجهة النظر هذه فان معظم الاصلاحيين كانوا يقدمون انفسهم كمدافعين عن الاسلام المنظور اليه كدين وكنمط حياة في آن معاً.

هكذا نجد ان اعجابهم بفرنسا والنطق بالفرنسية أو تعلمها لم يكن يهدف الا الى استرداد السيادة الحقيقية. وفي الغالب كان هؤلاء الرجال أقل فضولا لفهم فرنسا في أعماقها من الرغبة في انتزاع سر علمها وقوتها كما لو انه من الممكن ان يكتفي الانسان بالوصفات الجاهزة. فكم عدد هؤلاء المصلحين الاسلاميين الذين يعرفون ان هذا البلد الذي يمثل منارة للتقنية والفكر الحديث كان يعد عام ١٨٦٠ حوالي المائتي الف رجل دين؟ كم هو عدد الحريصين على فهم شيء ما من المسيحية كما نصح بذلك، ولكن عبثاً، الكاثوليكي التقي سيلفستر دوساسي رفاعة رافع الطهطاوي؟ كم عددهم أولئك الذين يقيسون

مدى هشاشة الأنظمة التي تتعرض للمعارضة والقلب في معظم الآحيان، وكذلك هشاشة النظام الاجتماعي المفروض بواسطة العنف؟

هذا من جهة. واما من جهة أخرى فان عملية التحديث قد أفسدت من قبل الضغوط المستمرة التي تمارسها القوى العظمى لصالح الأقليات المسيحية أو اليهودية. لا ريب في ان النصوص التي تعلن المساواة بين الطوائف تعبر عن النوايا الطيبة والمخلصة ولكنها تحصل أيضاً تحت تأثير الضغوط الأوروبية. وعلى الرغم من أن هذه الضغوط مبرّرة من حيث المبدأ إلا أن سلبيتها تكمن في النيل من سيادة الدول الاسلامية وفي إظهار الاقليات كخطر محتمل يهدد مستقبلها. وهذا لا يلعب دوراً ايجابياً لصالح تغيير مكانة الذمّي الذي يصعب على الأقليات الحصول عليه. يضاف الى ذلك ان مطاليب الأوروبيين تبدو مشوبة بالنفاق ضمن مقياس انهم غير مستعدين، من جهتهم، للتخلي عن الامتيازات المعترف بها من قبل نظام الامتيازات الاجنبية لابناء جلدتهم بالذات. (المقصود الأوروبيين المقيمين في البلدان العربية أو الاسلامية = أي المستوطنين الاستعماريين) فقد تم الحفاظ على المحاكم الخاصة بهم وكذلك اعفاؤهم من الضرائب الذي وسع لكي يشمل أيضاً «محميي» مواطني القوى العظمى. ثم زيد من توسيعه عن طريق التأويل التعسفي لكي يشمل كل السكان «المحليين» الذين تتعاطى معهم القوى العظمى علاقات عمل وتجارة (من تجار، ومزارعين، وناقلين). وكان ذلك سبباً آخر للخسارة التي تلحق بنظام الضرائب.

وبشكل عام كانت سياسة الاصلاح تُتَّخذ غالباً ايضاً من قبل الدول الاسلامية كوسيلة من أجل البحث عن الاعتراف الدولي بها وبالتالي الحصول على معاملة أفضل. ولهذا السبب فان الكثير من المراقبين الاوروبيين كانوا يشككون بصدق هذه السياسة دون ان يشعروا بجَوْر محاجتهم هذه. كيف يمكن للقادة المسلمين المعتادين على قيادة الدولة واعتبار الاسلام بمثابة اساس مشروعيتها، ان يوافقوا دون تحفظ على الطلبات المفروضة بواسطة سياسة المدفع من قبل القوى الكبرى التي ترفض أقل تدخل في شؤونها الخاصة بالذات؟ كيف يمكنهم ان يتلقوا دون خلفيات مسبقة الإيعازات التي تأمرهم باتخاذ تدابير معينة يرفض ملقنو الدروس انفسهم ان يطبقوها؟ نضرب على ذلك مثلاً موقف فرنسا تجاه شعب الجزائر، فقد كان آنذاك بعيداً جداً عن الطريقة الليبرالية التي تريد فرنسا من الأتراك ان يطبقوها على الأقليات.

أخيراً فمن الواضح ان هذا التحديث لن يستطيع التوصل الى أعماق أي بلد بسبب نقص الوقت الكافي. فكيف يمكنه الا يكون غريباً على الجماهير الواسعة التي لم تعرف منه في غالب الأحيان الا الجانب الإكراهي وبخاصة زيادة عبء الضرائب؟ ان النهضة بالصيغة التي اتخذتها في اواسط القرن التاسع عشر قد بدت في اغلب الأحيان كظاهرة تغريب سطحية. وهكذا ظلت اشكال الثقافة التقليدية حيَّة جداً سواء بالنسبة للمتعلمين ام بالنسبة للشعب الأمي. وهكذا دفع مجرى الأحداث بهذه القوى الدينية اكثر من أي وقت مضى الى دعم تيارات المقاومة لأشكال الغزو الأوروبي. ولكن ليس من التهور وقد وصلنا بالحديث الى هذا المستوى أن نقول بان الجهل المتبادل بين الطرفين يبدو كلياً أو شبه كلي. فماذا يعرف الشيخ المرابطي الصغير في جبال الاطلس عن فرنسا؟ وماذا يعرف الخوري البسيط من منطقة «الأوفيرينيه» الفرنسية أو عامل المناجم في منطقة كروزو عن المغرب في منتصف القرن التاسع عشر؟

٣ ـ من الممالك العربية إلى الجمهورية (١٨٦٠ ـ ١٨٩٠)

الطموحات الكبرى للامبراطور

كيف يمكن لنابليون الثالث المفعم بالمجد الشرقي لعمه بونابرت ووريث مكتسبات نظام يوليو الملكي الا يكون مهيأ لانتهاج سياسة كبرى في المتوسط؟ فهذا العاهل الذي سيترك وراءه تركة ثقيلة كان يبدو رجل الدولة الفرنسي الوحيد (ربما بالاضافة الى ليوتي والجنرال ديغول) الذي فكر باتباع سياسة متكاملة تجاه العالم العربي والاسلامي. وهي سياسة مرتكزة على مبادىء بسيطة: كضرورة الوفاق الفرنسي ـ البريطاني، وصداقة الدول الاسلامية، وخيار التواجد الاقتصادي أكثر من العسكري وذلك بفضل حيوية الرأسمالية التي كانت تشهد توسعاً كبيراً.

ولم يهتم الامبراطور شخصياً الا بشكل متأخر بالمسألة الجزائرية وذلك لانه كان مشغولاً بالمسائل الشرقية ثم الايطالية. ففي عام ١٨٦٠ وعلى أثر اقامة قصيرة جداً اقتنع بضرورة اتخاذ مبادرات جريئة قادرة على ترسيخ الهيمنة الفرنسية عن طريق جعلها مقبولة من قبل الجزائريين المسلمين. وكان الأمر يتعلق اولاً باحترام املاك السكان المحليين وتنظيمهم الاجتماعي ثم في تهيئة شروط التطور الذي يضمن «سعادة» عرب الجزائر مع ارتباطهم الوثيق أكثر فأكثر بفرنسا. وقد استلهم هذا البرنامج الكريم والواقعي من الضباط السابقين في المكاتب العربية (ومن بينهم الجنرال لاباسيه) أو من الموظفين «المحبين للسكان المحليين» ومن أشهرهم بدون شك اسماعيل أوربان. وهو من جماعة سان سيمون، وقد اعتنق الاسلام، وكان مبشراً كبيراً بالصداقة الفرنسية ـ العربية.

هل كان من قبيل الصدفة ان يفكر الامبراطور ببلورة هذا البرنامج في

الوقت الذي كانت فيه حملة عسكرية فرنسية تعدادها سبعة آلاف رجل تنخرط في لبنان منذ بضعة شهور؟ صحيح ان المهمة الرسمية لهذا الجيش كانت تكمن في انقاذ الموارنة الذين وقعوا ضحية لانتفاضة الدروز. فمن المعروف ان هيمنة هؤلاء الأخيرين كانت قد تقلصت أكثر فاكثر بسبب ديناميكية الموارنة والاصلاحات الادارية التي حصلت في الامبراطورية. وقد أدت المجازر الحاصلة الى سقوط آلاف الضحايا ونزوح عشرات الآلاف عن مناطقهم. ولكن ليس من المستبعد التفكير بان هذا التدخل العسكري المصوَّر على انه انساني كان يعني في نفس نابليون الثالث بداية لمخطط واسع يهدف الى تشكيل امبراطورية عربية كبيرة في سورية بقيادة عبد القادر. فقد كان قد توسط في دمشق لانقاذ مسيحيين عديدين من المجزرة، وهذا ما خلق نوعاً من التعاطف الودي الكبير في أوساط الرأي العام الفرنسي تجاهه. وكانت الحكومة الفرنسية تدفع له مرتباً منذ اطلاق سراحه، وقد قلَّدته بهذه المناسبة وسام الشرف من رتبة الصليب الكبير.

الفشل

ان هذا البرنامج المصمَّم من قبل عاهل ذكي، ولكن ضعيف الشخصية، والمحاط بمشورة رجال اكفياء، ولكن بدون وزن سياسي أو اقتصادي، قد اصطدم بعدم تفهم كامل. فالمستوطنون الفرنسيون في الجزائر هاجموا بعنف البرنامج «العروبي» للامبراطور. ومصطلح «المملكة العربية» الذي استخدمه كرمز على ان الجزائر لا يمكن ان تعتبر كأي محافظة فرنسية أُخذ عليه بمثابة الطابع اللاقومي لمشاريعه. وراحت نواياه في الشرق تقلق انكلترا وتبدو متطرفة جدا بالنسبة لكل اولئك الذين يعتقدون بان افضل ضمانة للوجود الفرنسي في سورية هي في الحفاظ على لبنان مسيحي. وعلاوة على ذلك فان هذا الحفاظ متوافق مع رسالة فرنسا التقليدية في حماية الكاثوليك. واما عبد القادر الذي كان قد تصرف مدفوعاً بعاطفة الشفقة ومن أجل ان يسحب من الغربيين أي حجة للتدخل فانه قد تهرب من هذه العملية. فقد استمر في تكريس حياته للصلاة والدرس حتى موته عام (١٨٨٣). يضاف الى ذلك انه كلما مر الزمن كلما راح هامش الحركة الذي تمتلكه الحكومة يتقلص. اما تشكيل مملكة ايطاليا فقد ترك المسألة الرومانية رازحة. وبين عامي ١٨٦٢ و١٨٦٧ كان الجيش

منخـرطاً في المغـامـرة المكسـيكيـة. وبدءاً من عـام ١٨٦٦ راح تصـاعـد القـوة البروسية يهدد بخطر نشوب الحرب على ضفاف نهر الراين.

هكذا نجد ان منجزات النظام كانت أقل بكثير من طموحاته. فالجيش الذي ارسل الى سورية سحب بعد ستة اشهر. وفي شهر يونيو من عام ١٨٦١ انعقد مؤتمر دولي وزود جبل لبنان بمكانة الاستقلالية الذاتية الموضوعة تحت ضمانة القوى العظمى. وقد تم تعيين حاكم مسيحي، ولكن ليس لبناني، من قبل القسطنطينية وساعده مجلس مكون من ممثلي ست طوائف دينية كبرى هي (المسيحيون الموارنة، والملكيين، والارثوذكس ثم المسلمين السنة والشيعة والدروز). وهو يشكل اساس النظام «الطائفي» المدعو لأن يستعاد ويطور بعد عام ١٩١٨ . وقد استمرت المصالح الثقافية والاقتصادية الفرنسية في احتلال مكانة مهيمنة. وفي الجزائر لم تكن الحكومة تستطيع ان تفعل شيئاً إلا أن تبطىء من ضغط الاستعمار الاستيطاني. فقد أعيدت الادارة العسكرية من جديد وتم ترسيخ القاعدة العقارية للقبائل عن طريق قرار مشيخي صدر عام ١٨٦٣ وقال بانها تملك الأرض التي تعيش عليها أياً تكن نوعية احتلالها لها. وكل هذه القرارات بدت لممثلي الاوروبيين المستوطنين بمثابة التحرش. ألم يكن متناقضاً في نفس اللحظة ان يسمحوا بتطور الاستعمار الرأسمالي الكبير؟ ففي الوقت الذي كانت تزدهر فيه شركة جنيف المؤسسة عام ١٨٥٣ والغنية بامتلاكها لخمسة عشر الف هكتاراً في سهول سطيف ثم تقديم مائة الف هكتار الى الشركة العامة الجزائرية. وكان منح صفة الفرنسي للجزائريين الاصليين (بعد قرار مجلس الشيوخ لعام ١٨٦٥) قد أرفق بتنظيم خاص للبلديات هدفه تهيئة هؤلاء الجزائريين للتوصل الى الجنسية الكاملة، الشيء الذي كان متوقعاً من قبل القانون. ولكن ما كان ممكناً لهذا القانون ان يطبق نظراً لعدم توفر الوقت.

الأزمة الجزائرية

في الواقع ان الجزائر قد دخلت بدءاً من عام ١٨٦٧ في احدى فترات تاريخها الأكثر دقة وحرجاً. فالمواسم السيئة اثارت مجاعات لا سابق لها، وزاد من خطورة الوضع انتشار وبائي الحمّى الصفراء والكوليرا. وكانت الحكومة

الامبراطورية المتجهة نحو النظام البرلماني قد وجدت نفسها بسبب ذلك أكثر حساسية واستجابة لضغوط اللوبي التابع للمستعمرين الجزائريين والذي يمتلك دعامات قوية في المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ. ومنذ السنوات الأخيرة لعمر الامبراطورية كان برنامج المملكة العربية قد أصبح مهدداً جداً. وجاءت هزيمة ١٨٧٠ امام الألمان وسقوط النظام لكي يوجها اليه آخر ضربة. وكان خصوم الامبراطورية الذين تحولوا الى جهة الجمهوريين الذين رأوا فيهم أفضل ضمانة ضد «نظام السيف» قد راحوا يكثرون من الاعلانات التي تدعو للانصهار والاندماج (أي انصهار الجزائريين في الهوية الفرنسية). وقد صدرت سلسلة من المراسيم عن حكومة الدفاع الوطني واشبعت رغباتهم عن طريق تعيين حاكم مدني وازالة نظام المكاتب العربية. وقد صدمت هذه الاحداث بعمق الجزائريين المسلمين الذين احسوا بطابعها الخطر والمهدد لهويتهم. وقد تزعزعت اسطورة القوة الفرنسية بشدة، وانهارت هيبة الضباط بسبب شتائم المستوطنين الفرنسيين وبسبب الهزيمة العسكرية على حد سواء.

وهكذا فمنذ شهر مارس ١٨٧١ وتحت قيادة سيد اقطاعي كبير في منطقة برج بو عريجي الباش آغا موكراني اندلعت حركة تمرد قدمت لها الضمانة والمشروعية الدينية طريقة الرحمانية القوية جداً في منطقة القبائل. وراح الجزء الأوسط من البلاد كله يثور، وكانت المتيدجة نفسها مهددة في لحظة من اللحظات. وكما حصل عام ١٨٣٩ فقد تم الاستيلاء على المزارع أو القرى الأوروبية أو حوصرت. وتم استدعاء قوات المدد أو النجدة التي أصبحت متوافرة بعد انتهاء الحرب الفرنسية ـ الالمانية وأصبح سهلاً سحق التمرد بسرعة (شهر يونيو). وحل القمع بالسكان دون أي رحمة أو شفقة. واضطروا للتخلي عن نصف مليون هكتار من أجل زيادة مساحة الاراضي التي يحتلها الاستعمار، كما واضطروا لدفع غرامات باهظة. وفي نفس الوقت راحت الادارة المدنية الفرنسية تحل محل المكاتب العربية التي على الرغم من نواقصها فقد نجحت في الحفاظ على انماط الحياة التقليدية. فكيف يمكن للسكان الأصليين ان يقاوموا كل ذلك؟ لقد أصبحت حياتهم نفسها مهددة. فقد نقص عددهم من ثلاثة ملايين عام ١٨٣٠ بحسب الاحصاءات الأكثر موثوقية الى حوالي المليونين فقط.

وبنهاية الامبراطورية انتهى بالنسبة لفرنسا شيء يدعى القرن التاسع عشر. اقصد نهاية القرن الذي كان يبدو فيه ممكنا اقامة المصالحة بين ارادة التوسع

والقوة مع بعض الاحترام للقوميات الأجنبية. ومنذ الآن فصاعداً ولمدة قرن تقريباً راحت فكرة الهيمنة تحل محل فكرة النفوذ في العلاقات بين فرنسا والبلدان الاسلامية.

الجمهوريون وانبعاث الامبريالية

كان التوسع الفرنسي قد ابتدأ في النصف الأول من القرن ثم كبح بسبب هزيمة ١٨٧٠ وعقابيلها، ولكنه راح يستعيد قوته ويتسارع بدءاً من عام ١٨٧٩. ففي بضع سنوات تم احتلال تونس (١٨٨١) وأعلى النيجر (١٨٨١ - ١٨٨٦) وتونكان (١٨٨٥) ثم اعلن نظام الحماية على مدغشقر (١٨٨٥). واذا كانت الاسباب ليست مختلفة جذرياً عن أسباب الفترة الماضية فان فرادتها تكمن في سيطرة الجمهوريين الانتهازيين على هذا التوسع ومن بينهم يبدو غامبيتا القائد الذي لا يزاحم، وجول فيري رجل الدولة العظيم.

فبالنسبة الى هؤلاء الرجال الذين وصلوا الى السلطة في ظروف اعتبروها بمثابة الكارثة القومية، كان الحرص على بناء مجتمع اكثر عدالة وحرية يختلط بعاطفة القلق امام تزايد القوة الألمانية. ففي عام ١٨٧٠ لم تنهزم فرنسا امام أربع دول عظمى كما حصل عام ١٨١٥ وانما انهزمت امام المانيا وحدها. ولم يكن انتصار المانيا يبدو بمثابة انتصار للجيش البروسي وانما كانتصار للعلم والتقنية والفكر والقدرة على العمل. وكلها صفات استطاع الالمان بواسطتها تجاوز جيرانهم المتأخرين الذين يكتفون باجترار ذكريات امجادهم وتفوقهم الغابر. (وكان الفرنسيون يأملون بألا يكون هذا التفوق الالماني الا ظاهرة عابرة). وكانت هناك مخاوف اخرى تتمرأى على الأفق: فالحيوية السكانية لكل بلدان اوروبا والولايات المتحدة تتعارض مع ركود عدد السكان الفرنسيين. وبدءاً من عام ١٨٧٤ راح «الجمود الاقتصادي» العالمي يفسد الازدهار حتى نهاية القرن. والامبراطورية الاستعمارية ينبغي ان تكون بالنسبة لفرنسا وسيلة لتجنب انتهاج «الطريق الكبير للانحطاط» لانه يتيح لها تأمين قواعد القوة السياسية والاقتصادية والثقافية. ولم يكن هذا البرنامج على تناقض مع المثل العليا لحقوق الانسان. على العكس فقد كانوا يعتقدون ان هذا الصرح الامبراطوري سوف يجسد عظمة المثال الأعلى للجمهورية (أو للنظام

الجمهوري). انها عظمة نظام قادر على تدعيم القوة الفرنسية دون ان يتحمل مسؤولية مغامرة اشعال الحرب في أوروبا كما يتهمه خصومه. وهو مثال أعلى تحضيري (من حضارة) وتحريري يهدف الى انتزاع الشعوب من ظلمات الهمجية والجهل. ونحن نلتقي هنا، ولكن بحماسة أقل وارتجال أقل أيضاً، بالايديولوجيا التي كانت تحرك رجال الحملة على مصر.

وكانت اللحظة مناسبة للطموحات. ففرص التدخل اصبحت مضاعفة اضعافاً بسبب تنوع القواعد والمصالح المزروعة في مختلف انحاء العالم من قبل الأنظمة السابقة. ومن بين هذه الفرص ينبغي ان نخصص مكاناً للصعوبات المالية للدول المستعيرة، والتي راحت تتفاقم أكثر بسبب «الركود الاقتصادي الكبير». فمنذ عام ١٨٧٥ وجدت الامبراطورية العثمانية نفسها عاجزة عن دفع ديونها. وراحت مصر وتونس تشهدان صعوبات مشابهة. وكانت استحالة تسديد الديون في موعدها المحدد تؤدي الى الافلاس والوصاية المالية على هذه الدول. وقد شكلت لجان الديون من ممثلي البنوك الأوروبية وراحت تأخذ على عاتقها مهمة تصحيح الأوضاع المالية المحلية منذ عام ١٨٦٩ في تونس و١٨٧٦ في مصر. وقد حرصت بشكل خاص على خدمة مصالح الدائنين الذين يحتل الفرنسيون من بينهم مكانة مهيمنة. واضافة الى ذلك كانت الأهداف التوسعية لفرنسا تندرج ضمن حركة عامة من أهم مظاهرها انتهاء الروس من احتلال آسيا الوسطى (فرض نظام الحماية على خانات خيفا عام ١٨٧٣، ثم احتلال تركمنستان) ثم التقدم المتزامن للبريطانيين في افغانستان (معاهدة الحماية والحرب الأفغانية الثالثة ١٨٧٩ - ١٨٨٣). وكانت الامبراطورية العثمانية المهددة في البلقان والمهزومة من قبل الروس عام ١٨٧٧ قد اضطرت للتراجع في اوروبا وآسيا الصغرى. وفي منطقة المتوسط الغربي كانت ايطاليا التي انتهت للتو من تحقيق وحدتها (عام ١٨٧٠) لا تخفي مطامحها.

هكذا نجد ان اقتراب القرن الرابع عشر الهجري (١٨٨٢) قد دشن بالنسبة لكل المسلمين احدى أصعب فترات تاريخهم كله.

توسع سنوات الثمانينات

كما رأينا فان الصحراء كانت تسحر الفرنسيين منذ زمن طويل. وقد

ظهرت عام ١٨٧٥ سلسلة من الكتب التي تلفت الانتباه الى مشروعين يعمقان ويواصلان في عز النظام الجمهوري الطموحات السان سيمونية. المشروع الأول يخص البحر الصحراوي الداخلي الذي يعود الفضل فيه الى المقدم روديز، والمشروع الثاني يتعلق بسكة الحديد التي تعبر الصحراء، وهي من انجاز المهندس ديبونشيل. وإذا كان المشروع الأول يصطدم بمعارضة الحكومة التونسية، فان المهندس شارل دوفريسيني خريج مدرسة البوليتكنيك والمصمم المتواضع ولكن الفعال للدواوين الرسمية الانتهازية قد دعم الثاني بكل قوته. وفي نهاية عام ١٨٧٩ صوت البرلمان على قرضين لتمويل بعثتين اوليتين مسؤولتين عن دراسة مشروع التوصل الى حوض النيجر، والأولى تشتغل انطلاقاً من الجزائر، والثانية انطلاقاً من السنغال. وقد وافق البرلمان على منح القرضين بسهولة وخصوصاً انهما يستبعدان اية مصاريف عسكرية.

ومنذ عام ١٨٨١ بشكل خاص اعتقدت الحكومة الفرنسية بانه من الضروري القيام بالحملة على تونس. فقد كانت اوساط رجال الأعمال الفرنسيين تخشى من ان تغلّب حكومة الباي المصالح الايطالية على المصالح الفرنسية. وكان الديبلوماسيون يخشون من احتلال يجعل من تونس التي كانت حتى ذلك الوقت جاراً ليّن الجانب خطراً يهدد فرنسا في الجزائر. وكان الظرف الدولي مشجعاً. فقد كان بسمارك يدفع فرنسا منذ عام ١٨٧٨ لكيلا «تترك قرطاجة في أيدي البرابرة». وكان يهدف من وراء ذلك الى صرف انظار فرنسا عن الشؤون الأوروبية والى تخريب علاقاتها مع ايطاليا في نفس الوقت. واما فيما يخص الحكومة البريطانية فكانت حريصة على كسب ود فرنسا لكي تستطيع تنفيذ سياستها في مصر كما تشاء. يضاف الى ذلك انها كانت ترغب في رؤية فرنسا في تونس وبنزيرت وليس ايطاليا التي لو احتلت تونس لاصبحت تسيطر على الممرات بين الحوضين الشرقي والغربي للمتوسط. وهكذا استطاع جول فيري ان يحصل بسهولة على الاعتمادات التي تمكنه من القيام بعملية تأديب بوليسية ضد تونس بحجة وضع حد لحوادث الحدود التي ضخمت عن قصد. في الواقع ان معاهدة الحماية المفروضة على الباي (معاهدة باردو في ١٢ مايو ١٨٨١) قد منحت فرنسا مكانة مهيمنة في تونس واصبحت مسؤولة منذ الآن فصاعداً عن مسائل الدفاع. وراح نظام الحماية المنظم من قبل الرئيس بول كامبون يتطور بسرعة شديدة نحو ادارة مباشرة أكثر فأكثر. وفي الوقت نفسه

راح الاستعمار يتطور بسرعة مما زاد من حدة تشابه الوضع مع الجزائر المجاورة.

وقد راحت الجزائر تشهد عندئذ انقلابات حقيقية. ذلك ان تطبيق برنامج المستوطنين قد تباطأ بسبب الاضطرابات التي حصلت عام ١٨٧١ وبسبب اختيار مسؤول عسكري متزن لمنصب الحاكم هو الجنرال شانزي. وكان وصول الجمهوريين الانتهازيين الى السلطة قد وضع حداً لهذه المجاملات والاعتبارات. فقد خلف شانزي مسؤول مدني هو البير غريفي. وكانت مضاعفة الأرض المدنية للمستعمرين قد جعلت أغلبية الجزائريين المسلمين يقعون تحت سيطرة الموظفين المدنيين وتطرد المكاتب العربية الى جنوب الاطلس التلّي فيما وراء الأراضي القابلة لاستقبال المستوطنين. وبعد سنتين من ذلك التاريخ تمت اقامة النظام المدعو بالالحاق تحت قيادة الحاكم العام تيرمان الذي حل محل غريفي. وبعد ان تحررت الادارة الجزائرية من سلطة الحاكم أصبحت مرتبطة مباشرة بالوزارات الباريسية. وبدا هذا القرار بمثابة تتويج للدمج الكامل للجزائر في فرنسا، وهو مطلب عتيق للاوساط الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. في الواقع ان النظام المقام على هذا النحو يحصر السلطة بممثلي الفرنسيين في الجزائر. فهم وحدهم القادرون على ارسال النواب أو الشيوخ الى مجلس النواب، كما انهم يشكلون الاغلبية الساحقة في المجالس الاقليمية والمجالس البلدية. وهكذا أصبح الجزائريون المسلمون خاضعين لسيادة رؤساء البلديات أو المديرين الفرنسيين وينوءون تحت ثقل الضرائب الخاصة بل وحتى محرومين من حرية التنقل بحرية وخاضعين لنظام من القمع الاداري التعسفي الخاص بالجانحين (وهو «القانون المدعو بقانون السكان المحليين»). وما كان بامكانهم الا ان يتأسفوا على عهد الامبراطورية السابق.

وفي الوقت نفسه راح الفتح الفرنسي يتقدم في افريقيا السوداء. وكانت حيوية الضباط الذين يقودون قوات البحرية تذكرنا بحيوية ضباط جيش افريقيا في زمن فتح الجزائر. فبين عامي ١٨٧٩ ـ ١٨٨٣ راح يمتد بين اعلى السنغال واعلى النيجر محور اختراق تشكل باماكو طرفه الأقصى مؤقتاً. وكان احمادو شيخو، ابن الحاج عمر، وسيد منطقة النيجر الأوسط مضطراً للتوقيع على معاهدة حماية (عام ١٨٨١)، وذلك في الوقت الذي ابتدأت فيه المناوشات الأولى بين الفرنسيين وسرايا ساموري التي كانت قد أسست للتو دولة في أعلى النيجر. وهكذا اصبح الصدام مستعراً بين التوسع الفرنسي وبين الفاتحين المسلمين

لافريقيا السوداء .

ألم يكن ممكناً الذهاب الى أبعد من ذلك؟ البعض يعتقد ذلك. ففي المغرب الأقصى حصلت الحكومة الفرنسية على حق الحفاظ على نظام «الحماية» المرتكز على تأويل مسرف لنظام الامتيازات لعام ١٧٦٧ . وكنا قد اشرنا سابقاً الى آثاره الضارة (انظر المؤتمر الدولي لمدريد عام ١٨٨٠). وكان ممثل فرنسا هناك، اورديغا، من مؤيدي سياسة التغلغل والاختراق. وكان موقف المانيا اثناء مؤتمر مدريد ثم التصريحات المشجعة لبسمارك قد أتاحت الأمل بموقف ودي من جانب برلين. وراح آخرون يفكرون باحتمالية تقسيم الامبراطورية العثمانية التي اعتبرت مرة اخرى بحكم المحتضرة. ومنذ عام ١٨٨٠ نشر جوزيف راييناك، رئيس مكتب غامبيتا ومدير تحرير جريدة **الجمهورية الفرنسية**، مقالة يدعو فيها الى استعمار فرنسا لسورية. وفي نفس الوقت تقريباً اقترح شارل تيسو سفير فرنسا في القسطنطينية برنامج عمل من أجل اعادة وضع فرنسا في المشرق، هذا في حين ان الملحق العسكري الفرنسي في القسطنطينية المقدم دو تورسي راح يقوم بجولتين استطلاعيتين في المنطقة. واذا كان مكلفاً رسمياً بدراسة خطط سكك الحديد، الا انه كان مهتماً أيضاً بدراسة شروط تدخل عسكري محتمل.

مقاومة الاسلام

هل كان المسلمون قادرين على مواجهة المبادرات والمخططات الأوروبية؟ من المعروف ان رينان كان قد ألقى عام ١٨٨٣ محاضرة شهيرة عن الايديولوجيا الاسلامية وروح العلم. وقد صرح فيها قائلاً: «كل شخص له المام بسيط بشؤون عصرنا يستطيع ان يرى بوضوح الدونية الحالية للبلدان الاسلامية، ثم انحطاط الدول المحكومة من قبل الاسلام والعجز الكلي للاجناس البشرية التي تستمد من هذا الدين فقط ثقافتها وتربيتها». ان ملاحظة الجمود هذا ليس مبرراً. فبالاضافة الى الحركات الأولية التي تشكلت لمقاومة التغلغل الأجنبي، نلاحظ انه قد بذلت آنذاك جهود اوسع من أجل التجديد أو الدفاع عما يمكن الدفاع عنه.

وقد كان مستشارو السلطان الجديد عبد الحميد في الامبراطورية العثمانية

قد استثيرت عزائمهم من قبل الهزائم الفادحة التي منيت بها الامبراطورية على يد روسيا، وحاولوا أكثر من أي وقت مضى ان يعيدوا قوة الامبراطورية الى سابق عهدها. واذا كان النظام قد بقي استبدادياً مطلقاً (فقد علّق الدستور المصوت عليه عام ١٨٧٦ بعد سنتين فقط) فان الاستمرارية في الاصلاحات المدرسية والقانونية وتطور المواصلات الحديدية والتلغرافية كانت لا تزال تسير في اتجاه التنظيمات. وعلى الرغم من ان السلطان كان محروماً من الوسائل العسكرية إلا انه احتج ضد احتلال تونس ورفض الاعتراف به رسمياً كما رفض احتلال الجزائر سابقاً. وفي مجال العلاقات الدولية كان يدعي، باسم الهيبة الخليفية، الدفاع عن أمة المؤمنين، حتى خارج حدود دوله.

وهكذا راحت تترسخ ايديولوجيا الجامعة الاسلامية التي ربما كان من أهم شخصياتها الفارسي جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧). وهي شخصية تثير الشكوك، غامضة، متأثرة بتراث التقية الشيعي بقدر ما هي متأثرة بالجمعيات السرية الأوروبية. وقد اشتبهت بها كل الجهات بسبب علاقاتها التكتيكية المتنوعة والمتغيرة، وبسبب عبورها لكل طرق الشرق والغرب. وعلى الرغم من كل ذلك فان هذا الرجل ذا الثقافة الواسعة قد مارس تأثيراً ضخماً. فقد كان مقتنعاً، كأغلبية النخبة المثقفة من ابناء دينه، بضرورة اتباع اوروبا على دروب العلوم والتقنيات. ولكنه كان يشدد في ذات الوقت وبنفس الدرجة على أهمية تطهير الاسلام من الشوائب باعتباره اساس المقاومة الدفاعية للشرق ضد الطموحات الغربية. وقد جاء على أثره خط كامل من المفكرين المؤمنين بفكرة الاصلاح وراحوا يفكرون مثله بمسألة الهوية. وكان اشهرهم المفكر المصري محمد عبده الذي مارس تأثيراً عميقاً على النخب العربية (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥).

ولكن كانت هناك قوى اخرى تؤكد ذاتها على صعيد أكثر اقليمية وبخاصة في افريقيا التي تمثل احدى الساحات المتميزة للمطامح الفرنسية. وقد دهش الفرنسيون ايّما دهشة للتقدم الذي حققته الطريقة الصوفية: السنوسية. فمؤسسها محمد بن علي السنوسي المولود في الجنوب الوهراني راح يستقر عام ١٨٥٦ في الجغبوب على الحدود الفاصلة بين مصر و(ليبيا). ومن ذلك الموقع عرف هو وابنه محمد المهدي الذي خلفه بعد وفاته عام ١٨٥٩ كيف يمارسا اشعاعاً دينياً وسياسياً واقتصادياً أولاهما نفوذاً حقيقياً على كل الصحراء المركزية وبخاصة على طرق القوافل التي تصل منطقة طرابلس الغرب بالتشاد.

وفي نفس الوقت راحت الحركة المهدية السودانية تزعزع الهيمنة المصرية التي أدينت بمثابة الوثنية، وراحت تهدد في آن معاً وادي النيل وحوض التشاد. وفي افريقيا السوداء، اذا كانت الامبراطورية الملونة لاحمادو شيخو قد بدت مضعفة كثيراً، فان ساموري قد استمر في امتلاك قدرات على التجييش والهيبة لا يستهان بها.

ان تكون هذه الحيوية قد طرحت مشكلة على التوسع الفرنسي فان ذلك شيء واضح كما تشهد عليه ثلاثة أحداث متزامنة أو مترابطة تقريباً. نقصد بها مجزرة بعثة فلاترز (فبراير ١٨٨١) واندلاع تمرد بوعمامة في الجنوب الوهراني (ابريل) ثم بشكل أخص تمرد القبائل التونسية (يونيو). وكانت السلطات الفرنسية تخشى من أن تقدم ليبيا الدعم للمتمردين. فمن المعروف ان المبعوث الخاص للسلطان عبد الحميد الى ليبيا حمزة ظافر كان يشجع المقاومة علانيةً. ولم يكن ذلك غريباً بالطبع على الهيجان الذي أصبح يتزايد في مصر في نفس الفترة. وكانت الحركة الوطنية قد صدمت بتجاوزات الأجنبي المستمرة على أرض الوطن وبالقوانين المالية التي تزيد من تفاقم الضغط الضرائبي. وقد وجدت في شخص الكولونيل عرابي قائداً لها، في الوقت الذي راحت فيه الحركة المهدية تحقق أولى انتصاراتها.

وهكذا أمكن لفكرة المؤامرة الاسلامية الجامعة ان تكبر وتنتشر. وقد عبَّر عنها جول فيري اثناء استجواب المعارضة له في البرلمان حول المسألة التونسية (بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٨١). فقد تحدث عن «استيقاظ التعصب الاسلامي». وكان القلق يتعلق بشكل خاص بالتحرك المحتمل للطرق الدينية التي وصل الأمر ببول بيرت الى حد مماثلتها بالرهبانيات الكاثوليكية التي يحاربها الجمهوريون. وهكذا فان الالحاح على الخطر الاسلامي قد لعب دور التجميع البرلماني الذي كان ضروريا للأغلبية الحاكمة. ومن جهتها راحت وزارة الخارجية (الكي دورسيه) تستخدم هذه الحجة من اجل تبرير اعمال فرنسا في نظر القوى العظمى.

وهذه الرؤى، أياً يكن طابعها التكتيكي، غُذِّيت أو راحت تُغذى من قبل العارفين الحقيقيين بالشؤون الاسلامية. ففي عام ١٨٨٤ راح هنري دوفيرييه المستكشف السابق لبلاد الطوارق والاختصاصي الموثوق بالشؤون الصحراوية، ينشر في **مجلة جمعية الجغرافيا** مقالة يدين فيها أعمال الطريقة السنوسية

المعادية كونياً. وبعد سنتين من ذلك التاريخ وفي دراسة شاملة بعنوان «الطرق الدينية الاسلامية» (١٨٨٦) راح المقدم رين يعرض ويطور اشكالية مشابهة. وقد حذر من «حركة الجامعة الاسلامية الممتدة من جزر السوند الى الأطلسي والتي تشكل خطراً حقيقياً بالنسبة لكل الشعوب الأوروبية التي لها مصالح في افريقيا أو آسيا».

ولكن على الرغم من ذلك يمكن القول بأن الشيء الذي كان يعرقل امبريالية الجمهورية لم يكن المقاومة الاسلامية (أو المقاومات الاسلامية، بالجمع). فهذه المقاومة لم تكن تمتلك إلا وسائل ضعيفة جدا. وقد استمر الفرنسيون يحظون برأسمال ضخم من التعاطف والاعجاب في العالم العربي. وربما كان هذا الأخير يستشعر بألم أقل هيمنة فرنسا على افريقيا السوداء أو حتى على تونس بالقياس الى الاحتلال البريطاني لمصر (سبتمبر ١٨٨٢). وعلى أي حال فان الحكومة العثمانية المعزولة ديبلوماسيا والراغبة في الحصول على المساعدة الفرنسية في القضية المصرية والمطمئنة بسبب تصريحات الفرنسيين التي تقول بأنهم يفضلون كجيران لهم في ليبيا الاتراك على الايطاليين، أقول ان هذه الحكومة العثمانية قد اعلنت بأنها لا تعتبر المسألة التونسية موضع خلاف مع فرنسا بدون ان تتخلى عن حقوقها هناك (نهاية ١٨٨٢). وقد سدد جمال الدين الافغاني من باريس حيث يقيم بين عامي (١٨٨٣ - ١٨٨٥) ضرباته الى انكلترا. ففي المقالات التي نشرها في الصحف الفرنسية (كالعنيد لهنري روشفور، أو العدالة لكليمنصو) راح يدين العدوان على مصر والقمع الذي يذهب ضحيته المسلمون في الهند. وقد عرض القضية المهدية بالوان زاهية. وفي العام التالي راح يؤسس في باريس ذاتها مجلة العروة الوثقى التي حاولت اشعار المسلمين بتضامنهم واللحمة الجامعة بينهم.

السياسة الدولية والحذر الفرنسي

اما الأكثر خطورة بالنسبة للحكومات فكانت المعارضة التي تعبر عن نفسها في البرلمان سواء على مقاعد اليسار الراديكالي ام على مقاعد اليمين المحافظ. وقد أدت مرتين الى استقالة جول فيري الذي أُضعف عام ١٨٨١ بسبب القضية التونسية، ثم هزم انتخابيا عام ١٨٨٥ بسبب قضية تونكان. وقد اتهمت

سياسة التوسع بالمغامرة في الجيش بحملات بعيدة وضد مصلحة الدفاع الوطني، وان ذلك يؤدي الى تدهور الحالة الدولية لفرنسا.

وكما توقع بسمارك فان احتلال تونس قد أغضب الحكومة الايطالية. وقد عقدت هذه الأخيرة عام ١٨٨٢ تحالفاً ثلاثياً مع المانيا والنمسا - هنغاريا. والأكثر خطورة من ذلك هو ان العلاقات الطيبة مع انكلترا التي تشكل الشرط الأساسي للتوسع الاستعماري الفرنسي قد راحت تتدهور. والسبب هو انه لم يبد ممكناً لوزارة فريسيني ان تشارك في الحملة العسكرية البريطانية على مصر في الوقت الذي كانت فيه اضطرابات تونس تثير استجواب الحكومة من قبل المعارضة في البرلمان. ولم تكن باريس تقبل بان تتحول الحملة الى احتلال يعتبر بمثابة النيل الذي لا يحتمل من مكتسبات فرنسا. يضاف الى هذه المشكلة الأساسية قلق لندن من المطامح الفرنسية في افريقيا السوداء. وكان تصديق البرلمان الفرنسي على المعاهدة التي عقدها برازا مع الكونغو يبدو وكأنه يفتتح غنيمة تحرص حكومة غلادستون على الحفاظ على مصالحها فيها، هذه المصالح التي كانت تدافع عنها سابقا من قبل المنافسة الحرة. ويمكن للحكومة البريطانية ان تلعب ضد فرنسا على الطموحات المنافسة للبرتغال والمانيا والرابطة الدولية للكونغو الخاضعة لأوامر ملك بلجيكا.

وكل هذه العوامل كانت تدفع بالحكومة الفرنسية الى اتباع سياسة الحذر الشديد في المتوسط. فقد دفعت المتحمسين جدا لسياسة التوسع الى تجنب «المشاكل» أو انها اقالتهم من وظائفهم. وقد أبدت الحكومة الفرنسية حسن نواياها تجاه الامبراطورية العثمانية. وقد استدعي الجنرال سوسييه من فرقة جيش اللورين الى افريقيا الشمالية من أجل اعادة الحالة العسكرية الى وضعها الطبيعي. وقد حرص على أن يحترم ضباطه بكل صرامة مسألة الحدود سواء أكانت مع ليبيا أم مع المغرب الأقصى. ثم استدعي اورديغا منذ نهاية عام ١٨٨٤. ونفس الاهتمام بترسيخ الأوضاع تبدى فيما يخص شؤون النيجر. فمؤتمر برلين الذي انعقد في شهر فبراير من عام ١٨٨٥ اذا كان لم يقتسم افريقيا بعكس ما تقول الاسطورة العنيدة والشائعة فانه حدد على الأقل القواعد المقبلة للاستملاك. وقد أصبحت القوى العظمى منذ الآن فصاعداً مطالبة بتوجيه إشعار مرفق بمعاهدة حماية مكتوبة طبقاً لنواميس القانون الدولي. وقد تخلى الفرنسيون للبريطانيين عن الدلتا ومنطقتها الخلفية وراحوا يرسخون مواقعهم في

منطقة أعلى النيجر. وكان ذلك من انجاز الكولونيل غالييني الذي قام بسلسلة من الحملات العسكرية المتبوعة بالمفاوضات وجعل من «السودان الفرنسي» منطقة متوازية الاضلاع تمتد على مساحة (٣٠٠) الف كيلومتر مربع، وفرض على أحمادو شيخو وساموري القبول بمكانة «الذمي» أو المحميّ.

٣ ـ فرنسا والاسلام والقوى العظمى (١٨٩٠ ـ ١٩١١)

العزلة الفرنسية في نهاية الثمانينات

منذ عام ١٨٨٧ راحت الحالة الأوروبية تسبب هموماً حقيقية لفرنسا. وكان صعود الايديولوجيا البولنجية (نسبة الى الجنرال بولنجة) ببعدها القومي المتشدد قد أدى الى تفاقم العلاقات مع المانيا. وفي الوقت نفسه راحت السياسة الايطالية تشهد تطورات مقلقة. فقد حصلت روما على ضمانات من برلين ثم من لندن من أجل مواجهة النوايا الفرنسية المحتملة تجاه ليبيا التي أصبحت محط المطامع الايطالية بسبب خسارة تونس لصالح فرنسا. ومقابل ذلك قبلت الحكومة الايطالية بتجديد التحالف الثلاثي وتعهدت بدعم المواقف البريطانية فيما يخص المسألة المصرية. وكان عقد اتفاق ما بين ايطاليا واسبانيا قد استقبل بترحاب من قبل البريطانيين وأكمل عزلة الفرنسيين.

وقد اضطر هؤلاء الى الرضى ببعض الترضيات المظهرية عندما فشّلوا مشروع معاهدة انكليزية ـ عثمانية على مصر. وقد حاولوا بالفعل التقارب من الروس الذين قبلوا بدعم فرنسا في المسألة المصرية. ولكن للرد على هذا الخطر راحت القيادة البحرية البريطانية تعلن في نهاية عام ١٨٨٩ مبدأ السلطتين النموذجيتين الذي يقتضي بان تكون حمولة الاسطول الملكي البريطاني تساوي حمولة اسطولين عالميين دفعة واحدة. وهكذا هددت غريماتها بمنافسة لا يمكن احتمالها.

ومن منطقة المتوسط اللاتيني ايضاً راح يبزغ نجم خطر جديد بالنسبة للأمة الفرنسية هو الخطر الديمغرافي (السكاني). انه خطر الهجرة الايطالية الى فرنسا بالذات حيث حصلت انفجارات معادية لهم من طرف الفرنسيين (في مرسيليا مثلاً وفي شهر يونيو من عام ١٨٨١). وكان هناك خطر التواجد الايطالي في تونس ايضاً، وكانت مستعمرتهم هناك تتمتع بمكانة خاصة وتشكل نقطة ارتكاز لمطالب روما السياسية. ثم كان هناك خطر العرق اللاتيني بشكل عام (من ايطاليين واسبانيين) في الجزائر، وكانوا يخشون من تهديدهم لصلابة العلاقات التي تربط هذا البلد بفرنسا. ومنذ عام ١٨٨٩ صدر القانون المدعو بقانون التجنيس الاتوماتيكي. وكان الهدف منه تسهيل دمج المغتربين في الأمة الفرنسية باعتبار ان الاطفال الذين ولدوا «في فرنسا» من ابوين اجنبيين بمثابة اطفال فرنسيين. (وكلمة في فرنسا تنطبق هنا ايضاً على الجزائر وتونس).

وكانت نتائج هذا التشريع باهرة في فرنسا ذاتها. فقد اتاح دمج عدة اجيال في الشعب الفرنسي. كما وكانت نتائجه ممتازة في افريقيا الشمالية حيث سهّل عملية ولادة الطائفة الفرنسية المدعوة «بالأقدام السوداء». ولكنه كان يتجاهل حالة المسلمين، وبخاصة الجزائريين المعتبرين بمثابة الفرنسيين طبقاً لقانون مجلس الشيوخ الصادر عام ١٨٦٥. فلكي يتمتعوا بالمساواة السياسية كان عليهم ان يقبلوا بان يحكموا من قبل القانون المدني وليس من قبل قانون الاحوال الشخصية الاسلامية. وقلة منهم كانت مستعدة للقيام بهذا العمل. ذلك ان اغلبيتهم كانت تعتبر ذلك بمثابة الإرتداد عن الدين. ومن يجرؤ على ذلك يطرد من الأمة الاسلامية ويستقبل بشكل سيء من قبل الجماعة الاوروبية التي تشتبه به وبخياره هذا. ولم تحاول اي حكومة ان تفرض عليهم مواطنية القانون العام كما فعل مرسوم كريميو الصادر عام ١٨٧٠ مع مواطنيهم اليهود قبل عشرين سنة. وبالطبع فكانوا يرفضون الاعتراف لهم بمكانة مخالفة او استثنائية. وبالتالي فقد وضعوا على هامش الحياة الفرنسية. وما كان احد في ذلك الوقت بامكانه ان يتخيل حدة المماحكات والمناقشات الجدالية التي سيثيرها بعد قرن من ذلك التاريخ تطبيق التشريع الذي سن عام ١٨٨٩ على احفادهم الذين ولدوا في فرنسا ذاتها. ولكن هل يمكن معالجة هذه المسألة بشكل حقيقي في

الجمهورية الفرنسية الراغبة في قطع الجسور بين الدولة والدين؟

«خطة التشاد»

كان عام ١٨٩٠ قد اختط اطار التوسع الجديد. وكان وزير الشؤون الخارجية ريبو الذي ابتدأ تدشين سياسة وفاق مع انكلترا قد نجح في التفاوض مع وزير الخارجية البريطاني ساليسبوري ووقع معاهدة شمولية (معاهدة ٥ اغسطس ١٨٩٠). وبمقتضى هذه المعاهدة قبلت فرنسا بالحماية الانكليزية على زنجبار مقابل اعتراف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على مدغشقر. والشيء الاهم هو ان القوتين العظميين قد اختطتا حدود مناطق نفوذهما في افريقيا الغربية على كلا طرفي الحدود الممتدة من ساي على النيجر الاوسط الى باروا على بحيرة التشاد. وكان هذا التقسيم يمنح الانكليز شمال نيجيريا الحالية ويترك الفرنسيين احراراً في الصحراء لكي يشكلوا «كتلة افريقية» تصل افريقيا الشمالية بافريقيا الغربية والكونغو عن طريق التشاد (ومن هنا نشأ شعار «خطة التشاد» الشائع بهذا الخصوص).

وما اعتيد على تسميته «بالحزب الاستعماري» كان من الافضل تسميته «باللوبي الاستعماري»، وقد تم انجازه في تلك المرحلة بالذات. وكان انبثاقه السياسي يتمثل بالمجموعة الاستعمارية في مجلس النواب، وقد أسست عام ١٨٩٢. ولكن ينبغي ان نذكر بان تشكيله قد سبق قبل سنتين من ذلك التاريخ بتشكيل **لجنة افريقيا الفرنسية**. وكان زعيمها الاكبر نائب وهران يوجين ايتيين زعيم الحزب الجمهوري والوزير عدة مرات. وبدفع منه وتشجيع راحت هذه اللجنة تعمل من أجل تطبيق خطة التشاد ومن أجل تكملتها عن طريق الربط بين المستعمرات الساحلية (غينيا، داهومي، ساحل العاج) وبين حوض النيجر حيث اتهم ريبو بانه ضحى بالمصالح الفرنسية.

في الواقع ان المعاهدة الفرنسية - البريطانية قد اثارت من التحديات والمشاكل اكثر مما حلت. ففي جهة الشرق لم تكتف الحكومة العثمانية بالبند الذي يحفظ لها حقوقها على الحدود الجنوبية (الليبية). وانما راح ديبلوماسيوها يعكسون ضد مؤلفيها الغربيين عقيدة الارض الخلفية ويطالبون باراض واسعة في حوض التشاد. ومن جهتها راحت الحكومة المغربية تؤكد اكثر من اي وقت

مضى على حقوقها في الصحراء الغربية بدءا من الواحات (غورارا، توات، تيديكلت) وحتى تومبوكتو. واستمرت الدولتان المسلمتان في تلقي الدعم المغرض من ايطاليا الراغبة في ضمان مستقبل توسعها. يضاف الى ذلك انه بدءا من عام ١٨٩٣ ظهر بان جديد للامبراطورية الاسلامية على المسرح الافريقي الاوسط. انه رباح، زعيم عصابة سابق مدرب على مدرسة زبير باشا، المحارب والمتاجر بالعبيد. وقد جعلت منه الحكومة المصرية لفترة ما حاكما لأقليم دارفور واستطاع ان يفتتح اراض شاسعة في حوض التشاد..

والأهم هو ان التقارب مع انكلترا كان عابراً. وليس ذلك فقط لأن البريطانيين لا ينوون مغادرة مصر، وانما لأن ممثلهم المحلي اللورد كرومر كان يعمل بنشاط وفعالية من أجل ترسيخ حضورهم. واذا كانت الحكومة البريطانية قد اعتبرت من المناسب ان تتخلى عن جزء كبير من افريقيا الغربية للمطامح الفرنسية. فانها كانت مصممة ايضا على ضمان مصالح **شركة النيجر الملكية** في المنطقة الواقعة جنوب خط ساي - باروا وفي حوض النيجر. وهذا التعارض بين كلتا القوتين ازداد تفاقما بسبب صراعات اخرى في العالم وبخاصة ذلك الصراع الدائر حول اوغندا او سيام. وهكذا استمروا في اتباع سياسة الحذر. فقد بدا من غير المناسب فتح المسائل الصحراوية بسبب امتداداتها المتوسطية. فهذه الامتدادات كانت ستؤدي اما الى نشوب ازمة خطيرة واما الى مفاوضات عامة تجبر الحكومة الفرنسية على التراجع عن مسألة مصر. وبشكل خاص فان التحضيرات من أجل السير نحو الواحات انطلاقا من الجزائر لم تنفّذ.

ان التوسع الوحيد الذي سمحت الحكومة الفرنسية بتحقيقه كان ذلك الذي قام به ضباط سلاح البحرية بقيادة الكولونيل ارشينار. وقد دمرت الامبراطورية السوداء لأحمادو على نهر النيجر الاوسط، هذا في حين ان ساموري قد رد على غزو دوله في اعلى غينيا بتقليد هجرة النبي عندما ذهب لكي يؤسس امبراطورية ثانية في اعماق بلاد ساحل العاج (١٨٩١ - ١٨٩٣). وهذه السلسلة من الحملات الحاصلة على اطراف العالم الاسلامي انتهت بحدث ذي اهمية كبرى: نقصد احتلال تومبوكتو، الموطن الكبير للاسلام الغرب افريقي، في بداية عام ١٨٩٤. ويبدو ان باريس التي كانت قد استدعت ارشينار قد وجدت نفسها مجبرة على تحمل اعمال ضباطه. في الواقع ان العملية لم تكن بدون مخاطر ديبلوماسية نظراً للعلاقات التي تربط تومبوكتو بالمغرب الاقصى.

ولكن الإجلاء بدا مستحيلاً.

نحو أزمة الفاشودة

كان غابرييل هانوتو، خلف ريبو، قد يئس من المفاوضات حول مصر منذ ان كان البريطانيون قد اعلنوا عن نواياهم في احتلال السودان (١٨٩٥). فقد بلور سياسة متكاملة تحاول الحصول على دعم القوى العظمى الأخرى من أجل تدويل المسألة وخصوصاً عن طريق التركيز على مكانة قناة السويس واجبار انكلترا على التراجع. وقد انضم الى مشروع الحزب الاستعماري في مجلس النواب الذي كان يتمثل في ارسال بعثة فرنسية يقودها المقدم مارشان الى منطقة النيل الاعلى. وكان هانوتو يقصد من وراء ذلك اساساً الى الحصول على رهينة تتيح لفرنسا ان تضغط على بريطانيا. وكان عقد التحالف مع روسيا قد دخل حيز التنفيذ في نهاية عام ١٨٩٣ واصبح يشكل عاملاً مشجعاً في هذا الاتجاه. واذا كانت المعاهدة لا تخص الا احتمالية الاعتداء الالماني او النمساوي في اوروبا، فان الديبلوماسيين الفرنسيين وجدوا فيها تقليصاً للخطر الذي يهدد حدودهم الشرقية، وبالتالي زيادة مقدرتهم على التحرك بحرية اكثر فيما وراء البحار.

ولكن كان هناك آخرون يريدون الذهاب الى أبعد من ذلك، ومن بينهم الحزب الكولونيالي. كانوا يريدون ان يجعلو من حملة مارشان مشروعاً للفتح الاستعماري الهادف الى ضم منطقة اعلى النيل بل وحتى الاتصال بالصومال الفرنسي. ولكي يحققوا هذا الهدف لم يكونوا يستبعدون اي دعم من اي جهة جاء. وكان هناك اولا دعم اثيوبيا التي وقع معها حاكم اوبوك، لاغارد، معاهدة صداقة (فبراير ١٨٩٧). وقد حاول ان يرسل عبرها قوات نجدة الى بعثة مارشان. ثم كان هناك دعم المهديين ايضاً الذين حاول لاغارد التقرب منهم ولكن دون نجاح. وقد وصل به الأمر الى حد ارسال علم لهم. وكذلك ينبغي ان نذكر التعليمات التي تلقاها مارشال والتي تطلب منه اقامة علاقات ديبلوماسية حيث هو.

وبمقابل هذه النزعة العدوانية اتبعت فرنسا حذراً كبيراً جداً تجاه الامبراطورية العثمانية التي هزتها المسألة الأرمنية منذ نهاية عام ١٨٩٤ (مجازر

ارمينيا نفسها، ثم مجازر اسطنبول ١٨٩٤ ـ ١٨٩٦). كما وهزتها مسألة جزيرة كريت (الانتفاضة التي تلتها الحرب اليونانية ـ التركية في ربيع ١٨٩٧). وكذلك هزتها مسألة مقدونيا. وكانت تطورات الحالة تهم بالدرجة الاولى الخصم البريطاني والحليف الروسي. وعلى الرغم من تنافسهما التقليدي فان كلتا القوتين العظميين قد فكرتا بالتدخل، الاولى من أجل مساعدة الاغريق، والثانية من أجل مساعدة الأرمن. وكانت هذه الحالة خطرة جدا بالنسبة للامبراطورية العثمانية وخصوصاً ان ساليزبوري بدا وكأنه يعتقد بان انكلترا التي ضمنت موقعي قبرص والسويس واعتمدت على ارمينيا المستقلة والصديقة لن تخسر اي شيء اذا ما اختفت الامبراطورية العثمانية من الوجود. فقد كانت تعتبرها امبراطورية دموية وغير قابلة للاصلاح. وهذا التطور سوف يبلغ مداه اثناء الحرب العالمية الأولى.

وقد حاولت الحكومة الفرنسية إزاحة هذه الاخطار المحدقة. فعندما ارادت الحكومة الروسية ان تجس نبضها بشأن مساهمتها في صراع الشرق الهادف الى اقتسام الامبراطورية العثمانية ردت الحكومة الفرنسية على ذلك بان وضعت اقصى المطالب. فهي لن تقبل الانخراط في العملية الا اذا حصلت على تعديل معاهدة فراهنكفورت واستعادت اقليم الالزاس واللورين. كما وطالبت بسورية وتحييد قناة السويس وإجلاء البريطانيين عن مصر. وكانت هذه التصريحات تجسد بطابعها المفرط والمتطرف إرادة فرنسا في معاكسة الطموحات الروسية. وقد كررتها فرنسا من جديد عندما ابانت روسيا عن رغبتها في التدخل في شؤون مقدونيا (١٨٩٧). كما ورفض الفرنسيون الاقتراح الانكليزي القائل بقيام الانكليز وحدهم بادارة جزيرة كريت (مارس ١٨٩٧). ونجحوا في فرض ذلك عن طريق مشاركة القوى العظمى الست.

هل كانت فرنسا تهدف من وراء هذا الدعم للامبراطورية العثمانية الى الدفاع عن مصالح مالية مهمة، ام انها كانت تريد تجنب التقسيم الذي لا يمكنه الا ان يخلع الضمان والمشروعية على الحالة الانكليزية في مصر؟ كانت تهدف الى تحقيق الغرضين بدون شك. وبالفعل يمكننا ملاحظة انه بدءا من عام ١٨٩٥ راحت الاستثمارات الفرنسية تنشط من جديد في الامبراطورية العثمانية. ولكن فرنسا كانت تمتلك حتى ذلك الوقت ٤٦٪ من الديون العامة للامبراطورية العثمانية مقابل ١٩٪ لبريطانيا. وهذه المسألة المالية ذات اهمية كبرى ولا ينبغي

ان ننساها ابدا.

الأزمة والفشل الفرنسي

وفي كل الاحوال فان مشكلة الشرق هذه قد اضعفت المواقع الديبلوماسية الفرنسية. فالحكومة الروسية التي خيّبت تحفظات فرنسا آمالها بدت غير مستعجلة لتوسيع اطار التحالف لكي يشمل مسائل اخرى غير الحرب الاوروبية. ولم يعوض عن عدم الفعالية هذه وفاق حقيقي في العلاقات مع الجيران المباشرين. فبداية التقارب مع ايطاليا ظلت غير كافية. وعلى الرغم من كل تلك الصعوبات التي توقع الخصومة بين المانيا وانكلترا (حول قضية ترانسفال) فان الشكوك والشبهات المتبادلة تمنع حصول اي توافق حقيقي بين فرنسا والرايخ. وهذا الانعدام للأمن القاري ساهم كثيرا في منع تحول قضية الفاشودة الى صراع فرنسي انكليزي.

وفي الوقت الذي أُجهضت فيه الاستعدادات الديبلوماسية كان الرجال يتقدمون على ارض الواقع. فالانكليز كانوا يخشون منذ عام ١٨٩٥ هجوم الفرنسيين على منطقة اعلى النيل. ومنذ شهر مارس من عام ١٨٩٦ فور الاعلان عن كارثة عدوة التي أدت بالايطاليين الى إخلاء اثيوبيا كان قائد جيش مصر السردار كيتشنر قد كلف باحتلال السودان. وكان هذا التحضير المنهجي الذي يهدف الى تجنب الهزائم التي حصلت قبل عشر سنوات (شق سكة حديد)، وكذلك مقاومة المهديين، والمشروع الذي يهدف الى سبق الفرنسيين من جهة الجنوب (اوغندة)، كل هذا كان يجعل التقدم بطيئا. ولم تعط لندن أمرا بتسريع العمليات الا في ربيع عام ١٨٩٨. ومن جهتها كانت بعثة مارشان قد صعدت بعد جهود مضنية على طول نهر الكونغو ثم الاوبانغوي وعبرت مستنقعات بحر الغزال. وقد وصلت الى نهر النيل في الفاشودة بتاريخ ١٠ يوليو قبل شهرين من وصول جيش كيتشنر الذي استمر في هبوط النهر بعد ان هزم المهديين في ام درمان واحتل الخرطوم بتاريخ ١٩ سبتمبر. وفي السابع والعشرين من سبتمبر طالبت الحكومة البريطانية بانسحاب فوري للقوات الفرنسية.

وكان التحدي المسلح الذي ابتدأ آنذاك ذا طبيعة ديبلوماسية وعسكرية في آن معا. وكان شيئا مخيبا لكلتا القوتين الاعظم اللتين حرمتا من اي دعم

ديبلوماسي. ولم تكن أيٌّ منهما قادرة على توجيه ضربات حاسمة للآخرى بسبب نقص الامكانيات الارضية فيما يخص انكلترا، وبسبب ضعف الاسطول البحري فيما يخص فرنسا. وعندئذ فهمت الحكومة الفرنسية بعد ان حل دولكاسيه محل هانوتو في وزارة الخارجية انه لا روسيا ولا المانيا مستعدتان للذهاب الى ابعد من التأييد اللفظي (او الافلاطوني) في دعمها. وقد شعرت بان هذا الصراع الاستعماري سوف يؤدي في النهاية الى قطع المستعمرات عن فرنسا. ومن هنا كانت ارادتها، التي التقت بارادة ساليزبوري، في تقليص الأزمة. وبعد شهر من التوتر وعلى الرغم من الحملات المسمومة للصحافة الوطنية فان فرنسا قررت إخلاء الفاشودة (بتاريخ ٣ نوفمبر). وكان ذلك بعد مائة سنة على حملة نابليون ويعني نهاية الحلم الفرنسي في السيطرة السياسية على مصر.

فتح الصحراء والوفاق الودي

لقد شكلت حادثة الفاشودة فشلا ذريعا بالنسبة للديبلوماسية الفرنسية. ولكنها دشنت ترسيخا مباشرا للمواقع الفرنسية في افريقيا عندما اتاحت لدولكاسيه التهيئة للتقارب مع انكلترا المشغولة اكثر فاكثر بالخطر الالماني (وبخاصة بالبرنامج العسكري البحري لعام ١٨٩٨)، والمتورطة في شؤون افريقيا الجنوبية (حرب البويرز ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢).

والمهم هو ان معاهدة (٢٩) مارس لعام ١٨٩٩ قد عزت لفرنسا اقاليم اوداي وبوركو وتيبستي. وهذا ما رسخ مشروع احتلال حوض التشاد. وكان يمكن استغلال هذه الحالة الجديدة بسرعة كما برهنت على ذلك الوقائع الزمنية. ففي ٢٢ ابريل من عام ١٩٠٠ استطاعت حملة عسكرية فرنسية مشكلة من اجتماع ثلاث سرايا قادمة من الجزائر والسودان الفرنسي والكونغو ان تنتصر في القصيري على ضفاف بحيرة التشاد ضد جيش رباح الذي قتل في المعركة. وفي اللحظة نفسها راحت القوات القادمة من الجزائر تحتل واحات الغرارة وتوات وتيدي كيلت الواقعة شمالي الصحراء الغربية. وعندئذ اصبح ممكنا تشكيل الكتلة الافريقية الفرنسية. وفي كلتا هاتين المسألتين لم يعيروا اي انتباه لاحتجاجات المغرب الاقصى، ولا لاحتجاجات الامبراطورية العثمانية. وراحت

باريس تتفاوض مع مدريد على تقسيم الصحراء الغربية، الشيء الذي اتاح التوسع شمال السنغال دون ارتكاب اي مخاطرة (شمال السنغال سوف يصبح فيما بعد موريتانيا).

وفي عام ١٩٠٤ اتاح عقد معاهدة الوفاق الودي تسوية الصراع الاستعماري مع انكلترا. وأكملت هذه التسوية بسلسلة من المفاوضات المتزامنة مع اسبانيا وايطاليا. وقد قبلت الحكومة الفرنسية بالتواجد البريطاني في مصر ووعدت بألا تعرقل المطامح الايطالية في ليبيا. ومقابل ذلك أُخليت ايديها في المغرب الاقصى باستثناء ريو دو اورو والريف اللذين احتلتهما اسبانيا. وكانت المحافظة على التحالف الروسي المدعّم بواسطة التقارب الانكليزي ـ الروسي عام ١٩٠٧ لم تفعل الا تقوية هذه الحالة المحبّذة جدا لاقامة نظام متوسطي وافريقي متوافق مع المصالح الفرنسية.

رؤيا معينة للاسلام

وكانت هذه السنوات تكمل، واحيانا تعدل، من الرؤيا التي يمكن للفرنسيين ان يمتلكوها عن الاسلام.

ففي الجزائر كان تعيين جول كامبون في الحكومة العامة ١٨٩١ قد اعاد للاختصاصيين بالشؤون المحلية (وجزئيا لضباط المكاتب العربية سمعة او صيتا كانا قد نسيا الى حد ما. وبناء على طلبه انخرط الاداريان الاستعماريان دوبون وكوبولاني في تحر عملاق عن الدور السياسي للطرق الاسلامية. وكان عملهما المنشور عام ١٨٩٧ مدعوا لأن يصبح كلاسيكيا. وراحت فرق بحث اخرى تجمع تحت عنوان «وثائق من اجل خدمة تاريخ الشمال ـ الغربي الافريقي» مجموعة كاملة من المعلومات عن المغرب الاقصى والصحراء. ولكن الجهود الكبرى كانت قد بذلت باتجاه الاسلام الاسود بشكل خاص. وقد حصل ذلك اولا عن طريق نشر سلسلة من الدراسات المهمة. ففي عام ١٨٩٢ ظهرت حكاية رحلة المقدم بينجر بعنوان «من النيجر الى خليج غينيا عن طريق بلاد كونغ وموسي». وفي عام ١٨٩٥ ظهر كتاب المقدم مونتيل «من سان لوي الى طرابلس مرورا بالتشاد». وفي عام ١٨٩٩ اصدر المقدم لوشاتلييه، الضابط السابق للمكاتب العربية في الجزائر، كتابا توليفيا مهما عن «الاسلام في

افريقيا الغربية». وكل هذه الابحاث تمثل في مقصدها كما في نتائجها تطبيقا راتعا للمناهج القديمة للمكاتب العربية. و الدروس التي يستخلصها مؤلفوها منها ما انفكت تدقق وتعدّل بشكل لافت للنظر. فهي تتراوح بين صورة الاسلام المتشدد والمختلف جذريا، وبين امكانية التفاعل والوفاق مع عناصره الاكثر نشاطا وذكاء.

ان التأثر الذي اثاره الاستيلاء على تومبوكتو في كل الصحراء وفي المغرب وحتى اسطنبول يدل على ديمومة روح التضامن بين المسلمين. ففي عام ١٨٨٨ - ١٨٨٩ ثم في عامي ١٨٩٦ - ١٨٩٨ غادر الف جزائري بلادهم لكي يستقروا في سورية او في الحجاز. وكان العدد من الضخامة بحيث انه اقلق السلطات الفرنسية. واما الطريقة السنوسية التي نقل مركزها من جغبوب الى الكفرة في اعماق فزان فقد ركزت اهتماما متزايدا على بلاد التشاد. كما واكتشف الفرنسيون ايضا التوسع الاسلامي الذي كان يمتد باتجاه خط الاستواء بواسطة تجار الحوصة وهيبة محاربي الفولبي. ولكن هذه الملاحظة لم تؤد الى الهلع. فقد اعتقد جول كامبون بامكانية الاستخراج من فتوى علماء مكة تأويلات تخلع المشروعية على الهيمنة الاستعمارية في انظار المسلمين بشرط ان تحترم هذه الهيمنة ممارسة الدين وشعائره. وقد رفض دوبون وكوبولاني فرضية وجود مؤامرة سنوسية في السنوات ١٨٨٠. وكذلك فقد انتقد لوشاتلييه الاتجاه الذي يتمثل بالاعتقاد بان كل الطرق الاسلامية هي عبارة عن جمعيات سياسية. وكنا قد رأينا بان بعض المسؤولين الفرنسيين قد فكروا بالتقارب مع المهديين اثناء بعثة مارشان.

بل ان البعض قد ذهبوا الى ابعد من ذلك في هذا الاتجاه. فشخصية مرموقة كالمركيز دوموريس زعم بانه قادر على ان يعبر الصحراء ويعقد مع المهديين أسس تحالف فرنسي - اسلامي موجه ضد انكلترا. صحيح ان هذه الخطة لم تحظ بموافقة السلطات الفرنسية التي اعتبرتها بحق طوباوية ومآلها الفشل. والواقع ان الحملة قد فشلت بشكل ذريع لأن موريس هذا قد قتل عام ١٨٩٦ من قبل جماعة من الطوارق والشامبا على بعد مائة كيلومتر في شمال - غرب غدامیس. ولكن المشروع كشف عن الأهمية التي يوليها الوطنيون الفرنسيون، الذين كان موريس احد اعلامهم البارزة، للقضايا المتوسطية والافريقية والاسلامية.

والواقع ان رؤيا الخطر الاسلامي لم تكن تهيمن آنذاك اكثر مما كانت

مهيمنة في الفترة السابقة على خيال المجتمع الفرنسي وهلوساته. فالبعد المعادي للسامية واسطورة المؤامرة اليهودية كانتا اكثر حضورا بكثير. فقد كان اليهودي في فرنسا موصوماً بالعار والتحالف مع «المراكز المالية الانغلوساكسونية»، واما في الجزائر فقد أُدين لانه يشكل خطرا على الهيمنة الفرنسية. وكان يقابل النضال المعادي لدريفوس في فرنسا، ذلك الهيجان المعادي لليهود في الجزائر. وكان مشروع موريس يغطس عميقا في هذا الجو. نضرب على ذلك مثلاً هنري دو كاستري الاختصاصي في الشؤون المحلية الجزائرية ومؤلف كتاب مؤيد جدا للاسلام. فقد حاول فيه جاهدا ان يبرئه من تهمة التعصب والتواكلية القدرية. ولم يتردد في ان يكتب ما يلي: «ان مسلمي الجزائر لن يتحملوا طويلاً سيطرة اليهود ان لم نقل وقاحتهم». هكذا راح الفرنسيون يتبعون تجاه المسلمين خليطا ذكيا من القوة والسياسة لكي يمنعوا تشكل حركات المقاومة الواسعة اكثر مما ينبغي. وهذا هو مغزى «السياسة المحلية» التي راحت مبادئها تشيع وتعم في السنوات الاولى من هذا القرن.

«السياسة البلدية او المحلية»

شهدنا منذ السنوات الاولى لهذا القرن تطبيق ما يمكن ان يدعى «بالسياسة المحلية» (اي الخاصة بالسكان المحليين او الجزائريين). والكلمتان المفتاحيتان «لسياسة المراعاة» و«التدجين» ليستا جديدتين. فهما تستعيدان الى حد كبير التراث الابوي للمكاتب العربية القديمة. وقد أسس ليوتي عليهما سياسته في المنطقة الواقعة على الحدود الجزائرية ـ المغربية اولا (١٩٠٣ ـ ١٩٠٨)، ثم في المغرب الاقصى بدءا من عام ١٩١٢. وكان حكام من امثال كامبون ثم جونار في افريقيا السوداء او ويليام ـ بونتي في السودان ينتسبون الى مبادىء مشابهة. وبشكل عام فان السلطات الفرنسية قد تراجعت عن فكرة الدمج (اي دمج الجزائريين في الأمة الفرنسية) لصالح إعطائهم مكانة خاصة تهدف الى حصول التطور على المدى الطويل وتحترم التقاليد والنخب المحلية. وقد ألهمت هذه المبادىء حتى فجر الاستقلال اجيالا متتالية من الإداريين الاستعماريين. وقد ربحت فيها الادارة فعالية اكبر. وفي الوقت نفسه راحت المعارف تتعمق بفضل جهود كوكبة من الباحثين الاختصاصيين. وربما كان الاكثر

دلالة عليهم هو لوشاتلييه الذي اصبح يحتل كرسي علم الاجتماع الاسلامي في الكوليج دوفرانس، كما وأسس «مجلة العالم الاسلامي» عام ١٩٠٦.

صحيح ان العلاقات مع المسلمين تظل غامضة. فالاحترام الظاهري او التفاخري للدين على طريقة ليوتي مثلاً الذي منع غير المسلمين من الدخول الى المساجد في المغرب، لا يمكنه ان يخفي الرغبة في السيطرة بشكل وثيق على الحياة الدينية عن طريق محاولة اقامة العلاقات مع الطرق الدينية او عن طريق الإكثار من القرارات والمداخلات الادارية. ثم ان المحافظة على التقاليد التي تجد مصدرها خارج الاسلام (كالبربرية في المغرب الاقصى، او تقاليد سكان افريقيا السوداء) تدل على رغبة فرنسا في الحفاظ على الخصوصيات والاقليات. وهذه الرغبة لا تعني فقط، وبخاصة لدى اليعاقبة الفرنسيين، احترام الاختلاف، وانما هي تتبع المثل العتيق القائل: «فرق تسد». وبشكل اكثر عموما فان الحرص على تجنب التحولات الفجة او العنيفة كان يخدم في غالب الاحيان فكرة الجمود وعدم تطوير المجتمع. اخيراً فان الكثيرين راحوا ينتقدون فيما بعد (وغالبا بشكل زائد عن الحد) ذلك البحث العلمي (اي الاستشراق) الذي تقوده الاهداف الاستراتيجية اكثر مما يقوده التعاطف والمحبة. ولكن هذه الصعوبات لن تظهر الا فيما بعد. واما آنذاك فقد كان الفرنسيون يشعرون بانهم يمتلكون عقيدة انسانية وفعالة في آن معا.

المنافسة الألمانية

لقد حققت المانيا في بداية القرن اختراقا مدهشا داخل الامبراطورية العثمانية. وكانت هذه الاخيرة قد رأت في قوة الرايخ وسيلة لاتقاء الغضب البريطاني. وكان الدور المتزايد للمدربين العسكريين منذ اواسط سنوات ١٨٨٠ (بعثة فون دير غولتز) واحتكار توريد الاسلحة قد اقاما نوعا من التعاون العسكري الوطيد اكثر فاكثر، في الوقت الذي راحت تتطور فيه المصالح الاقتصادية. وفي شهر اكتوبر من عام ١٨٩٨ تمت زيارة غيوم الثاني الى اسطنبول والقدس (حيث اعلن القيصر الالماني انه افضل صديق للمسلمين). وقد كرست هذه الزيارة التقارب الديبلوماسي بين البلدين. وفي عام ١٩٠٣ كان منح امتياز شق سكة الحديد اسطنبول/ بغداد الى اتحاد شركات يقودها الالمان

قد نظر اليه بصفته خطرا مهدّدا من قبل الديبلوماسيين الفرنسيين. وقد رفض دولكاسيه الاشتراك في اسهم الشركة المقبلة عن طريق بورصة باريس.

ولكن هذه المنافسة كانت اقل خطرا واهمية من الصراع الذي اخذ يتبلور بخصوص المسألة المغربية. ففي شهر مارس من عام ١٩٠٥ ذهب غيوم الثاني في زيارة خاصة الى طنجة واعلن بشكل مهيب ان بلاده سوف تدافع عن السيادة المغربية. وهكذا أفشل اول محاولة لفرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب الاقصى. ألم تكن هناك علاقة بين هذا التصريح وبين الشؤون العثمانية؟ على الرغم من ان الدلائل على ذلك قليلة الا ان الكثيرين اعتقدوا به في تلك الفترة. اقصد انهم اعتقدوا بان هدف التشدد الالماني بخصوص المسألة المغربية هو ايقاف المعارضة الفرنسية لمشروع سكة الحديد اسطنبول/ بغداد.

الصحراويون

بعد معركة «تيت» التي قام بها المهريون بقيادة الملازم كوتنسيت، اصبح الجزء الاوسط من الصحراء (اي بلاد طوارق الهقّار) مفتوحا على مصراعيه امام المشاريع الفرنسية. بالمقابل كانت الحالة تبدو مغلقة على الجانبين. وكما حصل سابقا فان العقبات كانت ديبلوماسية قبل كل شيء. تتمثل هذه العقبات بالمسألة المغربية التي لم تحل في جهة الغرب، وبالتواجد التركي في جهة الشرق. ولكن المقاومة الديبلوماسية لا يمكن ان يكون لها اي تأثير اذا لم تجد لها مرتكزات صلبة على أرض الواقع.

فبدءا من عام ١٨٩٩ راح الاتراك يقوون تجهيزاتهم وقواتهم العسكرية في ليبيا. فقد راح فريق من الضباط الشباب الديناميكيين المبعدين عن اسطنبول بسبب نشاطاتهم السياسية يسيطرون على البلاد. وكانوا مصممين على منع الفرنسيين من السيطرة على محور طرابلس ـ غات ـ غدامس، في الوقت الذي راحوا فيه يشجعون الليبيين على مواجهة الفرنسيين في البلاد التشادية. وفي المنطقة الغربية كان موظفو وممثلو الدولة المغربية (اي المخزن) يستطيعون الاعتماد على قوة القبائل ثم ايضا على احتياطي الروحانية الدينية (او التعصب الديني كما سيقول بعضهم). اقصد احتياطي الصحراء الذي لا ينفد. وراحت حركات قوية تتشكل بدءا من عام ١٩٠٣ في مواجهة القوات الفرنسية

المتمركزة في الجنوب الجزائري. وفي الوقت ذاته راح الشيخ المرابطي ماء العينين يقود (انطلاقا من زاويته في سمارة) المقاومة الموريتانية وهو يحافظ على علاقات وثيقة مع البلاط المغربي في فاس.

ومن هنا نتجت سلسلة من الصعوبات. فالمدير الاستعماري كوبولاني المسؤول عن قيادة الحملة لاحتلال موريتانيا قتل عام ١٩٠٥. واضطر الفرنسيون للتراجع عن احتلال جانيت في مواجهة واحة غات في ليبيا. وراحت اراضي التشاد تتعرض لغارات الليبيين. ولم يكن ممكناً التقدم دون هزيمة او عقبات الا في منطقة الشمال ـ الغربي (على الحدود الجزائرية ـ المغربية) حيث استطاع ليوتي ان يتقدم. ولكن حتى هذا التقدم كانت له انعكاساته على الوضع في المغرب الاقصى.

المغاربة

لم تكن حكومة السلطان مولاي عبد العزيز تمتلك الوسائل التي تمكّنها من الوقوف في وجه المبادرات الفرنسية. فمحاولة اصلاح النظام الضرائبي من أجل زيادة موارد المخزن باءت بالفشل. اذ كيف يمكن لدولة اضعفت وبلا جيش قوي قادر على حماية البلاد ان تفرض اصلاحات عميقة على رعاياها الحريصين على حرياتهم الفردية والمحلية؟ يضاف الى ذلك ان تجاوزات «الحماية» كانت تقلص من عدد الخاضعين هذا في حين ان السياسة الجمركية ظلت تحت السيطرة الاوروبية.

وهكذا كان يمكن للامبراطورية الشريفية العتيقة ان تستمر في كونها موضعا للاستثمار العام. فقد عقدت سلسلة من الاتفاقيات الديبلوماسية الهادفة الى الهيمنة الكلية على البلاد. وكذلك حصل قضم مستمر على الحدود الصحراوية لصالح الجزائر. وينبغي ان نضيف الى ذلك القرضين الكبيرين اللذين اقترضتهما الدولة وفاوضت عليهما بواسطة اتحاد شركات فرنسية يهيمن عليها مصرفا باريس وهولندا (١٩٠٢ ـ ١٩٠٤). واذا كانت باريس كما رأينا لم تنجح في فرض معاهدة حماية على المغرب عام ١٩٠٥ بسبب معارضة برلين فان مؤتمر الجزيرة قد حسّن مواقعها. فعلى المستوى العسكري مثلاً كُلّف ضباط فرنسيون بتنظيم الوحدات العسكرية المغربية المسؤولة عن شرطة الموانىء. وفي

الوقت نفسه خصصت مكانة مهيمنة لمصرف «باري با» داخل مصرف الدولة المغربي الذي كان قد أسس خصيصا من أجل الوصاية على الخزينة المغربية.

وهذه الاندفاعة الدائمة لفرنسا على كل الجبهات ما كان ممكناً الا ان تثير قلقا عاما. فقد وجهت الانذارات وحصلت المظاهرات المضادة للاوروبيين وحمل الناس السلاح محليا، بل وحصلت ثورات حقيقية متتالية منذ بداية القرن. ثم تفاقمت الأمور عام ١٩٠٧. ففي شهر مارس ذبح الطبيب الفرنسي في مستوصف مراكش الدكتور موشام من قبل جمهور يتهمه بالتجسس. وفي شهر يوليو حصلت مجزرة لتسعة عمال اوروبيين يشتغلون على سكة الحديد في ميناء الدار البيضاء بعد ان اتهموا بتدنيس مقبرة اسلامية. وقد ردت الحكومة الفرنسية على الحادث الأول عندما احتلت وجدة الواقعة على حدود الجزائر، وعلى الحادث الثاني عندما احتلت الدار البيضاء التي تلاها بسرعة احتلال السهول المحيطة (الشاوية). وقد أدت هذه الاحداث والانفعال الذي اثارته بمولاي حفيظ، أخ مولاي عبد العزيز وحاكم مراكش آنذاك، الى ان يعلن عن نفسه كسلطان (شهر اغسطس). وكانت تلك بداية الحركة التي نجحت في وقت قصير في تحقيق الإجماع ضد السلطة القائمة التي أدينت بصفتها أداة في يد الفرنسيين. وفي شهر يناير من عام ١٩٠٨ اطلق علماء فاس فتوى دينية بخلع عبد العزيز. وفي شهر يونيو نصب مولاي حفيظ سلطانا في فاس في الوقت الذي كانت فيه قوات ليوتي تصارع قوات الحركة المغربية في الغوير الاعلى (معارك بوذنيب).

جمعية تركيا الفتاة

ان هذه التسمية مستعارة مباشرة من الفرنسيين (جون تورك) وقد استخدمت في البداية لكي تدل على حركة خاصة بالامبراطورية العثمانية. ولكن يمكن عن طريق التعميم استخدامها من أجل الدلالة على حساسية كاملة تريد ان تجدد، سطحيا على الأقل، وجه المتوسط الاسلامي في بداية القرن. ولكي نختصر الامور بسرعة سوف نقول بانها تمثل طموح النخب المثقفة المخترقة الى حد بعيد من قبل الثقافة والايديولوجيا الاوروبية في التوصل الى قيادة الامور في بلادها. وهي ثمرة تطور سابق أدى الى نضجه عام ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨.

ان تركيا هي موطن هذا المطلب. فمنذ نهاية القرن الماضي راحت المعارضة تتطور وتتبلور ضد نظام السلطة الفردية التي اعتبرت عاجزة عن تحديث البلاد وعن ضمان صيانة الجيش، وبالتالي، عن حماية الامبراطورية. وهكذا فبدءاً من عام ١٩٠٦ راحت تتشكل خلايا ثورية داخل الجيش. وكانت احدى اهمها لجنة سالونيك التي انصهرت عام ١٩٠٧ مع احدى مجموعات المعارضة الاساسية في المنفى وتدعى جمعية الاتحاد والترقي، وهي تسمية موعودة بمستقبل باهر. وقد وضعت ثورة يوليو عام ١٩٠٨ حداً لسلطة عبد الحميد المطلقة واعادت العمل بدستور ١٨٧٦. وقد لحظ هذا التطور في البداية بمثابة التحريري واستقبل بشكل طيب من قبل مجمل طوائف وقوميات الامبراطورية. وكان عبارة عن تتويج او توسيع لسلسلة من المتغيرات التي كان العالم العربي يختلج بها، حيث وجدت تركيا الفتاة الكثير من الاتباع والمقلدين. وكان التعبير عن الحس القومي العربي الذي انطلق من هذا الاساس الثقافي المدعو بالنهضة قد أخذ بالتوسع منذ بداية القرن. وقد راحت الاصوات ترتفع مطالبة باعطاء العرب مكانة اخرى جديرة بتاريخهم وثقافتهم.

ففي الاقاليم العربية للامبراطورية كان هناك شباب عديدون مزودون بالتعليم الحديث ويصبون الى أعلى المناصب والمسؤوليات. وما كان بامكانهم ان يكتفوا بمسؤوليات المجالس او الجمعيات المحلية التي وضعها العثمانيون. وكانت اعادة الدستور التي تمنح العرب تمثيلاً نيابياً في البرلمان التركي تعد بكل الآمال. وهكذا لاحظنا ظهور نوع من الإخاء العربي - العثماني بعد فترة قصيرة من الثورة التي كان قادتها يتعاطون علاقات وثيقة مع اعضاء جمعية الاتحاد والترقي. والى تأثير تركيا انضاف تأثير مصر حيث راح مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني، يدين الاحتلال البريطاني ويطالب بانتخاب حكومة وطنية دستورية. وفي موازاة ذلك ما كان ممكناً للنجاحات التي حققتها جماعة تركيا الفتاة الا ان تشجع مطامع وآمال الاجيال الجديدة للنخبة في افريقيا الشمالية. فتاريخ ولادة حركة تونس الفتاة يمكن ان تتموضع حوالي عام ١٩٠٧، وذلك مع تأسيس جريدة التونسي من قبل علي باشا حمبا. اما تأسيس حركة الجزائر الفتاة فيمكن ان نعود به الى تاريخ اصدار جريدة الاسلام التي كان يشرف عليها صادق دندن.

وكان برنامج هاتين الحركتين شديد التشابه في العمق نظراً لحالة كلا

البلدين في نظر القانون الدولي. فكلتاهما كانتا تطالبان باشراك المسلمين في ادارة شؤونهم الخاصة بالذات وذلك بالتعاون مع موظفي المستعمرة الفرنسية وممثليها. كما وطالبتا بالغاء مظاهر اللامساواة الاكثر صراحة وظلما وبخاصة فيما يتعلق بالنظام القمعي (الغاء «قانون الانسان المحلي» في الجزائر) ثم فيما يتعلق بالضريبة. ولكن جمعية الجزائر الفتاة كانت متأثرة بالنفوذ الفرنسي وحده اكثر من غيرها بكثير. وكانت ترى المستقبل في الاندماج مع الفرنسيين بشكل اكثر عمقا. وقد استقبلت باستحسان المشروع الحكومي القاضي بتنظيم الانتخابات للمسلمين (١٩٠٨). فقد رأوا فيه امكانية التوصل الى المساواة السياسية. اما جمعية تونس الفتاة فكانت تنظر ايضا الى ناحية الشرق (اي الشرق العربي - الاسلامي).

وعلى الرغم من ان تأثير الافكار كان ضعيفا في المغرب الا انه لم يكن معدوماً. ففي شهر اكتوبر من عام ١٩٠٨ نشرت جريدة في طنجة تابعة لمجموعة من الصحفيين السوريين مشروع الدستور. وبعد ذلك بفترة قصيرة استدعى مولاي حفيظ بعثة عسكرية تركية من أجل مساعدته على اعادة تنظيم جيشه. ولكن التجربة سرعان ما توقفت بسبب الضغوط الفرنسية. ولكنها كانت ذات دلالة رمزية اذا ما تذكرنا تلك الخصومة الثقيلة والمتراكمة بين السلالات الشريفية المغربية والسلالات العثمانية. وقد كذّبت هذه الحركة، كسابقاتها، اسطورة المجتمعات الجامدة التي ترفض التطور بحسب رأي المستعمرين في اللحظة التي كانت تُحضّر فيها آخر هجمة ضد الشعوب التي كانت لا تزال مستقلة.



٤ ـ تحديات القوة (١٩٠٨ ـ ١٩١٤)

اغادير:

منذ عام ١٩٠٦ كان يبدو ان الحكومات الفرنسية المتعاقبة راضية عن المواقع المكتسبة بواسطة اتفاقيات الجزيرة، بل وشجعت على التعاون بين اوساط رجال الاعمال الفرنسيين والألمان في المغرب (اتفاقيات ١٩٠٩). وقد اعتبر الكثيرون هذا الاستثناء بمثابة المخيب للآمال والخطر ضمن مقياس انه لم يضمن بما فيه الكفاية الغلبة الفرنسية. فبسبب انعدام السيطرة السياسية والعسكرية الفعلية كانت هذه الغلبة تجد صعوبة في فرض نفسها في بلد يعيش ازمة حقيقية. ولم يؤد تغيير السلطان الى حل هذه الأزمة. وفي ربيع ١٩١١ كانت الحكومة التي يترأسها الراديكالي بيرتو قد أذنت للجنرال موانييه قائد الفرقة العسكرية التي تحتل الشاوية بالزحف على فاس بحجة تلبية نداء انقاذ آت من جهة السلطان (ولكن هذا النداء مختلق بدون شك من أجل تبرير الحملة). وفيما بعد احتلت مكناس والرباط ايضا.

وعندما وجدت الحكومة الالمانية نفسها موضوعة امام الأمر الواقع راحت ترد عن طريق ارسال الزورق المسلح بانتير الى ميناء اغادير. ثم طالبت الكونغو الفرنسي بالتعويضات. وكانت تلك بداية ازمة كانت احتمالية تحولها الى صراع عالمي واردة. ولكن رئيس مجلس الوزراء الفرنسي الجديد جوزيف كايو راح يتفاوض على تسوية. فمقابل التنازل عن اراض تبلغ مساحتها ٢٥٠ الف كيلومتر مربع وتؤدي الى توسيع المستعمرة الالمانية في الكاميرون ضد مصلحة اوبانغوي ـ شاري للكونغو والغابون، تركت الحكومة الالمانية لفرنسا حرية العمل الكاملة في المغرب (نوفمبر ١٩١١). وبدءا من شهر مارس ١٩١٢

اضطر مولاي حفيظ للقبول بتوقيع معاهدة حماية تستخدم نفس مصطلحات المعاهدة التي فرضت على تونس قبل ثلاثين سنة من ذلك التاريخ. وهكذا فأياً تكن ضخامة عرض العضلات التي قام بها الألمان في المغرب فانها لم تفعل الا ان أخَّرت من تاريخ الاحتلال الفرنسي قليلاً (ولكنها لم تمنعه).

وينبغي القول بان حكومة برلين لم تكن لها مطامح مغربية بالمعنى الحرفي للكلمة. فلما كانت حريصة على اتباع سياسة كبيرة وطموحة فانها اعتبرت من غير المحتمل ألا تعرض عليها، كبقية القوى العظمى، تعويضات تعتبر كثمن لترفّعها عن اتباع سياسة الاستعمار. ولكن الشيء الأهم هو انها خشيت من الخطر الناتج عن التقارب بين الفرنسيين والبريطانيين الذي انضاف الى التحالف الفرنسي - الروسي وجعل الألمان يتوهمون بشبح الحصار. وقد بدت لها المبادرات الفرنسية بمثابة الفرصة الطيبة من أجل الانخراط في تحديات القوة الهادفة الى الفصل بين القوى العظمى الثلاث المتعادية بشكل كامن. فهي اذ فرضت على فرنسا التراجع عن المغرب أرادت ان تفهمها انها لا تستطيع الاعتماد على دعم انكلترا وروسيا. كما وارادت بشكل خاص ان تبرهن لهاتين القوتين العظميين بانه لا يمكن ان يتشكل اي نظام دولي بدون انتساب المانيا اليه. ومن وجهة النظر هذه يمكن القول بان الفشل الالماني واضح للعيان لأن الازمات لم تؤد الى افساد التقارب الودي مع انكلترا ولا التحالف مع روسيا.

وعلى الرغم من ان ازمة اغادير وازمة طنجة التي سبقتها بست سنوات كان موضوعهما المغرب، الا انهما عائدتان الى العلاقات بين القوى العظمى اكثر مما هما عائدتان الى تاريخ العالم العربي وعلاقاته مع فرنسا. ولكن على الرغم من ذلك فقد دشنتا سنوات مهمة.

جماعة تركيا الفتاة تنخرط في الحرب (١٩٠٨ - ١٩١٢)

لم يؤد وصول جماعة تركيا الفتاة الى السلطة الى انهاء المطامح التي تتهدد الامبراطورية العثمانية. فمنذ شهر اكتوبر عام ١٩٠٨ قامت الحكومة النمساوية - الهنغارية ومن طرف واحد بضم منطقة بوسني - هيرزيغوفين التي كانت تديرها منذ عام ١٨٧٨ ولكن التي كانت دائماً تابعة للسيادة العثمانية. وقد استغل

التدخل الفرنسي في المغرب من قبل الحكومة الايطالية من أجل الانتقال الى تطبيق اتفاقيات ١٩٠٢ . واما الحرب التي شنت في سبتمبر ١٩١١ فقد خسرها الاتراك نهائيا عندما قصف الاسطول الايطالي بيروت وأنزل القوات في رودس وهدد المضائق. هذا في حين انه كان ينعقد ضدهم تحالف بلقاني (اليونان، الصرب، بلغاريا) بتوجيه من الديبلوماسية الروسية. وعلى اثر عقد معاهدة اوشي مباشرة تلك المعاهدة التي تخلّى الاتراك بمقتضاها عن ليبيا لايطاليا شُنَّ عليهم هجوم جيرانهم. ولما هزموا فيما دعي «بالحرب البلقانية الاولى» اضطروا للتخلي عن شبه كلية ممتلكاتهم الاوروبية باستثناء اسطنبول. وحده الصراع الناشب بين البلغار وبين الاغريق والصرب اتاح لهم استرجاع اندرينبول (سبتمبر ١٩١٣).

وفي اثناء هذه الصراعات راح هؤلاء «القادة» المتمثلون بضباط تركيا الفتاة والمتأثرون بالايديولوجيا القومية اكثر من تأثرهم بالاسلام يجدون انفسهم بحكم الضرورة في موقع المدافع عن الاسلام ضد عدوان القوى الكبرى «المسيحية». ان حالة آخر الاقاليم الافريقية للامبراطورية العثمانية توضح لنا بكل روعة هذا الموقف. فمثلاً استطاع أنفير باشا المسؤول عن قيادة الأمور في قسمي ليبيا ان يجمع الفيالق العربية باسم الجهاد وأرغم الايطاليين على خوض حرب حقيقية قبل ان يدخلوا ليبيا. وقد أدت اتصالاته في خريف ١٩١٢ مع احمد الشريف الى ان يأخذ هذا الاخير رأس المقاومة بعد رحيل الاتراك.

وقد تمت متابعة كل هذه الاحداث بنوع من القلق في العالم العربي. ففي الجزائر راح الزعماء الدينيون يجمعون التبرعات لصالح الهلال الاحمر التركي. ولكن انعكاسات ذلك كانت شديدة جدا في تونس المجاورة. ففي تونس حصل تأثر عميق نظرا لقرار البلدية بتسجيل مقبرة جلاّذ رسمياً (نوفمبر ١٩١١). فهذه العملية التي تؤدي الى انتقال الملكية طبقا للنظام القانوني الفرنسي، كانت قد استخدمت منذ عام ١٨٨٥ بشكل مفيد جداً لصالح الاستعمار الفرنسي. ويمكنها ان تولّد من جديد خطر انتهاك ارض مقدسة تحتوي على قبر مؤسس الطريقة الشاذلية. ولم ينجح تأجيل تطبيق القرار في منع اندلاع المظاهرات العنيفة التي قتل فيها حوالي العشرة اوروبيين (والسبب هو ان قرار التأجيل جاء متأخراً اكثر من اللزوم). وقد رافق القمع العسكري اعلان حالة الاحكام العرفية. وفي شهر فبراير اندلعت احداث على اثر موت طفل مسلم دهسته عربة

ترام يسوقها سائق ايطالي.

المقاومة المغربية والجزائرية
والنجاح العسكري الفرنسي

ان الاضطرابات التونسية التي تولدت في مناخ الحرب الايطالية - التركية تعبر ايضاً عن النقمة تجاه الهيمنة الاستعمارية المطلقة في افريقيا الشمالية. وتشهد على ذلك الاحداث التي جرت في المغرب والجزائر بشكل متزامن تقريباً وطبقاً لأساليب ومجريات مختلفة جداً.

ففي الجزائر راحت المقاومة تتخذ شكل النزوح الجماعي وبدا مشروع التجنيد بمثابة زجّ المسلمين بالقوة في مصلحة الجيش التي كانت مكروهة جداً حتى ذلك الوقت. والهدف منها جعلهم مسيحيين. وقد فضّل البعض في مثل هذه الظروف ترك الجزائر متبعين في ذلك تقليداً يعود الى عام ١٩٣٠. وقد صدم الفرنسيون بشكل خاص «بهجرة تلمسان» التي شهدت في شهر سبتمبر عام ١٩١١ هجرة خمسمائة شخص الى سورية تحت الحماية التركية، وذلك لكي يتحاشوا أولى عمليات احصاء السكان. ولكن هذه الهجرة لم تكن الا العملية الاكثر ضخامة لحركة عامة وصلت الى قسنطينة والمناطق المجاورة لتونس وأدت بين عامي ١٩١٠ و١٩١٢ الى نزوح ثلاثة آلاف او أربعة آلاف شخص.

وفي المغرب كان رفض الهيمنة الاجنبية قد عبّر عن نفسه بحمل السلاح من قبل «الحركة الوطنية» (انظر ليوتي) التي اتخذت شكل الجهاد. وقد تلا ذلك بوقت قصير فرض معاهدة حماية على السلطان. وقد ابتدأت الحركة في ابريل ١٩١٢ عندما اندلعت اضطرابات حضرية في مدينة فاس. وسبب هذه الاضطرابات هو ثورة الطوابير العسكرية (اي الطوابير التي تجند عناصر محلية ولكن بتأطير فرنسي). وما إن قمع التمرد في فاس حتى راح ينتشر في القبائل (مايو)، هذا في حين ان احمد الحبة، ابن ماء العينين الذي كان قد مات قبل سنتين. راح يظهر في الصحراء وينصّب نفسه سلطاناً. وفي شهر اغسطس راح يحتل مراكش. وكما يحصل غالباً على مدار تاريخ المغرب فان عجز السلطة المركزية يؤدي الى ظهور طامح جديد يهدف الى تأسيس سلالة جديدة قادرة على المحافظة على أمة المؤمنين.

وكان يمكن كسر هذه المقاومات المسلحة بسهولة كبيرة وخصوصاً ان التفاوت بين القوة العسكرية الاوروبية وبين قوة البلدان الافريقية استمر في التزايد. وفي المغرب كان المندوب السامي ليوتي قد عُيّن منذ ابريل ١٩١٢. وقد راحت قواته تخلي مدينة فاس ثم تحتل مراكش التي طرد منها احمد الحبة. وبعد بضعة اشهر من ذلك التاريخ انطلق رتل فرنسي من مدينة أضرار الموريتانية (التي كانت قد احتلت عام ١٩٠٩ من قبل قوات الكولونيل غورو) ودمر زاوية سمارة. وبدءاً من خريف ١٩١٢ بدا التمرد المغربي مهزوماً. وعندئذ اصبح ممكناً احتلال البلاد شبرا شبرا. وعشية الحرب العالمية الاولى كان الاستيلاء على تازا قد اتاح التواصل مع سهول المغرب الاطلسية والاراضي المغربية الشرقية التي أُخضعت بدءاً من الجزائر. وفي الصحراء الشرقية استغل الفرنسيون الصعوبات التي يلاقيها الاتراك في ليبيا لكي يدخلوا الى جانيت (نوفمبر ١٩١١). وكان رحيلهم عام ١٩١٣ قد تلاه احتلال البلاد في شمالي التشاد: اي تيبستي، اينيدي، بوركو. وفي هذا الاقليم الاخير راح الكولونيل لارجو يهجم على زاوية عين غلقة، موطن المقاومة الليبية، ويدمرها. وكان تشكيل الكتلة الافريقية الفرنسية في افريقيا يبدو كحقيقة واقعة، حتى لو كانت الاتصالات بين ضباط الجيش الاستعماري وبين ضباط جيش افريقيا من هذه الجهة وتلك من الصحراء نادرة وصعبة.

ان هذه القوة العسكرية هي في آن معاً تعبير عن القوة الاقتصادية الساحقة وضمانة لها.

ذروة الامبريالية الاقتصادية

ليس هناك من شك في ان المصالح الفرنسية لم تكن في اي فترة من الفترات بمثل أهميتها آنذاك في منطقة المتوسط الاسلامي. فمن الاطلسي الى المشرق راحت الشركات الفرنسية تتعهد باقامة البنى التحتية من موانىء وطرق وسكك حديد وتشرف على تشغيلها واستثمارها. وراحت المصارف الفرنسية تقود العمليات المالية وتسيطر عليها. وكانت الفعالية الاقتصادية للدول المستقلة كما للمستعمرات والمحميات ترتكز الى حد كبير على قروض الاستعارة من بورصة باريس كما بيَّنت ذلك مشكلة سكة الحديد: بغداد - اسطنبول. ويكفي للبرهنة

على ذلك ان نورد هنا بعض الارقام حتى ولو كانت تقريبية.

ففي مصر كان الرأسمال الفرنسي يمتلك ٧٠٪ من اسهم قناة السويس واكثر من ٥٠٪ من الديون العامة ويساهم بنسبة ٥٠٪ في تمويل الشركات المساهمة المغفلة. وفي الامبراطورية العثمانية كانت نسبة ٦٠٪ من الرساميل العامة و٤٠٪ من الرساميل الخاصة ذات مصدر فرنسي. وكذلك الأمر فيما يخص رأسمال الشركة المصرفية الاساسية (اي المصرف الامبراطوري العثماني). وكانت فرنسا المورد الثالث للامبراطور والمستورد الثاني منه. وكانت هيمنة الاقتصاد الفرنسي اكثر وضوحا في افريقيا الشمالية. فالرأسمال العقاري كان يمثل اكثر من مليوني هيكتار في الجزائر (٢٠٪ من الملكية الخاصة، و٣٠٪ من الارض القابلة للزراعة). وكان يمثل في تونس (٦٠٠) الف هيكتار. ولكنه لم يكن يمثل في المغرب اكثر من مائة الف هيكتار (ولكنه رقم كبير قياساً الى تاريخ استعمار هذا البلد). وكانت الجزائر هي الشريك التجاري الرابع لفرنسا التي كانت تتعاطى معها اكثر من ٩٠٪ من تبادلاتها. وكانت الاستثمارات الفرنسية تمثل فيها ٩٠٪ من رساميل الشركات.

ويمكن توضيح هذا الجدول البياني السريع بشكل افضل عن طريق دراسة الاوضاع المحلية. وأول مثال نضربه على ذلك هو المصالح الفرنسية في سورية. فقد كان تجار حرير مدينة ليون يسيطرون على قطاع الحرير اكثر من اي وقت مضى. فهم الذين كانوا يوردون منتجات «بذرة» دودة الحرير ويمولون انتاج المادة الأولية ويصنعون خيوط الغزل عن طريق تقديم القروض الى الفلاحين والمقاولين، وعن طريق شراء كلية الانتاج تقريباً. وكانت هناك شبكة من سكك الحديد تربط بين دمشق وحلب مع فرعي دمشق - بيروت، وحمص - طرابلس. وكان المصرف العثماني هو المساهم الاساسي فيها. وقد منح امتياز ميناء بيروت الى شركة يساهم فيها المصرف العثماني بالاضافة الى مصرف «باري با» والوكالة التجارية ايسكومت ووكالات السفر البحرية. واما المثال الثاني فيمكن ان يكون المغرب. ففي الوقت الذي حصلت فيه شركة شنيدر على امتياز القيام باعمال ميناء الدار البيضاء، نجد ان باري با المكتتب الاول لقروض الدولة المغربية قد حصلت على امتياز القسم الاساسي من شق سكة الحديد طنجة - فاس واستثمارها.

الإشعاع الثقافي وحدوده

كانت فرنسا، في هذا المجال ايضاً، تتمتع عام ١٩١٤ بوضع من الطراز الاول. وكان ذلك ثمرة الجهود التي بذلت منذ اكثر من قرن، والتي شجعت عليها الحكومات الجمهورية المتعاقبة الحريصة قبل كل شيء على زيادة نفوذ اللغة والثقافة القومية دون اي حصر او استبعاد. وهكذا ظهرت معاهد تعليمية عليا جديدة، نذكر من بينها: المدارس العليا الأربع في الجزائر ١٨٧٩ التي كانت اصل الجامعة ١٩٠٩، ثم معهد الآثار الشرقية الذي انشىء في القاهرة عام ١٨٨٢. واما يسوعيو غزير فقد نقلوا حلقتهم الدراسية اللاهوتية عام ١٨٧٥ الى بيروت. وهذا ما سيشكل اصل جامعة القديس يوسف (١٨٨١) التي حصلت من البابا ليون الثالث عشر على حق منح الشهادات في علم اللاهوت. هذا في حين ان الاغلبية الجمهورية في البرلمان الفرنسي قد قبلت بالتصويت على القروض الضرورية لانشاء مدرسة طبيّة. وفي عام ١٨٧٥ ايضاً أسس الوزير التونسي المصلح خير الدين معهد صادقي على غرار معهد غالاتا ساري.

واما في المستعمرات والمحميات فقد كان «جنود الجمهورية» يأخذون على عاتقهم بكل تفانٍ وكفاءة مسألة التعليم المحلي. وهذا ما فعله العميد جان مير في الجزائر. واما في البلدان الاجنبية فقد تم تشجيع التوسع العام لتعليم اللغة الفرنسية. وتم تأسيس معهد التحالف الفرنسي عام ١٨٨٣ تحت قيادة شخصيات كبيرة من امثال: بول بيرت، بول كامبون، فيردينان دوليسبيس. واما الإرسالية العلمانية الفرنسية المنشأة عام ١٩٠٢ تحت اشراف الاستاذ الجامعي بول دوشام مساعد غالييني في مدغشقر فقد أسس بين عامي ١٩٠٥ و١٩١٤ مدارس ثانوية فرنسية في سالونيك وبيروت والقاهرة والاسكندرية. وينبغي الربط بين هذه الجهود وبين سياسة علمنة التعليم في فرنسا. ولكنها لم توقف تقدم الرهبانيات الدينية التي استمرت في الاستفادة من مساعدات الدولة الفرنسية. ففي بداية القرن كانت مدارس هذه الرهبانيات تستوعب ما لا يقل عن خمسة وعشرين الف طالب وطالبة في مصر. ومن الواضح ان هذه المواقع الثقافية المتقدمة كانت جاهزة للاستخدام السياسي اذا لزم الأمر. ولم يكن ذلك يخفى على القادة السياسيين. ولكن الأمور كانت تختلف جداً فيما اذا كانت تتعلق بالخارج الاجنبي ام بالمستعمرات.

فبالنسبة للخارج الاجنبي كان الاتفاق كلياً تقريباً. فقد كان الكي دورسيه (اي وزارة الخارجية) يعتبر هذه المؤسسات والمعاهد سواء أكانت عامة أم طائفية بمثابة عنصر هام للتغلغل السياسي. ولكن الشيء نفسه ينطبق على ممثلي المصالح الاقتصادية. فعشية الحرب العالمية الاولى مثلاً صوتت غرفة تجارة ليون على مساعدة مالية من أجل إنشاء المدرسة التقنية في بيروت. وكان يطلب منها التحضير لانشاء مدرسة للمهندسين على غرار المدرسة المركزية في ليون. ولكنهم لم يكونوا يمارسون نفس الشيء بالضبط فيما يخص تنظيم التعليم في الأراضي التي تشرف عليها فرنسا مباشرة. فبالنسبة لمسؤولي التعليم الابتدائي في هذه المناطق من مفتشين ومعلمين فانه لا ينبغي وضع اي حد على مراحل التعليم اذا كانت تسهم في التقارب الحقيقي مع فرنسا. واما ممثلو المستوطنين الاستعماريين فكانوا يعتقدون على العكس بانه من غير المفيد تخريج «انصاف متعلمين» يزعجونهم بالمطالب بدلاً من تقديم يد عاملة طيّعة ورخيصة. وهذا هو الاختلاف بين افريقيا الشمالية والمشرق (سورية ولبنان). وتفسير ذلك هو ان المواطنين الفرنسيين كانوا يشكلون في افريقيا الشمالية طبقة وسطى متعلمة الى حد كبير وقادرة بالتالي على تقديم الكوادر الضرورية. ومن الواضح ايضاً بأن المساعدات المالية كانت تكفي في المشرق، في حين ان تكاليف التعليم الحقيقي في افريقيا الشمالية كانت ثقيلة وباهظة بالنسبة للميزانيات المحلية. (وبالتالي فلا داعي لتعليم السكان المحليين).

وبالتالي فان النتائج كانت ذات دلالة. فقد كان عدد الطلاب في المدارس الفرنسية في المشرق لا يقل عن ١٠٨ آلاف طالب، ومن بينهم تسعون الفاً في الامبراطورية العثمانية مقابل فقط ٤٨ الف طفل مسلم متعلم في الجزائر وخمسة آلاف في تونس واقل من الف في المغرب! وهذه المحصلة تدين الاستعمار في افريقيا الشمالية الى حد كبير وخصوصاً اذا ما علمنا انه كان يوجد في الامبراطورية العثمانية ومصر تعليم عام حديث يخرِّج كميات كبيرة من المتعلمين. ولكن لا ينبغي ان نزيد من قيمة النتائج في المشرق. فالواقع ان جزءاً من الخريجين كانوا من ابناء المستعمرات الاجنبية انفسهم. هذا من جهة. واما من جهة اخرى فان المسلمين يشكلون اقلية بين الطلاب العرب او الاتراك. وبالتالي فان التعليم الفرنسي قد استمر اذن في عدم شمول الا شرائح مقلّصة جداً من السكان، مع فارق لا يستهان به وهو ان فرنسا كانت تقدم اسهاماً

مهماً لتعليم النخب في المشرق، ولكنها كانت تتبع سياسة مالتوسية مؤسفة تجاه النخب المغربية وبخاصة الجزائرية.

وعلى الرغم من ذلك، وكما حصل في الماضي، فان الفرنسية بقيت بالنسبة للنخبة الوسيط الذي ينقل الثقافة الحديثة فيما يخص الصحافة والكتاب (كانت هناك ثلاث عشرة جريدة يومية فرنسية في اسطنبول). وباريس التي كانت قد استقبلت عدداً لا يستهان به من المثقفين والسياسيين المصريين او العثمانيين ظلت بالنسبة للكثيرين منارة للفكر الكوني. فهل كانت هذه الحالة مؤهلة للاستمرار؟ في المشرق كان البعض يرى بفطنة ان الانكليزية قد اصبحت تنافس الفرنسية لانها كانت مدعومة من قبل القوة البريطانية والاميركية ومن قبل العمل الدؤوب والصبور للمبشرين البروتستانتيين. وكانت الترجمة العربية لكتاب ادمون ديمولان «ما سبب تفوق الانغلوساكسون؟» من قبل المصري احمد فتحي زغلول عام ١٨٩٩ قد لقيت بعض النجاح. صحيح ان الامر يختلف في المغرب، فتفوق الفرنسية هناك شيء مؤكد. ولكن هل كان من الذكاء ان نجعل الفرنسية هي اللغة الرسمية للجزائر ونقطع بذلك مرة اخرى الثقافة الجزائرية عن جذورها الشرقية ونجعل المستوطنين الاستعماريين يعتقدون بانهم المالكون الشرعيون للبلاد؟

ان هذه القوة العسكرية والاقتصادية التي ترسخت عبرها امبريالية واثقة من نفسها ومن المستقبل مضافاً اليها اشعاع ثقافي لا مثيل له يمكنها السماح بالتفكير بتوسعات وفتوحات اخرى دون التقوقع على مصالح لا يبدو انها مهددة. ولكن لم تكن هذه هي الحالة الحقيقية في عالم يبدو ان تصاعد التوترات فيه بين القوى العظمى قد اصبح يعتّم المستقبل ويظلم آفاقه.

مستقبل الامبراطورية العثمانية

بالطبع فان الخصومة الفرنسية ـ الالمانية ظلت احدى الثوابت السياسية. ومنذ ان تمت تسوية المسألة المغربية، راحت هذه الخصومة تعبر عن نفسها بشكل اقل عن طريق الصراع المسلح. راحت بالاحرى تتجسد عن طريق اعتماد باريس على سان بطرسبورغ، واعتماد برلين على فيينا. فقد بدا ان التحالف الروسي والتحالف النمساوي ـ الهنغاري ضروريان من أجل الحفاظ على

أمن كلتا الدولتين. وقد اثارت هذه المواقف منذ عام ١٩٠٩ مواجهة صدامية بخصوص الخلاف النمساوي - الصربي. والحروب البلقانية التي انتهت في شهر اغسطس من عام ١٩١٣ كانت تعتبر نجاحاً بالنسبة للقوى المدعومة من روسيا (الصرب ورومانيا بشكل خاص). ولكن نظراً لاحساس المهزومين بالمرارة وبخاصة نظراً لنوايا الديبلوماسية النمساوية في ايقاف تقدم الصرب فان عملية ايقاف الحرب هذه لا يمكن ان تكون الا هدنة مؤقتة. نقول ذلك وخصوصاً ان الحكومة الالمانية مصممة على دعم النمسا. وهذه الاهتمامات دفعت باصحاب القرار الى التفكير بمنظورات تبدو ظاهرياً متناقضة تجاه الامبراطورية العثمانية.

كانت وجهة نظر الديبلوماسيين الفرنسيين والالمان تجاه الامبراطورية العثمانية متماثلة تقريباً. فقد كانت مصلحتهم تقتضي بالحفاظ على كلية اراضي دولة لم تعد خطيرة، دولة تجعلها حاجياتها المالية طيّعة لينّة، ومرتبطة علاوة على ذلك بسلسلة من المعاهدات التي لا يمكن الحصول عليها من الدول التي ستخلفها في حالة انهيارها. وكانت الحكومات الجمهورية المتعاقبة قد حرصت كسابقاتها من الحكومات الملكية على التذكير بالامتياز الممنوح لفرنسا في حماية الأماكن المقدسة. يضاف الى ذلك ان احداً لم يكن يرد ان يرى روسيا تمدّ من نفوذها لكي تصل الى المتوسط. وعلى هذه الأسس تم الاتفاق على التعاون في بداية ١٩١٤. ففي تلك الفترة قبلت الحكومة الفرنسية دخول سندات سكة بغداد - اسطنبول الى اسعار بورصة باريس (فبراير ١٩١٤). كما وقبلت بعرض قرض جديد عثماني على السوق الفرنسية (ابريل). وقد خصصت ثلاث مناطق لعمل الرأسماليين الفرنسيين، هي: في الشمال الغربي منطقة مربعة يحدها شاطىء بحر ايجه بدءاً من سميرن، والشاطىء الجنوبي لبحر مرمرة، وفي الشمال شاطىء البحر الاسود من هيراقلي الى تريبيزوند، وفي الداخل حتى سيفا وبحيرة فان، وفي الجنوب خط اللاذقية - حلب - دير الزور، وسورية بما فيها فلسطين المقبلة.

هل كانت هذه الاتفاقيات تهدف فقط الى تقوية الامبراطورية العثمانية واقامة علاقات حسن جوار بين كلتا القوتين الاوروبيتين؟ ثم اقامة حسن جوار مع القوى الاخرى لأن هذه المعاهدات قد وقعت ضمن اطار سلسلة من المفاوضات الثنائية التي كانت فيها انكلترا وايطاليا وروسيا طرفا فيها؟ ليس من المستحيل ان نرى في ذلك ايضاً بلورة مسبقة للتقسيم (الذي وان لم تكن

الحكومة الفرنسية ترغب فيه رسمياً) الا انه لا يمكنها ان تلغي احتماليته الكامنة في منطق امبرياليات تلك الفترة.

وكانت الحكومة التركية واعية جيداً للخطر. فمنذ بداية عام ١٩١٣ حدث انقلاب بقيادة انفير باشا واعاد ضباط جمعية الاتحاد والترقي الى السلطة بعد فاصل زمني وصل الى ستة اشهر. وكان هؤلاء الرجال مقتنعين بان المانيا وحدها هي الحريصة على الحفاظ على الامبراطورية حتى ولو لم يكن ذلك الا بسبب اهتمامها بانجاز مشروع سكة الحديد بغداد - اسطنبول المدعو لأن يصبح العمود الفقري لامبراطورية اصبحت آسيوية اساساً. وكان انخراط فرنسا وانكلترا الى جانب روسيا التي لم تخف مطامحها لم يعد يسمح بالاعتماد على هاتين القوتين العظميين اللتين أمنتا الحفاظ على الامبراطورية طيلة القرن التاسع عشر واللتين تحظيان بتعاطف الكثير من القادة الاتراك. وبالتالي فقد بدا ضرورياً ولازماً ان يربطوا مصير الامبراطورية بالمانيا وخصوصاً في حالة الأزمة.

ومن جهتها كانت الحكومة الالمانية غاضبة لرؤية الحروب البلقانية تنتهي لصالح روسيا، وبالتالي فقد راحت تبحث عن ترسيخ مواقعها. وهكذا يمكن ان نفسر سبب تعيين رئيس البعثة العسكرية الالمانية في تركيا الجنرال ليمان فون سانديرز في نوفمبر ١٩١٣ في المركز الاساسي كقائد لفيلق جيش القسطنطينية. ولا يهم في هذا الأمر اذا كانت الضغوط الروسية والفرنسية قد أدت الى نقل هذا الجنرال الى وظيفة اقل فعالية تتمثل بالمفتش العام للجيش التركي. ذلك انه لم يعد هناك من أحد يجهل الصلة الوثيقة التي تربط بين كلتا الدولتين والتعهد بالدعم المتبادل فيما بينهما اذا ما حصل صدام مع روسيا، هذا الصدام الذي سيهدد حتماً وجود الامبراطورية.

العرب والفرنسيون

أياً تكن طبيعة المعركة التي راحت تبتدىء، فان العرب كانوا في الصميم منها. ويبدو ان عواطفهم كانت منقسمة بما فيه الكفاية. صحيح ان اغلبية العرب قد استمرت في احترام سلطان اسطنبول الذي كان وحده المستمر في تجسيد سلطة اسلامية ذات سيادة، سواء أكانوا تابعين لسلطته السياسية ام كانوا قد اصبحوا تابعين لقوة مسيحية. وقد اثبتت كل العناصر من تحديثية او تقليدية، تركية

وعربية، انها يمكن ان تنصهر في مقاومة مشتركة، كما برهنت على ذلك تجربة ليبيا.

وينضاف الى هذه العاطفة نوع من الثقة بالمانيا. فمهما تكن اهداف السياسة الألمانية مغرضة وامبريالية فان المواقف التي اتخذتها في الدفاع عن استقلال المغرب وتصريحات الصداقة الرنانة التي اعلنها غيوم الثاني تجاه الاسلام لا يمكنها الا ان تكون لصالحه. ينبغي ان نضيف انه على عكس قوى الوفاق فان المانيا لم تكن تضغط بهيمنتها الاستعمارية على البلدان الاسلامية. وكانت تلك بداية شعبيتها التي اخذت تتطور اثناء الثلاثين عاما القادمة، هذه الشعبية التي تجاوزت الحرب العالمية الاولى وفترة ما بين الحربين وأدت الى الانتصارات الصارخة لعامي ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢.

ولكن ينبغي التخفيف من هذه الاعتبارات بالنسبة للبلدان العربية الواقعة تحت الهيمنة التركية. فتجربة تركيا الفتاة التي اثارت الآمال الكبار خابت بسرعة. فجماعة تركيا الفتاة دون ان يتخلوا عن شعار الجامعة الاسلامية لعبد الحميد كانوا اكثر تأثراً بالقومية التركية ذات الاساس العرقي ـ اللغوي الذي ينظر الى الامور من خلال عظمة الشعب التركي وتفوقه اكثر مما يهتم بالمساواة بين المؤمنين. وقد تجلى هذا الموقف بمنع تشكل الجمعيات ذات الاهداف القومية وبمحاولة تعميم اللغة التركية. ولم يكن ذلك مقبولا من قبل النخب العربية. ولذا راحت تتشكل النوادي او الجمعيات السرية بدءا من عام ١٩٠٩. وكانت الهيمنة فيها للسوريين، اي لمواطني البلد الاكثر انفتاحا على الخارج. وبدون ان يرغبوا في الاستقلال الكلي، فانهم على الاقل طالبوا بالاستقلال الذاتي داخل اطار الامبراطورية، بل وبنظام ثنائي على غرار النموذج النمساوي ـ الهنغاري. ولكن على الرغم من بعض الاصلاحات الإدارية (كتأسيس مجالس الاقاليم) فان مطاليبهم بقيت بدون جواب حقيقي، هذا اذا لم تقمع بكل بساطة.

هل من المستحيل ان نتصور سياسة فرنسية مستعدة للسير في اتجاه هذه التيارات؟ بدون شك لا. ذلك ان الجاذبية التي كانت تمارسها الثقافة الفرنسية والمثل العليا للنظام الجمهوري على النخب الحديثة كانت قوية جدا. فهذه النخب كانت مطبوعة بالثقافة الفرنسية (كما الطلاب القدامى لمعهد صادقي الذي استقبل عام ١٩١٣ الشاب حبيب بورقيبة). بل وان بعضهم كان عبارة عن نتاج خالص للمدرسة الجمهورية (كالمعلمين المتخرجين من دار المعلمين في الجزائر).

وفي افريقيا الشمالية بدت المطالب معتدلة جداً ومحترمة جداً للهيمنة الفرنسية. واما فيما يخص عرب الامبراطورية العثمانية، فان قادتهم قد استمروا في النظر نحو فرنسا بنوع من التعاطف والمودة. ومثل هذه الاستعدادات يمكنها ان تنافس الأثر السلبي الناتج عن ظاهرة الاستعمار. وهذا الأثر، ايا تكن سلبيته، ينبغي التعديل منه او جعله نسبيا بحسب حالة الزمن. ففي المشرق، قلب العالم العربي، كان التجلي الاكبر على الامبريالية هو التواجد السياسي والعسكري للبريطانيين في مصر. وفي المغرب بدا عبثياً للكثيرين مواجهة قوة لم يستطع اي شيء ايقافها على المدى الطويل. ويمكننا اذن ان نقول بان فرنسا كانت تمتلك في تلك الفترة حرية في الحركة لا تضاهى.

وكان يبدو ان الحكومة ترغب في الاتجاه نحو اكبر حد من التماسك في السياسات المتبعة. ينبغي الا ننسى بهذا الصدد ان العلاقات مع العالم العربي والاسلامي كانت تعتمد في ذلك الوقت على ثلاث وزارات: وزارة الشؤون الخارجية (المختصة بشؤون الامبراطورية العثمانية والمحميتين التونسية والمغربية)، ثم وزارة الداخلية (المختصة بالجزائر)، ثم وزارة المستعمرات (المختصة بافريقيا الغربية الفرنسية، وافريقيا الاستوائية الفرنسية). وينبغي ان نضيف اليها كلها وزارة الحربية المسؤولة عن الدفاع وحفظ النظام. وفي نهاية عام ١٩١١ تم تأسيس لجنة من عدة وزارات للشؤون الاسلامية. وكانت تجتمع شهريا وتضم ممثلين عن الوزارات المعنية تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية، وتهدف الى قراءة مجملة للاحداث من أجل التوصل الى افضل فهم للوضع.

وربما كان الشيء الاهم من هذه التدابير الادارية (المدانة عادة بالجمود) هو ظهور تيار «محب للسكان المحليين» ويناضل من أجل اتباع سياسة الاصلاحات العميقة في افريقيا الشمالية. ففي عام ١٩١٢ تشكل في مجلس النواب تحت اشراف البان روزيه وجورج ليغو «فريق عمل لدراسة الشؤون المحلية». وأسس العالم الاقتصادي شارل جيد منظمة «التحالف الفرنسي - المحلي» ثم أسس مجلة اسبوعية بعنوان: «فرنسا الاسلامية». وحتى خارج هذا التيار الذي يضم جمهوريين معتدلين نلاحظ وجود اشتراكيين كجوريس. ونحن نعلم حجم النضال الذي خاضه بين عامي ١٩٠٥ - ١٩١٢ ضد الاشكال العسكرية والمالية للسياسة المغربية. وهؤلاء الاشتراكيون ميالون بالطبع لاتباع سياسة كريمة وسخيّة تجاه شعوب ما وراء البحار.

وقد شهدت هذه الاتجاهات بداية التجسيد العملي. فقد استقبلت باريس في شهر يونيو من عام ١٩١٣ في مقر «الجمعية الجغرافية» وبتشجيع من «لجنة آسيا الفرنسية» اول مؤتمر عربي. وكان المندوبون من الرعايا العثمانيين، ومعظمهم سوريون. وقد طالبوا باكبر حد ممكن من الاستقلالية الذاتية الادارية في الوقت الذي اكدوا فيه على ارتباطهم بالامبراطورية العثمانية. وقد سلم هذا البرنامج في آن معاً الى السفير العثماني في باريس والى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ستيفن بيكون الذي وعد بدعمه. وفي نهاية عام ١٩١٣ صوّت البرلمان الفرنسي بالإجماع على برنامج عمل يطالب باصلاحات ليبرالية في الجزائر. وقد تم التخفيف من النظام المطبق على السكان المحليين، كما وتم تمثيل المسلمين بشكل افضل في المجالس المنتخبة، وتم التفكير جدياً بالمساواة الضرائبية. وكانت جريدة **الوقت** من دعاة سياسة الاصلاحات وترسيخ دائرة النفوذ في سورية ايضاً. وقد ألحت على الشعبية التي يمكن لهذه الاصلاحات ان تؤمنها لفرنسا لدى الرأي العام المتأثر سلبيا نظراً لطريقة معاملة الجزائريين.

ولكن على الرغم من ذلك فهل يمكننا التحدث عن وجود انفتاح حقيقي لدى القادة الفرنسيين؟ ان ترحيب الفرنسيين بالمطالب العربية في المشرق يمكن تفسيره برغبتهم في ضرورة التقسيم الذي يأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية والثقافية في سورية بقدر التعبير عن صداقة محضة. واما بالنسبة للجزائر فان النجاحات الحقيقية لا ينبغي ان تخفي عنا لامبالاة معظم البرلمانيين الفرنسيين بمناقشة لم تستطع ان تجمع ابداً اكثر من ثلاثين نائباً في وقت واحد. انه لصحيح القول بان الاهتمام كان متركزا على تحضير انتخابات مايو ١٩١٤ ذات الرهان الكبير لمراجعة القوانين العسكرية التي ارادها اليسار بصفتها العنصر الاول لسياسة السلام في اوروبا.

واما في المستعمرات فقد كانت الادارات الاستعمارية مقتنعة دائماً بضرورة اتباع سياسة القوة. وكانت مدعومة او مغشوشة او محاصرة من قبل ممثلي المستوطنين الذين كانوا دائماً يشكلون الاغلبية في اوساط المنتخبين والذين يمتلكون اجهزة خصوصية عن طريق المفوضيات المالية الجزائرية والمؤتمر الاستشاري ثم فيما بعد المجلس التونسي الكبير. وهي كلها مسؤولة عن التصويت على الميزانيات المحلية. وبشكل خاص فان الدعم الذي قدمته جماعة تونس الفتاة للتظاهرات الشعبية قد ادى الى طردهم لبضعة اشهر ومنع جريدتهم

(مارس ١٩١٢). وكان ذلك يرهص بالمصير المخصص للعمل السياسي الذي يهدد باستخدام الممكنات الكامنة للرفض الذي تمثله الجماهير الشعبية التي بقي تأثير الثقافة الفرنسية عليها ضعيفاً.

وعلى الرغم من كل ذلك، فاننا لا نستطيع الامتناع عن التفكير بان الحرب العالمية الأولى التي قتلت الكثير من رجال المستقبل وجمدت الباقين في عقليات محنطة ومواقف بالية قد سببت هنا كما في امكنة أخرى الكثير من الآثار السلبية.



الجزء الثالث

حربان مع الامبراطورية



١ ـ الحرب العالمية الاولى وما تلاها (١٩١٤ ـ ١٩٢٣)

لا يمكن للعالم الاسلامي ان يكون في الحرب التي ابتدأت في شهر اغسطس من عام ١٩١٤ الا جبهة ثانوية. ذلك ان مصير الحرب سوف يُحسم على ساحات الوغى في اوروبا، ثم على ظهر المحيطات اكثر فاكثر. ولكن ما كان ممكنا ان يبقى على هامش حلقات هذا الصراع الكبير الذي أدى الى قلب مستقبله.

بدايات الصراع

كان الهم المسيطر في الايام الاولى للحرب هو نقل الجنود من الجزائر الى فرنسا (اي الفرقة التاسعة عشرة للجيش)، هذا بالاضافة الى أغلبية فرقة احتلال المغرب. وكل شيء تم على ما يرام. وبعد ان ضُمن الحياد الايطالي، راح الاسطول الفرنسي يؤمن حماية القوافل عبر المتوسط، حتى ولو ادى به الأمر للسماح للفرقة البحرية الالمانية للاميرال سوشون بقصف مدينتي بوون وفيليب فيل قبل ان تبحث عن ملجأ لها في البوسفور (٤ اغسطس). وفي المغرب كان ليوتي قادرا على ارسال اربعين الف رجل الى فرنسا دون ان يتراجع عن اي موقع مهم في مواجهة «الانشقاق» المتمرد. وقد راحت الحالة تتفاقم بدءا من دخول العثمانيين الحرب.

فمنذ الثاني من اغسطس ١٩١٤ عقد العثمانيون معاهدة تحالف سرية مع قوى المحور. وكان ينبغي ان يصدر اعلان الحياد لكي يكمل التحضيرات العسكرية. وعلى الرغم من تحفظات بعض زملائه، فان انفير باشا قد رأى في الانخراط الى جانب قوى المحور وسيلة لاعادة الصلة مع عظمة الماضي وبخاصة

ضد الروس. واما وعود الحلفاء التي اخذوها على انفسهم في احترام اراضي الامبراطورية اذا ما التزمت موقف الحياد الكلي فانها لم تكن تبدو مقنعة ابدا. وراح ضغط برلين على الباب العالي يتزايد بدءاً من معركة المارن عندما تراجع الأمل بايجاد حل سريع غرباً. وفي نهاية شهر سبتمبر كانت المضائق مغلقة امام الملاحة التجارية. وكانت مبادرات الاميرال سوشون الذي حافظ على قيادة اسطوله المباع غشاً للاتراك والذي راح يقصف اوديسا وسيباستبول قد أدت الى حسم القرار.

وكان اعلان الحرب من قبل الحلفاء (بتاريخ ٢ - ٥ نوفمبر ١٩١٤) قد وسع من نطاق الصراع لكي يشمل مجمل انحاء العالم العربي. واصبحت المصالح الفرنسية في الشرق مهددة بشكل خطير. والواقع انه كان قد تم النيل منها قبل شهر من ذلك التاريخ عندما اتخذت اسطنبول قراراً بالغاء نظام الامتيازات الاجنبية. وكان اعلان الجهاد من قبل السلطان - الخليفة (بتاريخ ٢٣ نوفمبر) يهدد بزعزعة الممتلكات الاسلامية للحلفاء، وخصوصا في افريقيا الشمالية التي اصبحت الآن مفرغة من افضل القوات الفرنسية.

نحو اقتسام الامبراطورية العثمانية

في البداية كان يبدو ان الفرنسيين يتابعون هدف المحافظة على الامبراطورية العثمانية. فقد عارضوا اي هجوم مباشر على سورية ولبنان كما كان يرغب بعض القادة البريطانيين (وبخاصة كيتشنر). فقد فضلوا دعم اقتراح تشرشل بالهجوم على الدردنيل. فنجاح مثل هذا الهجوم كان سيؤدي الى تحقيق ثلاثة اهداف دفعة واحدة: اعادة العلاقات مع روسيا، وضع المضائق تحت السيطرة الفرنسية - البريطانية، إجبار تركيا على الانضمام للحلفاء. ولكن فشل هذه العملية (بين فبراير واغسطس من عام ١٩١٥) كشف عن متانة التحالف الالماني - التركي. وفي نفس الوقت اقلقت العملية روسيا التي خشيت، بحق، من ان تسلب احد اهدافها التقليدية للسياسة الكبرى. ولهذا السبب اعترفت لها الحكومة البريطانية منذ ١٢ مارس بحق ضم القسطنطينية والمضائق. ثم اتبعتها الحكومة الفرنسية على نفس الخط (بتاريخ ١٠ ابريل) وفي الوقت نفسه، وبمناسبة عقد معاهدة لندن (بتاريخ ٢٦ ابريل)، طالب الايطاليون بحقوقهم في جنوب - شرق الاناضول (منطقة انطاليا) كثمن لدخولهم الحرب الى جانب

الحلفاء.

وكان من الصعب التراجع عن هذه الالتزامات وخصوصا ان بعض القادة الروس قد اصبحوا مرتاحين لانفتاح الديبلوماسية الالمانية عليهم بعد الهزائم التي لحقت بهم في صيف ١٩١٥. وبالتالي فقد كان الحلفاء حريصين على ابقائهم الى جانبهم بأي ثمن. وهكذا فقد راحوا يطرحون مسألة التقسيم بكل وضوح. وقد لاقت هذه الفكرة اصداء ايجابية في فرنسا اكثر فاكثر، حيث راحت تظهر فكرة تشكيل «سورية الكلية» تحت الهيمنة الفرنسية.

ومنذ شهر مارس ١٩١٥ اطلقت لجنة آسيا الفرنسية دعوة في هذا الصدد. وبالاضافة الى جهود ساسة فرنسيين نافذين في هذا الاتجاه كبيير ايتين فلاندان، وجورج ليغ جاء دعم غرفتي التجارة في مرسيليا وليون والجمعية الخيرية الكاثوليكية لمدارس الشرق لكي يزيد من قوة هذا الاتجاه.

وما كان لهذه النزعة التدخلية المغامرة الا ان تقوى بواسطة الانفعال الذي اثارته الاخبار القادمة من سورية. فقد ألغى الحاكم جمال باشا مكانة جبل لبنان منذ شهر اكتوبر ١٩١٥، وأعدم الأعيان من مسيحيين ومسلمين بعد ان اتهمهم بالعمالة لفرنسا.

والمفاوضات التي ابتدأت عام ١٩١٥ انتهت بالاتفاقيات السرية لسايكس ـ بيكو في مايو ١٩١٦. واقتضت هذه الاتفاقيات بان تحافظ انكلترا على السيطرة على طريق الهند عن طريق احتلال منطقة وادي الرافدين السفلى والمنطقة الصحراوية الممتدة حتى سيناء. اما فرنسا فتتلقى حق الادارة المباشرة لمنطقة ساحلية تمتد من عكا الى ميرسين بالاضافة الى جزء كبير من الاناضول (قيليقية، سيفاس، دياربكر) كما وتمتلك بالاضافة الى ذلك منطقة نفوذ تمتد من دمشق الى حلب وحتى الموصل. وهكذا ترسخ حضورها في منطقة كانت ذات اهمية بالنسبة لمصالحها ومطامحها الاقتصادية منذ زمن طويل. كما وتضع تحت سيطرتها المباشرة او غير المباشرة سورية الكبرى جدا والممتدة من المتوسط الى الاحواض العليا للفرات ودجلة الواقعة على نقطة التمفصل بين العالم العربي والعالم التركي مع امكانيات التوسع نحو الخليج وايران والقوقاز والبحر الاسود. وقد استسلم المفاوضون الفرنسيون (مؤقتا كما اعتقدوا) للقبول بسيطرة دولية على فلسطين، كما وكانوا يأملون بمساعدة روسيا من أجل الحصول على إدارة هذه الاراضي حتى ولو اضطرهم الأمر لمبادلتها بالموصل.

هل كان البعض يفكرون آنذاك بالتحضير لسياسة مشتركة تشمل هذه الممتلكات المقبلة للمشرق وممتلكات المغرب؟ كنا قد رأينا سابقاً بأن ليغ كان منذ فترة ما قبل الحرب في عداد البرلمانيين المؤيدين لاصلاح مكانة المسلمين الجزائريين. وقد كرر هذا الاقتراح مرة أخرى عام ١٩١٥. وبالاضافة الى عامل الصدق في هذا الموضوع يمكن اضافة الاقتناع القائل بان بعض السياسة الليبرالية قد تساهم في اعطاء وجه مقبول لفرنسا وقادر على جعل عرب المشرق يقبلون باتفاقيات سايكس بيكو. وكانت مشاركة وفود مغربية كبيرة في الحج الى مكة عامي ١٩١٦ و١٩١٧ حيث انتهى الهاشميون للتو من طرد الاتراك، وكذلك استخدام فرنسا بشكل واسع لقوات شمال افريقيا من أجل شن هجوم في الشرق الاوسط، كل ذلك كان يمثل بداية تحقيق هذا المشروع. ولكن يبقى صحيحاً ايضاً انه كان من الأهمية بمكان ان تضمن فرنسا ولاء المغاربة واخلاصهم. ولكن هنا بالذات ابتدأت المشاكل تظهر.

الصعوبات الفرنسية في المغرب الكبير والصحراء (١٩١٦-١٩١٧)

حصلت احداث كثيرة تسترعي اهتمام المغاربة. ففي ليبيا راح الزعماء الوطنيون يشنون المعارك من جديد منذ نهاية عام ١٩١٤ بمساعدة الضباط الاتراك الذين انزلتهم الغواصات الالمانية على الشواطىء. وبعد ان اجبروا الايطاليين على التراجع الى بعض المواقع الساحلية، شنوا هجوماً على البريطانيين انطلاقاً من منطقة بنغازي. ولا يمكن تجاهل فشل الحلفاء في الدردنيل، ولا كذلك استسلام الجيش البريطاني المرسل الى العراق في منطقة كوت العمارة (ابريل ١٩١٦). وقد تم تضخيم هذه الهزائم من قبل الدعاية التركية - الالمانية المنظَّمة انطلاقاً من اسطنبول وبرلين او سويسرا، والمبثوثة على هيئة منشورات او جرائد من قبل اسبانيا او طرابلس (ليبيا). وعندئذ تشكّل تيار تعاطف حقيقي تجاه اعداء فرنسا. فالقيصر الالماني اصبح «الحاج غيوم» وتحول الى شخصية اسطورية في أوساط المسلمين. وفي الوقت نفسه كانت التضحيات المفروضة من قبل فرنسا غير محتملة الا بصعوبة، وكذلك مشاكل التموين (نقصد بالتضحيات هنا تجنيد الناس اجبارياً في افريقيا الشمالية، ثم التجنيد التطوعي

في افريقيا السوداء).

وفي مثل هذا الجو ينبغي الا ندهش لاندلاع سلسلة من الانتفاضات والثورات. ففي شهر اكتوبر من عام ١٩١٥ اندلع التمرد في الجنوب التونسي. وفي عام ١٩١٦ اندلع التمرد في الصحراء. وفي شهر مارس من عام ١٩١٦ هاجم الليبيون بقيادة السلطان احمد جانيت واضطر الفرنسيون لاخلاء المكان والتراجع نحو الغرب هذا في حين ان تيبستي قد هجرت. وفي شهر ديسمبر أدى تمرد طوارق آير الى محاصرة اغاديس، هذا في حين ان هجمة المقاومة الليبية على الهقّار قد ادت الى مصرع الاب المسيحي شارل دوفوكو في برجه بتمانراسيت. وكان هذا الأب المقيم في الهقّار منذ عام ١٩٠٥ قد قتل ليس كمسيحي بقدر ما كان مرتبطاً بالفاتحين بسبب التأييد الذي قدمه دائماً للتواجد الفرنسي هناك. ولكن اندلعت انتفاضات اخرى ايضاً في مناطق شديدة الاختلاف كمنطقة الأوراس الجزائرية، او انعطاف مجرى النيجر، او غرب الفولتا او داهومي العليا.

صحيح ان لهذه الانتفاضات اسباباً مباشرة متنوعة. ففي الصحراء يمكن تفسيرها خاصة بواسطة ضعف التشكيلات العسكرية الاوروبية التي قدمت لقادة المقاومة الفرصة الملائمة لزعزعة احتلال حديث العهد (اقل من عشر سنوات). وفي الاماكن الاخرى ربما كانت تجاوزات التجنيد او الضرائب الاجبارية هي المسؤولة عن ذلك. ولكن على الرغم من ذلك فان تزامن كل هذه الاضطرابات دفعة واحدة قد طرح مشكلة حقيقية على السلطات الفرنسية في الوقت الذي كانت تجهد فيه لتعبئة امكانيات المستعمرات من أجل الحرب.

النصر

ولكن استعادة الحلفاء لزمام الأمور كان سريعاً. فقد كانت النجدات المحدودة كافية لقلب الوضع في المناطق المتمردة بعد استخدام القمع الذي لم ينتبه اليه احد قياساً الى حجم المجازر التي كانت تحصل في اوروبا. وقد خف التهديد الليبي عام ١٩١٧. واستعاد البريطانيون والايطاليون زمام الهجوم. ثم تمزق التمرد بين الزعماء المتنافسين بدون ان يستطيع الاتراك فرض انفسهم حقيقة. وقد عقد قسم من السنوسيين بقيادة الشيخ محمد الادريسي هدنة مع

الانكليز والايطاليين. وكانت هذه الهدنة تغطي كل منطقة بنغازي في ليبيا (ميثاق اكروما، يوليو ١٩١٧). واما الالمان والاتراك فقد كانوا ينظرون للمغرب الكبير او لافريقيا كمنطقة ثانوية، ولذا فلم يوجهوا جهودهم العسكرية باتجاه المغرب الفرنسي وانما اكتفو باعمال الدعاية.

ان مجمل هذه الظروف تكفي لتفسير سبب سياسة المسايرة والتهدئة التي اتبعها القسم الاعظم من السكان المسلمين الواقعين تحت الهيمنة الفرنسية. ولكن الصورة ستظل ناقصة اذا ما نسينا بان قسماً لا يستهان به منهم قد ساهم بفعالية في انتصار فرنسا. فقد كان عمل الأعيان المحليين يمارس دوره منذ بداية الحرب لصالح الحلفاء عبر تصريحات الولاء وتقديم الدعم المعنوي والمادي للادارة الاستعمارية. وبالنسبة للكثير من «الشبيبة» المسيّسة في فترة ما قبل الحرب فان الانتماء دون تحفظ إلى القضية الفرنسية قد سهّل عملية التطور السياسي. وهذا التعاون بين الجانبين تم تيسيره من قبل موقف الادارة والاوساط السياسية الفرنسية. فقد كان كليمنصو منذ وصوله الى السلطة (نهاية ١٩١٧) مشغولا بمسألة القوات والتجهيزات. وقد قرر استئناف عملية التجنيد اعتمادا على قاعدة اكثر ملاءمة للمثل العليا الجمهورية عن طريق الايحاء بتقديم تعويضات مقابلة. وقد تمت دراسة مشروع لاصلاح افريقيا الغربية الفرنسية تحت مسؤولية النائب السنغالي ديانييه. ثم استدعي الحاكم جونار الى الجزائر في شهر مارس من عام ١٩١٨ لكي يحل محل لوتو الذي اظهر عن عجزه وعدم كفاءته. وقد بدا راغبا في تحقيق المطالب المحلية للسكان.

واما على الجبهة فقد ابدى رماة افريقيا الشمالية او افريقيا السوداء اخلاصا لا غبار عليه. فقد كان الجو السائد بينهم وبين الفرنسيين هو جو المساواة بشكل عام. وكان الفرنسيون يحترمون الفرائض القرآنية (وبخاصة فيما يتعلق بالمحظورات الغذائية). يضاف الى ذلك شعور هؤلاء الرماة بانهم قد تخلصوا من نظام اجتماعي وعائلي واستعماري خانق. كما انهم كانوا يحسون بالفخر لمقاتلة الالمان (والتفوق عليهم) وخصوصا وان الالمان مشهورون بانهم افضل جنود العالم. كل هذه العوامل تفسر لنا سبب الاخلاص والوفاء لفرنسا. ولكن من الخطأ ان يظن الفرنسيون ان هذا الاخلاص كان يعني الاقتناع بالنظام الاستعماري. ويعتقد انه قد تم تجييش حوالي الثلاثمائة الف مقاتل مغربي اثناء الحرب، من بينهم ١٧٠ الف جزائري، و٨٠ الف تونسي، و٣٥ الف مغربي. وقد

قتل في الحرب خمسة وعشرون الف مجند جزائري مسلم الى جانب اثنين وعشرين الفاً من المسيحيين واليهود. واما اليد العاملة المدنية التي جندت من أجل دعم مجهود الحرب فكانت تمثل اقل بقليل من مائتي الف رجل (من بينهم مائة وعشرون الف جزائري، وثلاثون الف تونسي، وخمسة وثلاثون الف مغربي). وينبغي ان نذكر الى جانب هؤلاء المحاربين من مسلمي افريقيا الشمالية نسبة مهمة تصل الى مائتي الف رجل تقدمها افريقيا الغربية الفرنسية.

الفرنسيون والانكليز في المشرق

اذا كانت الحرب لم تضعف المواقع الفرنسية في المغرب، فقد تضافرت عوامل كثيرة لاضعاف مواقعهم في المشرق. فقد كانت رئاسة الاركان الفرنسية مهمومة بشكل خاص بالجبهة الفرنسية ـ الالمانية، وبالتالي فقد رفضت منذ عام ١٩١٥ ان تبذل اي جهود كبيرة في المشرق. وقد عارضت اكثر من مرة مشروع الانزال البحري في الاسكندرية، هذا المشروع الذي كان يحظى برضى البريطانيين الحريصين على حماية مصر من اي هجوم قادم من جهة سيناء. لقد كانت رئاسة اركان الحرب الفرنسية تفضل تكريس بعض القوات التي تملكها من أجل تفكيك الامبراطوريات المركزية في اوروبا الشرقية انطلاقاً من قاعدة سالونيك التي تشكلت بعد هزائم ١٩١٥. في الواقع ان هجوم الماريشال فرانشيه ديسبيري الذي وصل الى الدانوب في سبتمبر ١٩١٨ قد ادى الى استسلام بلغاريا وفصل الاتراك عن حلفائهم، وهدد في آن معاً فيينا والقسطنطينية مسهماً بذلك، وبشكل حاسم، في النصر. ولكن هذا النجاح لا يضع في ايدي الفرنسيين وبشكل فوري الضمانات التي يحتاجونها في المشرق. والواقع ان فرانشيه ديسبيري لم يكن يمتلك من ستمائة الف رجل الا اقل من مائتي الف فرنسي.

اما حالة البريطانيين فكانت مختلفة جداً. فهؤلاء قد احتلوا بغداد منذ شهر مارس عام ١٩١٧. ثم دخلت قواتهم بقيادة الجنرال اللّنبي الى القدس في شهر ديسمبر من عام ١٩١٧ ثم الى دمشق في شهر سبتمبر من عام ١٩١٨. وكانوا يمتلكون في تلك الفترة حوالي المائة الف رجل بين سيناء وطوروس مقابل سبعة آلاف فرنسي تقريباً (ويمثل هؤلاء اساساً المفرزة الفرنسية في فلسطين بقيادة

الكولونيل بييباب). وهذه النجاحات العسكرية جعلتهم يبدون بمثابة المنتصر الاكبر على الاتراك. وقد راح الاميرال الانكليزي كالتورب (بدون استشارة حلفائه) يتفاوض مباشرة مع ممثلي عزت باشا الذي كان قد حل محل جماعة تركيا الفتاة. اقول راح يتفاوض معهم حول بنود هدنة مودروس (اكتوبر ١٩١٨). وبناء على طلب رئيس الوزراء لويد جورج راح احد المرؤوسين البريطانيين لفرانشيه ديسبيري واسمه الجنرال ميلن يترأس فرقة جيش مؤلفة من البريطانيين اساساً وهدفها احتلال المضائق. وهكذا حقق الانكليز استسلام الثكنات العثمانية في الموصل ولواء اسكندرون واحتلوا البوسفور والدردنيل وحتى الحقول البترولية في باكو.

وبالاضافة الى فوائد التواجد العسكري كانت هناك فوائد الديبلوماسية الناشطة. فلكي يسهلوا فتوحاتهم راح الانكليز يشجعون ويساعدون التمرد على الاتراك، هذا التمرد الذي كان قد شن من قبل الشريف حسين في شهر يونيو من عام ١٩١٦. وهو حاكم مكة وزعيم سلالة الهاشميين. وكان يهدف الى تشكيل مملكة كبرى تشمل كل الممتلكات العربية القديمة للامبراطورية العثمانية (انظر مراسلات الحسين - مكماهون عام ١٩١٥). وهكذا استطاع الانكليز ان يبرزوا انفسهم بمثابة القوة العظمى الوصية على العرب. كما وكسبوا ود الحركة الصهيونية عندما وعدوا باقامة وطن لليهود في فلسطين من خلال تصريح بلفور الشهير في نوفمبر ١٩١٧. صحيح ان الفرنسيين لم يكونوا لامبالين بهذه الاعمال. فبعثة الكولونيل بريمون كانت مكلفة باقامة الاتصال مع الحسين، هذا في حين ان سرية من الجيش الفرنسي (ذات التركيبة الجزائرية في معظمها) كانت تقاتل الى جانب الجيش العربي. يضاف الى ذلك ان باريس قد وقعت على بنود تصريح بلفور (على الرغم من التحفظات التي سجلتها عليه، ومن بينها تحفظات فيليب بيرتوليه السكرتير العام لوزارة الخارجية). ولكن من الواضح ان هذه الارادة الطيبة لا يمكنها ان تصل الى حد نقض اتفاقيات سايكس بيكو. واما بالنسبة للندن، فعلى العكس، كانت ترى بضرورة مراجعتها والتفاوض عليها من جديد. فمنذ البداية كان الكثيرون يعتبرونها غير مناسبة لمصالح بريطانيا. فهل كان من الممكن، مثلاً، التراجع عن احتلال فلسطين الضرورية لضمان أمن السويس؟ هل كان من الممكن التراجع عن الحقول البترولية في الموصل؟ ثم بشكل اخص فان تطور موازين القوى يجعل الاتفاقيات

المعقودة قبل ثلاث سنوات وكأنها متجاوزة؟

المطامح العربية

في الشرق الاوسط، كان يبدو ان ساعة القومية العربية قد أزفت. فالانتفاضة العربية لعبت دوراً لا يستهان به. لقد وضعت الحجاز مع مكة والأماكن المقدسة، وكذلك الشاطىء الشرقي من البحر الاحمر تحت سيطرة الحلفاء. وكانت سرايا الامير فيصل ابن الحسين قد اسهمت في الهزيمة التركية وذلك عن طريق شلّ حاميات سكة حديد المدينة اولاً، ثم عن طريق تشكيل الجناح الايمن من جيش اللّنبي. وكانت اول الداخلين الى دمشق. وكان الطموح للوحدة والسيادة قد خرج مدعّماً من تلك الفترة. وكان عمل الجمعيات القومية قد ابتدأ قبل الحرب، ثم ساهمت في الانتفاضة العربية. وقد تعرض اعضاؤها للقمع من قبل الاتراك، وبعضهم دفع حياته ثمناً لذلك. وقد حاول فيصل جاهداً تشكيل ادارة الدولة، وكان يحظى بشعبية حقيقية. وبالاضافة الى هذه العواطف الايجابية، كانت توجد رغبة عامة في التخلص من الهيمنة الاوروبية التي كانت مطامحها معروفة في المنطقة. كما وكانوا يرغبون في عرقلة برنامج الاستعمار الصهيوني الذي اصبح يسبب حتى قبل عام ١٩١٤ مخاوف حقيقية في فلسطين.

يضاف الى ذلك ان الحرب لم تنه المطامح التحررية في افريقيا الشمالية، هذه المطامح التي تم التعبير عنها حتى قبل ١٩١٤. فمثال بنغازي وخصوصاً طرابلس التي شكلت نفسها على هيئة جمهورية في نوفمبر ١٩١٨ كان يبدو مشجعاً. وفي حين ان البعض استخدموا قناة الدعاية التركية - الالمانية التي تدين النظام الاستعماري، راح الآخرون يفضلون اتخاذ موقف اقل تورطاً. فمثلاً نلاحظ ان مجلة **المغرب الكبير: اي الجزائر وتونس والمغرب الاقصى وطرابلس الغرب** التي اصبحت تطبع بدءاً من عام ١٩١٦ في جنيف قد اخذت تقوم بحملة من أجل الشروع باصلاحات عميقة يمكن التوصل اليها بالاتفاق مع فرنسا دون استبعاد عملية الاستقلال. وفي الاوطان نفسها كانت جماعات الجزائر - الفتاة وتونس - الفتاة ترفع عالياً راية اخلاص شعوبها لفرنسا من أجل الحصول على الحقوق السياسية. ولم تخيّب هذه المطامح كلياً. فالكلمات المعسولة أرفقت ببعض التدابير التي استعادت الى حد كبير البرامج المعلنة قبل

عام ١٩١٤ . من بين هذه التدابير : إلغاء فضيحة « الضرائب العربية » في نهاية عام ١٩١٨ ، توسيع تمثيل المسلمين في المجالس الاقليمية والبلدية منذ بداية ١٩١٩ . ولكن كل هذا لن يتخذ اهميته الا باعتباره بداية لعملية اكثر طموحا وجرأة.

ولم تكن هذه الحركات تبدو محرومة من الدعم الدولي. فالتعاطف الالماني المتزايد نحوها منذ بداية القرن ضمن اطار الجامعة الاسلامية قوي اكثر في فترة الحرب ولم يتوقف بسببها. وقد ظلت برلين موطناً للاتصالات ان لم يكن لتنظيم الاضطرابات. فمظهر القوة العسكرية للرايخ الألماني سحر نفوس المحاربين المسلمين القدامى. وقد رأى العرب، كبقية المسلمين، في اطلالة العهد البلشفي انهيار روسيا قبل كل شيء . وكانت تشكل بالنسبة لهم خطراً كبيراً منذ القرن الثامن عشر. ولكن مبادرات موسكو ما كان يمكن ان تبقى بدون تأثير على العرب والمسلمين. نقصد بمبادراتها هنا القرار الذي اصدرته بخصوص القوميات، هذا القرار الذي يعترف بحق كل الأمم التي كانت خاضعة لامبراطورية القياصرة القديمة بالاستقلال. كما ونشرت موسكو نص اتفاقيات سايكس بيكو الهادف الى فضح المطامع المكيافيلية للحلفاء في أراضي العرب والمسلمين وتنبيههم الى ذلك. وكانت الأممية الثالثة التي تأسست في شهر مارس من عام ١٩١٩ قد قدمت نفسها كآلة حربية ضد الامبريالية الاستعمارية المدانة من قبل لينين في كتاب مشهور بصفتها « اعلى مراحل الرأسمالية » .

ولكن ربما كانت هيبة الولايات المتحدة اكبر في ذلك الوقت من هيبة الالمان او السوفييت. فدخولها الحرب في ابريل من عام ١٩١٧ كان حاسماً في اهميته. وهكذا اصبح الرئيس ويلسون بالنسبة للفرنسيين كما بالنسبة للعرب بطل العدالة والقانون. ولكن الأولين يشكرونه بشكل خاص لانه قدم لقضيتهم المساعدة المادية والضمان المعنوي الذي تمثله اميركا. واما بالنسبة للثانين، فعلى العكس، فانه يمثل رجل الأمل اكثر مما يمثل رجل النصر. فنقاطه الاربع عشرة (الصادرة في ٨ يناير ١٩١٨) تعلن انه فيما يخص تسوية المسائل الاستعمارية فان مصالح السكان المعنيين تستحق اهتماماً معادلاً للاهتمام الذي تحظى به مطالب القوى المستعمرة. كما وتلح هذه النقاط على ضرورة ضمان وجود الأمم غير التركية في الامبراطورية العثمانية، وضرورة ضمان تطورها المستقل ذاتياً. يضاف الى ذلك ان العرب كانوا حساسين ايضاً الى مسألة ان الولايات المتحدة

كانت ترفض اعتبار نفسها ملزمة بالاتفاقيات المعقودة سابقاً بين الحلفاء ، وانها لم تعلن الحرب على الاتراك .

هل كان الفرنسيون واعين بهذه المتغيرات؟ كان الديبلوماسيون ورجال الدولة ميالين بالاحرى الى التقليل من اهميتها . وكان معظمهم يعبر عن ارتياحه «لاخلاص» شعوب افريقيا الشمالية وولائها لفرنسا . وكانوا يعزون هذا الاخلاص الى مزيج محكم من استخدام النزعة الأبوية والقوة في آن معاً . وكانت الاغلبية تلح على الشعبية الحقيقية التي تحظى بها فرنسا في المشرق، وبخاصة في اوساط الطائفة المارونية. وكان الكثيرون منهم يشكون بمشاريع العائلة الهاشمية. وقالوا بان الحسين وابناءه لا يستطيعون ان يتحدثوا باسم كل تنويعات الرأي العام العربي في الشرق الاوسط. فهناك اولا اولئك الذين يعلنون ولاءهم للسلطان في اسطنبول، وهناك ثانياً المطامح المتنافسة وخصوصا مطامح عبد العزيز ابن سعود ، سيد المنطقة الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة العربية، وهناك ثالثاً المشاعر الاقليمية. وكلها اشياء تعرقل مطامح الحسين وابنائه. والواقع ان التصور الامبريالي الذي كان سائداً عن العلاقات الدولية قبل عام ١٩١٤ والذي كان يعتمد بشكل كلي على موازين القوى بين القوى العظمى قد استمر في الهيمنة بعدئذ .

الخيارات الديبلوماسية والصعوبات السياسية

كان اضطراب العالم الاسلامي وهيجانه يبدو عاماً شاملاً. ففي تركيا راحت المقاومة للحلفاء تبدأ بتنظيم نفسها منذ ربيع عام ١٩١٩ تحت قيادة مصطفى كمال. وفي نفس اللحظة رفض البرلمان الفارسي التصديق على معاهدة مفروضة من قبل بريطانيا ومعتبرة غير متلائمة مع سيادة البلاد . وفي الشرق الاقصى كان المسلمون يساهمون الى جوار حزب المؤتمر في التمرد المضاد للبريطانيين في الهند . هذا في حين ان المحاربين الافغان كانوا يواجهون سرايا الجيش الانكليزي. وفي العالم العربي راحت الانظار تستدير اولاً نحو مصر التي كان الانكليز قد فرضوا عليها حمايتهم في شهر ديسمبر عام ١٩١٤ . وقد طالب سعد زغلول باشا بالاستقلال الفوري بدءاً من نوفمبر ١٩١٨ . وقد راح هذا الرجل يتزعم حزباً جديداً باسم **الوفد** ويفرض نفسه كقائد للحركة الوطنية.

وكان الرفض البريطاني القاطع لهذا المطلب قد ترافق مع اعتقال زعماء الوفد وأدى عام ١٩١٩ الى اندلاع تظاهرات شعبية عنيفة اغرقت البلاد في جو التمرد .

كان كليمنصو الذي حافظ على رئاسة مجلس الوزراء حتى بداية ١٩٢٠ مهموماً قبل كل شيء بالأمن الفرنسي في مواجهة المانيا . وهذا ما دفع به للبحث عن الدعم البريطاني والتخلي عن فلسطين والموصل (مؤتمر لندن، ديسمبر ١٩١٨). ولكن هذا لا يعني ان فرنسا قررت التراجع الكلي عن المشرق وذلك بسبب ضرورة الحفاظ على الهيبة القومية وبسبب الضغوط التي تمارس في هذا الاتجاه داخل فرنسا ذاتها . فمثلاً كان ضغط «اللوبي السوري» قد تزايد منذ بداية ١٩١٩ ، وكان يستخدم بذكاء كل المناهج التي اثبتت فعاليتها من محاجات اقتصادية وسياسية وثقافية. وهذا ما حصل في **لجنة ليون للحفاظ على المصالح الفرنسية في سورية**. وكانت هذه اللجنة تجمع تحت الرئاسة الشرفية لادوار هيريو صناع الحرير والاساتذة الجامعيين ورجال الدين. وفي موازاة ذلك كان السيناتور هنري بيرنجيه، رئيس اللجنة العامة للبترول، يلح على ضرورة ان تضمن فرنسا لنفسها استقلالها البترولي عن طريق الحصول على اسهم المانية في **شركة البترول التركية**. وهي شركة كانت قد حصلت عام ١٩١٢ على امتياز التنقيب عن بترول الموصل. وهكذا وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة للانخراط في بداية عام ١٩١٩ في مفاوضات مزدوجة: اي اقتصادية في منطقة وادي الرافدين، وسياسية عندما طالبت بالانتداب على سورية. وكان الموقف البريطاني مشجعاً لأنه تم التوصل الى معاهدة اتفاق بشأن المصالح البترولية في شهر يوليو. ويقضي الاتفاق بتقديم ٢٥٪ من الاسهم للمصالح الفرنسية (المقصود اسهم الشركة البترولية التركية). كما وعقدت اتفاقية في شهر سبتمبر من عام ١٩١٩ ، وكانت تقضي بخلافة الفرنسيين للانكليز في قيليقيه وعلى الشاطىء السوري. ولكن هذا النجاح الأول لم يكن كافياً لتسوية المشاكل. فلم يستطع الامير فيصل في مواجهة التصميم الفرنسي ان يفرض برنامجه بتشكيل مملكة عربية كبرى في مؤتمر السلام في باريس. ولكنه نجح بدعم من الانغلوساكسون في ارسال لجنة تحقيق الى الشرق الاوسط (وهي بعثة كينغ - غرين). وهدفها التعرف على آمال السكان. وكانت نتائجها التي توصّلت إليها في شهر اغسطس من عام ١٩١٩ تتحدث عن رغبة الاغلبية في المحافظة

على الوحدة السورية تحت قيادة فيصل. وبالتالي كانت معادية جداً للانتداب الفرنسي. وكان موقع الامير قوياً جداً وخصوصا انه يتمتع بدعم المؤتمر الوطني المنتخب (في شهر مايو من عام ١٩١٩). وفي مواجهة هذه الطموحات المنتشرة عموماً لدى المسلمين السنّة، لم تكن الحكومة الفرنسية تستطيع التحجّج الا بضمانة اللجنة المركزية السورية التي جمع اعضاؤها من بين الشخصيات اللبنانية الساكنة في باريس. وكانت المساندات الحقيقية فعلاً محصورة بممثلي الموارنة الذين طالبوا بتشكيل لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي.

وفي افريقيا الشمالية نفسها لم تكن صلابة المواقع الفرنسية تردع روح المطالبة لدى جماعتي الجزائر الفتاة وتونس الفتاة. ففي الجزائر راح نضال الامير خالد، حفيد الامير عبد القادر، يتطور ويتزايد. ومن المعروف انه خريج كلية سان سير العسكرية الفرنسية وضابط برتبة مقدم في الجيش الفرنسي. وفي تونس تأسس الحزب الليبرالي - الدستوري (حزب الدستور). صحيح ان المطاليب لم تكن تصل الى حد المطالبة بانهاء الهيمنة الفرنسية. فقد كان الامير خالد يطالب فقط بنهاية القوانين الاستثنائية في المحافظات الجزائرية، ويطالب بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي. وكان حزب الدستور يرغب في اعلان الدستور، اي باقامة النظام البرلماني مع المحافظة على نظام الحماية. ولكن قادة هذه الحركات كانوا يطمحون الى أعلى وابعد من ذلك. فقد اوصل خالد في شهر مايو من عام ١٩١٩ رسالة الى الرئيس ويلسون يطالبه فيها بحق تقرير المصير للجزائر. وكان بيان الدستور يطالب صراحة بالتحرر الكامل. نقول ذلك وخصوصاً ان عمل مناضليه كان يتمتع بدعم شعبي مرتكز قبل كل شيء على شعورهم بانهم يدافعون عن الشخصية العربية والاسلامية لكلا البلدين. واما مثال بنغازي وطرابلس الغرب اللتين قبل الحاكم الايطالي بان يعترف لهما بمكانة مستقلة ذاتياً مع حكومتين وبرلمانين محليين (اكتوبر ١٩١٩) فقد كان يشكل بالتأكيد تشجيعاً لهما.

إغراء استخدام القوة

صحيح ان الحالة كانت مختلفة جداً بحسب القطاعات الجغرافية. فمع الاتراك كانت هناك مواجهة عسكرية حقيقية. وفي سورية كانت المسألة المطروحة تخص كيفية التوصل الى اتفاق مع فيصل والحركة القومية العربية. هذا

في حين ان مشكلة افريقيا الشمالية كانت تخص كيفية تطوير النظام الاستعماري. ولكن لم يكن هناك اي حل يفرض نفسه بشكل مسبق. فمعظم الزعماء الوطنيين كانوا واعين بالقوة العسكرية لفرنسا التي خرجت منتصرة من الحرب، ومتخلصة من الخطر الالماني الذي ساهمت انكلترا في ازاحته. وكانت لا مبالاة الولايات المتحدة بالمشاكل العالمية واضحة بسبب مرض ويلسون ثم فشله في فرض التصديق على معاهدة فرساي (نوفمبر ١٩١٩). وهذان الحدثان وضعا حداً (على الأقل حتى عام ١٩٤٢) للآمال المعلقة على المساعدة الاميركية. والواقع انها كانت آمالاً خيالية الى حد كبير. وبالتالي فقد كان يمكن التفكير في ايجاد حلول عن طريق التفاوض. في الواقع ان هذه الحلول لن تطبّق الا على الاتراك. واما في كل الامكنة الاخرى فسوف تعطى الأولوية لسياسة القوة والشدة.

ومن المستحيل عدم اقامة علاقة بين السياسة الفرنسية وبين الانتخابات التي جرت في نوفمبر عام ١٩١٩ لبرلمان الأفق الأزرق. فاليمين القومي الفرنسي المدعوم من قبل الراديكاليين حساس جداً لمحاجّات العظمة والازدهار التي راح ينشرها قادة الحزب الاستعماري الذين اصبحوا قادرين على الضغط بكل ثقلهم منذ ان كان ميليران قد خلف كليمنصو في رئاسة المجلس (مجلس الوزراء). وكانت ضخامة التضحيات الفرنسية تبدو وكأنها تستحق التعويض بواسطة زيادة القوة الامبراطورية. وكان استملاك اراض جديدة يمكن ان يعوض جزئياً خسارات بلد استنزفت قوته. وقد اعطيت الأولوية لضمان تطبيق معاهدة فرساي في مواجهة المانيا التي راحت تتوارى عن الانظار، وفي مواجهة الانغلوساكسون الحريصين على مجاملتها في المعاملة، وفي مواجهة البلاشفة الذين يحاولون استدراجها الى الثورة. وهذه الحالة النفسية المستعدة للدفاع عن المصالح الفرنسية المعتبرة بانها مهددة من قبل الطموحات المتنافسة، ولكن الخطرة، لم تكن بلا انعكاسات على الموقف تجاه العالم العربي - الاسلامي. فقد كانت بريطانيا مشبوهة، كما اوحى بذلك ليوتي، بانها تحضر لفاشودات جديدة، هذا في حين ان قادة روسيا السوفياتية قد عرضوا (بعد ان استعادوا السيطرة على القوقاز وآسيا الوسطى) تقديم الدعم للنضالات المضادة للامبريالية (مؤتمر باكو، سبتمبر ١٩٢٠). وقد راح الالمان انفسهم يثيرون القلق. ألم ينعقد مؤتمر الجامعة الاسلامية في برلين في شهر مايو ١٩٢٠ تحت رئاسة

الماريشال لودندورف وبحضور أنفير باشا؟ وكان من المتوقع القيام بعمل عسكري تجاه سورية بعد تعيين الجنرال غورو في منصب المندوب السامي العالي في بيروت، وتعيين روبير دوكي كمساعد مدني له. ومن المعروف ان الأول كان صاحب الانتصار في ساموري والمساعد الأمين لليوتي في المغرب الاقصى. وكان فاتحاً اكثر منه ديبلوماسياً.

واما الثاني فقد كان احد منشطي لجنة آسيا الفرنسية. وقد تدعم الموقف الديبلوماسي لفرنسا اثناء مؤتمر سان ريمو (ابريل ١٩٢٠). فقد منحت فرنسا ادارة سورية، ليس بشكل مطلق السيادة وانما كتفويض من جمعية الأمم، وذلك لكي تشرف على امورها وتأخذ بيدها حتى تصل بها الى الاستقلال. ومنحت انكلترا فلسطين ووادي الرافدين (العراق). وكان نفاد صبر الكي دورسيه (وزارة الخارجية) في فرض السيطرة الفرنسية قد انضاف الى تشدد المؤتمر الوطني السوري الذي طالب بالاستقلال الكامل وقضى على جهود فيصل في التوصل الى تسوية مقبولة. وفي ١٤ يوليو ١٩٢٠ وجه انذار حقيقي الى الحكومة السورية يطالبها بقبول الانتداب. وعلى الرغم من ان فيصل وبعض مستشاريه كانوا ميالين للقبول بالأمر الواقع، الا ان الجيش الفرنسي دخل بالقوة الى دمشق وحلب. وعندئذ تم حل المؤتمر الوطني وأجبر فيصل على المنفى، هذا في حين ان الضباط والاداريين الفرنسيين راحوا يسيطرون على البلاد.

وهكذا انهار الأمل بتشكيل مملكة عربية كبرى. فمنذ ٣٠ اغسطس تم الاعلان عن دولة لبنان الكبير. وقد اضيفت الى لبنان الصغير عام ١٨٦١ مدينة بيروت وسهل البقاع في الشرق ثم منطقة طرابلس في الشمال وفي الجنوب منطقة صور وصيدا مع خلفياتهما. واما تنظيم بقية اراضي الانتداب فقد توالى بسرعة عندما تم تشكيل دولتي دمشق وحلب، وكذلك دولة اراضي العلويين (سبتمبر). ومنذ نهاية العام ابتدأت المفاوضات من أجل اعطاء جبل الدروز مكانة الاستقلال الذاتي. ومن جهتهم راح البريطانيون يرسلون مندوبا سامياً عاليا الى فلسطين. في حين قام عبدالله، اخ الامير فيصل، باحتلال عمان من أجل اغلاق الباب على اي محاولة فرنسية للتوجه نحو الجنوب. كما راح البريطانيون يغرقون بالدم انتفاضة وادي الرافدين. وقد لاحظنا نفس الارادة الهادفة لفرض النظام الاستعماري الفرنسي في افريقيا الشمالية. فالأمير خالد واتباعه الذين كانوا قد حققوا نتائج جيدة في الانتخابات المحلية وقعوا ضحية

حملة تخويفية قامت بها الصحافة الاستعمارية. «فقانون الانسان المحلي» الذي كان كليمنصو قد علّق العمل به في شهر ابريل من عام ١٩١٩ اعيد له الاعتبار من قبل البرلمان منذ شهر يوليو عام ١٩٢٠. وفي نفس الوقت تم اعتقال عبد العزيز الثعالبي، مؤلف مقالة نقدية لافتة للانظار (بعنوان: «تونس الشهيدة»). وقد اعتقل معه قادة آخرون من حزب الدستور. وفي نهاية العام صمم ليوتي خطة لاحتلال المغرب الاقصى، وقد دعاها «بالمفيدة» ونفذها على مدار ثلاث سنوات.

بالمقابل راحت الحكومة الفرنسية تهتم باقامة علاقات طبيعية مع تركيا. فالمعارك التي وقعت في قيليقية بين القوات الفرنسية والوحدات العسكرية الكمالية (من أجل احتلال عين طاب بشكل خاص) بيَّنت حجم الثمن الذي ينبغي دفعه لاجبار الاتراك على التخلي عن الجزء المعترف به من الاناضول في اتفاقيات سايكس بيكو. وقد تلقت الحكومة الوطنية تأييداً واسعاً اكثر فاكثر اثناء اجتماع «الجمعية العمومية الكبرى» في انقرة (شهر ابريل ١٩٢٠).

السياسة التركية الجديدة والتوطيد النهائي (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)

منذ شهر فبراير ١٩٢٠ اقيمت سلسلة من الاتصالات مع مصطفى كمال وخصوصاً بواسطة جورج بيكو ثم روبير دوكي. ولكن بما ان الحكومة الفرنسية كانت حريصة على ألا تختلف مع الانكليز فانها قد انضمت اليهم من أجل ان تفرض على السلطان معاهدة سيفر التي قطّعت اوصال تركيا (١٠ اغسطس ١٩٢٠)، ومن أجل السماح للحكومة الاغريقية بتصفية الحركة الكمالية عسكرياً. وقد ادى هذا الحل وقبول السلطان به الى تشويه صورة السلالة العثمانية نهائياً وتحقيق الوحدة الوطنية الملتفة حول مصطفى كمال. وقد حذف هذا الأخير من الخارطة، مع تواطؤ البلاشفة، جمهورية ارمينيا (نهاية ١٩٢٠). ويبدو ان الوقت قد حان لتغيير السياسة المتبعة. وكانت مجريات الحالة وتطوراتها عام ١٩٢١ قد أقنعت اخيراً بريان، رئيس الوزراء الفرنسي، باتخاذ قراره (نقصد بالمجريات هنا عقد المعاهدة الروسية ـ التركية في ابريل،

الانتصارات التركية على الاغريق في بداية سبتمبر). وكان الاتفاق الذي فاوض عليه في انقرة النائب فرانكلان بويون في اكتوبر ١٩٢١ قد ثبّت الحدود المحدّدة من قبل خط سكة حديد بغداد الممتد من تشوبان بي الى نصيبين. واما سنجق اسكندرون فقد بقي تحت حكم الادارة الفرنسية. وكانت الاتفاقات التي عقدت مع انقرة تضمن تغطية الانتداب السوري في الشمال، هذا في حين ان رئاسة الاركان التركية قد اصبحت حرة منذ الآن فصاعداً في تهيئة كل قواتها من أجل الهجوم على اليونانيين. وقد شن هذا الهجوم في اغسطس عام ١٩٢٢. وفي شهر سبتمبر راحت المفرزات الفرنسية تنسحب حتى من الشاطىء الشرقي للدردنيل لكيلا تقف في وجه زحف الجيوش التركية الظافرة على اسطنبول.

هل كان توطيد المواقع هذا في المشرق هو الذي اتاح للحكومة الفرنسية ان تزيد من تشددها في المغرب؟ او انه ينبغي بالاحرى ان نرى في ذلك احدى نتائج السياسة العامة لتنفيذ المعاهدات، هذه السياسة التي يحرص عليها رئيس الوزراء الجديد بوانكاريه؟ مهما يكن من امر فان رحلة ميليران الى افريقيا الشمالية في ربيع عام ١٩٢٢ بعد ان اصبح رئيساً للجمهورية كانت فرصة لتأكيد ارادة الجمود او ابقاء الاوضاع كما هي في مواجهة اولئك الذين يريدون الاستفادة من الحدث. فقبل يومين من وصول الرئيس الى الدار البيضاء وجه باي تونس محمد الناصر انذاراً حقيقياً مهدداً بالاستقالة اذا لم تلبَّ خلال ثمان واربعين ساعة النقاط الثمان عشرة من مشروع الاصلاحات الذي اقترحه الدستور. وقد فرض عليه المندوب السامي تحت التهديد تراجعاً فورياً عن انذاره. صحيح ان طريقة الانذار قد صدمت السلطات الفرنسية. ولكن ينبغي الا ننسى ان الطلب الذي تقدم به الأمير خالد بعد بضعة ايام من ذلك التاريخ وبحضور رئيس الجمهورية من أجل التمثيل النيابي للسكان المحليين قد تم بطريقة الاحترام الزائد ولكنه لم يتلق اي جواب ايجابي على الرغم من ذلك.

وقد شهدت الشهور التالية تتويجاً نهائياً للسياسة المتبعة منذ سنتين. ففي شهر يوليو من عام ١٩٢٢ منحت فرنسا رسمياً حق الانتداب على سورية ولبنان، هذا في حين ان البرلمان في باريس قد راح يدفن برنامج الاصلاحات التونسية قبل ان يرفض بعد بضعة اشهر برنامج الاصلاحات الجزائرية. وكان انتصار اتباع مؤيدي الوجود الفرنسي الكامل قد أدى الى النفي الطوعي

(والمتزامن تقريباً) لعبد العزيز الثعالبي والأمير خالد (في يوليو ١٩٢٣).

اسباب النجاح

استطاعت الحكومة الفرنسية ان تعتمد، بالاضافة الى تنازلاتها السابقة، على تعب البريطانيين وانقساماتهم. فلم يكن باستطاعة هؤلاء ان يواصلوا الى ما لا نهاية جهودهم العسكرية المكلفة. ولم يكونوا راغبين في تحدي حليفهم في الوقت الذي كانوا يتمنون ان يبدي المزيد من التعقل والحلم تجاه المانيا المهزومة. وعلى عكس ما كان يعتقده الكثير من الفرنسيين الميالين الى المبالغة في تقدير حجم الدور الذي يلعبه الكولونيل لورنس في السياسة البريطانية، فان قادتهم لم يكونوا كلهم يريدون ان يلعبوا ورقة الوحدة العربية في ظل القيادة الهاشمية. بل ويمكنهم ان يعتبروا انهم قد حافظوا على الشيء الاساسي الذي يهمهم عندما حصلوا على حق الانتداب على فلسطين والعراق. هل كان ذلك على حساب فرنسا؟ بعض الفرنسيين يعتقدون ذلك. وهم يتأسفون على فقدان الهيبة الناتجة عن تخليهم عن حماية الأماكن المقدسة، كما ويتأسفون على التضحية بالطاقة والاستقلالية الذاتية التي تؤمنها نظراً لتنازلهم عن بترول الموصل.

يضاف الى ذلك ان موقف الاتراك كان شديد الأهمية. فالتقرب من مصطفى كمال الذي نال الأوسمة بعد انتصاراته برتبة غازي واصبح يعتبر درعا للمؤمنين يجنِّب فرنسا من ان تبدو باستمرار بمثابة العدو للمسلمين. وفي نفس الوقت فان الخط القومي الصريح الذي اصبحت تركيا تنتهجه قد ادى بها الى التخلي نهائياً عن قيادة القضية الاسلامية. وقد تحققت بذلك آمال ليوتي، احد كبار المسؤولين عن عملية التقارب هذه. يضاف الى ذلك انه كانت لسياسة الصداقة هذه ميزات اخرى، نذكر من بينها: تقليص الوجود البريطاني الذي كان سيتحول الى هيمنة طاغية لو تحقق للاغريق النصر. ثم تجنب رؤية الاتراك ينحازون الى جانب روسيا في الوقت الذي كان فيه ترسيخ بولونيا ورومانيا يكمل بناء «الحزام الصحي». واخيراً انقاذ ما يمكن انقاذه من المصالح الفرنسية في تركيا.

هل ينبغي ان نذكر ايضا ما طرأ على الديبلوماسية السوفياتية من تطورات؟

فقد عقدت بدءا من عام ١٩٢١ سلسلة من المعاهدات التي تكشف عن ارادة روسيا في التخلي عن فكرة تصدير الثورة. وهذا التطور الطارىء يمكنه ان يثبط من عزيمة الحركات الاسلامية المضادة للامبريالية وخصوصا انها تتزامن مع اعادة تنظيم اراضي القوقاز وتركستان، وإعادة التنظيم هذه اتبعت في ظل ستالين باسم سياسة «القوميات» التي سيكون من المفيد مقارنتها بسياسة التقنيين الاستعماريين الفرنسيين في سورية اكثر من معارضتها بالمبادىء التحررية المعلنة من قبل البلاشفة عام ١٩١٧. وربما لم يكن ذلك يعبر الا عن احد جوانب التراجع العام للموجة الثورية لعامي ١٩١٩ - ١٩٢٠. ومما لا ريب فيه ان البلشفية لم تكن تشكل الا احدى مكونات هذه الموجة بالاضافة الى عدد لا نهائي من الحركات الاجتماعية والقومية. وقد مات انور باشا مقتولا في شهر اغسطس من عام ١٩٢٢ اثناء اشتباكه مع الجيش الاحمر، وفي الوقت الذي كان يريد فيه اشعال التمرد في تركستان. ويمكن تشبيه هذا الموت بالمصير الذي لقيه السلطان التتري غالييف الذي فصل من الحزب لانه عارض فرض الهيمنة الروسية على الشعوب الاسلامية التي كان يرغب في ان يجعل منها طليعة الثورة. وفي نفس الوقت وضع الايطاليون حدا لجمهورية طرابلس وقطعوا العلاقة مع القوى السياسية المحلية، وكانت تلك هي البداية التمهيدية لسياسة الاستعمار الفاشي.

ومن جهة اخرى لا ينبغي ان نبالغ في حجم الاحتجاجات المضادة لفرنسا. فالمقاومة السورية كانت لفظية اكثر مما هي عسكرية، ولم تنجح في التعبئة الجماهيرية لأي فئة مهمة في البلاد. وقد عرف غورو، بناء على نصيحة كاترو، كيف يلبي المطالب الى حد ما عن طريق تأسيس الاتحاد السوري في شهر اغسطس من عام ١٩٢٢ (ولكن لبنان كان مستبعدا منه، ينبغي ان نذكر ذلك). وقد استطاعت الادارة الفرنسية ان تستقر في جبل لبنان منذ البداية بدون صعوبة. وكان الدعم الذي قدم الى فيصل هناك محدوداً جدا ومتذبذبا. وكان حزب الدستور التونسي ممزقا بسبب المنافسات، هذا في حين ان حركة خالد ظلت محصورة بجزء من الاعيان الجزائريين. وفي كل مكان كانت الادارة الفرنسية المعتادة على ممارسة قديمة للاعمال المحلية تعرف بكل اتقان كيف تستخدم طموحات الاعيان واللعب على المنافسات الكائنة بينهم. وكان هؤلاء الاعيان يعرفون الحالة جيدا وبالتالي فلا يغامرون بانفسهم وينخرطون في صراع

خاسر مسبقاً. ولكن هل كان هذا النجاح الفرنسي دائماً ؟ في الواقع انه، في الوقت الذي كان رسوخه يبدو مضموناً، راحت تظهر أزمة مزدوجة وتبرهن على العكس.

٣ ـ أزمة وذروة
(١٩٢٥ ـ ١٩٣١)

أزمة ١٩٢٥ والظروف الجديدة

ان وصول اتحاد اليسار في فرنسا الى السلطة عام ١٩٢٤ لم يلحظ على انه مناسبة لاعادة النظر والمراجعة. وكيف يمكن ان ندهش اذا ما عرفنا ان النزعة الجمهورية المخلصة للراديكاليين لا تعتبر عموماً من قبلهم كسلعة للتصدير، هذا اذا ما استعرنا عبارتهم الشهيرة. وقد وجدت الاغلبية الجديدة الحاكمة نفسها بسرعة شديدة في مواجهة أزمة خطيرة في المغرب الاقصى وسورية على السواء.

فمنذ عام ١٩٢١ تشكلت دولة صغيرة مستقلة في المغرب الاسباني (الريف) بقيادة عبد الكريم الخطابي الذي انتصر على الاسبان في انوال. وكانت حرب الريف بالنسبة للفرنسيين قد ابتدأت في ١٤ ابريل من عام ١٩٢٥ عندما هاجمت قوات عبد الكريم مواقع وادي او يرغة التي تقفل الريف من جهة الجنوب. وفي بداية شهر يوليو كانت الحالة خطيرة بما فيه الكفاية، ودفعت بالتالي ليوتي للتفكير باخلاء تازة، اي قطع المواصلات بين المغرب والجزائر. بل وراح يخشى ان يفقد مدينة فاس. وفي مثل هذه اللحظة الحرجة جداً اندلعت انتفاضة جبل الدروز في سورية. ففي بداية اغسطس هزم رتل عسكري فرنسي مؤلف من ثلاثة آلاف رجل بالقرب من أزرع. وانتشرت الحركة لكي تطال بعض المدن (كحماة وحلب)، ثم منطقة دمشق. وفي شهر اكتوبر اتخذ المندوب السامي الجنرال سراي قراراً بقصف الاحياء المتمردة من العاصمة. وقد اثار هذا القرار استياء عاماً كافياً لاجبار الحكومة بنقله من منصبه. نقول ذلك وخصوصاً ان هذا القرار الخاطىء كان السبب الى حد بعيد في الانعطاف المأساوي للاحداث. وقبل ذلك التاريخ بعدة ايام، كان ليوتي قد اختلف مع الحكومة

بشأن كيفية ادارة العمليات، وقد أقيل من منصبه لصالح بيتان وترك المغرب الاقصى (في اغسطس ١٩٢٥).

لقد اثبتت هاتان الأزمتان انه اذا كانت الشعوب لا تنتمي طوعا وكثرة الى النظام الفرنسي، فان القدرة العسكرية قادرة على الأقل على احباط اي انتفاضة مسلحة. فمقابل (٧٥٠٠٠) بندقية ريفية استطاعت القيادة الفرنسية ان تجيش اكثر من ثلاثمائة الف رجل مع ستين فرقة عسكرية مزودة بشكل ثقيل بالمدفعية والدبابات والطيران. وكان تنسيق العمليات مع الجيش الاسباني قد ادى الى استسلام عبد الكريم الخطابي (مايو ١٩٢٦). واما في سورية فقد استمرت العمليات العسكرية حتى بداية ١٩٢٧ وجيشت عدداً كبيراً من القوات المسلحة ولكن بشكل اقل مما جيشت في المغرب (٥٥٠٠٠ رجل). ولكن فيما وراء اعادة استتباب النظام راحت مسألة الوجود الفرنسي هناك تطرح نفسها ضمن سياق قد يتكرر.

لم تمنع المصالحة بين الفرنسيين والاتراك هؤلاء الاخيرين من الظهور بمثابة المنتصرين الحقيقيين. ففي مؤتمر لوزان (يوليو ١٩٢٣) حصلوا بالاضافة الى الغاء بنود معاهدة سيفر الخاصة بالاراضي، على الغاء نظام الامتيازات الاجنبية والعودة الى الاستقلالية المالية الكلية بعد ان ألغي نظام مراقبة لجنة الديون. ولانهم استطاعوا دحر القوى الاوروبية العظمى، بما فيها روسيا، فان زعيمهم بدا واستمر في الظهور بمثابة القدوة التي تحتذى من قبل الكثير من القوميين العرب. هذا على الرغم من كل التحفظات التي اثارتها سياسته في العلمنة. وكانت النجاحات الموازية التي حققها رضا خان الذي اصبح ملكاً لايران، وكذلك أمان الله ملك افغانستان في زعزعة ثقل النفوذ الانكليزي قد أدت الى توليد نتائج مشابهة. ومن جهة اخرى فان فرنسا لا يمكنها ان تجهل الآثار الناتجة عن سياسة البريطانيين.

فقد اختار هؤلاء من جهة سياسة التحرير لكي يرسخوا نفوذهم ومصالحهم، اقصد سياسة التحرير الظاهرية على الأقل للاراضي العربية التي يحتلونها. وهذا البرنامج الذي كانت مبادئه قد حددت في مؤتمر القاهرة (يونيو ١٩٢١) تم تنفيذه بسرعة. ففي شهر فبراير من عام ١٩٢٢ تم الاعتراف باستقلال مصر. ثم منحت مكانة الاستقلالية الذاتية للعراق وللاراضي الواقعة شرقي نهر الاردن تحت اسم شرق الاردن. ووضعت هاتان الدولتان تحت حكم فيصل واخيه عبدالله

على التوالي. ومن جهة اخرى راح الانكليز يشرفون مباشرة على ادارة اراضي فلسطين نظرا لفشلهم في التحكيم بين الطموحات الصهيونية والرفض العربي. وما كان ممكناً الا ان تتأذى السياسة الفرنسية من هذه التطورات المتناقضة. فسلطة وصلاحيات الادارة الفرنسية في الانتداب تبدو ثقيلة جداً بالقياس الى الحالة العراقية. وفي نفس الوقت كان أثر احداث فلسطين يزيد من نقمة القوميين السوريين.

لم تؤد نهاية الحرب وهزيمة الثورات الى اختفاء اجهزة الدعاية المضادة للاستعمار، هذه الاجهزة التي ظهرت اثناء السنوات (١٩١٤ ـ ١٩٢٢). فقد راح الكومنتيرن عبر المتغيرات التي يتضمنها الصراع من أجل السلطة في موسكو يرسخ هيبته وهيمنته على الاحزاب الشيوعية. صحيح ان انتشار الشيوعية كان ضعيفاً جدا بشكل عام في اوساط الشعوب الاسلامية. ولا ريب في ان الحاد الحزب هو احد اسباب ذلك. ينبغي ان نضيف الى ذلك ايضاً ان المراكز الاستعمارية للحزب كانت مشكلة في اغلبيتها العظمى من الاوروبيين. وكانوا يشاطرون مجمل المستوطنين الاستعماريين (وربما كان من الافضل ان نقول الغربيين) ذلك الحكم المسبق الذي يقول: سوف تحصل كارثة اذا ما تركنا السكان المحليين يتخبطون في مشاكلهم لوحدهم، ذلك انهم قد يسقطون في ابشع انواع التعصب. ومما لا ريب فيه ان العمل الذي انجزه الحزب الشيوعي لدى المغاربة في فرنسا كان اكثر فعالية. فقد دشنت الحرب موجة هجرة تدعمت بسبب النمو الاقتصادي الحاصل بعد الحرب. فقد وصل الى فرنسا حوالي المائة الف عامل، معظمهم من الجزائريين، وقد سكن الكثيرون منهم في المنطقة الباريسية. وكانت الايديولوجيا المضادة للاستعمار بالاضافة الى التضامن العمالي يشكلان ارضية مناسبة للتقارب. وبدعم من الحزب الشيوعي تشكل حزب نجمة شمال افريقيا عام ١٩٢٦ بقيادة مصالي الحاج. وكان المحامي المتشدد عن استقلال المغرب الكبير. ولكن اذا كان يبدو من غير المشكوك فيه ان تشكيل هذا الحزب يعبر عن استراتيجية متكاملة للأممية الشيوعية، فان مصالي ومناضلي حزبه كانوا حريصين قبل كل شيء على تأكيد هويتهم العربية والاسلامية. وكانت تلك هي بذرة الخلاف الذي اندلع بعد حين.

مناقشات ومعارك اسلامية

كانت الحركة الفكرية والروحية التي ابتدأت منذ القرن التاسع عشر طارحة مسألة ملاءمة الاسلام والعروبة مع العالم الحديث قد استمرت دون توقف. وكان هناك اولئك الذين يعتبرون ان العالم العربي سوف يربح كثيراً اذا ما اعتمد المبادىء التحريرية التي بلورها الغرب. ومن بين المدافعين عن هذا التيار نجد ممثلين لامعين، في طليعتهم مصريان هما: قاسم امين (١٨٩٩ - ١٩٣٥) الذي ارتبط اسمه بقضية تحرر المرأة، ثم طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٣). وهو استاذ جامعة وكاتب ومحرر مقالات وناقد ادبي وطالب سابق في الازهر ثم في السوربون. وبالتالي فقد كان مترجماً لا يكل ولا يمل للأدب الفرنسي. وقد فتح الطريق امام كبار اساتذة الجامعات العربية المعاصرين. وعلى الصعيد السياسي ظل سعد زغلول قدوة تحتذى لكل اولئك الذين تجذبهم فكرة اقامة نظام برلماني يعبر عن المطامح القومية والشعبية (توفي زغلول عام ١٩٢٧).

ولكن لم يكن جميع المثقفين يولون نفس الثقة للنماذج الفكرية والسياسية الغربية. ومن بين اصحاب هذا الاتجاه الآخر نذكر السوري رشيد رضا، رئيس تحرير مجلة المنار. ان تأويله المتشدد للقانون الاسلامي يقربه من الوهابيين الذين كان يتعاطى معهم علاقات وثيقة. وقد ألح على ضرورة استعادة المسلمين لنموذج حياة متوافق مع تراث **السلف الصالح**. وبموازاة هذه الحركة التي توجه في منحى اكثر تشدداً ذلك التراث الاصلاحي الذي نهض به استاذه محمد عبده، راح رجال اقل اهمية يتجمعون بدءاً من عام ١٩٢٨ لكي يناضلوا ويتحركوا ضمن صفوف رابطة الاخوان المسلمين التي اسسها المعلم حسن البنا (عام ١٩٢٨). وقد تجاهلهم معظم فرنسيي ذلك الزمان، ولكنهم كانوا يرهصون بالكثير من الحركات المقبلة بكل مثالهم الاعلى في التقشف والصرامة ورفض الممارسات وانواع السلوك المستوحاة من الغرب.

اخيراً فقد ظهرت عناصر جديدة تناضل من أجل تنسيق الجهود. وأولها الغاء الخلافة من قبل الحكومة الكمالية في شهر مارس من عام ١٩٢٤. وثانيها احتلال مكة والمدينة في شهر اكتوبر من عام ١٩٢٥ من قبل جيش ابن سعود المنتصر على الهاشميين الذين كانوا يسيطرون عليهما منذ عام ١٩١٦. صحيح ان الخلافة العثمانية ذات المنشأ الحديث العهد نسبياً لم تكن تلبي المطالب

القانونية المعترف بها من قبل معظم الفقهاء . ولكن على الرغم من كل شيء فان زوال سلالة حاكمة معترف بها لفترة طويلة، اي منذ صعود عصر الامبرياليات، بصفتها آخر حصن تبقى للاسلام السيد والمستقل، والتي كان المسلمون قد اعتادوا توجيه انظارهم اليها بصفتها الملاذ الاعلى ورمز الوحدة، اقول ان زوال هذه السلالة قد احس به العالم الاسلامي من المحيط الاطلسي الى الفيلبين وكأنه صدمة مروعة. كان العثمانيون قد أمّنوا الوصول الى الاماكن المقدسة في الحجاز وكذلك في فلسطين ونالوا رضى الناس بشكل عام. ولكن منذ الآن فصاعداً ينبغي على الأمة ان تبتدع رموزاً توحيدية جديدة، ووسائل جديدة من اجل الدفاع عن المصالح المشتركة. ومنذ عام ١٩٢٦ انعقد مؤتمران للخلافة في القاهرة ومكة دون ان يتوصلا الى نتيجة اخرى غير التأكيد او اعادة التأكيد على التضامن بين المسلمين.

اخيرا فان المثقفين والصحفيين العرب الباقين او المستقرين في اوروبا قد حاولوا جاهدين التعريف بقضية القوميات والدفاع عنها. وكانت جنيف، مقر عصبة الأمم، هي المركز الرئيسي لعملهم. ففي هذه المدينة مثلا تم تأسيس اللجنة السورية - الفلسطينية في شهر اغسطس من عام ١٩٢١. وقد كان برنامجها قوميا سوريا في البداية ثم توسع بسرعة لكي يشمل قضية الاستقلال والوحدة العربية. ومن بين منظمي هذا المؤتمر الأمير شكيب ارسلان، احد ابناء عائلة درزية كبيرة في لبنان. وقد كان مرتبطا كثيراً بالاتراك والالمان اثناء الحرب العالمية الاولى، وكان على علاقات مستمرة مع موسكو ومع روما ايضاً. وقد بدا خلال عشرين سنة كقائد جوقة لا نظير له وقادرا على استخدام كل انواع الدعم مهما تنوعت ومهما تورطت من اجل ان تنتصر افكاره.

ان تكون كل هذه الحركات موجهة، طال الزمن ام قصر، الى نقض النظام الاستعماري الفرنسي، فهذا شيء واضح. وعلى الرغم من اختلافها فيما بينها بل وتعارضها فانها لم تعرقل بعضها البعض نظرا لأن الجماعات والافراد لم تكن تحتفظ من دروسها ورسالتها الا بالعطش الهائل للتحرر. فالانفتاح على الغرب يعني المطالبة بالنضج السياسي الذي لن يقبل اي وصاية بعد اليوم. وكما حصل في الماضي فان اولئك الذين يحلمون بالعودة الى النواميس الدينية الاكثر تشددا كانوا يرون فيها شرط تحرير المسلمين. وكذلك الأمر فلم نلحظ وجود صراع بين القوميات التي راحت تنمو وتتطور داخل اطار الدول المتشكلة مع

الأمل بتشكيل وحدات اكثر اتساعا عربية كانت ام اسلامية، وذلك ضمن مقياس ان الجميع يتهمون الاستعمار. وعلى اي حال فان الاسلام يظل اطاراً للمرجعية بشكل عام. واما الشيوعية فيرفضون فيها الالحاد ولكنهم يحتفظون منها بصفة واحدة تدعم موقفهم وهي ادانة الامبريالية بصفتها نتاج الرأسمالية، وليس بصفتها تفوقاً ما لثقافة معينة على ثقافة اخرى.

ان العودة لتحليل ازمات (١٩٢٥) توضح لنا بكل روعة وجلاء هذا المناخ الجديد.

تأويلات ازمات عام ١٩٢٥

لا ريب في ان للصراعين خصائص مختلفة. ففي المغرب كان الامر يتعلق بصدام بين الجيش الفرنسي وقوات عبد الكريم الخطابي. وكان هذا الاخير يعتبر مستقلاً ان لم يكن سيدا بحسب مصطلحات القانون الدولي وذلك منذ الهزيمة التي الحقها بالقوات الاسبانية قبل اربع سنوات من ذلك التاريخ. واما حركة جبل الدروز التي قادها سلطان باشا الاطرش فتبدو انها تندرج من حيث التصنيف الكلاسيكي في خانة الانتفاضات ضد السلطة الفرنسية. وقد قامت بهذه الانتفاضة جماعات تقليدية. ولكن نقاط المقارنة بينهما تبدو عديدة على الرغم من ذلك. فأولاً هناك الطابع الابتكاري الواضح جدا في كلتا الحركتين. ان عبد الكريم الخطابي لا يبدو كأحد ورثة اولئك الطامعين بالعرش ممن عرفهم المغرب منذ اقدم الازمان. نقول ذلك على الرغم من ان الكثير من تأويلات تلك الفترة كانت تصوره هكذا (نذكر من بينها رأي ليوتي مثلا). وانما هو بالاحرى احد منتوجات الحركة السلفية التي شاعت في النصف الاخير من القرن الماضي، بمعنى انه كان يهدف الى الغاء الاعراف البربرية لصالح تطبيق الشريعة، ثم الى اقامة دولة حديثة على اساسها. ولكن ليس من المستحيل ان يكون قد رغب في الذهاب الى ابعد من ذلك تقليدا منه للاصلاحات الكمالية في تركيا. وقل نفس الشيء عن انتفاضة جبل الدروز التي اشعلتها في البداية العائلات المحلية الكبرى التي كان الفرنسيون ينعتون سلطتها «بالاقطاعية». ولكنها سرعان ما اتخذت ابعادا اخرى مع وصول المناضلين القوميين. وكان من اشهرهم شخصية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، زعيم حزب الشعب الذي أسس عام ١٩٢٤. وقد تم

الاعلان عن حكومة وطنية برئاسة سلطان باشا الاطرش.

هكذا نجد ان كلتا الحركتين كانتا تهدفان (وربما بدقة اكثر في الحالة السورية) الى تحقيق الاستقلال ضمن اطار دولة. ولم يكن ذلك يشكل بالنسبة لهما الا مرحلة وسطى قبل التوصل الى تحقيق الهدف الكبير: الا وهو وحدة المغرب او وحدة سورية الكبرى. وكان الجميع يستخدمون (حتى ولو لم يكن ذلك الا من قبيل الدعاية) شعارات مألوفة لدى الغربيين وبخاصة لدى اليسار الفرنسي عندما كانوا لا يترددون عن اعلان الانتماء الى مبادىء الثورة الفرنسية (١٧٨٩).

وكانت هذه الاضطرابات تلحظ في فرنسا فقط على اساس انها تعبير عن مؤامرة اسلامية شاملة او بلشفية او بريطانية او المانية دون ان ينفي هذا ذاك. ومن بين الأدلة على ذلك رأي المكتب الثاني (اي المخابرات) التابع لرئاسة اركان الجيش الفرنسي. فهو قد فهم التمرد في الريف المغربي على اساس انه يمثل خطة متكاملة تتورط فيها الجهات التالية دفعة واحدة: «لجنة الترابط بين البلدان الاسلامية» في برلين، ثم «اتحاد الاسلام» في انغورا، ثم «مستقبل الاسلام» في كونيه، ثم الفرع الشرقي من منظمة الكومنتيرن في اوديسا. وتحدث آخرون عن تواطؤ اللجنة السورية - الفلسطينية في جنيف، ثم اثاروا مرة اخرى مسألة الاعانات المالية التي تقدمها بريطانيا لسورية. وقد انتشر القلق وامتد لكي يصل الى افريقيا الغربية الفرنسية حيث كانت العلاقات الممتازة التي تتعاطاها فرنسا مع الطرق الاسلامية الصوفية الراسخة قد اثارت الشكوك تجاه الشيخ حاما الله، مؤسس فرع منشق عن التيجانية. وقد سجن في نهاية عام ١٩٢٥. ولكن ما هي صحة هذه المزاعم والشكوك؟

لا يمكن الاستهانة باعمال الدعاية التي كان يقوم بها الكومنتيرن. فقد كانت حرب الريف بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي المناسبة الاولى لتطبيق الشعارات المضادة للامبريالية والاستعمار، هذه الشعارات التي بلورتها الاممية الثالثة بخصوص الحرب الاستعمارية. كما كانت مناسبة له لكي يشكل مع المناضلين الاشتراكيين في المتربول جبهة مشتركة تتيح له ان يضم القاعدة لصفوفه ويدين خيانة زعمائها. فمنذ شهر سبتمبر من عام ١٩٢٤ ارسل مسؤولان شيوعيان هما بيير سيمار وجاك دوريو برقية تأييد الى عبد الكريم الخطابي. وبعد اندلاع الصراع كانت مداخلات دوريو في مجلس النواب، ثم

تأسيس لجنة للعمل برئاسة الشاب موريس توريز (ليس غيره) ثم تنظيم اللقاءات العامة، ثم توزيع المنشورات ثم بشكل اخص اضراب ٢٥ اكتوبر عام ١٩٢٥، كل ذلك كان يشكل التطبيقات العملية الاساسية لاستراتيجية الحزب. ومن هنا نشأت تلك الفكرة التي تخلط بين الشيوعين ومعاداة الاستعمار ومعاداة فرنسا. وانتشرت الفكرة بواسطة الاقتناع كما بواسطة الاستراتيجية المضادة للحزب. وقد جسّد هذا الموقف بشكل ساطع ذلك الخطاب الذي القاه البير سارو في اسطنبول في شهر ابريل من عام ١٩٢٧. وكان آنذاك وزيراً للداخلية واحد كبار شخصيات الحزب الراديكالي. فقد قال الوزير: «هذا هو العدو: انه الشيوعية»، وذلك بعد ان ادان «برنامج السقوط الفرنسي» الذي تتابعه بشكل منهجي منتظم الأممية الثالثة.

وعلى الرغم من كل ذلك، فان اسهام هذه الأممية في التمرد كان معدوماً، والمساعدة التي قدمتها له كانت ضعيفة جداً. وبشكل عام فلا يمكننا ان نتحدث بشكل معقول عن وجود شبكة ضخمة من الاشخاص المستبسلين في العمل ضد الاحتلال الفرنسي. فالجمعيات التي تحدثنا عنها آنفا تشكل في الواقع بتسمياتها الصحيحة او الخيالية وبجهات دعمها المتنوعة أكثر من جمعيات بحتة. انها تشكل مراكز ارتباط واستعلامات توحدها عاطفة التضامن العربية او الاسلامية، وهذه العاطفة ليست اسطورة وانما حقيقة واقعة. وقد استخدم ليوتي بهذا الخصوص تعبير «الصندوق الرنان» (وكان من الافضل ان يقول «صندوق الصدى»). ومن المؤكد ان هذه الاحداث لم تخل من اصداء في البلدان المجاورة، على الأقل فيما يخص سكان المدن، الذين يمكن ان تصل اليهم الاخبار والمعلومات كتابة. وقد جمعت التبرعات لصالح عبد الكريم الخطابي في بلدان المغرب الاخرى وفي مصر بل ووصلت حتى الى الهند. ومن جنيف راحت اللجنة السورية - الفلسطينية بقيادة شكيب ارسلان تنظم حملة كبيرة لادانة القمع. ولكن التركيز على تأثير الكومنتيرن قد ساهم في التعتيم على تمثيلية وأهمية هذه الظاهرة، التي ليست جديدة في الواقع. وعلى اي حال فان السلطات الفرنسية لم تكن مستعدة للتفريق بين كل هذه العوامل او لأخذ مسائل الحق والضمير بعين الاعتبار. ففي ذلك الوقت كانت السلطات تستعد لاقامة التظاهرات الرسمية احتفالا بالتوسع الفرنسي في العالم. وبالتالي فكانت ادانة الدسائس الاجنبية او المعادية للقومية الفرنسية تُتخَذ كتعلة سهلة من أجل

طمس مسؤوليات سياسة قصيرة النظر.

المجد والجمود

كانت سنتا ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ تمثلان الذكرى المئوية الاولى لاحتلال الجزائر، والذكرى الخمسين لفرض نظام الحماية على تونس، كما كانتا تمثلان ذروة التوسع الاستعماري. وقد بدتا بمثابة سنتي التكريس للمشروع الاستعماري الفرنسي والجمهوري. وقد جذبت مظاهرات الجزائر ثمانين الف سائحاً. وهو رقم لا يستهان به، ولكن لا تمكن مقارنته بالستة او الثمانية ملايين زائر لمعرض فانسين الكبير. فهناك، وبدفع من الماريشال ليوتي، راحت تستعرض كل أبهات «فرنسا الكبرى هذه». وكانت اغلبية الفرنسيين ترى فيها باعثاً على الاعجاب بالذات وضمانة للعظمة والازدهار في المستقبل. وكان تمثيل الاراضي الاسلامية في المعرض يحتل مكانة كبيرة في هذه الاحتفالات لانها تمثل حوالي ربع سكان فرنسا التي كانت تعد آنذاك حوالي المائة مليون نسمة (بما فيها المتربول وما وراء البحار). وكانت تمثل اقل من نصف عدد سكان المستعمرات كلها بقليل. ولم يكن هناك من الجهة الفرنسية اي نشاز يذكر في هذه الاحتفالات اللهم الا باستثناء الحزب الشيوعي الفرنسي ومحيطه، او اليسار المتطرف ذي التراث الفوضوي.

ان البواعث التي تدعو للاعجاب بالذات والشعور بالرضى كانت عديدة. فأولاً كانوا يحتفلون بقوة العلاقات الاقتصادية وخصوصاً مع افريقيا الشمالية. فالمغرب الاقصى بشكل خاص كان يبدو نجاحاً كبيراً من هذه الناحية. يضاف الى ذلك ان النمو الاقتصادي السريع للاستثمارات قد ادى الى تطوير البنى التحتية للبلاد كقطاع النقل، والازدياد العام للانتاج وبشكل اخص انتاج الفوسفات الذي انتقل من (٣٣٠٠٠) طن الى اكثر من مليون طن بين عام ١٩٢١ ـ ١٩٣١. وراحت المدن الحديثة تظهر لكي تجاور المدن القديمة، هذا في حين ان المستوطنين الاستعماريين كانوا ينظرون بتعجرف الى جيرانهم «الجزائريين» او «التونسيين» الذين بقوا روتينيين ونمطيين. ولم يكن الاهتمام بالروابط الثقافية وتعميقها اقل من الاهتمام بالامور الاقتصادية. وقد تركز الاهتمام بشكل خاص على تطوير التعليم والخدمات الصحية. وكانت الدعاية

الرسمية تؤكد دون توقف على «التعلق السرمدي» للسكان بفرنسا كما يذكر ذلك النصب التذكاري الذي اقيم على شرف البعثة العسكرية التي قادها بورمون في سيدي فروج.

وهذا الرضى والاعجاب بالذات كان يكفي وحده لتبرير الجمود فيما يخص مجال الاصلاحات. من المعروف ان «قانون المحلي» (اي القانون المطبق على السكان المحليين فقط) قد ألغي في الجزائر عام ١٩٢٧. ولكن ألم يكن ذلك متأخرا جدا وبلا اثر يذكر بعد ان تمت المطالبة به منذ فترة طويلة دون فائدة على الرغم من الوعد الجاد بتحقيقه اكثر من مرة منذ الحرب العالمية الاولى؟ وقد طالب ممثلو المسلمين لدى الوفود المالية السلطات الفرنسية باتخاذ خطوة كبيرة كأن تعلن مثلا عن تمثيل «محلي» للسكان في برلمان باريس، ولكن السلطات رفضت ذلك ولم تعرف انتهاز الفرصة. واما في المشرق فنلاحظ انه اذا كانت السلطات الفرنسية قد اعلنت قرار العفو عن الاعمال التي ارتكبت اثناء احداث ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ الا ان المأزق السياسي المسدود كان كليا. فقد كان القوميون السوريون قد تجمعوا عام ١٩٣٠ في حزب يدعى بالكتلة الوطنية السورية وطالبوا بسيادة ووحدة سورية الكبرى: اي سورية الحالية (مع بلاد العلويين وجبل الدروز) وفلسطين (بما فيها شرق الاردن) ولبنان. واتخذوا من هذا المطلب شرطا مسبقا لعقد اي معاهدة مع فرنسا. واذا كان المندوب السامي الفرنسي «دوجوفنيل» قد نجح في فرض دستور في لبنان (١٩٢٦)، فان خلفه بونسو لم يتوصل الى تنظيم انتخابات عامة من اجل تشكيل جمعية تأسيسية سورية الا عام (١٩٢٨). ولكن المشروع الذي بلورته هذه الجمعية التي اصرت على اعلان وحدة سورية الكبرى بشكل لا يتجزأ وعلى رفض اية اشارة للقوة الانتدابية قد ادى الى شلل العملية وتوقفها. وفي ذات الوقت كانت السياسة البريطانية حريصة على الصداقة مع الهاشميين فاعترفت باستقلال العراق عام ١٩٣٠ وجعلت الموقف الفرنسي يبدو غير محتمل اكثر فاكثر.

القوة، الكاثوليكية والعروبة:
هيجان في قلب الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر

لان المسلمين لم يروا صورة عن فرنسا اكثر كرماً وسخاءً فانهم قد صدموا

بشكل خاص ومؤلم بالطابع الانتصاري الظافر والمبالغ فيه للاحتفالات التي اقيمت بمناسبة الذكرى المئوية على الفتح. وقد تغلب هذا الطابع على محاولة ابراز الوحدة الفرنسية ـ الاسلامية وتمجيدها. وفي الجزائر كانت الاستعادة التاريخية للحملة العسكرية الفرنسية عام ١٨٣٠ غير مؤاتية على الاطلاق. فقد فتقت الجروح من جديد. وقد نبه آخرون (او لعلهم نفس الاشخاص) الى ان انتصار فرنسا يميل في اغلب الاحيان الى الاختلاط بنزعة كاثوليكية صليبية. وقد تأسفوا على تزامن الاحتفال بالذكرى المئوية للفتح مع انعقاد المؤتمر القرباني المسيحي في قرطاجة. وفي الواقع فان الفاتيكان الاكثر حساسية للتطور من رجال السياسة قد ابتدأ بفصل قضيته عن قضية الامبرياليات الاستعمارية، ونقل من ليون الى روما مقر **مؤسسة نشر الايمان** ١٩٢٢. ثم ذكّر المرسلين التبشيريين بانه ينبغي عليهم ان يسعوا جاهدين ليس لتوسيع حدود المملكة الارضية وانما لتوسيع مملكة المسيح. ولكن كم هو عدد اولئك الكاثوليك او المسلمين القادرين على ملاحظة ذلك؟ ولكن سياسة الجمود والنزعة الانتصارية الظافرة لم تعد مناسبة لتطورات العالم العربي. فكما حصل في الفترة السابقة فان النقاط الساخنة تظل ممثلة بمصر حيث استمر الاضطراب ضد الانكليز وتجذّر اكثر، ثم بفلسطين التي اصبحت مسرحاً لاضطرابات دامية. وفي نهاية عام ١٩٣١ انعقد في القدس المؤتمر العالمي للاسلام الذي عالج ايضاً مسألة النضال ضد الاستعمار على الرغم من انه كان مكرسا لمسألة الأماكن المقدسة من حيث الأولوية. وراحت الحلقات الاساسية للمقاومة تستفيد من تنظيم الجوقة الدولية. فبدءاً من عام ١٩٣٠ راحت تظهر مجلة **الأمة العربية** في جنيف. ومن الجدير بالذكر انها صدرت بالفرنسية تحت ادارة شكيب ارسلان الذي جعل منها بسرعة آلة حرب. ثم ظهرت مؤلفات اخرى عديدة اشهرها كتاب عبد الرحمن عزام بعنوان «العرب، شعب المستقبل»، وقد استمرت في التبشير بالوحدة العربية. وكان عزام يحارب الايطاليين في ليبيا قبل ان يناضل الى جانب حزب الوفد المصري. وقد اصبح فيما بعد السكرتير العام للجامعة العربية.

والشيء المهم الذي تنبغي ملاحظته هو ان افكار الاصلاح الاسلامي المستلهمة من محمد عبده ثم من رشيد رضا من بعده والتي كانت محصورة بالشرق الاوسط حتى ذلك الوقت قد راحت تنتشر في المغرب ايضاً. فقد وصلت بشكل خاص الى الجزائر تحت ادارة طالب سابق في جامعة الزيتونة بتونس هو:

عبد الحميد بن باديس. وراح «الاصلاحيون» يساهمون في توثيق العلاقات مع المشرق بعد ان كانت الهيمنة الفرنسية قد حاولت طمسها. ثم راحوا يحطّون من قدر الزوايا الدينية التي ادينت باستمرار بصفتها خارجة على طهارة الرسالة الأصلية، وكذلك بصفتها ملغومة من قبل الادارة الاستعمارية. كما وراحوا يؤسسون جمعيات جديدة هي (الكشافة الاسلامية) ثم يركزون، وهذا هو الاهم، على مسألة الهوية القومية المرتكزة على اللغة والدين. واذا كان نضال بن باديس يمارس دوره بشكل اساسي ضمن الاطار الثقافي (حيث اسس جمعية العلماء الاصلاحيين عام ١٩٣١) فان الآخرين (ومن بينهم الشاب المغربي علال الفاسي) كانوا ميالين اكثر الى العمل السياسي.

وكانت الاضطرابات التي حصلت في المغرب بمناسبة «الظهير البربري» ذات دلالة واضحة على هذا الجو. وقد اندلعت الشرارة بسبب مرسوم (اي ظهير) متخذ من قبل السلطات (١٦ مايو ١٩٣٠). وكان هذا المرسوم الذي ينظم جهاز العدالة في المناطق البربرية يركّب على محاكم العرف المعترف بها عام ١٩١٤ جهازاً قضائياً تحتل فيها التشريعات الفرنسية مكانة مهيمنة ضد مصلحة المحاكم الشريفية وبخاصة فيما يتعلق بقانون العقوبات. وكان الهدف من هذا النص قبل كل شيء التركيز على الخصوصية الثقافية البربرية ضمن اتجاه مشبوه، بل وحتى تقسيمي. وبالتالي فقد بدا مهدِّداً للوحدة المغربية والسيادة المغربية في آن معاً. ولكنه بدا ايضاً مهدداً لوحدته الدينية نظراً الى ان المحاكم الشريفية تطبق الشريعة. ثم حصلت بعض حالات الاعتناق للمسيحية، وانضافت اليها التصريحات الصاخبة لرجال الدين الكاثوليك المحليين، وجعلت الناس يخشون (على غير حق) بان الظهير ليس الا مقدمة للقيام بمشروع رسمي واسع لتحويل البربر عن الاسلام الى المسيحية.

وقد وجد الشباب القوميون المغاربة، على غرار جماعة تونس الفتاة في بداية القرن، شعوراً قومياً ودينياً معبّأً من قبل رجال الدين المصابين بايمانهم والمهددين في مصالحهم (بسبب استخدامهم في الوظائف كقضاة). واستغل هؤلاء الشباب القوميون ذلك الشعور ووجدوا فيه دعماً شعبياً قوياً. ومنذ شهر يونيو راحت الجماهير تتدفق على المساجد المغربية حيث راح دعاء **اللطف** يرن في ارجائها (يا لطيف! يا لطيف!)... وبعد ان قام المندوب السامي بسلسلة من الاعتقالات اضطر لتأجيل الظهير البربري (في شهر اغسطس). ولكن المشكلة

كانت قد اتخذت بعداً اسلامياً. فبعد ان علم شكيب ارسلان بالاحداث اتصل بزعماء الحركة في شهر يونيو اثناء رحلة قام بها الى تطوان. وراح يهيج الناس ويستعيد اسطورة المؤامرة ويضخمها، اي المقصود المؤامرة الهادفة الى تنصير بربر المغرب المهدد بغزو حوالي الألف مبشر مسيحي. ومن القاهرة راح الشيخ المبجَّل رشيد رضا يدعم الحملة بكل هيبته المعنوية والفكرية. وفي المتربول نفسه راح التهييج ينتشر بواسطة نشاطات جمعية الطلاب المسلمين لافريقيا الشمالية. فقد راحت هذه الجمعية بمبادرة من رئيسها بلفريج تطرد من صفوفها المغاربة المتجنسين بالجنسية الفرنسية بصفتهم مرتدين عن الدين الاسلامي. وقد وافق المؤتمر الاسلامي في القدس على هذا الموقف.

الفرنسيون في مواجهة المتغيرات

ألم يكن الفرنسيون يمتلكون الوسائل التي تمكنهم من حسن تقييم هذه التطورات؟ ان نفي ذلك يعني الحط من قدر كل اختصاصيي تلك الفترة. وكان اشهرهم بدون شك آنذاك استاذ جامعة يبلغ من العمر ثلاثة واربعين عاماً. وقد احتل عام ١٩٢٦ كرسي علم الاجتماع الاسلامي الذي كان يحتله الفريد لوشاتلييه في الكوليج دوفرانس. وكان يدعى لويس ماسينيون. وهو مختص بالاسلام الكلاسيكي، ولكنه كان على معرفة بالاسلام المعاصر نظراً لتردده عليه من اجل انجاز بحوثه الخاصة بالذات، ثم من أجل القيام بالمهام الاستعلامية العديدة التي اوكلتها اليه وزارة الخارجية (الكي دورسيه) بدءاً من عام ١٩١٥ في المشرق بشكل خاص. وهذا الكاثوليكي الورع كان تلميذاً لشارل دوفوكو، وقد ناقش اطروحة دكتوراة ملحوظة عام ١٩٢٢ عن الصوفي الكبير الحلاج الذي عاش في القرن العاشر الميلادي. وكان ذلك يمثل تتويجاً وتمجيداً لفكر يلح على امكانية الاديان التوحيدية الثلاثة في الالتقاء على صعيد صلاة مشتركة مرفوعة لآله ابراهيم. وكانت مجلة العالم الاسلامي قد وضعت تحت اشرافه واصبحت تدعى مجلة الدراسات الاسلامية (عام ١٩٢٧). ثم اكملت بالاجزاء الثلاثة الرائعة لحوليات العالم الاسلامي (١٩٢٣، ١٩٢٦، ١٩٢٩). واستمرت في تقديم معلومات مهمة من الطراز الاول عن العالم الاسلامي، وما كان على السياسيين الفرنسيين الا ان يستمدوا منها ويغرفوا مادتهم.

وقد راح علماء آخرون عديدون ينقبون في تاريخ العالم الاسلامي وفكره وسوسيولوجيته. ونذكر من بينهم روبير مونتانيي (الذي نشر دراسته عن **البربر والمخزن** عام ١٩٣٠) وكذلك كتاباته الاخرى. وهي تندرج بشكل مستقيم ضمن خط التراث الذي راح الضباط والاداريون يقدمون له مساهمات قيمة لا تعد ولا تحصى. ثم ظهرت مؤسسات جديدة للبحث، نذكر من بينها: **معهد الدراسات العليا المغربية** (١٩٢٠)، **المعهد الفرنسي في دمشق** (١٩٢٣)، **المعهد الاساسي لافريقيا السوداء** (١٩٣٨). ونحن لا نذكر هنا بالطبع الا الجزء الاكثر انتشاراً والاسهل تناولا من التوثيق الذي تكمله الارشيفات الرسمية. وعلى ارض الواقع كان المديرون المشرفون على الاراضي المستعمرة، من عسكريين ومدنيين، قد استمروا يشكلون في اغلبيتهم العظمى موظفين ذوي ثقافة كبيرة. وكانوا فعالين ونزيهين وقادرين تماما على نقل المعلومات الموثوقة.

واذا لم يكن اختيار المسؤولين الكبار دائما موفقا، فان بعضهم، وليس اقلهم شأناً، كانوا يمتلكون نظرة ثاقبة جداً عن الوضع. فمنذ نهاية ١٩٢٠ راح ليوتي يتحدث في منشور مشهور عن ضرورة التحضير للتحرير المحتمل والقادر على ان يحافظ على علاقات وثيقة مع فرنسا بدلا من الاعتماد الى ما لا نهاية على ما كان يدعوه «بالغشاء الرقيق والهش لاحتلالنا». وقد أسف لأن فرنسا لم تقبل بحضور ممثل عن السلطان في مؤتمر السلام بباريس، ثم في جمعية الأمم. وبعد وقت قليل من ذلك التاريخ راح الماسوني الراديكالي موريس فيوليت، وهو الحاكم العام للجزائر بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٧ يتوصل الى نتائج مشابهة. وقد لخصها في كتاب ذي عنوان تحريضي مثير: **هل ستعيش الجزائر؟** (١٩٣١). وقد خلع اسمه على مشروع يتيح لبعض فئات الجزائريين (من خريجين جامعيين، او محاربين قدامى) ان تحصل على المواطنية الكاملة دون التخلي عن قانونها الشخصي. وقد اعتمد فيوليت على سابقة السكان المسلمين «للكومونات الاربع» في السنغال (سان لوي، غوري، داكار، روسفيك). ومن المعلوم ان هذا النظام كان قد طبق عليها بواسطة قانون صادر عام ١٩١٦. ولم يكن لهذا الكرم ان يمر دون صدى لدى المسيحيين الملهمين من قبل الرسالة الاخوية لماسينيون، او انطلاقاً ليس من المسلمات الدينية وانما الفلسفية لدى مناضلي جامعة حقوق الانسان او احزاب اليسار، ولكن هؤلاء الاشخاص، على

الرغم من حرصهم على عظمة فرنسا وقوتها، ظلوا معزولين.

الضمير المرتاح وضعف الاحتكاكات

ينبغي التركيز هنا على القول بان الكثيرين من المسؤولين السياسيين الفرنسيين كانوا يتصورون بكل براءة انهم لا يمارسون سياسة الضغط على السكان المحليين وانما على العكس سياسة التوازن. ويبدو ان طريقة تنظيم الانتدابات في المشرق قد أقامت بين مختلف الطوائف توازنا مؤهلا للحلول محل النظام التقليدي الذي اظهر افلاسه واستحالته بعد حصول المجزرة الارمنية والمبادلة القسرية لمسيحيي تركيا بمسلمي اليونان (١٩٢٣). وفي افريقيا الشمالية كان دور السلطة المركزية يتمثل غالبا في التهدئة من شهية المستوطنين الاستعماريين الذين بقوا كما في عهد بيغو غير واعين لضرورة المراعاة التي ينبغي ان تفرضها عليهم حالتهم كأقلية ضمن السكان. وفي المغرب الاقصى كان على ليوتي ان يناضل باستمرار لكي يفرض، باسم الالتزامات الدولية، احترام صيغة الحماية التي اعتمدها ضد الخصوم الذين يعتقدون بان تطور الامور على الطريقة الجزائرية في المغرب سوف يكون طبيعيا ومرغوبا فيه في آن معا. وقد لزم في الجزائر كل هيبة كليمنصو من أجل فرض الاصلاحات الخجولة لعام ١٩١٩. وفيما بعد يبدو ان الساعة قد دقت بالنسبة لبعض الممثلين الاوروبيين لكي يستعيدوا المطالب الاستقلالية الذاتية التي تم التعبير عنها اثناء الازمة المضادة لليهود قبل الحرب. وبين مفهومهم عن التحرير المتوافق مع مفهوم المستوطنين البيض في اميركا او افريقيا الجنوبية اكثر مما هو متوافق مع مفهوم المسلمين الجزائريين، وبين مطامح هؤلاء الاخيرين وآمالهم اعتقدت باريس انها قد توصلت الى تسوية مشتركة.

صحيح ان الامر يتعلق هنا برؤيا اختزالية. فالحل الذي اختير لاعطاء ضمانات لموارنة لبنان كان يتمثل فيما يلي: خلق دولة قابلة للحياة والاستمرارية عن طريق ضم الموانىء البحرية والثروات الزراعية (المتمثلة بسهل البقاع) الى جبل لبنان. وهذا يعني الحاق اقليات اسلامية كبيرة وعلاوة على ذلك ميالة الى دمشق بلبنان هذا. فصيغة «لبنان الصغير» المشكل من منطقة صغيرة مستقلة ذاتيا ضمن الاطار العثماني مع اغلبية مارونية واضحة (اكثر من ستين بالمائة) لم تنل الموافقة. ولذلك وسعت لكي تشمل منطقة اكبر لها مكونات

الدولة. ولكن الموارنة الاكثر تحمساً لها لم يعودوا يشكلون فيها الا اكبر اقلية (٣٣٪ من العدد الاجمالي للسكان). وما كان «للتوازن» في المغرب الكبير الا ان يؤبد امتيازات يصعب احتمالها بشكل اكثر فاكثر. ان هذه الاعتبارات اذا ما قربناها من السياسة المتبعة في سورية تدفعنا للتساؤل فيما اذا لم تكن هذه السياسة تبحث عن تطبيق المثل العتيق والمناسب لمصالح المستعمر: فرق تسد. نقول ذلك اياً تكن نبالة المقصد الهادف الى جعل الناس المختلفين يعيشون معاً.

وكما حصل قبل الحرب فلم يكن الرأي العام الفرنسي يتحمس خارج اوقات الأزمة للمسائل الاستعمارية. وكان الضمير المرتاح يجنبهم من الاهتمام باوضاع السكان المحليين المعتبرين بمثابة الممنونين للمستعمر مبدئياً. ان شعار فرنسا القائل بانها «قوة اسلامية عظمى» يعبر عن رضى ذاتي لا يتوافق مع حقيقة الواقع الا في المظهر. فأنْ تحكم المسلمين شيء، وان تزعم انك تمثلهم شيء آخر. واذا كانت السلطات الفرنسية مستمرة في احترام الدين الاسلامي بشكل عام، فان مراقبتها لموظفي الشعائر اي لرجال الدين وتدخلها في شؤون ادارة الاملاك الدينية كانا يبدوان غير محتملين. وقد تم تشييد مسجد في باريس بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٦ تحت اشراف السلطات الفرنسية وبضمانة من العاهلين المغربي والتونسي. وقد ادانه مصالي الحاج بعنف، وادان الجانب «البخس» فيه. وكانت مكانة الاسلام في دستور القوميات الصاعدة تربط حتماً بينه وبين الرفض (الجزئي على الاقل) لفرنسا التي يميلون لاعتبارها اما كمسيحية، واما كملحدة، وعلى اي حال فهي ليست اسلامية. وعلى العكس من ذلك، فاذا كان بعض الفرنسيين، كفيوليت مثلاً، لا يعتبرون شيئاً مستحيلاً ان يتوصل الجزائريون الى المواطنية الفرنسية الكاملة ضمن اطار القانون الاسلامي، فان النادرين منهم كانوا يعتقدون بامكانية تعميم مثل هذا القرار.

باختصار، فان الاسلام في سنوات الاستعمار الظافرة هذه، كان ابعد ما يكون عن الاحساس بالارتياح داخل المجتمع الفرنسي. فكيف ندهش اذن اذا كان اصحاب القرار بعد ستين عاماً من ذلك التاريخ يشعرون بعدم امكانية استلهام ذلك الميراث، اللهم الا اذا بحثوا فيه فقط عما ينبغي تجنبه، الشيء الذي لن يكون عديم الجدوى كلياً؟! (المقصود وضع فرنسا وطريقة مواجهتها لمشكلة المسلمين الذين يعيشون على ارضها حالياً).

وعلى ارض الواقع كانت مناسبات الاحتكاك بين الطرفين عديدة من حيث

المبدأ. وذلك لأن حوالي المليون فرنسي كانوا يعيشون في العالم العربي. هذا في حين ان عدد العرب في فرنسا قد وصل، كما رأينا، الى حوالي المائة الف (حوالي عام ١٨٣٠، ومعظمهم من العمال القادمين من منطقة القبائل بشكل خاص. وحوالي العشرة آلاف منهم جنود تابعون لافواج القناصين والفرسان المتمركزين في المتربول، ومعظمهم من الجزائريين ايضاً، ثم حوالي اكثر من الف طالب). في الواقع انه لا توجد اية امكانية للتطور في مثل هذا الوضع. فمعظم الفرنسيين يقيمون في المغرب الكبير بالطبع (سبعمائة الف في الجزائر، مائة وعشر آلاف في تونس، مائة وستون الفاً في المغرب الاقصى). وكان الطابع الحضري المتزايد للسكان يقلص اكثر من حجم الاحتكاكات مع سكان لا يزالون في معظمهم ريفيين. واما المواقف تجاه السكان المحليين فلم تتغير الا قليلاً منذ القرن الماضي. ولكن ربما كان الاحساس باختلال التوازن السكاني المتزايد قد اخذ يشعرهم بالقلق. وقد فضل الكاتب مونترلان، بسبب الحياء الوطني، الا يترك ناشره يطبع الصفحات العنيفة غالباً من روايته «زهرة الرمل». وكانت قد كتبت بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٣٢. وفي اماكن اخرى كانت المستعمرات الفرنسية قليلة العدد: حوالي العشرين الف شخص في مصر، وبضعة آلاف في سورية. واما بداية الهجرة المغربية الى فرنسا فلم تكن تحمل في طياتها ايضاً تحولاً حقيقياً. وكان العمال يتجمعون بشكل خاص في جماعات مغلقة على ذاتها ومؤلفة من اشخاص عازبين جاؤوا الى فرنسا بأمل مساعدة عائلاتهم التي بقيت في البلاد.

فهل حققت الثقافة الفرنسية تقدماً بالفعل؟ صحيح ان شبكة المدارس الدينية او العلمانية التي اقيمت في المشرق قد حافظت على وضعها بشكل عام (مع بعض التراجع في تركيا والتقدم في بلاد الانتداب). ولكن من الصعب ان نقول نفس الشيء عن افريقيا الشمالية حيث ان الكفاءة والتفاني في العمل لا يكفيان لتعويض النواقص. فمثلاً كانت نسبة اطفال التعليم الابتدائي في الجزائر «الفرنسية» عام ١٩٣٠ لا تتجاوز ٦٪. واما بالنسبة للتعليم العالي كله فلم يكن هناك اكثر من مائة طالب مسلم في الجزائر والمتربول معاً. وهذا الرقم اقل بكثير من عدد الطلاب المصريين او السوريين - اللبنانيين المسجلين في فرنسا. وهذه الحالة ليست الا احد جوانب سوء التنمية الحقيقي السائد في الارياف. انها تعبر عن التخلي العام للسلطات عن سكان الارياف الذين لا يحظون الا بعناية قليلة عندما يكونون بعيدين عن مراكز الاستيطان الاستعماري، والذين

يحصلون على اجور رديئة عندما يشتغلون كعمال زراعيين. وبالتالي فهم عاجزون عن اي محاولة لتغيير تصورهم عن العالم طبقا لآية ايديولوجيا جديدة. وهذا الوضع يجعلنا نشك بأعمال فرنسا هناك، وذلك لانها اخرجت من ساحة الحوار المحتمل مع الفرنسيين اغلبية عظمى من السكان.

٣ ـ الخيارات المستحيلة
(١٩٣١ ـ ١٩٣٩)

القوة بواسطة الامبراطورية

في الوقت الذي كان فيه الازدهار الاقتصادي الذي استمر في فرنسا بشكل متأخر اكثر من اي مكان آخر قد اوشك على الأفول، راح الشعور بالمخاطر الخارجية يتزايد. فخط الأممية الذي عبر عنه المؤتمر السادس للكومنتيرن (عام ١٩٢٨) ظل مضاداً للاستعمار بشكل عنيف، على الأقل بالكلمات. وفي عام ١٩٣١ حدد ممثلو الحزبين الشيوعيين السوري والعراقي مجمل المهام الملقاة على عاتق الشيوعيين داخل الحركة القومية العربية. هذه المهام هي التالية: طرد الامبريالية، تشكيل «اتحاد حر للشعوب العربية» على غرار النموذج السوفييتي. وكانت الأزمة تشكل مناسبة بالنسبة للاحزاب الشيوعية من أجل ان تنغرس محلياً، ولم تذهب محاولاتها سدى. فحوالي ذلك التاريخ ابتدأ المناضلون المتدربون في الاتحاد السوفييتي يحلون محل الكوادر العتيقة وخصوصا في سورية ولبنان. وفي الجزائر أعيد تنظيم الفرع المحلي للحزب الشيوعي تحت اشراف مبعوثين عديدين قادمين من باريس (وخصوصا تحت اشراف اندريه فيرا).

وقد حاول هذا الفرع تطبيق شعار «التعريب» (المتمثل في ترفيع المناضلين المسلمين بشكل اسرع في المراتب الهرمية). وفي نفس الوقت راحت تتأكد المخاوف الاوروبية. فالايطاليون الذين اكملوا عام ١٩٣٢ احتلال فزان طالبوا بتصحيح الحدود الليبية ـ التشادية. وكانوا قد جددوا سلاح بحريتهم وطيرانهم ودعموا تجهيزاتهم العسكرية الضخمة في ليبيا واصبحوا يشكلون خطرا مباشرا

على أمن افريقيا الشمالية. كما وشهدنا آنذاك صعود الدعاية الفاشية. فشكيب ارسلان الذي ادان لفترة طويلة وبشدة الحرب الدائرة في ليبيا نشر عام ١٩٣٣ مقالة بعنوان: «ايطاليا والعالم العربي». ويتأسف فيها على الاساليب المستخدمة ضد الليبيين تحت مسؤولية الماريشال غرازياني، ولكنه يشيد بمعاداة موسوليني للاستعمار في مرحلة ما قبل ١٩١٤. كما ويشيد بمواقف الدوتشي المؤيدة لاستقلال البلدان العربية الواقعة تحت الانتداب. وبدءاً من تلك اللحظة راحت مجلة «الأمة العربية» تراعي السياسة الايطالية. وكان ان حصل تقارب دائم يمكن تفسيره بدون شك بسبب الضرورات التكتيكية والمساعدات المالية التي تقدمها روما. وهكذا راحت موضوعات العظمة والصداقة الضرورية بين الأمتين الايطالية والعربية تنتشر بشكل واسع بفضل افتتاح محطة راديو باري التي ابتدأت تبث البرامج باللغة العربية عام ١٩٣٤.

ولكن المسألة الالمانية كانت تطرح نفسها ايضاً بحدة والحاح. فالقوات الفرنسية كانت قد أخلت منطقة رينانيا منذ عام ١٨٣٠. وكانت تقوية النظام الدفاعي مطروحة على جدول الاعمال. وفي الوقت الذي راحت فيه فرنسا تشرع باعمال خط ماجينو، كان المسؤولون العسكريون يبلورون خطة تهدف الى تصفية «العصيان» في المغرب الاقصى خلال اربع سنوات. وهذا ما يتيح لفرنسا ان تتصرف بالقوات الشمال افريقية في حالة نشوب الصراع في اوروبا. وما لبث القلق ان زاد في السنوات التالية بعد صعود هتلر الى سدة السلطة (في ٣٠ يناير ١٩٣٣). وفي مثل هذه الحالة الصعبة تبدو وظيفة الامبراطورية كملاذ وملجأ اكثر اهمية من اي وقت مضى سواء من الناحية الاقتصادية ام من الناحية العسكرية.

وقد أدت الأزمة الى انكفاء التبادلات الفرنسية عن الخارج الى الامبراطورية. ففي عام ١٩٣٦ كانت تمتص حوالي ٣٥٪ من الصادرات الفرنسية وتورد لها ٢٨٪ من استيراداتها. وقد وظفت فيها حوالي نصف رساميلها الموظفة. واما على الصعيد العسكري فقد أحست فرنسا بالطمأنينة من ناحية عدد السكان. فمقابل ثمانين مليون الماني كان بامكانها ان تجيش مائة وعشرة ملايين من ابناء المتربول وسكان الامبراطورية. هذا في حين ان البقع الوردية الكبيرة للخرائط الجغرافية كانت تجسد بشكل مادي محسوس مفهوم التراجع الاستراتيجي. اما العوامل السلبية (كسوء التنمية، والمقدرة الاستهلاكية

المحدودة، وضرورة بعثرة القوات او توزيعها من اجل تأمين الدفاع) فانها حتى لو كانت توازن الامتيازات الى حد كبير، الا انها كانت تبدو ايضاً كتحد ينتظر من يواجهه. وكانت افريقيا الشمالية تحتل مكانة متميزة في هذا التصور. فقد كانت تقف في الصف الاول من حيث التبادلات التجارية (اي اربعة اخماس الصادرات الفرنسية الى الامبراطورية، ونصف الواردات في الاتجاه المعاكس). وقد حلت منذ عام ١٩٣٣ محل انكلترا بصفتها الشريك التجاري الاول لفرنسا. وما كانت رئاسة اركان الحرب تستطيع ان تجهل ثلاثة عوامل اساسية: اولها نوعية القوات وقيمتها (من اوروبية واسلامية). المقصود القوات التي تشكل جيش افريقيا الذي يقيم قسم منه في المتربول ما إن يحل السلام. وثانيها اهمية العنصر الاسلامي القابل للتعبئة (ثلاثون الف رجل من اصل ملاك شامل يبلغ خمسة ملايين قابلين للتعبئة). وثالثها ضرورة تأمين توافر هذا الملاك بسبب انعدام الاضطرابات في مستعمرات ما وراء البحار.

وقد كانت هذه الحالة من الاهمية، وخصوصا ان المواقع الفرنسية في الشرق الاوسط راكدة او سائرة نحو التدهور. واما التبادلات التجارية مع دول الانتداب فقد كانت ضعيفة نسبيا. والتراجع واضح جداً في تركيا حيث نجد ان التجارة والاستثمارات الالمانية قد استعادت هناك الحيوية التي كانت لها قبل عام ١٩١٤. واما فوائد الديون فقد خففت كثيرا بواسطة التحويل واعادة الجدولة (اتفاقيات ١٩٢٨ و١٩٣٣). وقد خسر البنك العثماني امتيازاته. فجزء من الشركات (كشركة سكك الحديد) قد تم تأميمها ضمن اطار السياسة الجديدة. وكان القطاع الواعد اكثر من غيره بدون شك هو قطاع البترول العراقي. فشركة البترول التركي (التي اصبحت شركة البترول العراقي عام ١٩٢٩) والتي حظيت بشروط مؤاتية بسبب ترسيخ المواقع البريطانية اصبحت قادرة على استخراج البترول بدءاً من عام ١٩٢٧. وكانت هذه الحالة مناسبة للشركة الفرنسية للبترول التي اعطي لها كما هو متوقع ربع الاسهم (اي ٢٣,٧٥٪). وكان ذلك يشكل مساهمة مهمة خصوصاً بالنسبة للمستقبل نظراً الى ان الانتاج الكلي للشرق الاوسط كان لا يزال ضعيفاً (أقل من ٦٪ من الانتاج العالمي، و٥,١٪ من انتاج العراق). ان هذه الاعتبارات بدون ان تمنع كلياً تبلور سياسة ذكية وحيوية كانت تضغط بكل ثقلها على خيار السياسة الفرنسية.

السنتان: ١٩٣٣ ــ ١٩٣٤، تهديدات وقمع وجمود

ضمن اندفاعة سنوات العشرينات، استمرت المطالب القومية في التأجج. وكانت تختلط غالباً بالمطالب الناتجة عن صعوبات اقتصادية حادة. ولكن الحكومات الفرنسية التي كانت مشلولة بسبب انعدام الاغلبية السياسية لم تكن تمتلك الوقت الكافي او الطموح الضروري لبلورة سياسة جديدة. وكانت الحياة السياسية العادية مشلولة في البلاد الواقعة تحت الانتداب. ففي لبنان علق المندوب السامي العالي الدستور (بين مايو ١٩٣٢ ويناير ١٩٣٤). ثم أُبعد المسلم السني محمد الجسر عن الرئاسة، وصدرت سلسلة من المراسيم من اجل تصحيح الوضع المالي. وفي سورية حل مارتل محل بونسو في شهر نوفمبر من عام ١٩٣٣ ولجأ الى نفس قرار التعليق للبرلمان المنتخب عام ١٩٣٢. والسبب هو ان هذا البرلمان قد رفض التصديق على مشروع المعاهدة التي قدمتها الحكومة الفرنسية بحجة انها تحدّ من السيادة السورية اكثر مما ينبغي (وبخاصة على الصعيد العسكري). والشيء الأخطر من ذلك هو انها تفصل بلاد العلويين والدروز عن الجمهورية السورية المقبلة.

واما في افريقيا الشمالية فقد كانت سياسة القمع هي السائدة. ففي شهر فبراير من عام ١٩٣٣ صدر قرار عن الحكومة العامة للجزائر (يدعى قرار ميشيل)، وأوعز الى السلطات بممارسة رقابة فعالة على رجال الدين (اي العلماء) الذين اصبحوا محطة للشبهة المتزايدة بسبب علاقاتهم بالمشرق والعملاء الشيوعيين. وفي تونس تم سن قانون مضاد للتخريب في شهر مايو من عام ١٩٣٣. وهذا القانون يعطي كل التسهيلات للمندوب السامي من اجل اعتقال المعارضين وتقليص حرية الصحافة وحل حزب الدستور. وقد ظلت العلاقة بين الدين والسياسة وثيقة. وقد فرضت السلطات الفرنسية في تونس الابقاء على دفن التوانسة المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الاسلامية، وهذا يشكل بحد ذاته تحدياً للرأي العام الاسلامي. وقد حاولت الادارة الاستعمارية في الجزائر جاهدة بداية عام ١٩٣٤ ان تمنع رجال الدين الاصلاحيين من التبشير في المساجد من اجل أن تحصر ذلك بالعملاء الرسميين المختصين بالشعائر. وهم رجال دين تعينهم لجنة خاصة يرأسها موظف فرنسي. كما وفكرت هذه الادارة بفرض الرقابة على الصحف العربية وتقنين التعليم في المدارس القرآنية.

ولكن هذه التدابير لم تكن قادرة بطبيعتها على اعادة الرصانة والهدوء الى البلاد وخصوصا في ظرف اقتصادي صعب. ومنذ بداية ١٩٣٤ شكلت شبيبة الدستور حزب الدستور الجديد الذي عرف الحبيب بورقيبة وزملاؤه الشباب كيف يحولونه الى حزب جماهيري على غرار حزب الوفد المصري (مؤتمر قصر هلال في مارس ١٩٣٤). وقد انخرط في سياسة المقاطعة للمنتوجات الفرنسية ورفض دفع الضرائب (في خريف ١٩٣٤). واما الشبيبة المغربية فقد بحثت عن دعم الملك الشاب محمد الخامس الذي نظمت على شرفه مظاهرات في فاس (في ربيع ١٩٣٤). وبعد ذلك بوقت قصير أسسوا «لجنة العمل المغربي» التي عرضت على السلطان (الذي تفضل ان تدعوه بالملك) وعلى السلطات الفرنسية خطة للاصلاحات. وفي ربيع ١٩٣٤ نظمت سلسلة من المظاهرات ضد ممارسات الادارة فيما يخص الشؤون الدينية. وفي شهر اغسطس اندلعت اضطرابات حقيقية مضادة لليهود في قسنطينية ومنطقتها (قتل فيها ثلاثة وعشرون يهوديا وأربعة مسلمين). وقد اتخذت تدابير عسكرية في نفس اللحظة من أجل منع حصول احداث مشابهة في فاس.وقد أدت هذه الاضطرابات الى اتخاذ تدابير قمعية جديدة. وفي شهر سبتمبر اعتقل المندوب السامي في تونس ثمانية مسؤولين من حزب الدستور الجديد ووضعهم تحت الاقامة الجبرية (ومن بينهم بورقيبة). كما واعتقل ستة شيوعيين. وفي شهر اكتوبر اعتقل مصالي الحاج في باريس وحكم عليه بالسجن لمدة ستة اشهر.

وعلى الرغم من ذلك، وفي وسط هذا التوتر بالذات، راحت تظهر عناصر تطور قابلة لأن تسمح بأكبر الآمال.

عناصر وفاق

كان أول عنصر من عناصر التطور يكمن في التقارب مع ايطاليا، هذا التقارب الذي قامت به حكومة لافال التي كانت تقدر موقف موسوليني المعادي آنذاك للالمان (نذكر معارضته لمحاولة انشلوس في شهر يوليو من عام ١٩٣٤). ويبدو ان اتفاقيات روما التي وقعت (في شهر يناير ١٩٣٥) قد أنهت الى حد كبير النزاع الاستعماري لانها تقتضي بالتخلي عن الاراضي على الحدود التشادية (اي مساحة الـ« ١٤ » الف كيلومتر مربع التي ستشكل فيما بعد « شريط

اوزو »). وتقتضي بالاضافة الى ذلك الغاء المكانة الخاصة للايطاليين في تونس. ويمكن لهذا القرار ان يؤدي، كما حصل في الجزائر، الى دمجهم في المستعمرة الفرنسية. وفي ذات الوقت كان التقارب مع الاتحاد السوفياتي القلق من صعود الفاشية يفتح الأمل بالتخفيف من النشاط المضاد للاستعمار والنزعة العسكرية داخل احزاب الأممية. وقد صدر بيان مشترك اثناء زيارة لافال الى موسكو وبعد بضعة ايام من عقد ميثاق التعاون المتبادل. وقد وردت فيه العبارة الصغيرة التالية: «ان السيد ستالين يفهم ويستحسن كليا سياسة الدفاع الوطني التي تتبعها فرنسا لكي تجعل حجم قواتها المسلحة في مستوى أمنها». وتعني هذه العبارة أولا الرغبة في وضع حد للنشاطات التخريبية في الجيش. ولكن حجم قوات افريقيا الشمالية المدعوة للمساهمة في الدفاع الوطني المحدد على هذا النحو يتطلب في نهاية المطاف حصول نوع من الهدوء في الاضطرابات المضادة للاستعمار هناك. وقد تأكد حصول ذلك اثناء المؤتمر السابع للأممية الشيوعية، هذا المؤتمر الذي عمّم على مجمل الفروع نفس التكتيك المتبع في فرنسا للجبهات الشعبية.

ولكن هذه السياسة التي تبدو في نهاية المطاف غير متماسكة كثيرا وغير صريحة في خياراتها لم يصحبها اي تساهل او مرونة في سياسة الاصلاحات المتبعة فيما وراء البحار. ففي الجزائر مثلا صدر مرسوم ريغنييه (في ابريل ١٩٣٥) وكان يهدف الى قمع اي مساس بالسيادة الفرنسية عن طريق فرضه لجريمة الرأي بشكل فعلي (بمعنى ان الناس اصبحوا يحاسبون على آرائهم). وقد اندلعت الاضطرابات من جديد في البلاد الواقعة تحت الانتداب في نهاية عام ١٩٣٥. ففي لبنان كان تجديد احتكار التبغ وحصره بشركة فرنسية قد اثار النقمة والمعارضة التي انضم اليها البطريرك الماروني. ثم تأسست حركات اكثر نشاطا او ظهرت في وضح النهار. نذكر من بينها حركة الشبيبة الوطنية (فرع من فروع الكتلة الوطنية)، ثم الحزب القومي السوري، ثم حزب الكتائب اللبنانية. ثم اندلعت سلسلة من الاضطرابات في شهر يناير وفبراير من عام ١٩٣٦. وهي تشبه الاضطرابات التي كانت تتصاعد في فلسطين ومصر آنذاك. وقد تم تأسيس اللجنة العليا للمتوسط وافريقيا الشمالية. وهي تضم تحت سلطة رئيس الوزراء كل الوزراء والمسؤولين الكبار عن اراضي المغرب والمشرق. ولكن هذه اللجنة كانت بدون شك وسيلة لتنظيم القمع اكثر مما كانت أداة لتصميم

سياسة شمولية وجديدة. فهل كان تشكيل الجبهة الشعبية الحريصة على ان تقطع الصلة بالاخطاء الماضية يمكن ان يتيح الذهاب الى ابعد من ذلك؟

الجبهة الشعبية: آمالٌ وخيبات

كانت احدى نتائج التطور السياسي منذ عام ١٩٣٤ هي إقامة التقارب بين الاحزاب الوطنية «المحلية» وبين الرأي العام لليسار الفرنسي. فبالنسبة لاصحاب هذا التيار المهووسين منذ السادس من فبراير ١٩٣٤ بالخشية من مؤامرة للفاشية، كان من السهل ان يروا في المساومة الموقعة مع ايطاليا تورطاً خطيراً مع العدو. وكان من السهل ان يروا في «المراسيم الغادرة» الصادرة عن الحكومة الفرنسية لضرب الوطنيين في المستعمرات شيئاً مشابهاً للقمع الذي حل في نفس اللحظة بالنقابيين وبعض المنتخبين الشيوعيين الفرنسيين. وتزداد هذه المقاربة سهولة اذا ما عرفنا ان الروابط بين كلتا الحركتين ليست معدومة. فالعمال العرب في المتربول كما في المدن الكبرى للمغرب والمشرق قد انتسبوا الى المنظمات النقابية وبخاصة منها تلك القريبة من الحزب الشيوعي. وكان حزب نجمة شمال افريقيا في المتربول قد انتسب الى التجمع المضاد للفاشية ودعا مناضليه للتظاهر مع رفاقهم الفرنسيين وخصوصاً اثناء المظاهرة الباريسية في ١٤ يوليو من عام ١٩٣٥، هذه المظاهرة التي رسخت تحالف الجبهة الشعبية. وكان النشاط الذي قام به رجال يسار آخرون من أجل التقارب مع قادة حركات التحرير الوطني قد ابتدأ يعطي ثماره. فقد كان الاشتراكي روبير جان لونغيه محامياً لا يكل ولا يمل عن القضية المغربية، وبخاصة عبر مجلة «مغرب» التي أسست عام ١٩٣٢. وهو يشكل اكبر مثال على ذلك. وينبغي ان نضيف الى ذلك العلاقات الشخصية التي كانت تنعقد بشكل اكثر مما نظن داخل المحافل الماسونية.

ألم تكن هذه الحالة تفتح الابواب امام حظوظ افضل في التفاهم؟ كان يبدو ان حكومة ليون بلوم مستعدة لاعتماد تدابير جديدة ومبتكرة. وكان اختيار اعضاء الحكومة (كموريس فيوليت وزير الدولة، وبيير فينيو الاشتراكي ولكنه كان قد خدم في ظلّ ليوتي في دول الانتداب والمحميات)، اقول كان اختيار هؤلاء الاعضاء يبدو ضمانة للتوجه في الاتجاه الليبرالي التحرري. ثم أُعيد تنظيم

اللجنة العليا المتوسطية من جديد . وقد اصبحت هذه اللجنة دائمة وكلف البروفيسور شارل اندريه جوليان بادارة سكرتاريتها، وكان وراءه تاريخ خمسة عشر عاما من النضال ضد الاستعمار. وقد نشر في عزّ احتفال فرنسا الظافر بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر كتابا هاما اسقط الاقنعة والاكاذيب بعنوان: «تاريخ افريقيا الشمالية». ثم صدر مرسوم بتأسيس مركز الدراسات العليا للادارة الاسلامية في شهر نوفمبر من عام ١٩٣٦. وقد وضع تحت ادارة عالم الاجتماع روبير مونتانيي. وكان الهدف من هذا المعهد هو التقريب بين اساتذة الجامعات والموظفين المدنيين والضباط بمناسبة الدورات التدريبية الموجهة لتعميق المعارف النظرية والعملية وتبادل المعلومات ثم تقديم الدروس والاقتراحات اذا لزم الأمر.

وكانت الشهور الاولى مشجعة. ففي المغرب كانت الحكومة تبحث عن بعض الوفاق عن طريق إلغاء التدابير الاستثنائية التي اتخذت في ظل النظام السابق. فقد صدر قرار بالعفو، وشمل مصالي الحاج بشكل خاص. وفي المغرب الاقصى كان بيروتون ذا سمعة سيئة لدى الاوساط الوطنية، وقد استبدل وحل محله الجنرال نوغيس الذي عرف كيف يقيم علاقات طيبة مع العاهل المغربي. ثم ابتدأوا بتنفيذ مشروع للاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في المحميات. فمثلا قدموا الى البرلمان مشروع فيوليت للتصويت عليه، وكان يقتضي بتقديم الجنسية الى واحد وعشرين الف جزائري مسلم دون تغيير قانون الاحوال الشخصية الخاص بهم. وفي المشرق تم التوصل الى اتفاق بعد المفاوضات التي كانت قد حصلت في بداية ١٩٣٦ في ظل الوزارة السابقة ولكن دون اي رغبة في التوصل الى نتيجة. واما الاتفاقيات المدعوة باتفاقيات فيينو والمعقودة في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٦ فقد كانت تهدف الى ان تحل محل الانتداب معاهدات تحالف لمدة خمسة وعشرين عاما متضمنة الاستقلال والسيادة الكلية للدولتين الجديدتين. وفي نفس الوقت سمح لقائدي انتفاضة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ (اي الشهبندر وسلطان الاطرش) ان يعودا من المنفى. وميزة هذه السياسة هي انها تنحو في نفس الاتجاه الذي تتبعه السياسة الانكليزية في مصر (اي معاهدة اغسطس ١٩٣٦ التي اعادت سيطرة الحكومة على الجيش الذي كان موضوعا حتى ذلك الوقت تحت إمرة القيادة البريطانية. كما انها تحد بشكل صارم من الوجود العسكري الاجنبي). وفي السنة التالية وضع مؤتمر مونترو حدا لنظام

الامتيازات الاجنبية.

ولكن خلال اقل من سنتين راحت الآمال تنهار وتتبخر لصالح العودة الى سياسة القسوة والشدة. وكان اول برهان على هذا التصلب هو حل حزب نجمة شمال افريقيا (في يناير عام ١٩٣٧). وقد اعاد مصالي الحاج تشكيل حزبه تحت اسم حزب الشعب الجزائري، ولكنه اعتقل في شهر اغسطس بسبب اعادة تشكيله للحزب المنحل ثم حكم بالسجن لمدة سنتين. وفي شهر مارس من نفس العام حلّت لجنة العمل المغربي ايضا. واندلعت الاضطرابات في مكناس ثم في خميصة، تلك البلدة البربرية التي كانت معتبرة حتى ذلك الوقت بمنأى عن دعاية الوطنيين. وفي شهر اكتوبر تم إبعاد علاّل الفاسي الى الغابون. ثم توترت الحالة من جديد في تونس. وعندئذ حلّ حزب الدستور الجديد، واعتقل بورقيبة ورفاقه الاساسيون. وفي نفس الوقت تم تأجيل التدابير الاكثر اهمية، اذ حتى مشروع بلوم - فيوليت لم يناقش مجرد مناقشة. واما فيما يخص المعاهدتين الفرنسية - السورية، والفرنسية - اللبنانية فعلى الرغم من التصديق عليهما من قبل نواب هاتين الدولتين الا ان التصديق عليهما من قبل البرلمان الفرنسي قد تأخر باستمرار، ثم تأجل اخيراً الى أجل غير مسمى في نهاية عام ١٩٣٨. فهل هي مناسبات ضائعة؟ لم ينته المحللون من التساؤل والنقاش حول اسباب هذا الانقلاب في الموقف الفرنسي. ولكن من المؤكد ان تطورات الاوضاع الدولية قد لعبت دورا كبيرا فيه.

ضغط التوتر الدولي

لقد اشتعل هذا التوتر فجأة وبشكل عنيف مع حصول العدوان الايطالي على اثيوبيا في (شهر اكتوبر من عام ١٩٣٥) ومع احتلال منطقة رينانيا (في مارس ١٩٣٦) ثم بشكل اخص مع اندلاع الحرب الاهلية الاسبانية (في شهر يوليو من نفس العام). واصبحت احتمالية اندلاع صراع دولي ممكنة اكثر فاكثر. وكان التهديد الايطالي هو الاكثر وضوحا. فحرب اثيوبيا توافقت زمنياً على مستوى الداخل مع تصاعد الفاشية وتجذرها. وكان حلول عهد الجبهة الشعبية في فرنسا قد أفسد التقارب الهش الذي اقامه لافال مع ايطاليا لأن الجبهة كانت اشد عنفاً في انتقاداتها ضد العدوان منه. ثم جاءت الحرب الاهلية الاسبانية والدعم المقدم

من قبل موسوليني الى فرانكو لكي تكرس القطيعة بين البلدين. ولم يتم التصديق على اتفاقيات روما. وبالاضافة الى الخطر المحدق بتونس اصبح هناك خطر آخر يحدق بالمغرب منذ الآن فصاعداً: هو خطر النجاحات التي حققها اتباع فرانكو انطلاقاً من قاعدتهم الريفية. فلم يترددوا في تشجيع الوطنيين المغاربة. واصبح راديو تطوان مقراً للدعاية الناشطة التي تتحدث عن التنازلات التي قدمها الزعيم فرانكو ضمن اتجاه الاستقلال الذاتي.

واصبحت الديبلوماسية الايطالية تستطيع الاعتماد منذ الآن فصاعدا على التعاون الألماني (اعلان التحالف بين روما - وبرلين في شهر نوفمبر من عام ١٩٣٦). ولم تكن حكومة الرايخ قد بلورت سياسة كبيرة تجاه العالم العربي. فقد كان هتلر يرغب في الواقع في تجنب الصدام المباشر مع بريطانيا التي كان يحرص بشكل خاص على استبعادها من شؤون القارة الاوروبية. وكان يريد ان يتجنب اي خلاف مع ايطاليا، ولذلك فقد ترك لها حرية تحقيق طموحاتها في منطقة المتوسط من أجل ان تحصل المواجهة بينها وبين فرنسا. ولكن ينبغي ان نلاحظ هنا ان المصالح الاقتصادية الالمانية كانت بدون شك اكثر اهمية بكثير في بلدان اخرى من المنطقة (كإيران وتركيا). ولكن بدون ان تبذل جهودا ضخمة فان برلين كانت تحاول استغلال نقاط ضعف خصومها في مناطق ذات اهمية حيوية بالنسبة لهم. وكانت تحاول عقد صداقات قد تفيد في يوم من الايام. وكانت المسألة الفلسطينية تشكل من هذه الزاوية ارضية خصبة لهذا النوع من الأعمال. ففي عام ١٩٣٧ اعلن النازيون معارضتهم للمشروع البريطاني القاضي بتقسيم فلسطين (انظر اعمال لجنة بيل). ثم اقاموا اتصالات مع ممثلي الفلسطينيين الاساسيين. ولكن نشاطهم الديبلوماسي امتد ايضا لكي يشمل العراق ومصر والمملكة العربية السعودية. وكان الغياب الظاهري للأهداف الامبريالية الالمانية في هذه البلاد يشكل بالطبع امتيازا ضخما. وقد استغله راديو برلين الذي اصبح يبث برامجه باتجاه العالم العربي.

وفي نفس الوقت كان الدوتشه (موسوليني) يتقلد وسام «سيف الاسلام» في طرابلس الغرب بتاريخ ١٨ مارس ١٩٣٧ ويدين، كالفوهرر، سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين ويؤكد للمسلمين تضامنه وتعاطفه معهم. ولم يكن يغب عن بال بعض القادة العرب كبورقيبة ومصالي الحاج وجود المطامح الاستعمارية الايطالية. فالشهادات الواردة من ليبيا، والحساسية القريبة من

حساسية اليسار الفرنسي كانت تلهمهم الحذر والاشتباه بوعود القوى العظمى الفاشية. ومع ذلك فلم تمر هذه الدعاية دون تأثير. فقد استمرت تحظى بكفالة شخصيات كبيرة كشكيب ارسلان مثلا. فهذا الرجل بعد ان تقارب لفترة قصيرة مع فرنسا راح يربط من جديد قضيته بقضية ايطاليا والمانيا. وينبغي ان نذكر بشكل خاص ايضاً زعيم الحركة القومية العربية المعادي للانكليز والصهاينة في فلسطين ومفتي القدس الحاج أمين الحسيني. وهكذا تراكمت هنا عناصر عديدة لكي تغذي تلك الاسطورة العتيقة القائلة بوجود مؤامرة على فرنسا. فقد كان الاتهام بالتورط مع المانيا وايطاليا ومع الفاشية ومعاداة السامية يشكل في اغلب الاحيان ذريعة سهلة من اجل تبرير قمع الاعمال الموجهة ضد الهيمنة الفرنسية. وقد حظي هذا القمع عموماً بالموافقة، بما فيها موافقة الحزب الشيوعي الفرنسي.

نقص في الإرادة ام انعدام في السياسة؟

من الخطأ ان نعتقد بأن البرنامج المعتدل الذي بلورته حكومة ليون بلوم في تلك السنوات الصعبة كان يشكل غاية بحد ذاته. وعلى هذا المستوى فان انصار الابقاء على الوضع السائد كان لهم الحق في ادانته بصفته بداية لعملية لا يمكن التراجع عنها اي عملية سائرة نحو الاستقلال. ولم يكن من بين القادة الوطنيين اي واحد مستعد للتراجع عن مطالبه الاساسية: اي نيل السيادة الكاملة على المدى الطويل. وربما كانت حالة مسلمي الجزائر هي الاكثر نموذجية وتمثيلاً على ذلك. فقد كان وفد نجمة شمال افريقيا في المتربول يشارك فعلا في مظاهرات الجبهة الشعبية، ولكنه كان ينزل الى المظاهرة وراء العلم الاخضر مطالبا باستقلال المغرب الكبير وسورية والعالم العربي. وفي الجزائر نفسها كان فرحات عباس الذي القى خطابا حماسيا يدافع فيه عن الاندماج في الأمة الفرنسية قد وجد الشيخ عبد الحميد بن باديس يتصدى له قائلا بأن هناك امة جزائرية لا ترغب ولا تستطيع الانصهار في الأمة الفرنسية. وقد ادان رجال الدين، كمصالي الحاج، خطة بلوم - فيوليت التي وجدوا فيها (وكانوا على حق) مشروعاً يهدف الى الابقاء على الجزائر الفرنسية عن طريق دمج النخبة الاسلامية. وضمن اطار حالة مختلفة جداً عن ذلك راح القادة الوطنيون السوريون العائدون من المنفى ينتقدون اتفاقيات فيينو.

ولكنهم جميعا كانوا يبدون مستعدين للقبول، على الاقل، بحصول تطور تدريجي مرن لا يستبعد ضمان المصالح الفرنسية في المستقبل. وكان موقف بورقيبة مثاليا ونموذجيا من هذه الناحية. وفي المغرب الاقصى كان تعاطف العاهل الشاب مع القضية الوطنية لا يدفع به الى ارتكاب اعمال متهورة قد تؤدي الى القضاء على السلالة المالكة. وكان تشدد مصالي الحاج، الذي ظلت حركته ضعيفة الانغراس في الجزائر، غير مقبول من قبل القادة المسلمين الآخرين. وكان رئيس الوزراء السوري جميل مردم بيك رجل المصالحة والتسوية. وبشكل عام فان التطرف اللفظي الواضح لدى بعض المطالب والذي سارعت الصحافة الاستعمارية الفرنسية الى ادانته يبدو في الغالب معبرا عن أمل ما اكثر مما هو يشكل مطالب متعلقة بنقاط محددة بدقة. ومما لا ريب فيه ان القادة العرب كانوا راغبين قبل كل شيء في ان يُعترف بهم كمفاوضين ذوي تمثيل من قبل فرنسا التي تسحرهم ثقافتها والتي تبدو لهم قوتها، لفترة أخرى من الزمن، مهيبة وكبيرة. هكذا يمكننا ان نعتقد بان التطبيق الحازم للاصلاحات كان سيؤدي الى الترسيخ السياسي لانصار سياسة المفاوضات. وبالتالي فان التخلي عنهم كان يشكل خيبة كبيرة.

ان ذنب هؤلاء الرجال او سوء حظهم يكمن في الاصطدام بحاجز مزدوج. الحاجز الاول يتمثل بمعارضة الأعيان المحليين المتعاونين مع الاستعمار والمدعومين بقوة في المتربول. واما الحاجز الثاني فيتمثل بلامبالاة او جهل اغلبية الفرنسيين (وبخاصة قادتهم). فأتباع الاتجاه الاول كانوا يرون في كل تطور او تغيير للأوضاع تهديدا لنظام استعماري يضمن للبعض امتيازات ضخمة، ويبقي على اوضاع الآخرين كما هي في بلدان تقسمت الى أوطان عديدة صغيرة. واما اتباع الاتجاه الثاني فاذا كانوا لا يكتفون بكل بساطة بشعار «فرنسا العظمى»، فانهم كانوا يحددون موقفهم طبقا لشعارات ووقائع السياسة الداخلية الفرنسية المتمثلة بمعاداة الفاشية اكثر مما كانوا يحددونه على ضوء دراسة المسائل المحلية للمستعمرات. وقد استمرت هذه المواقف على حالها حتى استقلال الجزائر في الواقع. وينبغي ان نختم كلامنا هنا بالاستنتاج بعدم وجود سياسة فرنسية حقيقية مصممة على التخطيط للمستقبل بكل برودة وموضوعية. واذا كانت فترة ما بين الحربين لم تخل من شخصيات ذكية وخبيرة نبهت الى اهمية اتخاذ التدابير الضرورية، فاننا لا نجد اي رجل دولة فرنسي

كبير يربط عمله بتطبيق خطة شاملة تتعلق بالاستعمار ومصيره. فهل فعل الآخرون افضل من ذلك؟ غالبا ما يقيمون التضاد بين جمود الفرنسيين ومرونة البريطانيين. ولكنهم ينسون بسرعة فشل هؤلاء الاخيرين في فلسطين. ولكنهم على الاقل عرفوا كيف يتبعون، فيما عدا هذا البلد بالذات، سياسة تراعي التطورات والمتغيرات.

آخر نيران الامبراطورية

ما كان ممكنا لضعف الحكومة الفرنسية تجاه المانيا الا ان يشجع حتما المبادرات الايطالية. فقد رفض موسوليني غدية الانشلوس (في ربيع ١٩٣٨) ان يعقد مع فرنسا اتفاقيات حسن جوار مشابهة للاتفاقيات التي كانت قد عقدت للتو مع انكلترا. وبعد وقت قصير من التراجع في مؤتمر ميونيخ تم تنظيم حملة صاخبة حول الموضوع التالي: «المطامح الطبيعية للشعب الايطالي». ومن بين هذه المطامح كانت جيبوتي وتونس تقفان الى جانب كورسيكا ومدينة نيس (في نوفمبر ١٩٣٨). وفي ٢٢ مايو من عام ١٩٣٩ عقدت كل من المانيا وايطاليا الميثاق الصلب. وقد راحت الحكومة الفرنسية تهتم اكثر من اي وقت مضى بتحضير الدفاع عن افريقيا الشمالية. فقد اضاف الجنرال نوغيس الى وظائفه السابقة وظيفة القائد الركن لافريقيا الشمالية. وكان بناء خط التحصين في مواجهة ليبيا (خط ماريث) قد ابتدأ في نهاية عام ١٩٣٦ وانتهى باستطالة في الجنوب عن طريق تشكيل جبهة شرق - صحراوية. ثم الى الجنوب اكثر راح الجنرال بورهير رئيس اركان المستعمرات ينظم جبهة زنجية - تشادية في مواجهة الايطاليين المتواجدين في فزان. وفي نفس الوقت راح الفرنسيون يفكرون بالتعاون مع انكليز السودان والصومال في منطقة تشمل جيبوتي.

وكانت هذه التحضيرات الدفاعية تبدو مدعومة من قبل ارادة سياسية حقيقية. ففي شهر يناير من عام ١٩٣٩ كان رئيس الوزراء دالادييه في أوج شعبيته في المتربول آنذاك، وقد زار بعد كورسيكا الجزائر وتونس، وأكد هناك تصميمه على عدم التخلي عن ذرة واحدة من المستعمرات الفرنسية. وكان قد عبر عن هذا التأكيد في البرلمان قبل شهر من ذلك التاريخ. وكانت اغلبية الرأي العام الفرنسي تؤيد هذا الموقف بمن فيهم الحزب الشيوعي الذي ادان المبدأ

القائل بوجود جزائر ذات شخصية عربية ـ اسلامية اساساً، واستبدل بذلك مصطلح «أمة في طور التشكل» مرتكزة على خليط عرقي أو بوتقة عرقية. وفي مثل هذا الجو ما كان ممكناً بالطبع اتباع سياسة أخرى غير سياسة الهيبة والقوة. فقد كانت الهيمنة الفرنسية مدعومة بسلطات استثنائية وبتجهيزات عسكرية ضخمة، وكانت تفرض نفسها على الرأي العام المحلي المحروم من قادته الاساسيين. وكانت نوعية القناصلة الجدد جديرة بالاهتمام ايضاً: فقد كانوا مدنيين في حالة لابون في تونس وبيو في المشرق، او كانوا عسكريين ضمن خط تراث ليوتي كالجنرال نوغيس في المغرب الاقصى. وكلهم كانوا يعرفون كيف يفرضون سلطتهم بوسائل أخرى غير القوة المسلحة المحضة.

وضمن ارادة المقاومة هذه راحت الحكومة الفرنسية تعود الى التحالف التركي من جديد، فقد كان ضرورياً من أجل السيطرة على المتوسط وعلى اوروبا الشرقية. وكان ذلك يشكل مناسبة بالنسبة لحكومة انقرة من اجل اعادة طرح سنجق اسكندرون (المدعو «هاتاي» من قبل الاتراك). وهو عبارة عن اقليم أُلحق بسورية عام ١٩٢٠ ويحتوي على نسبة مهمة من السكان الاتراك (٤٠٪ بحسب الفرنسيين، واكثر من ٥٠٪ بحسب انقرة). وكانت هذه المطالبات قد أدت عام ١٩٣٧ الى منح الاقليم مكانة الاستقلال الذاتي الداخلي، بل والى اقامة حامية عسكرية تركية عام ١٩٣٨ بالتشارك مع الحامية العسكرية الفرنسية. وقد طالب الاتراك بضم الاقليم اليهم مقابل التحالف مع فرنسا. وكانت المفاوضات التي ابتدأت في شهر يناير من عام ١٩٣٩ قد أدت الى تلبية مطالبهم بشكل كلي (يونيو ١٩٣٩). وقد سهّلت هذه التنازلات الفرنسية توقيع معاهدة التحالف الفرنسي ـ الانكليزي ـ التركي (١٩ اكتوبر ١٩٣٩). وكانت موجهة بشكل اساسي ضد مبادرات ايطالية محتملة. وكانت الأولوية المعطاة للدفاع الوطني على كل الاعتبارات المحلية لا يمكن ان تمر بدون ان تطرح مشاكل حقيقية. فهذه الطريقة في التصرف بكل حرية بالأراضي الموضوعة تحت الانتداب والمعتبرة كجزء لا يتجزأ من العالم العربي اثارت لدى السوريين ضغينة مستمرة. ففي شهر يوليو من عام ١٩٣٩ قدم رئيس الجمهورية هاشم بيك الأتاسي استقالته بشكل مهيب. وقد تلقت المطالب السورية دعم الايطاليين.

٤ ـ الحرب العالمية الثانية

من «الحرب المضحكة» الى الانتصارات الالمانية

صحيح ان العالم العربي لم يكن مسرحاً للعمليات العسكرية الحاسمة التي جرت اثناء الحرب العالمية الثانية. ولكن، كما حصل اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، فما كان ممكناً تجاهل العالم العربي الواقع على مفترق ثلاث قارات. وكان العرب يعرفون ان مصيرهم يعتمد الى حد كبير على نتيجة الصراع. وقد كان الفرنسيون واعين منذ وقت طويل لأهمية افريقيا الشمالية بالنسبة لدفاعهم الوطني. وفي اثناء الفترة المدعوة «بالحرب المضحكة» كانت سلسلة من المشاريع قد جعلت من المشرق قاعدة للهجوم ضد الاتحاد السوفياتي. وكان الرهان حيوياً ايضاً بالنسبة للبريطانيين الحريصين على الدفاع عن مصر وعن البترول الايراني والعراقي وضمان التواصل مع الهند. ولكن قوى المحور على الرغم من نقطة ضعفها فيما يخص الاساطيل البحرية والطابع الثانوي الذي اولاه هتلر لمسرح العمليات المتوسطية كانت قادرة على تهديد مواقع خصومها بشكل خطير جدا. وفي المرحلة الأولى كان الحياد الايطالي قد أخَّر من هذه المخاطر. ولكن هزيمة فرنسا في صيف ١٩٤٠ اقنعت موسوليني بالدخول في الحرب الى جانب الالمان. واصبحت المخاطر الكبيرة تحيق بافريقيا الشمالية المحرومة من أفضل قواتها. واصبحنا نخشى من هجوم الماني وايطالي واسباني مشترك عليها.

وقد ابتدأ قادة الامبراطورية الكبار يظهرون ارادة حقيقية في مواصلة الحرب على الرغم من الهزائم. وكان نوغيس يقف في طليعتهم. وكان حريصاً على

الدفاع عن الممتلكات الفرنسية التي كان يعتقد انها لن تبقى في حوزة فرنسا اذا ما تعرضت للاحتلال او للبتر. ولكن هذه النزعة القتالية لم تستطع مقاومة التيار العام الذي راح يكتسح كل الحكام. ولم تكن الاعتراضات التقنية على مواصلة الحرب داخل أراضي الامبراطورية بدون اساس (نذكر من بينها صعوبة تصميم الدفاع في بلدان محرومة من ترسانات الاسلحة ومن الامكانيات الصناعية). ولكن الشيء الاهم من كل ذلك والاخطر بالنسبة لحكومة المارشال بيتان هو ذلك الضيق الذي كان يعاني منه الفرنسيون (وبشكل خاص اللاجئون). وكان ذلك يهدد المجتمع وقد يؤدي به الى حافة الهاوية والانحلال. يضاف الى ذلك التخوف من هزيمة محتملة للبريطانيين بل وحتى توقيع سلام مساومة بينهم وبين الالمان، ثم تحميل الجمهورية الفرنسية مسؤولية الهزيمة. وكان هتلر الحريص على عقد اتفاقية هدنة يعرف كيف يحد من طموحاته. ففي اتفاقيات الهدنة التي وقعها مع فرنسا في شهر يونيو من عام ١٩٤٠ امتنع العدو عن احتلال افريقيا الفرنسية والمشرق. وكانت الضمانة الالمانية والايطالية باحترام كامل اراضي الامبراطورية تكفي لطمأنة القناصل وردعهم عن التجاوب مع الجنرال ديغول، اللهم الا بعض الاستثناءات النادرة.

يبقى صحيحاً القول ان عدداً من المسؤولين المنضمين الى اتفاقية الهدنة كانوا يفكرون على غرار احد دعاتها الجنرال فيغان بان يجعلوا من أراضي ما وراء البحار وخصوصاً من افريقيا الشمالية قاعدة للنهضة المقبلة. ولكن هذا التحليل الذي يأخذ فقط بعين الاعتبار حجم الخطر الالماني كان يقلل من اهمية القوة البريطانية في المتوسط. فلم تكن لندن تقبل اطلاقاً بأن تقدم الحكومة الفرنسية المتعاملة مع الالمان اي دعم مهما كان صغيراً الى قوى المحور. ولذا فقد لجأت في شهر يوليو من عام ١٩٤٠ الى قصف مرسي الكبير والى تحييد اسطول الاسكندرية لكي تقضي على سلاح البحرية الفرنسي في مواجهة الاسطول الملكي الانكليزي. وبعد أقل من سنة من ذلك التاريخ قرر الانكليز التدخل في المشرق. ففي شهر ابريل من عام ١٩٤١ وبعد الانقلاب الذي أوصلها الى سدة السلطة في العراق قررت حكومة رشيد عالي الكيلاني مواجهة الانكليز وطلبت مساعدة الالمان. وفي نفس اللحظة راح يتراءى في الأفق خطر الغزو الألماني - الايطالي لمصر بدءاً من (بنغازي) ليبيا. وقد عرضت حكومة الاميرال دارلان تعاونها على الألمان (كأن تضع المطارات السورية تحت تصرف طيرانهم الموجه

لمساعدة رشيد عالي الكيلاني). وقد أدى ذلك الى تدخل البريطانيين والفرنسيين الاحرار (في شهر يونيو من عام ١٩٤١).

وقد بدا مصير العالم العربي رهناً للصراع بين الألمان والانغلوساكسون عام ١٩٤٢ اكثر من أي وقت مضى. وقد هيمن الألمان فترة الربيع والصيف عندما هاجم رومل مصر وعندما لاحت تباشير الغلبة الالمانية في القوقاز على مبعدة الفي كيلومتر باتجاه الشمال. ولكن الخريف كان انغلوساكسونيا مع معركة العلمين والانزال البحري على شواطىء افريقيا الشمالية. ولأن حكومة فيشي لم تقلب موقفها فان هذا الانقلاب النهائي في مسيرة الحرب قد أثار كارثة مثلثة. ففي الوقت الذي كانت فيه قوات افريقيا الشمالية تتعرض لخسائر جسيمة عندما حاولت جاهدة - ولكن عبثا - ان تصد الانكليز والاميركان، كان الألمان والايطاليون يضعون اقدامهم في تونس بتواطؤ من السلطة معهم. يضاف الى ذلك ان تخريب اسطول طولون قد قضى على آمال فرنسا في استعادة دورها في المتوسط (نوفمبر ١٩٤٢). لقد كانت كارثة فرنسية حقيقية، ولم تستطع ان تنسينا اياها تلك المساهمة الرائعة للقوات الفرنسية الحرة في الحملات على بنغازي، ولا تلك النجاحات التي حققها لوكلير في فزان.

تطور العقليات (١٩٤١ - ١٩٤٢)

لقد بدت الشهور الأولى للحرب وكأنها قد رصت الصفوف ولحمت ثانية عاطفة الولاء والاخلاص لفرنسا. وكانت هذه العاطفة مرتكزة، بحسب الحالات، على الطابع المُعدي للدعاية الوطنية فيما وراء البحار، أو على عاطفة التضامن مع القضية الفرنسية، او بسبب التقارب السياسي والثقافي أو أخوّة السلاح. كما كانت مرتكزة على الخوف من المطامح الايطالية، او على الأمل بالاصلاحات التي ستجيء فيما بعد لمكافأة شعوب المستعمرات على اخلاصها وولائها. أو انها كانت مرتكزة بكل بساطة على سياسة المسايرة والانتهازية. ولكن على الرغم من ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات المضادة. فمصالي الحاج مثلاً الذي كان قد خرج من السجن للتو لم يتردد في ان يكتب في صحيفة الأمة قائلاً: «ان افريقيا الشمالية ليست مرتبطة بفرنسا بأي عاطفة، اللهم الا بعاطفة الحقد التي زرعتها في قلوبنا مائة سنة من الاستعمار». ولكن اقوالاً كهذه لم يكن لها اي

تأثير مباشر في وقتها. ففي اثناء حملة عام ١٩٤٠ البائسة أبلى السبعون الف مغربي الذين كانوا مختلطين بالفرنسيين داخل الفرق العسكرية لشمال افريقيا بلاء حسناً. وبرهنوا على صلابتهم في المعارك حتى ضرب بهم المثل. كما وأبانوا عن كرامة نفس عالية ومثيرة للاعجاب اثناء الهزيمة. وكان خبر الكارثة قد استقبل عموماً بنوع من الشفقة والقلق من قبل الناس. وقد جرت مناقشات في شهر يونيو ١٩٤٠ حول الموضوع وانتهت برفض فكرة متابعة المعركة في الامبراطورية (اي في المستعمرات) وبخاصة في افريقيا الشمالية. ففكرة الانتفاضة الشعبية هناك لم تراود اذهان المسؤولين بشكل جدي. على العكس من ذلك كان المسؤولون المحليون يشهدون على اخلاص السكان وولائهم لفرنسا.

ولكن كيف يمكن لمشهد انهيار الجيش الفرنسي في شهر مايو من عام ١٩٤٠ ألا يؤثر على النفوس؟ نقول ذلك وخصوصاً ان راديو باري وراديو برلين قد استغلاه الى أبعد حد على موجات الأثير، كما وحظي بتعليقات وروايات الجنود المشاركين في حملة فرنسا، وبمشهد الضباط الألمان والايطاليين المشاركين في لجان الهدنة. والواقع ان الاحداث اللاحقة قد أكدت على صورة بلد اصابه الضعف والتمزق. فمنظر الخضوع للألمان او احتلال الانكليز للمشرق وكذلك المعارك الدائرة بين الفرنسيين انفسهم، كل ذلك لا يمكن لصورة فرنسا ان تخرج كبيرة منه. وبالتالي فقد كان متوقعاً أن يتأثر الرأي العام في العالم العربي بذلك (وخصوصاً في المشرق). فقد بهرته انتصارات جيوش الرايخ وراح يتحول نحو الألمان بشكل واضح. وكانت محاولة رشيد عالي الكيلاني أول تجسيد لهذا التحول. وأما الحكام المصريون فقد حافظوا على علاقات عديدة مع برلين. فقد راح النازيون (في نفس الوقت) يعدون الملك فاروق بتحرير بلاده ويهددونه بالاحتلال الايطالي، بل وحتى بخلعه واحلال عمه عباس محله. وكان هذا الأخير قد خلع من قبل الانكليز عام ١٩١٤ والتجأ الى فرنسا. وكان اقتراب دبابات رومل قد اثار المؤامرات الداخلية وخصوصاً في أوساط الضباط الشباب (ومن بينهم انور السادات). فقد صدموا كثيراً بالطريقة الفجة التي تصرف بها الانكليز مع فاروق عندما فرضوا عليه تغيير الوزارة (في شهر فبراير من عام ١٩٤٢). وكان تواجد رشيد عالي الكيلاني ومفتي القدس الحاج أمين الحسيني في برلين او روما يبدو وكأنه يعبر عن التضامن بين القضايا الالمانية والايطالية

والعربية.

وفي ذات الوقت كانت المطالب الوطنية تترسخ وتتوضح اكثر فأكثر. ففي بداية ١٩٤١ اندلعت المظاهرات في سورية تأييداً لتطبيق معاهدة ١٩٣٦. وفي شهر ابريل وجه فرحات عباس برنامج اصلاحات الى الماريشال بيتان، وكان مكتوباً بلهجة شديدة الاحترام. وفي شهر اغسطس من عام ١٩٤٢ وجه الباي منصف مطالب مشابهة لصالح تونس. وكانت حكومة فيشي المعروفة بتطبيق سياسة قمعية اساساً قد اكتفت بالوعود كرد على هذه المطالب (نذكر كأمثلة على القمع محاكمة مصالي الحاج في مارس ١٩٤١، ثم محاكمة حزب الدستور الجديد الذي اعيد تشكيله سرياً). فهل كانت معاداة السامية بقادرة على التعويض عن انعدام سياسة اسلامية؟ فلم يكن الغاء مرسوم كريميو الذي يحرم اليهود الجزائريين من جنسيتهم ذا علاقة كبيرة بمطالب الوطنيين الجزائريين. فقد كان هؤلاء الاخيرون حريصين على اكتساب الحقوق أكثر مما كانوا حريصين على حرمان الآخرين منها. ثم ان الشيء الذي كان يقلقهم في ذلك هو درجة احتقار القادة الفرنسيين للطائفة اليهودية التي ضحت بكل شيء من أجل الاندماج والانصهار في الأمة الفرنسية.

ولم يكن احتلال تونس من قبل قوات المحور بلا نتائج او انعكاسات. فقد اطلق سراح بورقيبة من سجن مرسيليا بعد غزو المنطقة الحرة. وكان يلزم الباي منصف ويلزمه هو ايضاً الكثير من المرونة وسعة الصدر لكي يرفضا اعطاء الضمانة للمحتلين. ان هذا الاعتدال الذي ابداه القائدان التونسيان (والذي يشبه اعتدال سلطان المغرب) عائد الى حد كبير الى اقتناعهما بانتصار الحلفاء. وربما كان ممكناً لهذا الاعتدال ان ينجح لو ان الالمان والايطاليين قبلوا باتخاذ التزامات محسوسة تجاه الاستقلال. ولكن ذلك لم يحصل. وكانوا يقبلون بشكل اقل ايضاً اقتراح الحاج أمين الحسيني بالتشجيع على انتفاضة عامة للعرب، او بتشكيل جيش لتحرير المغرب بواسطة المساجين في فرنسا او التجنيد المحلي. فلو فعلوا ذلك لأفسدوا علاقاتهم مع حكومة فيشي ولغامروا بالمستقبل بشكل خطر.

هجمة المطالب واندفاعتها (١٩٤٣)

ثم راحت الامور تتطور بعد تلاشي سلطة فيشي ودخول مجمل الامبراطورية في الحرب. لا ريب في ان مساهمة قوات فرنسا الحرة في حملة سورية وكذلك مختلف انواع التسويات التي حصلت بين جماعة فيشي وجماعة جيرو وجماعة ديغول في افريقيا الشمالية قد نجحت في المحافظة على السيادة الفرنسية هناك. ولكن يبقى صحيحاً القول بانه قد انضاف الى مشهد الضعف ثم الانقسامات الداخلية الفرنسية شعور الفرنسيين بمدى حجم القوة الالمانية اولاً ثم الانغلوساكسونية لاحقاً. وكان ظهور القوات الاميركية في المغرب قد كشف بطريقة أليمة وقاسية بالنسبة للزعماء الفرنسيين عن مدى الحداثة التكنولوجية التي كانت فرنسا مستبعدة منها. وينطبق الشيء ذاته على المشرق الذي اصبح تحت سيطرة عملاء المخابرات الانغلوساكسونية «لمركز تزويد الشرق الاوسط». وهذا المركز مسؤول عن تنظيم التزويد بالمؤونة وتوزيع المواد الغذائية والمواد الأولية. واذا كان الأمل بتكنيس النظام الاستعماري السائد ما قبل الحرب عن طريق انتصار قوات المحور قد اخذ يختفي بدءاً من عام ١٩٤٣، فان تصريحات المنتصرين تبدو وكأنها تبرر المنظورات المشجعة والواعدة بالنسبة للقوميين.

وفي شهر مايو ١٩٤١ اثناء انتفاضة رشيد عالي الكيلاني اعلن وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن عن التعاطف البريطاني مع الجهود المبذولة من أجل الوحدة العربية. وقد ابتدأت الضغوط البريطانية تظهر في الشرق الاوسط بدءاً من عام ١٩٤١. وفي نفس اليوم الذي عبرت فيه قواتها الحدود راحت حكومة فرنسا الحرة ممثلة بالجنرال كاترو تعلن استقلال سورية ولبنان (٨ يونيو ١٩٤١). ولكنها كانت ترغب ايضاً في ممارسة حقوق القوة العظمى الانتدابية طيلة فترة الحرب في المشرق، وهذا ما أجّل التحرير الى أجل غير مسمى. واما الحكومة البريطانية التي لم تعارض نقل سلطات فيشي الى حكومة فرنسا الحرة فانها قد الحت بالعكس على الانجاز السريع للاستقلال. وقد حصلت احداث وصدامات عديدة هناك. وشك الفرنسيون بان حلفاءهم لم يفعلوا كل ما في وسعهم من أجل اتاحة انضمام عدد اكبر من قوات فيشي اليهم، او انهم ارادوا استلام دفة القيادة بانفسهم خصوصاً في جبل الدروز ومنطقة الجزيرة ومنطقة

تدمر.

وقد راح بعض سيئي الضمائر يشتبهون بأعمال انكلترا هذه ويرون فيها نوعا من العودة الى سياسة السنوات ١٩١٦ ـ ١٩١٨. ولكن اضيفت اليها هذه المرة ضمانة اميركية اكثر مصداقية. وفي شهر اغسطس من عام ١٩٤١ حظي ميثاق الاطلسي بصدى كبير لأنه أعلن حق الشعوب في أخذ مصيرها بأيديها. وكان تأثيره يوازي تأثير النقاط الاربع عشرة لويلسون. وكل ذلك كان يشكل تهديداً للنظام الاستعماري. وفي افريقيا الشمالية كانت الاوراق الرئيسية في ايدي الولايات المتحدة وبخاصة في المغرب الاقصى الذي طالما شعروا بأهميته بسبب واجهته الاطلسية. وكانوا قد نمّوا فيه علاقاتهم الديبلوماسية منذ عهد فيشي. وقد سهّلت عليهم هذه العملية حصول الانقسامات الفرنسية قبل الانزال واثناءه وفيما بعده.

وبمناسبة مؤتمر أنفا الهادف الى بلورة تسوية بين الجنرال ديغول والجنرال جيرو التقى الرئيس روزفلت لأول مرة بمحمد الخامس (فبراير ١٩٤٣). فهل شجع الرئيس الاميركي العاهل، ولو ضمنياً على زيادة مطامحه وطلباته؟ ربما. وفي نفس اللحظة كان هناك ممثلون آخرون للديبلوماسية الاميركية، وقد راحوا يلعبون لعبة مشابهة. فروبيرت مورفي المبعوث الخاص لروزفلت استقبل فرحات عباس في الجزائر، واما هوكر دوليتل، القنصل العام في تونس، فقد أقام علاقات وثيقة مع الباي منصف.

وضمن هذه الظروف يمكن للمطالب ان تجدّد وان تعمّق. ففي الجزائر مثلاً راح الممثلون المسلمون يكتبون في نهاية ١٩٤٢ رسالة بخط فرحات عباس. وقد طالبوا فيها بمنح الحريات الاساسية للجزائريين المسلمين. وبعد ذلك بوقت قصير استعيدت مقاصد هذا النص ووسعت في كتاب: «الجزائر أمام الصراع العالمي، بيان من الشعب الجزائري» (١٢ يناير ١٩٤٣). ويطالب هذا الكتاب بدستور خاص يتضمن المساواة الكاملة بين الاوروبيين والمسلمين، كما ويطالب ايضاً بالاصلاح الزراعي والاعتراف بالعربية كلغة رسمية. وبعد ان اطلق سراح مصالي الحاج في شهر ابريل من عام ١٩٤٣ التقى بفرحات عباس وألهم البيان السابق زيادة اضافية بعنوان: (مشروع الاصلاحات على اثر بيان الشعب الجزائري). وفيه يستخدم لهجة اكثر صراحة وحدية، ويشير الى مفهوم «الأمة الجزائرية» ويطالب بالا يكون الدستور المقبل ممنوحاً من فوق وانما مبلوراً من

قبل جمعية تأسيسية. وفي المغرب الأقصى تحولت لجنة العمل المغربي الى « حزب الاستقلال » منذ شهر ديسمبر من عام ١٩٤٣. وفي بداية عام ١٩٤٤ سلم بيان يطالب بالاستقلال الى السلطان والى ممثلي القوى المتحالفة.

فرنسا الحرة، اصلاحات وسيادة

ينبغي التذكير هنا بأن الجنرال ديغول لم يمتلك السلطة كلياً الا في شهر نوفمبر من عام ١٩٤٣. وكان واعياً لتطور العقليات ولضرورة اصلاح النظام الاستعماري الذي كان سائداً قبل الحرب. ولا ريب في ان اعتقاده هذا قد تزايد بسبب تأثير المثل العليا التحريرية للمقاومة الفرنسية ضد الالمان. ويشهد على ذلك انعقاد مؤتمر برازافيل في بداية عام ١٩٤٤. ولكنه كان مصمماً في ذات الوقت على المحافظة على الامبراطورية لأنها كانت تشكل رافداً لا بد منه من أجل اعطاء فرنسا الحرة وزناً كافياً في العلاقات الدولية. يضاف الى ذلك انها كانت تشكل وديعة ينبغي ان يعيدها للأمة الفرنسية يوم النصر. بل انه فكر بتوسيع نطاق الامبراطورية عن طريق اضافة المستعمرات الايطالية السابقة وبخاصة فزان التي كانت قد احتلت من قبل قوات لوكلير في شهر يناير عام ١٩٤٣. ومثل هذا الموقف كان يتطلب تأجيل معظم الاصلاحات الكبرى حتى يوم النصر على الأقل. ولكن كان يصعب قبول مثل هذا التقويم الزمني (أو التأجيل) من قبل اناس يعتقدون بأن قذف قوى المحور الى شمالي المتوسط يشكل بالنسبة لهم نهاية الصراع. يضاف الى ذلك ان النزعة الاصلاحية التي يؤمن بها الجنرال ديغول كانت ابعد ما تكون عن الحظوة بالاجماع. صحيح ان البعض ومن بينهم الجنرال كاترو حاكم الجزائر ومأمور الشؤون الاسلامية كانوا يشاطرونه اياها. ولكنها كانت على الرغم من شروطها وتحفظاتها متقدمة على ما يمكن ان يقبل به عدد كبير من الموظفين والعسكريين المتمسكين بالدفاع عن الامبراطورية. كما انها كانت متقدمة كثيراً على شعور الرأي العام الخاص بالأقلية الفرنسية في افريقيا الشمالية. ومهما يكن من أمر فان ارادة التغيير المؤكدة التي كان يتمتع بها زعيم الفرنسيين الاحرار لم تكن تصل به الى حد الزعزعة الكاملة للهيمنة الفرنسية على الاقل خلال جيل واحد فقط. وهذا لا يتوافق بالضرورة مع الآمال العربية.

لهذه الاسباب كلها فان السياسة الفرنسية كانت تتراوح بين نزعة الاصلاحات وبين انواع السلوك الاستعمارية البشعة التي تذكرنا بفترة ما قبل الحرب. فقد نظمت انتخابات تشريعية في المشرق (في شهر يوليو من عام ١٩٤٣ في سورية، في شهر سبتمبر ١٩٤٣ في لبنان). ولكن ممثل فرنسا السفير هيلو ردّ بشكل عنيف على اعتماد البرلمان اللبناني للتعديلات الدستورية التي تلغي اي حق في التدخل لقوة الانتداب. وعندئذ تم اعتقال الرئيس بشارة الخوري ومعظم وزرائه، ثم حل البرلمان وعلق الدستور (في ١١ نوفمبر ١٩٤٣). ولكن هذا القرار تم تأجيله بسرعة بسبب الضغوط التي مارسها الانغلوساكسون، بالاضافة الى اسباب اخرى. وبدءاً من نهاية ١٩٤٣ ابتدأ نقل السلطات. ولكن هذا الاجراء لم يرض كلياً السوريين واللبنانيين الذين لا يثقون كثيراً بنوايا الفرنسيين، ولكنه شجع المغاربة.

وفي افريقيا الشمالية لاحظنا نفس الغموض في السياسة. فعلى الرغم من شعبيته وضعف الاتهامات الموجهة اليه «بالتعاون مع العدو» فان السلطات الفرنسية لم تفكر جدياً باعادة الباي منصف الى عرشه بعد ان خلع منه في مايو ١٩٤٣ ونفي الى لاغوات. وفي شهر سبتمبر من عام ١٩٤٣ وعلى اثر تذمر المنتخبين المسلمين الجزائريين وضع الجنرال كاترو تحت الاقامة الجبرية صياح عبد القادر رئيس القسم الاسلامي للمفوضيات المالية. وكذلك فعل مع فرحات عباس. وفي المغرب الاقصى أُجبرت السلطات على التراجع عن مطلب الاستقلال. وبالاضافة الى هذا الإذلال تم اعتقال العديد من قادة حزب الاستقلال بحجة التعامل مع العدو (في شهر يناير ١٩٤٤). ولكن السلطات الفرنسية قبلت بان يحظى «بيان الشعب الجزائري» واضافته الملحقة بالدراسة والتفحص من قبل «لجنة الاصلاحات والشؤون الاقتصادية الاسلامية». وكان قانون ٧ مارس ١٩٤٤ قد استعاد نفس احكام مشروع بلوم - فيوليت عندما منح فوراً سبعين الف مسلم الجنسية الفرنسية وحق الدخول الى المعهد الانتخابي للمواطنين الفرنسيين (وكان يدعى «بالمعهد الاول»). هذا دون اي تعديل لقانون احوالهم الشخصية. ثم وعدوا الآخرين بتحقيق نفس الشيء خلال فترة زمنية مناسبة. وقد وسّع المعهد الاسلامي ووسّع تمثيله لكي يشمل خمسي المجالس المحلية.

نشيد الافارقة

وفي الوقت الذي كانت تتجمع فيه عوامل الصراع راح الجنود المسلمون يساهمون بكثافة في عمليات الجيش الفرنسي من أجل تحرير اراضي المتربول الى جانب الحلفاء. وكان نصف عدد القوات المنخرطة في حملة تونس (نوفمبر ١٩٤٢ - مايو ١٩٤٣) وايطاليا (اغسطس ١٩٤٣ - يونيو ١٩٤٤) وفرنسا (اغسطس - ديسمبر ١٩٤٤) والمانيا (مارس - مايو ١٩٤٥) مشكّل من وحدات محلية من افريقيا الشمالية وافريقيا السوداء. وكانوا جميعهم مسلمين فيما يخص الوحدات الاولى واغلبيتهم مسلمين فيما يخص الوحدات الثانية. فمثلاً كان الجيش الاول الفرنسي قد انزل الى شواطىء منطقة البروفنص في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤ قبل اربعة شهور من ذلك التاريخ. وكان يضم في صفوفه من بين ٢٣٣٠٠٠ رجل ٧٨٠٠٠ جزائري ومغربي وتونسي مسلمين. هذا بالاضافة الى ١٢٠٠٠ رجل من افريقيا السوداء. ولم تكن اهمية المساهمة تعود الى العدد فقط وانما الى النوعية ايضاً كما تشهد على ذلك المآثر البطولية للخيّالة المغاربة ولقنّاصة افريقيا الشمالية (قتل من بينهم احد عشر الف رجلاً) او القناصة السنغاليين.

ان اقامة هؤلاء الشباب طيلة ثلاث سنوات وسط جيش حديث لم يعرف فقط وحل خنادق الشمال - الشرقي على عكس جيش الحرب العالمية الاولى، وانما عبر اوروبا من نابلي الى بحيرة كونستانس مروراً بروما ومرسيليا وليون وستراسبورغ، اقول ان اقامتهم فيه لم تكن بدون نتائج وانعكاسات. فشروط المعيشة الأفضل التي عاشوها والروح الرفاقية الحقيقية التي شاطروها زملاءهم الفرنسيين في ساح الوغى وامحاء الفوارق بينهم بسبب لبس نفس الزي العسكري والاستقبال غير التمييزي الذي تلقوه من قبل السكان الفرنسيين ثم الالمانيين بعد الانتصار والاحساس بنفس المهام العسكرية التي انجزت بشكل مشترك، كل ذلك خلق عندهم عقلية غير مستعدة للقبول بالمحافظة على النظام الاستعماري. ويمكن ان نضيف الى ذلك تأثيرات مختلفة، من بينها: تواجد العمال المغاربة في فرنسا وتأثرهم بافكار الوطنيين، ثم المدنيون الالمان الذين كانوا يتابعون بشكل سري دعاية الرايخ المهزوم. ولكن ينبغي ان نذكر ايضاً تأثير عدوى الايديولوجيا الرسمية الفرنسية التي لا تنفك تتحدث عن

«التحرير» و«المقاومة». وينبغي الا ننسى هنا تلك الانواع الصارخة من الظلم. فهل من المعقول ان يعتبر ٥٨ جزائري فقط اهلاً للتوصل الى رتبة ضابط مقابل ٩٣٥٤ فرنسي؟ ينبغي الا ندهش في مثل هذه الحالة اذا ما شهدنا ظهور النزعة القومية او تطورها في صفوفهم، بل وتحولها الى التمرد لدى البعض. والواقع انه من بين صفوف الوحدة السابعة للقناصة الجزائريين (وحدة النخبة) خرج «الزعماء التاريخيون» للثورة الجزائرية (من امثال المساعدين بن بيلا وبوضياف). لقد ساهمت احداث ١٩٥٤ كثيراً في تجذير المواقف وتطرفها.

التدهور

وكان التشدد الفرنسي في افريقيا الشمالية يتزامن او يتوازى مع تصلب حركات التحرر الوطني. فقد اندلعت اضطرابات دامية في الرباط وسلا وفاس منذ شهر يناير ١٩٤٤. وفي الجزائر كان مرسوم ٧ مارس المدان من قبل عدد من ممثلي المستعمرة الفرنسية هناك بصفته علامة على التخلي عن الجزائر، قد رفض ايضاً من قبل الوطنيين الذين اخذوا عليه مقصده في فصل الجزائريين عن العالم العربي من اجل ان تفرض عليهم بالقوة الهوية الفرنسية. وكانت هذه الادانة فعّالة جداً وخصوصاً انه بعد ذلك بوقت قصير راح كلا الاتجاهين الاساسيين، المعتدل والراديكالي، ينصهران في وسط جماعة «اصدقاء البيان والحرية». وهي عبارة عن جمعية اسسها فرحات عباس ثم انضم اليها مصالي الحاج ورفاقه من حزب الشعب الجزائري. وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٤٤ قام الناطقون باسم حزب الاستقلال المغربي بالمطالبة باعلان الاستقلال كشرط مسبق لأية مفاوضات مع فرنسا. وفي الوقت نفسه راح الممثلون التونسيون يبلورون ورقة عمل مشتركة تطالب بالاستقلال الذاتي الداخلي. وقد استعيد هذا النص فيما بعد واصبح «بيان الجبهة التونسية» (فبراير ١٩٤٥). وفي المشرق راح السوريون واللبنانيون يطالبون بالاستقلال الكامل، هذا في حين ان الحكومة الفرنسية شرطت آخر عملية نقل للسلطات من ايديها الى ايدي الوطنيين بالتوقيع على معاهدة تبقي على امتيازات مهمة لفرنسا هناك.

وفي الوقت نفسه كانت الجهود التي بذلت في الشرق الاوسط في اتجاه الوحدة العربية قد تقدمت. ففي خريف ١٩٤٤ اجتمعت لجنة تحضيرية في

الاسكندرية. وفي ٢٢ مارس ١٩٤٥ وقع الميثاق النهائي (مؤتمر هيليوبوليس). وقد اعتبرت الجامعة العربية في تلك الفترة كأداة للسياسة البريطانية بسبب المكانة الكبيرة التي احتلها اصدقاؤها في عملية إنجاز نص الميثاق. ولكن اذا كان هؤلاء المسؤولون مقربين من انكلترا فانهم كانوا يرغبون ايضاً وفعلاً بتحقيق الوحدة العربية والعمل من اجل تحرر اخوانهم المستعمرين. وأياً يكن اعتدالهم فانهم قد اثاروا ديناميكية حقيقية. وحقيقة ان الحكومتين السورية واللبنانية كانتا منذ البداية الى جانب حكومات مصر والعراق وشرق الاردن في عداد الموقعين الخمسة على بروتوكول الاسكندرية تعني اظهار ارادتهما في اعطاء الأولوية للاندماج داخل كونفدرالية عربية اياً تكن وثاقة علاقتهما مع فرنسا. فمثلاً راح اللبنانيون المسيحيون يقبلون منذ عام ١٩٤٣ بالتخلي عن كل علاقة متميزة مع الغرب، هذا في حين ان المسلمين اللبنانيين تراجعوا عن فكرة الوحدة مع سورية. وهكذا تشكل «الميثاق الوطني» الذي أسس النظام الطائفي اللبناني من اجل السراء والضراء.

وقد علّق العرب ايضاً آمالاً كبيرة على الاعمال التحضيرية لمنظمة الامم المتحدة، هذه الاعمال التي يشرف عليها الاميركان. وكان لبنان وسورية، على غرار معظم الدول العربية، قد اعلنا الحرب على المانيا واليابان، وبالتالي فقد دعيا للمشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو الهادف الى بلورة ميثاق المنظمة المقبلة (مايو ١٩٤٥). وهذا التوصل الى مرتبة الذات الكاملة العضوية جعل من غير المحتمل حصول هذين البلدين على سيادة ناقصة. وقد طالب حزب الاستقلال بمقعد من أجل المغرب الاقصى. وراح الكثير من المغاربة يأملون بأن يعلن المؤتمر حقهم في الاستقلال. وحلم الآخرون بوصاية بريطانية او اميركية عليهم، وهذا ما يذكرنا ببعض آمال ١٩١٨. وكان مؤتمر «اصدقاء بيان الحرية» المنعقد في شهر مارس من عام ١٩٤٥ والذي سيطر عليه مناضلو حزب الشعب الجزائري قد رفض امكانية رؤية المطامح الجزائرية تتحقق ضمن اطار الفيدرالية الفرنسية. وفي الوقت نفسه كان بورقيبة يشعر بالخيبة بسبب تواضع الاصلاحات التي أمر بها المندوب السامي، ولذا فقد غادر تونس سراً الى القاهرة.

انفجار مايو ١٩٤٥

وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحتفل بالاستسلام الالماني، راحت احداث مايو ١٩٤٥ تبرز خطورة التوترات المتراكمة في الجزائر وسورية على السواء. وكنا قد رأينا ان المسألة تطرح في كلتا هاتين المنطقتين بطريقة مختلفة جداً، وذلك لأن الجزائر كانت لا تزال غارقة في وضعها كمحافظة فرنسية، هذا في حين ان سورية ولبنان كانا قد قطعا خطوات كبيرة نحو الاستقلال. ولكن التلهّف ونفاد الصبر كان هو هو.

وفي الجزائر اندلعت الاضطرابات بمناسبة عيد النصر. وراحت اعمال الشغب الهائجة تشعل كل منطقة قسنطينية. وراح الفزع الكبير لفرنسيي الجزائر، وهو عتيق عتق الاستعمار، يستيقظ عندما سمعوا بقصص المجازر في شوارع المدن (في صطيف وغويلمة)، او في المزارع المعزولة. وفي سورية ولبنان كان وصول النجدات الفرنسية الموجهة مبدئياً الى الهند الصينية قد اثار في كل البلاد موجة من المظاهرات المصحوبة باعمال العنف. فهل هذا عبارة عن مجرد تزامن عن طريق المصادفة، ام اثر من آثار المؤامرة التي لا يتردد البعض في الربط بينها وبين تأسيس الجامعة العربية في شهر مارس والتشجيع الذي اصبحت المؤسسة الجديدة تقدمه منذ الآن فصاعداً الى قضايا الاستقلال؟ مهما يكن من امر فان مبادرة المناضلين الوطنيين تبقى شيئاً لا مجال لانكاره. فقد ابانوا عن مقدرة متفاوتة في السيطرة على الجماهير المفعمة بشعارات الاستقلال والمستاءة الى ابعد حد بعد مرور خمس سنوات من البؤس الذي وصل الى حد المجاعة. وكان البير كامو ابن الجزائر الذي حاز للتو على الشهرة في الاوساط الباريسية قد طالب في مجلة « كومبا » « بقوارب المؤونة والعدالة » للبلاد. وذكّر الكاتب الفرنسي بان الجزائريين المسلمين لم يعانوا فقط من تقنين المواد الغذائية وانما ايضاً من التمييز في عملية التقنين هذه. فالقانون حدد لهم حصة اقل من الفرنسيين.

وفي كلتا الحالتين كان رد الفعل الفرنسي عنيفاً وبلا اي تمييز، وقد سبّب سقوط العديد من الضحايا البريئة. وربما كان عدد الضحايا اربعمائة اثناء قصف دمشق (٢٩ مايو)، وبلغ على الأقل الفا وخمسمائة بعد العمليات في مناطق

الجزائر المتمردة. وحلت السلطات الفرنسية حزب الشعب الجزائري وجماعة اصدقاء البيان والحرية. ولم يعد وارداً بالنسبة للفرنسيين ان يقبلوا بانحلال امبراطورية لعبت دوراً هاماً جداً في عملية النهوض الجارية منذ عام ١٩٤٠، هذا في حين ان قوات الجنرال لوكلير كانت تتخذ موطىء قدم لها في الهند الصينية. لقد كان الرأي العام الفرنسي غير مهتم كثيراً بالمتغيرات التي حصلت قبل عام ١٩٣٩، وكان مشغولاً بالاحتلال ثم بالتحرير ثم بالمشاكل الحالية لاعادة البناء في فرنسا ذاتها، وبالتالي فقد كان يجهل بعمق المشاكل الموجودة هناك. واما اولئك الذين يلمّون بطرف منها فقد كان من السهل عليهم ان يعزوا هذه الصعوبات للاجنبي ومؤامراته. فالمسؤول هو البريطاني في نظرهم، وما كانوا مخطئين كلياً فيما يخص منطقة المشرق، بل وكانوا يتهمون النازي بانه المسؤول عنه، كما فعل ذلك بلا مصداقية الحزب الشيوعي على اثر اضطرابات صطيف. وكان من الصعب اقامة التوفيق والمصالحة بين مطالبة شعوب المستعمرات بالاستقلال، وبين الصورة الحديثة العهد لاخلاص هذه الشعوب لفرنسا اثناء الحرب ثم اخلاص الجنود المسلمين بشكل خاص.

وكانت نتائج الأزمة معاكسة تماماً. ففي الشرق الاوسط فرض البريطانيون وقف اطلاق النار. وقد شعر الجنرال ديغول بانه جرح في العمق بسبب هذا الاذلال الذي اوشك ان يرى فيه فاشودة جديدة. ولكنه حصل على الاقل في نهاية عام ١٩٤٥ على اتفاقيات تأمر بالانسحاب المتزامن للقوات الفرنسية والانكليزية. وقد طبقت هذه الاتفاقيات فعلاً في صيف ١٩٤٦. وكان الاقتناع بضرورة التجسيد العملي لتطور سياسي متضمن داخل منطق الانتداب ذاته وموعود به مرتين من قبل الحكومات الفرنسية، قد انضافت اليه الضغوط الانغلوساكسونية ثم ضغوط الجامعة العربية. ولكن هذا الأمر لا ينطبق على افريقيا الشمالية بسبب قربها الجغرافي من المتربول وبسبب اهمية المصالح الفرنسية فيها، وبسبب وجود مستعمرة استيطانية اوروبية كبيرة فيها ايضاً. وبالتالي فقد اعتاد الفرنسيون على اعتبارها مرتبطة بشكل لا ينفصم بمستقبل المتربول. وقد كانت الحركات الوطنية لا تزال منقسمة تجاه الموقف الذي ترغب في اتباعه، وكانت اكثر ميلاً للمطالبة منها لاتباع الحركات الشعبية او تعبئتها، هذه الحركات ذات النتائج التي لا يمكن توقعها. ولم يكن الانغلوساكسون الذين يعرفون الحساسية الفرنسية تجاه هذا الموضوع بمستعدين لاثارة القطيعة مع

فرنسا بخصوصه في الوقت الذي كان يبدو لهم فيه ان اعادة بناء فرنسا شيء اساسي من أجل اعادة التوازن في اوروبا الغربية. فالمغرب يهمهم بشكل اقل من المشرق (وكذلك الأمر فيما يخص قادة الجامعة العربية ايضاً).

مناسباتٌ اخرى ضائعة

على الرغم من الخسارة الضخمة التي تشكلها احداث الجزائر فان خطوط التطور لم تغلق كلها. فقد استقبل ديغول في يونيو ١٩٤٥ سلطان المغرب (واعطاه رتبة رفيق التحرير). ثم استقبل في شهر يوليو من نفس العام العاهل التونسي الباي الأمين. ثم استدعى الممثلون «المحليون» (ومن بينهم ثلاثة عشر جزائرياً مسلماً) لكي يشاركوا في الجمعية التأسيسية المنتخبة في شهر اكتوبر ١٩٤٥. وما كانت اغلبية الاعضاء التأسيسيين (من شيوعيين واشتراكيين وديمقراطيين مسيحيين من الحركة الجمهورية الشعبية) معادية بشكل مسبق للاصلاحات. فالتصويت على العفو في الجزائر واطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة المنفيين من قبل المندوب السامي في المغرب الاقصى «لابون» (في مارس ١٩٤٦)، كل ذلك قد ادى الى حصول بعض الهدوء والوفاق. فاتباع سياسة ليبرالية اكبر في مجال حق التعبير وتشكيل الروابط، والنية بزيادة الاستثمارات العامة في مناطق ما وراء البحار كانا يشهدان على الرغبة في احداث تغييرات عميقة. وكان مشروع الاتحاد الفرنسي الموجَّه للحلول محل الامبراطورية السائدة قبل عام ١٩٣٩ والمتضمن للدول المترابطة يمكنه ان يقدم اطارا للتطور من نمط فيدرالي. وكان قانون الامين - غوي الصادر في ٧ مايو ١٩٤٦ يخلع صفة المواطن على كل ابناء ما وراء البحار (بما فيها الجزائر). صحيح ان كل هذا يبدو غير كاف بالنسبة للكثير من الوطنيين، وزائداً عن الحد بالنسبة للكثير من الفرنسيين. وكانت الارادة السياسية القوية قادرة على فرض هذه التدابير، على الأقل كمراحل اولى باتجاه التطور الضروري.

ولكن هذه الارادة السياسية راحت تنقصنا بألم موجع كما حصل عام ١٩٣٦. وكيف يمكن للأمور ان تكون على غير هذا النحو؟ فاستقالة الجنرال ديغول (في يناير ١٩٤٦) ادت به الى التقوقع على الذات في موقع مترفع عن

الاحداث وغير بنَّاء. واما فيما يخص الصيغة الحزبية الثلاثية القوائم: اي المؤلفة من الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، والحركة الجمهورية الشعبية، فانها كانت تبدو كشر لا بد منه من أجل ملء الفراغ الذي خلّفه رحيل الجنرال ديغول اكثر مما كانت تبدو بمثابة الجهد المبذول لتطبيق برنامج سياسي محدد. ففي شهر مايو من عام ١٩٤٦ كان رفض المشروع الاول للدستور يبرهن على هذا العجز. وكان صيف عام ١٩٤٦ حاسماً: ففي حين ان المناضلين الدستوريين كانوا يرفعون شعار الاستقلال في تونس، كان ممثلو حزب الاستقلال في المغرب يعتقدون بضرورة ادانة سياسة لابون التي راح السلطان نفسه يعارضها عما قريب عندما رفض التوقيع على القرارات المقترحة من قبل المندوب السامي. واما مشروع الجمهورية الجزائرية لفرحات عباس فقد رفض من قبل الجمعية التأسيسية الفرنسية الجديدة المنتخبة في شهر يونيو من عام ١٩٤٦. وكانت كتابة المواد الدستورية المتعلقة بالاتحاد الفرنسي قد تعرضت للمراجعة باتجاه التقليص والتضييق (كحذف عبارة الاتحاد «المتفق عليه بشكل حر» مثلاً). كما ولم يعد هناك من وجود لفيدرالية حقيقية.

وفي الوقت نفسه راحت شقة الخلافات تتسع بين الاحزاب الفرنسية. ففي حين ان اغلبية الحركة الجمهورية الشعبية والاشتراكيين ظلت مخلصة لسياسة تهدف الى المحافظة على السيادة الفرنسية في المستعمرات، راح الشيوعيون يميلون الى الابتعاد عنها. وقد طالب الحزب الشيوعي الجزائري في شهر يوليو من عام ١٩٤٦ «بمجلس نيابي وحكومة جزائرية يسيران كل الشؤون الجزائرية». وفي الرابع من اغسطس عام ١٩٤٦ اعتمد الحزب الشيوعي المغربي بياناً مماثلاً يستخدم نفس العبارات، وكذلك فعل الحزب الشيوعي التونسي. صحيح ان الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه ظل متحفظاً تجاه ذلك، نقول ذلك وخصوصاً ان الاحزاب الشيوعية المغربية هي مستقلة نظرياً عن القيادة الفرنسية للحزب الشيوعي. ولكن كيف يمكننا الا نرى هنا الآثار الفاعلة لنفس الخلافات السياسية التي أدت بشكل متزامن تقريباً الى حدوث القطيعة بين الوزراء الاشتراكيين ووزراء الحركة الجمهورية الشعبية من جهة، وبين الفييت مينه من جهة اخرى؟ نقول ذلك على الرغم من تحذيرات الوزراء الشيوعيين. هكذا نجد ان المبادرات كانت مشلولة مهما تكن ومن اي جهة جاءت. وكان اقصاء الوزراء الشيوعيين عن الحكم من قبل الرئيس رامادييه في شهر مايو من عام ١٩٤٧

علامة على وضع حد نهائي لذلك التوجه.

وفي الوقت ذاته راح الكثير من المغاربة يستمرون في تعليق آمالهم على الجامعة العربية. ففي بداية عام ١٩٤٧ انعقد في القاهرة مؤتمر المغرب العربي ونتجت عنه منظمتان دائمتان هما: مكتب المغرب العربي، ثم لجنة تحرير المغرب العربي في بداية عام ١٩٤٨. وقد أوكلت رئاسته الى المناضل العريق عبد الكريم الخطابي وسلمت سكرتاريته الى الحبيب بورقيبة. وينبغي ان نربط بين هذه الاحداث وبين الموقف الذي اتخذه الملك محمد الخامس الذي القى خطاباً في طنجة (بتاريخ ابريل ١٩٤٧) واثنى فيه على الجامعة العربية وشدد على الهوية العربية والاسلامية لبلاده. وقد رفض أن يذكر عبارة طالبه المندوب السامي بلفظها اثناء القاء ذلك الخطاب، وكانت تثني على المنجزات الفرنسية في المغرب الاقصى. ولم تكن هذه التظاهرات والمواقف تخفي علامات اخرى اكثر مدعاة للقلق. فالمؤتمر الذي عقدته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي خلفت حزب الشعب الجزائري في فبراير ١٩٤٧ قرر تشكيل تنظيم خاص مسؤول عن التحضير للثورة المسلحة. وقد ابتدأت بجمع مخازن الاسلحة. ثم اندلعت مظاهرات عنيفة في تونس تلبية لنداء موجه من قبل الاتحاد العام للشغيلة التونسيين، المقرب من حزب الدستور (صفاقس، اغسطس ١٩٤٧). وهذه الاضطرابات تفسر لنا وتبرر في آن معاً سبب لجوء السلطات الفرنسية الى سياسة القوة».



الجزء الرابع

مِحَنُ الأزمنةِ الجديدة



١ ـ جمهورية لأربع أمم (١٩٤٧ ـ ١٩٥٨؟)

سياسة القوة:

كان عزل المندوب السامي «لابون» لصالح الماريشال «جوان» قد فُسِّر على اساس انه علامة على استعادة السلطة لزمام الامور وسيطرتها على الوضع. فالواقع انه لا أحد ينكر بان رحيل المندوب السامي المدني عائد الى ضعفه (المزعوم اكثر مما هو حقيقي) تجاه الحركة الوطنية. وبعد ذلك بوقت قصير (اي في سبتمبر ١٩٤٧) صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية على مكانة سخية للجزائر (بمعنى اقامة المساواة الفعلية بين كل الجزائريين وبخاصة فيما يتعلق بالتوظيف). ولكن هذا القرار، على سخائه وكرمه، كان خجولاً (لأنه ابقى على تعبير «مجموعة المحافظات الفرنسية»، كما وابقى على نظام الهيئات المزدوجة). وحتى اولئك الذين كانوا مستعدين لاستغلال امكانياته الايجابية ثُبطت عزائمهم بسبب اعمال الادارة الفرنسية التي يشرف عليها الحاكم الاشتراكي مارسيل ادمون ناجيلين. (نذكر من بين هذه الامكانيات تغيير المفوضيات المالية واحلال الجمعية الوطنية الجزائرية محلها، هذه الجمعية التي تمتلك سلطات واسعة في مجال الاصلاحات. ثم الوعد باعادة تنظيم المؤسسات البلدية، ثم الدور المعترف به للغة العربية). فقد لجأت الادارة المذكورة الى تزوير الانتخابات في الهيئات المحلية، مما ينزع كل صفة تمثيلية عن اعضائها المنتخبين. واما البرامج الطموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أغفلت او وضعت على الرف. هذا في حين ان الاصلاحات الادارية التقنية اساساً لا يمكنها ان تشبع الطموحات والمطالب السياسية.

وكان هناك سبب مهم لانسداد الحل يتعلق بالطبع بتحديد مكانة الأقليات

الأجنبية. فقد كان من الواضح جداً انها لن تجد مكانتها بسهولة في الدول العربية المستقلة. فقد كان هناك اكثر من تسعمائة الف مواطن فرنسي في الجزائر، واكثر من ثلثمائة وستين الف اوروبي في المغرب، ومائتين وعشرين الفاً في تونس (من بينهم خمسة وثمانون الف ايطالي). والسؤال المطروح كان التالي: كيف يمكن ان نتصور صيغة تضمن لهم حقوقهم وارزاقهم، هذه الحقوق والارزاق الناتجة ليس فقط عن استثماراتهم وعملهم، وانما ايضاً عن الميزات بل والامتيازات التي أمّنتها لهم الحالة الاستعمارية؟ كيف يمكن لنا ان نتصور ذلك اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان قلة من الناس كانوا يفكرون جدياً بطردهم؟ كان يبدو ان الحل يتمثل في سن القوانين التي تضمن للأقليات الاوروبية تمثيلاً يتجاوز حجمهم من أجل ان يتمكنوا من السيطرة على تطورات الأمور لاحقاً. وكانت اقامة نظام الهيئة المزدوجة في الجزائر تلبي هذه الحاجة. وهكذا تمت المحافظة على التعادل في المجلس التونسي الكبير بين الاقلية الاوروبية ومجموع السكان. وقد حاول المندوبون السامون في دول الحماية فرض حق الفرنسيين في المساهمة في حياة البلديات. وقد اقترح الماريشال جوان في ربيع ١٩٤٧ خطة للاصلاحات تعطي الفرنسيين حصة التعادل في المجالس البلدية. وفي شهر يوليو من عام ١٩٥١ اعلن بيرييه، المندوب السامي في تونس، التدابير التي تسير في نفس الاتجاه.

ولكن هذه التدابير او المشاريع لم تكن ترضي في الواقع احداً. فبالنسبة لممثلي الفرنسيين المقيمين في افريقيا الشمالية خصوصاً كان اي تنازل يقدم للسكان المحليين يعتبر غير مجدٍ وخطراً في آن معاً. انه غير مجد لسبب بسيط هو ان جماهير السكان المحليين من اتباع فرنسا - بحسب رأيهم - وراضون بالتالي عن النظام الاستعماري. انه خطر لأنه لا يمكن ان يبدو الا بمثابة البرهان على الضعف وقابل لأن يثير اضطرابات خطيرة. وذلك لأن هذه الجماهير نفسها تمثل ايضاً قوة احتمالية للشغب اذا ما فقدت ثقتها بالسلطة او سقطت هيبة السلطة من اعينها. وهذا التصور للأمور كان مصحوباً بحقد أعمى على العناصر الوطنية او القومية حتى المعتدلة منها. وكانوا يعتبرون انه لا يمكن التوصل الى اي تسوية مع هذه العناصر باي حال من الاحوال. وكانت هناك جماعات ضغط نافذة (لوبي) في اوساط السكان الاوروبيين، وكانت المصالح الزراعية والتجارية تضغط بكل ثقلها من خلالها وتشل كل محاولة للاصلاح والتغيير. نذكر من

بينها : التجمع الفرنسي في تونس، وجماعة الحضور الفرنسي في المغرب الاقصى، واتحاد رؤساء البلديات في الجزائر.

وكان الوضع معاكساً فيما يخص الوطنيين. فقد كانت حالتهم تتعرض للتمييز ولا يمكن الدفاع عنها قانونياً. فمكانة الجزائر القانونية تؤبد المكانة المتميزة او ذات الامتيازات لغير المسلمين الذين يشكلون الاغلبية العظمى من الهيئة الأولى. وبما انهم قد اضافوا الى هذه المجموعة الجزائريين المسلمين الذين توصلوا الى الحياة السياسية بفضل المرسوم الصادر في شهر مارس من عام ١٩٤٤، فان ذلك قد بدا بمثابة المناورة لتقسيم الجماعة الاسلامية. واذا كان بورقيبة مستعداً للسماح لبعض الفرنسيين في الدخول الى المجالس البلدية فانه قد طالب بانتخاب الجمعية التأسيسية عن طريق الاقتراع العام للشعب. واما محمد الخامس فقد رفض بكل بساطة ان يصدق على برنامج الماريشال جوان. وفي الواقع ان كلا الرجلين كانا يريان في هذه المطالب المقدمة لصالح الاقليات تطبيقاً للاطروحات المخالفة لمعاهدات الحماية والتي ستؤدي في النهاية الى تقسيم فعلي للسيادة (وهذه هي النظرية المعروفة باسم السيادة المشتركة). ولكن من المعلوم ان هذه المعاهدات لم تفعل الا ان فوضت الى فرنسا جزءاً من ممارسة سيادة كلتا الدولتين.

ولكن هذا الانسداد لم يذهب حتى يصل الى درجة القطيعة. فكيف يمكن تفسير ذلك؟ لا ريب في ان سبب ذلك يعود الى التطور العام الذي اصاب المناخ الديبلوماسي والى الصعوبات الداخلية التي كانت تعاني منها الحركات الوطنية في تلك الفترة.

الحرب الباردة وفلسطين: آخر مهلة

راحت تنعقد في الحوض الشرقي من المتوسط عرى صراعين ضخمين ناتجين كليهما عن تخلّي بريطانيا عن مواقعها التقليدية. نذكر اولاً الانتصارات التي حققها الشيوعيون في الحرب الأهلية الاغريقية، ثم طلب موسكو بالمساهمة في الدفاع عن المضائق ومطالبتها بحقوقها في مقاطعتي خارس واردهان. وهما عبارة عن بعض مكتسبات فتوحات القياصرة التي تخلوا عنها للاتراك عام ١٩٢٠. وبدا طلب موسكو هذا بانه يرهص بسياسة توسع في المشرق. وكانت الحكومة

الاميركية مهمومة اكثر فاكثر بتزايد القوة السوفياتية، وراغبة في ابراز ارادتها بايقاف تقدمها. وكان وعد الرئيس ترومان بمساعدة الحكومتين الاغريقية والتركية (في مارس ١٩٤٧) يعني ارادة الولايات المتحدة في الحلول محل انكلترا في ايقاف التوسع الروسي نحو الجنوب. وفي اوروبا الغربية التي كانت تمثل الرهان الحقيقي للصراع بينهما، كان حصار برلين الحاصل في بداية شهر يونيو ١٩٤٨ يهدد بشبح اندلاع الصراع المسلح.

وبالاضافة الى هذا الصراع الكبير الذي يمكن اعتباره بمثابة أول حلقة مهمة من حلقات الحرب الباردة يمكن ان نتحدث عن تفاقم خطورة القضية الفلسطينية التي تمثل إرثاً مؤلماً من ميراث الامبراطورية العثمانية التي صُفِّيت بسرعة وبشكل متهور. وكانت استحالة ايجاد تسوية وسطى بين موقفين متشددين قد دفعت بالقوى العظمى وبقادة الوكالة اليهودية الى القبول بخطة التقسيم التي اقترحتها الأمم المتحدة (نوفمبر ١٩٤٧). ولكن رفض هذا الحل من قبل المفاوضين العرب قد ادى الى اندلاع الصراع المسلح بمجرد رحيل البريطانيين (مايو ١٩٤٨ - فبراير ١٩٤٩). وقد عاشها العرب ككارثة (او كنكبة كما يقال). فقد كانت ولادة اسرائيل وهزيمة الجيوش العربية التي رافقها هرب او طرد ثمانمائة الف فلسطيني تشكلان بالنسبة للرأي العام العربي صدمة نفسية دائمة.

وكان انقسام اوروبا الى كتلتين غير مرغوب فيه من قبل الحكومات الفرنسية المتعاقبة، وقد حاولت في البداية ان تبحث عن نقطة توازن بين موسكو وواشنطن. ولكن على الرغم من كل شيء فانها قد وجدت نفسها بقوة الاشياء تنضم بسرعة الى جانب الولايات المتحدة. وقد اضطرت الولايات المتحدة الى مراعاة فرنسا ومجاملتها لأن مساهمتها في بناء اوروبا غربية قابلة للحياة اقتصادياً وللدفاع عنها عسكرياً كانا يعتبران شيئاً اساسياً. وبالتالي فقد وضعت اميركا على الرف ايديولوجيتها المعادية للاستعمار. وكان الطابع المضاد بكل قوة واصرار للشيوعية والذي تميزت به حكومات «القوة الثالثة» (اي فرنسا) قد اعطاها مصداقية متزايدة عن طريق عقد اتفاقية الاطلس الشمالي (ابريل ١٩٤٩). واذا كان الفرنسيون لم ينجحوا في جعل مجمل الاتحاد الفرنسي يستفيد من ضمانة الحلف، فانهم قد سرّوا لدمج «المحافظات الفرنسية للجزائر داخله». وقد احتج القادة الوطنيون الجزائريون ضد هذه الصياغة. ولكن اذا كانت الولايات المتحدة مصرة دائماً على عدم دعم السياسة

المتشددة لفرنسا فيما وراء البحار، فان معارضتها المفتوحة لهذه السياسة قد اصبحت مستبعدة.

ومن جهة اخرى فان المواقف البريطانية قد شهدت تدهوراً سريعاً. فاحلام الهيمنة لم تعد واردة في بلد راح يشهد بعد سكرات النصر الأولى الواقع القاسي لفترة ما بعد الحرب. يضاف الى ذلك ان رفض الهيمنة البريطانية كان عاماً وشاملاً في العالم العربي. ومصر التي اخذت الاضطرابات تتلاحق فيها بدءاً من عام ١٩٤٦ من أجل الاحتجاج ضد المحافظة على قوات الاحتلال والمطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ راحت تتزعم الحركة. ولكننا شهدنا ايضاً اندلاع المظاهرات في العراق ضد معاهدة التحالف التي كان الهاشميون قد وقعوها مؤخراً. واما العسكريون الذين استولوا على السلطة في سورية عام ١٩٤٩ فقد راحوا يلتمسون الدعم الفرنسي لمواجهة منافسيهم الهاشميين في العراق والاردن. وبما ان الانكليز قد رفضوا دعم القضية العربية بشكل صريح اثناء تصفية الانتداب على فلسطين فان ذلك قد سبب لهم ضغينة دائمة في قلوب العرب. وضمن مثل هذه الظروف كان يصعب على لندن ان تنافس باريس في العالم العربي.

ولم تكن هذه المتغيرات بدون تأثير على العلاقات الفرنسية ـ العربية. فقد تحول انتباه عرب المشرق المشغولين بالحرب عن المغرب، ولو مؤقتاً. وفي موازاة ذلك اصبح بامكان الديبلوماسيين الفرنسيين ان يعقدوا علاقات مع العالم العربي. فالنزعة المعادية للشيوعية والتي تتميز بها معظم الحكومات العربية تجعلها متقبلة لنصائح الاعتدال المقدمة من قبل اميركا. ولم يكن قادة الجامعة العربية آنذاك من انصار خوض صراع مفتوح مع فرنسا. والدليل على ذلك خيبة الأمل المريرة التي احس بها موفدو الحركات الوطنية المغربية بعد مقابلتهم لعزام باشا، الأمين العام للجامعة. فقد كان هذا الرجل، دون ان يجهل المشاكل المغربية، يعطي الأولوية للمسائل التي تخص الشرق الاوسط بالدرجة الأولى، وبخاصة مصر. كان مشغولاً بوقف اطلاق النار في فلسطين، وبجلاء الاستعمار عن السودان وليبيا. صحيح ان باريس قد صوتت على مخطط تقسيم فلسطين، ولكن مع بعض التحفظات. ذلك انها لم تكن تجهل الانعكاسات السلبية لمثل هذا الموقف على سكان افريقيا الشمالية. وقد حظي هذا الخيار بدعم شخصيات كبرى من امثال ليون بلوم الذي تدخل لدى رئيس الجمهورية فانسان اوريول

بهذا الصدد. ولكن يمكن للحكومة الفرنسية ان تحتج بانها لم تفعل شيئاً الا ان اضافت صوتها الى صوت الإجماع الذي كان آنذاك استثنائياً ويشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في آن معاً. وفيما يخص المسألة الليبية كان يبدو من الأفضل عدم صدم حساسية الفرنسيين مباشرة لأن قواتهم كانت لا تزال تحتل اقليم فزان، هذا في حين ان الانكليز كانوا متواجدين في منطقتي طرابلس وبنغازي.

وفي المغرب نفسه كانت القوى المؤيدة للحركة الوطنية ابعد ما تكون كلها عن الرغبة في حصول الصدام. فقد راح بورقيبة من منفاه في القاهرة يؤكد رغبته في الحصول على سيادة تونسية مرتبطة بفرنسا. وقد حصل على امكانية العودة الى تونس من اجل ان يستلم من جديد قيادة حزب الدستور الجديد الذي شعر بانه اخذ يفلت من يديه. واما الاشياء التي قالها ملك المغرب (او لم يقلها) في خطابه في طنجة والتي اثارت غضباً شديداً لدى ممثلي الفرنسيين في المغرب فقد كان يمكن ان تعني شيئاً آخر غير الرغبة في القطيعة مع فرنسا، ربما كانت تعني استنكاره للمجزرة التي حصلت قبل بضعة أيام من ذلك التاريخ في الدار البيضاء والتي قام بها القناصة السنغاليون. فقد أدينت واعتبرت بمثابة مكيدة تهدف الى اثارة القمع. وربما كانت تعني ايضاً رغبته في ترسيخ عرشه عن طريق تأكيد نفسه كزعيم للوطنية المغربية. وفي الجزائر كان فرحات عباس وحزبه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) يمتلكان قوة حقيقية هذا في حين ان الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كانت تشهد سلسلة من الأزمات الخطيرة. فقد اصبحت زعامة مصالي الحاج عرضة للانتقاد اكثر فاكثر من قبل جهاز الحزب (المركزي). واما التنظيم الخاص الذي قام ببعض العمليات الجريئة (كسرقة موقع وهران العسكري بقيادة آيت احمد عام ١٩٤٩) فقد اصبح مطلوباً من قبل البوليس الفرنسي في ربيع عام ١٩٥٠.

تحديات صراعية جديدة (١٩٥١ ـ ١٩٥٣)

بالطبع لا يمكن لهذا الهدوء الظاهري ان يكون اكثر من هدنة. ذلك ان حركة إنهاء الاستعمار كانت تبدو لا مرجوع عنها. فمثال البلدان الاسلامية البعيدة ما كان يمكن ان يمر دون ان يلحظ (الهند والباكستان عام ١٩٤٧،

اندونيسيا عام ١٩٤٩). وكذلك الأمر فيما يخص اعتراف فرنسا باستقلال دول الهند الصينية المترابطة في نهاية عام ١٩٤٩. ولكن الشيء الأهم هو ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد صوتت منذ عام ١٩٤٩ لصالح وحدة ليبيا واستقلالها في الأول من يناير ١٩٥٢ كأقصى حد. وكان هذا التحرير الأولي لأحد بلدان المغرب قد خلق سابقة ذات طبيعة مشجعة على المطالب السياسية. كما انها كانت ستؤدي الى تشكيل خطر على الحدود الصحراوية. فهل كانت حكومات الجمهورية الرابعة بقادرة على فهم هذا التطور؟ كان ينبغي عليهم لكي يقيّموا الأمور بموضوعية باردة ان يمتلكوا جاهزية كبيرة تجاه المسائل العاجلة وبخاصة تفاقم خطورة الوضع في الهند الصينية. وكان ينبغي ايضاً ان يقوموا بتقييم دقيق لوظيفة الاتحاد الفرنسي في الحياة الوطنية الفرنسية.

ولكن نلاحظ عملياً انه لم تكن هناك اية شخصية فرنسية مهمة مستعدة للاعتراف بان هذا الاتحاد الفرنسي ليس ضرورياً لعظمة فرنسا المقبلة. وبالتالي فان التفكير البارد باعطاء الاستقلال على المدى القصير كان يبدو مستحيلاً التفكير فيه. فالتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية روبير شومان بخصوص تونس والذي استقبل على اساس انه استثنائي كان يقول بان الاستقلال سوف يكون «الهدف النهائي لكل اراضي الاتحاد الفرنسي». ولكن الفكرة التالية التي اضيفت اليه خفّفت من اهميته عندما قالت بان هذا الاستقلال يحتاج الى «الفترات الضرورية». ثم سرعان ما شجب رئيس مجلس الوزراء تصريح شومان عن طريق اصدار بيان (في يونيو ١٩٥٠). وهذا القصور كاف لأن يقضي في المهد على كل مبادرة جريئة. ينبغي ان نضيف الى ذلك انه حتى حوالي عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ فان المسرح السياسي الفرنسي لم يكن مهيأ لاتخاذ المبادرات الجديدة فالشيوعيون ظلوا معزولين، والاشتراكيون كانوا معرقلين بسبب تحالفهم مع الوسط واليمين قبل ان يرموا بدورهم في خانة المعارضة، ولم يعودوا يملكون الوسيلة لاسماع صوتهم. واما فيما يخص الديغوليين فانهم ربطوا كل شيء بعودة الجنرال الى السلطة. فكيف ندهش، والحالة هذه، اذا كان المغرب الكبير قد دخل بدءاً من عام ١٩٥٢ في فترة الإعصار والزوابع؟

والواقع ان تصلب السياسة الفرنسية قد اصبح ملموساً بدءاً من شهر يناير عام ١٩٥١. فالماريشال جوان كان يضغط على السلطات لممارسة الشجب العلني لحزب الاستقلال. وفي تونس توقفت عملية المفاوضات نهائيا بعد فترة

هدوء سببها ادخال الاصلاحات التي استقبلها السكان بشكل جيد (نذكر منها تشكيل حكومة شنيق بمساهمة حزب الدستور الجديد). وقد استقال ممثلو المستعمرة الفرنسية من المجلس الكبير بسبب استمرارهم في اتخاذ موقف متصلب لا يقبل اي حوار. وقد أمر المندوب السامي دوهوت كلوك باعتقال بورقيبة والعديد من قادة حزبه (في يناير ١٩٥٢)، ثم أجبر الباي على حل الوزارة المتهمة بانها قدمت طلب التماس حول الخلاف الفرنسي - التونسي الى مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

والشيء الاخطر من ذلك هو ان الجنرال غيوم، المندوب السامي في المغرب الاقصى، قد سمح له بخلع السلطان محمد الخامس ثم نفيه الى مدغشقر وإحلال مولاي بن عرفة محله فورياً. وهو شيخ عجوز محترم ولكن يبدو بشكل فاقع انه ليس الا لعبة في ايدي السياسة الفرنسية (٢٠ اغسطس ١٩٥٣). وفي الجزائر كان التزوير المستمر لنتائج الانتخابات من قبل الادارة الفرنسية يمنع الوطنيين من اي حق في التمثيل او التعبير بمن فيهم المعتدلون.

ماذا كانت تريد هذه السياسة؟ بقدر ما نستطيع ان نرى ونفهم فانها كانت تريد، بعد ان استبعدت قوى المعارضة او حيَّدتها، ان تفرض على كلتا المحميتين علاقات لا تنفصم مع فرنسا. وكانوا يأملون بذلك ان يخرجوا من مأزق سائد منذ سنوات عديدة. وربما كانوا يأملون القيام بمعالجة شاملة لمسألة افريقيا الشمالية عن طريق التقريب بين مكانة البلدان الثلاثة. وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٥٢ اجبر هوت كلوك الباي على توقيع المراسيم الخاصة بتشكيل المجالس المحلية والبلدية التي خصص فيها للفرنسيين حصة كبيرة. وكان تنظيم المغرب الاقصى قد عُدِّل ضمن اتجاه مشابه. ولكن من البدهي ان الأمر كان يتعلق بالنسبة للكثيرين من «المتفوقين او الغالبين» الفرنسيين في الحفاظ بكل بساطة على النظام الاستعماري عن طريق منع اجراء المفاوضات مع الوطنيين. وكان يبدو ان عمل بعض الموظفين الفرنسيين الكبار المعتمدين على ممثلي المستوطنين الاستعماريين وعلى رعاية بعض الوزراء (وخصوصاً وزير الداخلية الراديكالي مارتينو - دوبلا)، اقول كان يبدو انه حاسم. وفي المغرب الأقصى كان خلع السلطان ناتجاً عن مؤامرة حقيقية دفعت ببعض الاعيان ومن بينهم التهامي الفلاوي، باشا مراكش، الى المطالبة برحيل محمد الخامس والا فانهم سيهددون باعلان تمرد القبائل البربرية. اما السلطات الفرنسية فتظاهرت بان لا علاقة لها

بالموضوع وانما هي تكتفي بتلبية هذا الطلب. وكان رؤساء الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على الحكم منذ ١٩٥٢ قد قاموا بتغطية هذه العمليات اكثر مما قرروها، ولكن ذلك لا يعفيهم من المسؤولية.

في الواقع ان هذه المبادرات لم تكن ملائمة اطلاقاً في تلك الظروف. فالاندفاعة الوطنية او القومية لم تكن حكراً على افريقيا الشمالية. وانما كانت قوية جداً ايضاً في مصر التي اضطرت حكومتها الى نقض معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد (اكتوبر ١٩٥١). وكان الجواب على الرفض البريطاني هو اندلاع الاضطرابات. فقد اكتسح الحريق القاهرة في يناير عام ١٩٥٢. وفي يوليو اجبر المخطط الذي نظمه «الضباط الاحرار» الملك فاروق على التخلي عن العرش. وبعد ذلك بوقت قصير أُعلنت الجمهورية في مصر. وفي الوقت نفسه راح رئيس وزراء ايران الدكتور مصدق يحرك حركة شعبية واسعة موجهة ضد المصالح البترولية الانكليزية. فكيف يمكن مقاومة مثل هذا التيار العام والكاسح، هذا في حين ان البلد الاقل تطوراً في المغرب (بحسب المعايير الغربية) ألا وهو ليبيا قد اعلن استقلاله؟

المعارضات

ان النتائج المترتبة على سياسة الرعونة هذه ما لبثت ان ظهرت على السطح. فاعتقال بورقيبة ادى الى حصول اضطرابات قمعت بعنف («تمشيط منطقة رأس بون» فبراير ١٩٥٢). وفي شهر ديسمبر قتل القائد النقابي فرحات حشاد، وكان من السهل عزو الجريمة الى الارهابيين الاوروبيين وخاصة ان المندوب السامي لم يفعل شيئاً يذكر من أجل اكتشاف هوية الفاعلين. ثم حصلت صدامات دموية في المغرب الاقصى على اثر تظاهرات التضامن التي نظمها الوطنيون (قضية الحِرَف المركزية بالقرب من الدار البيضاء). والشيء الجديد في الأمر هو ان الاعمال المسلحة راحت تتزايد. ففي المغرب الاقصى كانت تتمثل بشكل خاص باعمال الارهاب المدني. وقد تعرض مولاي عرفة وغيوم لمحاولات اغتيال. وفي الأرياف التونسية، والجنوب بشكل خاص، ظهرت اولى مجموعات المقاومة السرية التي دعي مقاتلوها بالاسم العتيق: فلاّقة (اي بالمعنى الحرفي قطاع الطرق). وكان ذلك يمثل تطوراً مقلقاً جداً في الوقت الذي

كان فيه صراع الهند الصينية يشغل افضل انواع القوات الفرنسية.

وفي الوقت ذاته كانت فرنسا خاضعة لضغوط ديبلوماسية لا يمكن الاستهانة بها. فقد رفضت اسبانيا الاعتراف بالسلطان الجديد. وفي نهاية عام ١٩٥٢ انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل مناقشة القضيتين التونسية والمغربية. وكانت الولايات المتحدة حريصة دائماً على مراعاة حلفائها الفرنسيين كما تشهد على ذلك معارضتها لعرض القضيتين على مجلس الأمن. وقد ضغطت على أعمال الجمعية لكيلا تتخذ ردود فعل شديدة ضد فرنسا او لكيلا تتنازل عن القضية لمصلحة لجنة دولية للمساعي الحميدة. ولكن تصويت اللجنة السياسية على قرارات معتدلة جداً تعبر عن الأمل في رؤية فرنسا تنخرط ضمن سياسة التفاوض كان يعني ايضاً الانحراف نحو التدويل، هذا الانحراف الذي كانت باريس ترغب في تجنبه. وقد لزم التدخل الاميركي مرة اخرى عام ١٩٥٣ من أجل تجنيب فرنسا صعوبات جديدة مع الأمم المتحدة. وكان الدعم الاميركي يرتكز على اساس التضامن المشترك ضد الشيوعية ويعبر عن رغبة واشنطن في ان توقع فرنسا على المعاهدة الاوروبية للدفاع، وبالتالي في ان تقبل بتشكيل جيش الماني غربي. كما وكانت ترغب في ان تسمح لها فرنسا باقامة القواعد العسكرية والتسهيلات في المغرب.

ولكن هذا الدعم، على اهميته، كانت له حدود. وحدوده تتمثل بمراعاة الصداقة العربية. فقد تمت المحافظة على علاقات طيبة مع الوطنيين وبخاصة عن طريق النقابات. ففي بداية عام ١٩٥٢ قطع الاتحاد العام التونسي للشغل علاقاته مع اتحاد النقابات العالمي الذي يسيطر عليه الشيوعيون لكي ينضم الى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة الى جوار النقابات الاميركية كما فعلت فيما بعد النقابات المغربية والجزائرية. وكانت الادارة الجمهورية التي اخذت تتشكل بعد انتخاب ايزنهاور تمتلك هامش حرية اكبر منذ ان اخذ الوفاق النسبي يترسخ مع نهاية حرب كوريا وموت ستالين. وقد قام وزير الخارجية الجديد فوستير دالاس في ربيع ١٩٥٣ بزيارة الى الشرق الاوسط، وصرح في نهايتها بضرورة اعطاء الاستقلال الذاتي للمحميّات.

وفي فرنسا ذاتها راحت تتطور حركة معارضة ضد عمل أدين بصفته مساساً بحرفية معاهدات الحماية، وباعتبار انه يسيء الى علاقات هذه الدول مع فرنسا في المستقبل. وقد تحمس الاشتراكيون للمواقف الجريئة التي اتخذها

الاتحاد التونسي واعلنوا بالأغلبية تأييدهم لاستقلالها. وكان فرانسوا ميتران آنذاك قائداً لحزب الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة المعتبر انه قريب من حساسية الحزب الراديكالي. وقد استقال من منصبه كوزير مفوض الى مجلس اوروبا احتجاجاً على خلع السلطان. وقد تشكلت منذ شهر يناير ١٩٥٣ لجنة فرنسا - المغرب ووضعت تحت رئاسة فرانسوا مورياك. واما مجلة «الاكسبريس» الصادرة للتو باشراف جان جاك سيرفان شرايبر والتي كانت تقوم بحملة لصالح بيير منديس فرانس فقد قدمت دعمها الى قضية كان يبدو لها انها لن تخرج منتصرة الا بوصول رجلها الملهم الى السلطة: بيير منديس فرانس ذاته. وكان وصول رجل الدولة النشيط هذا الى السلطة بعد معركة ديان بيان فو يعني الضمانة لاتباع سياسة جديدة. فقد كان مقتنعاً بضرورة إحداث تغييرات عميقة. وفي الواقع ان منديس فرانس قد نجح في ايقاف مسلسل العنف في تونس. فمنذ شهر يوليو ١٩٥٤ (حيث القى خطاب قرطاج بحضور الماريشال جوان وحمايته) راح يدفع بفرنسا نهائياً على طريق الاعتراف بالاستقلال الذاتي الداخلي لتونس. ثم ابتدأت المفاوضات ايضاً مع الحكومة الليبية من اجل الجلاء عن فزان.

محدودية تجربة منديس فرانس

ولكن أولى «احداث» الجزائر أفسدت فرص التطور المعقول والقابل للسيطرة عليه. فبين ليلة ٣٠ اكتوبر والأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ حصلت سبعون عملية تفجير موزعة على مجمل الارض الجزائرية وسببت ثمانية قتلى واضراراً مادية جسيمة. ولكن هذا الحدث الذي اعتبر فيما بعد بمثابة نقطة انطلاق الحرب الجزائرية، هل كان يمكن تقدير قيمته كما هي؟ فبعد موجة التفجيرات عاد الوضع الى هدوئه النسبي. ولم يكن من المستحيل كلياً ان نأمل بفترة هدوء مؤقت مشابهة لتلك التي شهدتها تونس في نفس اللحظة عندما سلّم الفلاّقة سلاحهم. ان «الزعماء التاريخيين» الذين اعطوا الأمر بالتمرد المسلح في الجزائر كانوا يبدون في ذات الوقت كاختصاصيين بالعمل السري (لأن معظمهم مسؤولون سابقون في التنظيم الخاص). وبدوا ايضاً كمناضلين خابت آمالهم بسبب عجز حزبهم عن تجاوز الازمة الواقعة بين «المصاليين»

و«المركزيين» (المقصود حزب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية». وكان انتقالهم الى مرحلة العمل المسلح يهدف بشكل خاص الى لوي عنق الاحداث عن طريق إجبار الجزائريين على اختيار معسكرهم طبقاً لاستراتيجية ثورية اثبتت فعاليتها. ولكنه لا يعبر عن حركة عامة لا تقاوم لأغلبية مجمعة على الوسائل، هذا ان لم يكن على الهدف النهائي للاستقلال.

فهل كان وارداً انه حتى في تلك اللحظة كان يمكن لسلسلة من الاصلاحات العاجلة المصحوبة بعمليات قمع محسوبة ومحدودة ان تكون قادرة على اقامة علاقات سياسية جديدة ومتينة؟ على الأقل كان ينبغي التحرك بسرعة. فقد كانت مصر منذ شهر يوليو ١٩٥٤ تمتلك في شخص الكولونيل عبد الناصر الذي صعد الى رأس الدولة بعد الاطاحة بالجنرال نجيب، زعيماً نشيطاً وحريصاً على ان يجعل من بلاده زعيمة للعالم العربي. وكان حريصاً على العمل من أجل وحدة هذا العالم ومن أجل تحرره. وقد ارتفعت الايديولوجيا المضادة للاستعمار الى مرتبة جديدة مع انعقاد مؤتمر البلدان الافريقية ـ الآسيوية في باندونغ (ابريل ١٩٥٥). وقد شاركت فيه وفود من المغرب الكبير.

ينبغي ان نذكر ايضاً ـ وبشكل خاص ـ ان دعم الولايات المتحدة لفرنسا كان مدعواً للتلاشي اكثر فاكثر. ففي تلك اللحظة بالذات من شهر يوليو ١٩٥٤ عندما كان منديس فرانس يحاول ايجاد حل للوضع في المغرب الكبير، كانت واشنطن تدفع بلندن والقاهرة الى توقيع اتفاق يقضي بجلاء القوات البريطانية عن مصر، وتحصل من ليبيا المستقلة حديثاً على حق استخدام قاعدة ويلس الجوية. وبعد ان حصلوا على موقع راسخ في افريقيا الشمالية وبعد ان اخذوا الموافقة على تأسيس جيش الماني منذ خريف ١٩٥٤ لم يعد الاميركان في وضع الطالب او المحتاج بالنسبة لفرنسا.

ولكن القليل من الفرنسيين كانوا مستعدين للقبول بالمراجعة الأليمة والممزقة لموقفهم تجاه المستعمرات. فاتباع منديس فرانس كانوا أقل من ان يجمعوا اغلبية من المناضلين المضادين للاستعمار. ويكفي للدلالة على ذلك هو انه كانت توجد الى جانب الرجال المضادين بكل اصرار لاستمرارية ظاهرة الاستعمار من امثال شارل اندريه جوليان او آلان سافاري، شخصيات كبيرة اخرى من امثال.كاترو او ماسينيون او البيركامو ممن يحرصون اكثر على الدفاع عن صورة ما لفرنسا وعن الرسالة المسيحية او الرسالة الإنسية (هيومانيزم).

لقد كان هؤلاء الاخيرون يعملون من أجل التحرر السياسي للمغاربة ضمن الاطار الفرنسي، اكثر مما كانوا يفكرون باعطاء افريقيا الشمالية سيادتها الكاملة. ان مصنّفاً للمعلومات في اهمية وموثوقية مجلة «حوليات العالم الاسلامي» الموضوعة تحت اشراف لويس ماسينيون والمنشورة لآخر مرة عام ١٩٥٤ كان يصنف بلاد المغرب الثلاثة في خانة «الكتلة الافريقية الفرنسية». ولم يكن يتصور لها مستقبلاً آخر غير الاتحاد الوثيق مع فرنسا مع الارتباط داخل اطار الاتحاد الفرنسي بالنسبة للمغرب الاقصى وتطبيق قانون ١٩٤٧ بالنسبة للجزائر مع رفض كل نزعة انفصالية.

ويبدو ان الشيء ذاته كان ينطبق على تصور منديس فرانس وحكومته التي كانت تحرص قبل كل شيء على تجديد النظام الفرنسي وجعله متلائماً مع طموحات شعوب افريقيا الشمالية ومع المثل العليا الجمهورية. فخطاب قرطاج المشار اليه آنفاً لا يتحدث اطلاقاً عن الاستقلال. وكانت ردود الفعل الاولى للحكومة على التمرد المسلح في الجزائر هو اعادة التأكيد على السيادة الفرنسية هناك ورفض اية مساومة مع «المتمردين». فقد اعطيت الأولوية لغريزة الدفاع الوطني كما اعلن فرانسوا ميتران وزير الداخلية آنذاك. وقد كان بدون شك رجل السياسة الفرنسي الاكثر اطلاعاً على الشؤون الافريقية. ولكن هذا الموقف كان يجهل ان الزمن قد اصبح محسوباً اكثر فاكثر، وكان هذا الجهل مأساوياً بالمعنى الحرفي للكلمة. فقد اتخذت تدابير قمعية غير مناسبة (كحل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، واعتقال مناضليها). وكانت نتيجة هذه التدابير ان سهّلت انضمام السكان الى جبهة التحرير الوطني. وأياً تكن الآمال التي قد تكون التوجهات الجديدة اثارتها لدى السكان المسلمين، فان الحكومة كانت مشغولة بمهمة اخرى اعتبرت بمثابة الأولوية (اي تسوية مسألة الدفاع الاوروبي المشترك) وبالتالي فلم تبلور سياسة محددة لكل بلد من بلدان المغرب.

ولكن هل كانت هذه المسائل تشغل بال البرلمان الفرنسي بما فيه لكفاية؟ من المعروف ان لانييل، سلف منديس فرانس في رئاسة الحكومة، قد سقط بتأثير من الصدمة التي احدثتها هزيمة ديان بيان فو، وليس بسبب محصلة اعماله الكارثية في تونس والمغرب الاقصى. وفي التحالف السياسي الذي كان يتشكل ضد منديس فرانس نفسه منذ نهاية ١٩٥٤ نجد بالطبع خصوماً معادين

لمشاريعه التحررية الحقيقية او المخشية في افريقيا الشمالية. وكان يقودهم القائد الراديكالي رينيه ماير. ولكننا نجد ايضاً الشيوعيين والحركة الجمهورية الشعبية المعارضين لسياسته الاوروبية لاسباب متعاكسة. وفي تلك الفترة كانت المفاوضات مع حزب الدستور تراوح في مكانها. ولم تكن هناك اية خطة جادة مقرّرة بالنسبة للمغرب الاقصى حيث كان المندوب السامي لاكوست يحاول جاهداً - ولكن دون نجاح - ان يفرض السلطان الجديد على الرأي العام المغربي المؤيد في أغلبيته لمحمد الخامس. ومن المعروف ان نفيه الى مدغشقر قد زاد من شعبيته وخلع عليه هيبة الشهيد. واما في الجزائر فقد كان الحاكم جاك سوستيل قد استلم منصبه في فبراير عام ١٩٥٥ بنية القيام باصلاحات، ولكنه كان لا يزال في بداية اتصالاته الأولى.

تسارع التاريخ

ولم تكن الاشهر التي تلت قد شهدت تغيرات ملحوظة. وقد احترست حكومة ادغار فور من اعلان اية نوايا واضحة خشية ان تصدم بشكل مباشر الرأي العام الفرنسي غير المهيأ لتقبل المتغيرات. وهذا هو بدون شك السبب الذي منعها من ذلك وليس صعوبة بلورة سياسة جديدة. ولم توقع الاتفاقيات الفرنسية - التونسية التي تحدد كيفية الاستقلال الذاتي الداخلي الا في شهر يونيو من عام ١٩٥٥. وقد حاول جيلبير غرانفال، خلف لاكوست، ان يتصور حلاً يتيح ازاحة بن عرفة دون اللجوء الى استدعاء محمد الخامس. وفي الجزائر كان البرنامج الذي بلوره سوستيل وانخرط فيه واتبعه اتباعه من بعده لا ينقصه الطموح ولا الكرم والشهامة. وقد كان موجَّهاً من قبل فكرة الاندماج (بمعنى دمج الجزائر في فرنسا مع احترام الاختلافات الدينية واللغوية والثقافية). ولكنه كان يتطلب لتحقيقه بذل جهود كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والتعليم والاصلاح العميق لنظام البلديات. ولكن بما انه لا يريد او لا يستطيع ان يفكر بمنظور الاستقلال، فانه كان عاجزاً عن طرح المسألة في العمق. نقصد بذلك ضرورة تزويد الجزائر بمؤسسات ذات صفة تمثيلية حقاً، مؤسسات تفتح آفاقاً أخرى غير آفاق الحرب. وهكذا فمنذ ربيع ١٩٥٥ راح التصلب يسود الموقف مع صدور القانون الذي يفرض حالة الطوارىء.

وبدءاً من تلك اللحظة بالذات راحت افريقيا الشمالية، في نظر الفرنسيين، تنقلب كلية في اتجاه الحرب. وكان يوم ٢٠ اغسطس من عام ١٩٥٥ يمثل الذكرى الثانية لخلع محمد الخامس، وقد شهد المغرب الاقصى فيه سلسلة من المظاهرات. وفي وادي زم، في اعماق البلاد البربرية المشهورة بهدوئها حتى ذلك الوقت، دبر مشعلو الاضطرابات مجزرة للاوروبيين ذهب ضحيتها تسعة واربعون شخصاً. وفي نفس اليوم، وتلبية لنداء زعماء جبهة التحرير في قسنطينة، هجمت الجماهير المسلمة ضد مراكز الاستعمار (ضد مركزي الهابد والحالية بشكل خاص). وقد قتل واحد وسبعون اوروبياً. وكان ذلك تعبيراً عن «هيجان الفلاحين» الذي صدم بعمق الكثير من الناس ذوي الارادة الطيبة (وبخاصة سوستيل) سواء أكان ذلك بسبب طابعه الشنيع ام بسبب إدخال هؤلاء الناس في الحرب بعد ان كانوا قد اعتبروا هادئين حتى ذلك الوقت. وفي شهر اكتوبر شنت غارات على المواقع الفرنسية المتواجدة على اطراف الريف المغربي من قبل مجموعات فدائية تنسب نفسها الى جيش التحرير المغربي. وقد اعلن صالح بن يوسف، منافس بورقيبة في حزب الدستور الجديد، عن معارضته للاتفاقيات الفرنسية ـ التونسية. كما واعلن عن رغبته في خوض الصراع المسلح على غرار المغاربة والجزائريين حتى تحقيق الاستقلال الكامل. وللوهلة الاولى كان يبدو ان تفاقم الوضع هذا مناسبة لاعادة النظر بشكل شامل في مشاكل افريقيا الشمالية.

وكانت الاتصالات التي بدأت منذ الصيف مع محمد الخامس قد ادت الى عودة العاهل من منفاه. وعلى اثر زيارته لباريس وقع مع انطوان بيني، وزير الخارجية آنذاك، على بيان يقول بوجود مغرب «مستقل مرتبط مع فرنسا بعلاقات وثيقة ودائمة. انه استقلال تم الاتفاق عليه وتحديده بحرية» (صدر في ٦ نوفمبر ١٩٥٥). وبعد شهرين من ذلك التاريخ جرت الانتخابات النيابية في فرنسا وأوصلت الى سدة الحكم حكومة اشتراكية برئاسة غي موليه ومشاركة منديس فرانس كوزير دولة. وكان نجاحها بناء على برنامج لتحقيق السلام في الجزائر. وكان كريستيان بينو، خلف انطوان بيني في وزارة الخارجية، يمتلك مساعداً له هو آلان سافاري سكرتير الدولة المختص بالمسائل التونسية والمغربية.

وقد فاوض بينو على استقلال المغرب (في ٢ مارس ١٩٥٦). وكانت ميزة

هذه التدابير هي انها تقوي مواقع رئيسي الدولتين الحريصين كليهما على تجنب القطيعة مع فرنسا التي كان يبدو لهما ان دعمها التقني والمالي والعسكري شيء لا بد منه. وهذا الكلام ينطبق بشكل خاص على بورقيبة الذي كان مهدداً جداً آنذاك من قبل نضال اتباع صالح بن يوسف الذي كانت علاقاته مع مصر الناصرية ومع جبهة التحرير الوطني الجزائرية مخيفة ومرعبة. كما ان هذه التدابير قد ارضت ايضاً الرأي العام العالمي. وبالتالي فلم يعد مستحيلاً التفكير ببلورة برنامج شمولي وواقعي للمنطقة كلها. وكان التصويت على القانون العام الخاص بافريقيا السوداء (في يونيو ١٩٥٦) ذا دلالة بالغة على ما يمكن ان يحققه النموذج الديناميكي للعمل.

ويبدو ان هذه الديناميكية كانت تفرض نفسها وخصوصاً ان آفاقاً جديدة راحت تنفتح. وقد راحت امكانيات صناعية حقيقية تبدو في افريقيا. ولذا فان اريك لابون قد اخذ بعد رحيله عن المغرب يبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لفرز الثروات المعدنية للأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية. وفي بداية عام ١٩٥٢ أنشيء مكتب تنظيم المجمعات الصناعية الافريقية التي وضعت تحت رئاسة لويس ارمان، ثم فرانسوا بلوك - ليني من بعده. وفي شهر اكتوبر من عام ١٩٥٢ كانت اولى المناطق الدائرية للبحث الصحراوي قد منح امتياز استثمارها للشركات الفرنسية. وفي ١١ يناير من عام ١٩٤٦ انبثق البترول للمرة الأولى في عجلة بالقرب من الحدود الليبية. فهل كانت تلك هي اخيراً الفرصة المتاحة لفرنسا من اجل ضمان استقلالها الذاتي من حيث الطاقة مستقبلاً في مواجهة الاحتكار الذي كان «الكبار» لا يزالون يمتلكونه؟ ولم تكن هذه المشاريع المستقبلية تبدو متناقضة مع الخيارات الاوروبية التي اتخذت منذ عام ١٩٥٠ والتي تم التأكيد عليها اثناء مؤتمر ميسين (في يونيو ١٩٥٦). وهذه الخيارات هي التي هيأت الطريق للتوقيع على معاهدة روما (مارس ١٩٥٧). على العكس فان زيادة القوة التي يؤمنها لفرنسا استصلاح الأراضي الافريقية واستثمار امكانياتها يمكنها ان تشكل الوسيلة التي تتيح لها احتلال مكانة اساسية في السوق الاوروبية المقبلة. ويمكنها ان تكون القطب لما سيصبح فيما بعد التجسيد المحسوس للتعاون الاوروبي - الافريقي الاصيل.

ولكن لكي تتجسد هذه الرؤيا الواسعة واقعاً عملياً كان ينبغي ان ترتكز على مشروع محدد بالنسبة للجزائر. وكانت مهمة حرجة صعبة. فقد كان يبدو من الصعب اعطاؤها اقل مما كانت تونس والمغرب قد نالاه او انتزعاه من فرنسا: اي الاستقلال. هذا من جهة. واما من جهة اخرى، فانه كان ينبغي الحفاظ على علاقات ثقة مع كلتا الدولتين بناء على قاعدة الاتفاقيات المعقودة، وذلك بشكل يخلق سابقة لما ينبغي ان يكون عليه التطور الناجح. وحول هاتين النقطتين كان فشل حكومة غي موليه واضحاً للعيان. فبدلاً من ان تنخرط في عملية المفاوضات على الرغم من الاتصالات الاكثر عمقاً مما يعتقد عادة، فان الحكومة اعطت الأولوية الى اعادة النظام واستتباب الأمن. فالارسال الضخم للنجدات العسكرية، واللجوء الى استدعاء المجندين الاجباريين قد خلعا على الصراع بعداً جديداً. وسرعان ما بدت رغبة الوزير - المندوب السامي لاكوست في الاصلاحات غير كافية. فكيف يمكن ان ندهش لمثل هذا التطور او التغير في المواقف اذا ما عرفنا ان باريس قد وضعت شرطين مسبقين قبل اي تفاوض مع جبهة التحرير (وقف اطلاق النار وانتخابات حرة). ولكن جبهة التحرير لم تكن تستطيع ولا تريد القبول بهما، وانما كانت تريد قبل كل شيء الاعتراف بالاستقلال الجزائري وبصفتها التمثيلية الخاصة.

وقد ازداد تصلب جبهة التحرير وخصوصاً ان موقعها قد اخذ يقوى بدءاً من عام ١٩٥٥. وكان معظم مناضلي الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية قد انضموا الى صفوف جبهة التحرير باستثناء اتباع مصالي الحاج الأقوياء بشكل خاص في المتربول والمتجمعين داخل الحركة الوطنية الجزائرية. واما العناصر المعتدلة التي يئست من مجيء الاصلاحات فقد اعجبت جداً بفعالية جبهة التحرير ونجاحاتها وقررت الانضمام اليها. نذكر من بينهم فرحات عباس الذي اعلن قراره على الملأ في ربيع ١٩٥٦. وفي شهر اغسطس من نفس العام عقد اجتماع لقادة الحركة الاساسيين بالنسبة للداخل (هو مؤتمر سومام) وبلور بدفع من عباس رمضان برنامج سياسي حقيقي. وتحت تأثير الخوف او الاقناع راحت تعبئة الجزائريين من فلاحين او تجار او عمال تتسارع. وابتدأ الطلاب اضراباً عاماً لا محدوداً. وكانت جبهة التحرير تحظى في الخارج بدعم الدول العربية، ثم

بدعم العالم الثالث بعد مؤتمر باندونغ. وقد اصبح مندوبوها في نيويورك قادرين على رفع قضيتهم الى الأمم المتحدة منذ جلسات سبتمبر ١٩٥٥ (ولكن دون نجاح ينبغي القول).

واما من وجهة النظر العسكرية فان فعالية المغاوير كانت في ذروتها (نضرب كمثال على ذلك حادثة مضائق باليسترو التي قتل فيها عشرون مجنداً اجبارياً فرنسياً في كمين نصب لهم في شهر مايو من عام ١٩٥٦). وكانت اولى التفجيرات بواسطة القنابل قد حصلت في شهر سبتمبر وأرعبت السكان الاوروبيين في مدينة الجزائر. وكان قد سهَّل من عملية التزويد بالاسلحة الجلاء عن فزان وتحجيم التواجد العسكري الفرنسي في المغرب وتونس. وفي هذين البلدين راحت الاعمال المسلحة ضد القوات الفرنسية تتطور وتتزايد. وقد راح مغاوير «جيش التحرير المغربي» الذين انضم اليهم جنود اضافيون مغاربة قادمون من الجيش الفرنسي يشنون العمليات ضد الحاميات العسكرية الفرنسية وبخاصة في الصحراء (منطقة تندوف). ثم جرت احداث مشابهة في تونس وبخاصة في الجنوب بتأثير من صالح بن يوسف الذي كان قد قطع علاقاته مع بورقيبة. وسواء أكان ذلك في الشرق أم في الغرب فان المجاهدين راحوا يؤكدون على تضامنهم مع الجزائريين. ويقاتلون احياناً الى جانبهم.

وقد تبخر الأمل بالحل «المغربي» بعد اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني (بن بيلا، بوضياف، حسين آيت احمد) في شهر اكتوبر من عام ١٩٥٦. وقد ادى هذا العمل الى تشويش العلاقات بشكل دائم مع رئيسي الدولتين المغربي والتونسي. وقد كان ذلك يمثل رد فعل طبيعياً اذا ما عرفنا بان الجيش الفرنسي قد خطف طائرة مستأجرة من قبل المغرب من اجل نقل وفد جبهة التحرير الى تونس حيث كان من المقرر ان ينعقد مؤتمر مغاربي بحضور محمد الخامس وبورقيبة من أجل ايجاد تسوية للمسألة الجزائرية. وكانت القيمة الديبلوماسية لهذا العمل لم تحسب كما ينبغي وخصوصاً اذا ما علمنا ان قرار الخطف قد اتخذ من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر وليس في باريس. ولم تفعل هذه الأخيرة الا ان غطت العمليات وهي مكرهة. فقد رفض الفرنسيون ان يفهموا ان اعتدال الحكومتين التونسية والمغربية وتحفظاتهما تجاه جبهة التحرير الوطني لا يمكن ان يصلا الى حد الحياد لأن ذلك سوف يضعفهما تجاه خصومهما في الداخل. ولكن نتائج هذه العملية (التي تعتبر ناجحة من حيث التنفيذ على

الأقل) هي بالطبع اقل خطورة من الفشل التام لعملية السويس.

السويس او فشل عملية خارجية

ألم تكن المحاولة التي جرت ضد مصر بعد مرور ثلاثة اشهر على التأميم المفاجىء والفج للقناة من قبل عبد الناصر اكبر حجماً مما ينبغي؟ والواقع ان هذا القرار الذي كان مشروعاً بحد ذاته من وجهة نظر حكومة اشتراكية قد أرفق على الرغم من طابعه العدواني بوعد بتقديم التعويضات (وقد انجز هذا الوعد فيما بعد). وقد كانت الاوساط الاقتصادية وبخاصة اوساط قادة الشركة حريصة على اقامة علاقات جديدة مع مصر (وعلى أية حال فان امتياز الشركة كان سوف ينتهي عام ١٩٦٨). وكانت ايضاً ميالة لايجاد تسوية مع النظام المصري. فالدعم الذي كان يقدمه عبد الناصر للثوار الجزائريين لم يكن يستهان به، ولكنه لم يكن حاسماً. كان دعماً على مستويين، مستوى الدعاية والتشجيع (خصوصاً عن طريق الراديو) ومستوى تقديم الاسلحة. ولم يكن يعود الى شخصية الرئيس او الى طبيعة نظامه بقدر ما كان يعود الى الشعور بواجب التضامن العربي، هذا الشعور الذي كان شائعاً عموماً آنذاك.

وكذلك فان الفرنسيين الذين كانت تحركهم فقط اعتبارات مغربية ضيقة راحوا يهملون المعطيات الجديدة للعبة الكبرى في الشرق الاوسط. فالتنافس العتيق بين الهاشميين في العراق (ممثلين بالوزير المحنَّك نوري السعيد) وبين المصريين على زعامة العالم العربي والذي كانت تؤججه طموحات عبد الناصر كان يخفي وراءه في الواقع مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد رفضت مصر ان تنضم الى حلف بغداد (فبراير ١٩٥٥)، هذا الحلف الذي يجمع حوالي انكلترا والعراق تركيا وايران والباكستان. وكان حلفاً يقصد منه الوقوف في وجه الشيوعية. وكان التشدد ملائماً لعبد الناصر من أجل معاكسة الطموحات العراقية والظهور كبطل للعروبة. وقد اصبح هذا التشدد ممكناً بسبب عروض الاتحاد السوفياتي الذي قبل بتصدير الاسلحة له بعد ان رفض الغربيون ذلك، هذه الاسلحة الموجهة لكي تجعل من مصر القوة العسكرية العربية الاولى في مواجهة اسرائيل. وكذلك فان تأميم القناة الذي كان يشكل رمزاً على نهاية الاستعمار كان يعتبر ايضاً كرد على الاميركان الذين رفضوا تمويل بناء

سد اسوان. ولكن لم يكن كل شيء قد حسم عندما جاء الفرنسيون والبريطانيون والاسرائيليون لكي يكملوا التشويش على اوراق الديبلوماسية الاميركية (التي كانت قليلة الذكاء في الواقع). لقد شوشوا عليها عندما حولوا هذه المناورات الى مواجهة عسكرية. ان الحكومة الفرنسية اذ حاولت تثبيط النوايا المصرية المعتبرة خطرة بالنسبة لأمن الجزائر قد انخرطت في قضية اكثر تعقيداً بكثير.

وفي الواقع فان التحالف مع الانكليز والاسرائيليين لم يكن يخلو من الخطر. فهل ينبغي من اجل الحصول على فائدة محدودة جداً، هذا ان لم تكن مشبوهة، ان نخلط قضيتنا مع قضية انكلترا التي كانت تحاول استعادة هيبتها في انظار حلفائها في الشرق الاوسط؟ هل كان ينبغي ان نخلط قضيتنا مع قضية اسرائيل التي كانت مصممة على القيام بحرب وقائية؟ وكل ذلك على الرغم من تحذيرات الاميركان الذين كانوا حريصين على تجنب صراع لا يمكنه الا ان يقدم الحجة للاتحاد السوفياتي لكي يتدخل. ولهذا السبب فان التدخل كان يراكم الآثار السلبية. نذكر من بينها: التضامن مع بريطانيا التي كانت تجسد الامبريالية بالنسبة لمصر هذا في حين ان فرنسا قد لعبت هناك حتى ذلك الوقت الدور الجميل والمحبّب اقتصادياً وثقافياً، ثم الهجوم على زعيم كان يمثل آنذاك رمزاً على الانبعاث العربي، ثم دعم اسرائيل في وقت لم تكن تبدو فيه المصالح الحيوية لهذه الدولة مهددة بالخطر.

وحتى القوة التي كانت تستخدم في أوقات اخرى لفرض هذه القرارات (هذا اذا لم تستطع خلع المشروعية عليها) قد استخدمت هنا بدون اقتناع. وتحت تأثير التهديدات السوفياتية والتوبيخ الاميركي لم يستطع الهجوم على مصر ان يستمر حتى نهايته في الوقت الذي كان يبدو فيه ان مبرره الوحيد هو النجاح. فهل ينبغي ان نلقي بمسؤولية هذا الجبن على انعدام الدعم في اوساط الرأي العام؟ لا يبدو ان ذلك مقنع. فالجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية قدما اغلبية واسعة للحكومة. وقد اشارت استطلاعات الرأي العام الى ان حملة السويس لم تكن غير شعبية. وحالات العصيان في الجيش بقيت محدودة جدا. وبالتالي، لكي نفهم السبب، ألا ينبغي علينا التكلم عن عدم التماسك او الانسجام في الافكار؟ (المقصود افكار الذين خططوا للعملية).

الجزائر الفرنسية او العزلة المستحيلة

لأن الحكومة الفرنسية لم تستطع ان تحل المسألة الجزائرية بواسطة اللجوء الى عمليات خارجية فانها حاولت جاهدة على الأقل ان تمنع اي تدخل في شؤونها. وقد طبقت هذه السياسة بعد سقوط حكومة غي موليه من قبل بورجيس - مونوري ثم من قبل فيليكس غايار، وتجسدت ماديا على ارض الواقع بواسطة اقامة الحواجز على طول الحدود الجزائرية والتونسية. ومن المعروف ان بناء هذه الحواجز قد انجز في نهاية عام ١٩٥٧. ان «معركة الحدود» التي وصلت الى ذروتها بين فبراير وابريل من عام ١٩٥٨ والتي اكملت بواسطة حصار بحري اكثر فعالية قد ضربت بشكل خطير عملية تجديد الأعتدة العسكرية لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية. ولكن القرار الذي اتخذته حكومة غايار في تطبيق حق الملاحقة قد ادى في ٢٩ يناير الى قصف قرية ساقية سيدي يوسف من قبل الطيران الفرنسي. وأثار هذا العمل بالاضافة الى العديد من الضحايا المدنية تدهور العلاقات مع بورقيبة.

وفي الوقت نفسه تم القيام بسلسلة من العمليات التي تهدف الى ترسيخ السيطرة على الصحراء التي كانت مهددة بتوسع الحرب ووصولها اليها. وبعد الدعم الذي قدمته فرنسا لبورقيبة ضد مغاوير صالح بن يوسف في الجنوب التونسي (نهاية ١٩٥٥ - بداية ١٩٥٦) قامت بهجومات مضادة في شرق وغرب الصحراء الجزائرية. وفي بداية عام ١٩٥٨ كانت عملية «الإعصار» التي تمت بالتنسيق مع الاسبان ضد مغاوير جيش التحرير المغربي في الصحراء الغربية تهدف الى القضاء على المطالبة بغربي الصحراء الجزائرية، اي منطقة ريو دو اورو وموريتانيا التي كان يطالب بها زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي في يناير ١٩٥٦ والتي طالبت بها حكومة الرباط ايضاً امام الأمم المتحدة في شهر اكتوبر من عام ١٩٥٧. والواقع ان الصحراء كانت تبدو هامة اكثر فاكثر بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الفرنسي كما يشهد على ذلك تشكيل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية. وهي منظمة تضم مجمل المناطق المتاخمة التابعة لأراضي الاتحاد الفرنسي والهادفة لتحقيق مشروع طموح لتنمية الصحراء.

وكانت الرغبة في تجنب التدويل الديبلوماسي للصراع واضحة ايضاً. فقد كانت فرنسا تتعرض في الواقع لضغط متزايد. وكان هذا الضغط يأتي اولاً من

جهة العالم الثالث حيث كانت البلاد المستقلة حديثاً تطالب بنهاية الاستعمار. ولكنه كان آت ايضاً من جهة قادة احزاب افريقيا السوداء الفرنسية. وقد كانت الحكومات الانغلوساكسونية في الوقت الذي تتجنب فيه رسمياً خلق متاعب لفرنسا لا تتردد في اظهار تفضيلها لحصول مفاوضات سريعة لكي تتجنب رؤية جبهة التحرير الوطني الجزائرية وهي تتجه نحو الاتحاد السوفياتي. وقد كان المسؤولون في جمهورية المانيا الاتحادية يخشون من رؤية جمهورية المانيا الديمقراطية تستفيد من الوضع. وليس من قبيل الصدفة اذا كان تدخل المظليين في الجزائر الذي اعتبر ضرورياً من أجل القضاء على شبكة واضعي القنابل والذي كان السبب في حصول «معركة الجزائر» الشهيرة، اقول ليس من قبيل الصدفة ان يكون قد أثير مباشرة بسبب رغبة جبهة التحرير الوطني في شن اضراب عام هدفه دعم طلب فتح مناقشة حول المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة (يناير ١٩٥٧). وفي نهاية نفس العام رفضت حكومة غايار عروض التوسط التونسية ـ المغربية. واذا كانت قد قبلت بواسطة «المساعي الحميدة» الانغلوساكسونية في قضية الساقية التونسية الا ان اسقاطها من قبل الجمعية الوطنية يشهد على نفس الموقف الرافض للتداخلات الاجنبية.

ان هذا الحرص على تسوية المسألة الجزائرية من خلال السيادة الفرنسية وحدها هو القادر بدون شك على تشكيل الاغلبية السياسية الاكثر اتساعاً. ففي ابريل من عام ١٩٥٨ بشكل خاص شهدنا التصويت ضد المساعي الحميدة من قبل تجمع متنافر يضم الحزب الشيوعي الفرنسي واليمين مع ضمانة شخصيات مختلفة جداً كجاك سوستيل وانطوان بيني ومنديس فرانس او فرانسوا ميتران. ولكن هل كان من الممكن الذهاب الى أبعد من ذلك، وبلورة سياسة محددة بالنسبة للجزائر؟ كان مشروع القرار العام المبلور في ظل حكومة بورجيس ـ مونوري ثم المستعاد والمعدّل في ظل حكومة فيليكس غايار قد اقترح تقسيم الجزائر الى مناطق، واقامة هيئة انتخابية واحدة بالنسبة لكل الناخبين من مسلمين وغير مسلمين. ثم تمت موازنته بواسطة انشاء مجالس الطوائف المتكافئة. وقد تم التصويت عليه بشكل متأخر (فبراير ١٩٥٨) وبدون حماسة، ولم يكن يتجاوز اطلاقاً قانون ١٩٤٧ الخاص بالجزائر. وكان تطبيقه يتطلب العودة الى حالة السلام التي اصبحت اكثر من اشكالية. ولكن قلة من رجال السياسة كانوا يستطيعون آنذاك التفاخر بانهم يمتلكون مشروعاً اكثر واقعية

وديناميكية، كما ان حظهم في ايجاد اغلبية سياسية لتطبيقه كان أقل ضآلة.

كيف يمكن ضمن مثل هذه الشروط ان تحل المشكلة الجزائرية كما حلت المشاكل السابقة بواسطة الطرق الدستورية الطبيعية؟ ولكي نفهم وضع الجزائر آنذاك ينبغي ان نعلم ان الساحة كانت محتلة من قبل القوى التالية: الجيش الذي كان مضطراً (دون ان يشجب من قبل السلطة المدنية، وفي الغالب بناء على طلبها) الى اتخاذ مواقف سياسية، بل والى التحدث باسم السكان. وكان الكثير من الضباط يشعرون بانهم يعرفون هؤلاء السكان ويفهمونهم ويحبونهم. وعلى اية حال فقد كانوا يحاولون السيطرة عليهم على غرار ما كانت تفعل جبهة التحرير الوطني. وكان هناك فرنسيو الجزائر الذين لا يعتبرون السلطة شرعية الا بقدر ما تضمن لهم بقاءهم على قيد الحياة بصفتهم شعباً محدداً ببلد ومكانة متميزة مهما تكن محدودية هذه الامتيازات. والواقع ان هذه الامتيازات كانت تبدو لهم بمثابة الضمانة ضد قانون العدد والكثرة. وكانت هناك مجموعات ناشطة هدفها اسقاط النظام القائم وغير الفعّال. هذه هي بكلمات مختصرة القوى التي أدت الى اطلالة صبيحة ١٣ مايو التي كانت الأصل والسبب في عودة الجنرال ديغول الى السلطة (يونيو ١٩٥٨).



٢ ـ ديغول وخيارات فرنسا (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩)

ما بين الجزائر والشرق الأوسط

سوف يكون من المبالغة والتجاوز ان نقول بأن الجنرال ديغول لم يكن يمتلك حس الامبراطورية (اي لم يكن حريصاً على مستعمرات فرنسا وامجادها). فهو، ككل ضابط من «عمره وتدريبه»، كان يشاطر القناعة التي تقول بأن الأراضي الاستعمارية تمثل ليس فقط عامل قوة واشعاع لفرنسا في العالم، وانما ايضاً احد المكونات الاساسية للميراث الوطني. وهذه القناعة هي التي وجهت كل اعماله اثناء الحرب العالمية الثانية. وربما كانت هذ التي دفعته، كما رأينا، لأن يدخر كل اصلاح في المستعمرات حتى تحقيق النصر. ولكن يبقى صحيحاً القول انه على الرغم من ذلك فانه لم يعش تلك التجربة العملية التي عاشتها القيادة الفرنسية في ما وراء البحار باستثناء سنتين قضاهما في رئاسة اركان قوات المشرق في بيروت (١٩٢٩ ـ ١٩٣١). ومن المعروف ان تجربة ما وراء البحار قد أثرت على افكار وتوجه العديد من معاصريه. واذا كان يشاطر ليوتي (الذي يعجب به) حس المراعاة للمراتب التقليدية وبخاصة لملك المغرب الذي جعل منه رفيقاً للتحرير، فانه لا يبدو انه كان مولّها بافريقيا كما حصل لسلفه الماريشال الشهير.

وهذا التجرد النسبي راح يختلط بذكاء رجل الدولة لكي يدفعه الى معالجة المشكلة الجزائرية. ولم يكن قد عبّر في السابق عن برنامج محدد بصددها ما عدا القول بضرورة تزويد الدولة بالوسائل التي تمكنها من اتباع سياسة تتيح لها ان تضع حداً للصراع. وربما كان قد تلفّظ ببعض العبارات لصالح فكرة الاندماج (اي اندماج الجزائر في فرنسا)، ولكن لا يبدو انه كان مقتنعاً بامكانية ذلك

لفترة طويلة، هذا اذا ما افترضنا انه قد اقتنع بذلك جدياً في اي يوم من الأيام. لا ريب في ان حلوله المفضلة كانت تمشي في اتجاه الجزائر التي تتطور داخل الاطار الفرنسي ووسط الأمة المؤسسة من قبل دستور سبتمبر ١٩٥٨. وبدون ان يتراجع عن هذا المشروع الذي لخصه بعبارة «الجزائر الجزائرية المرتبطة بفرنسا» فانه قد ترك الباب مفتوحاً على امكانيات اخرى عندما تعهد بان يترك للجزائريين حرية تقرير مصيرهم بانفسهم (سبتمبر ١٩٥٩).

ولم تكن مشاكل افريقيا الشمالية، على اهميتها، تستحوذ على كل اهتمام الحكومة الجديدة. وقد كان هم الجنرال في ان يعيد لفرنسا مرتبتها السابقة بين الأمم قد دفعه بشكل خاص الى الاهتمام بقضايا الشرق الاوسط. نقول ذلك وخصوصاً ان وزير خارجيته كوف دومورفيل كان سفيراً في القاهرة لمدة أربع سنوات، وبالتالي فقد كان احد العارفين بمشاكل المنطقة. وقد كانت المنطقة آنذاك واقعة فريسة لأزمة مرتبطة بآخر تطورات الحرب الباردة. وكانت الديبلوماسية المصرية التي تحظى بالدعم السوفياتي قد كسبت بعض النقاط في بداية عام ١٩٥٨. وكان اعلان الوحدة مع سورية ٣١ يناير يبدو بمثابة الخطوة الاولى على طريق الوحدة العربية. وقد شهد الربيع هيجاناً متزايداً للناصريين اللبنانيين ضد الرئيس شمعون (مايو). وفي الرابع عشر من يوليو قلب الضباط العراقيون النظام الملكي الهاشمي والغوا حلف بغداد. ثم قامت القوات الاميركية بانزال على شواطىء بيروت في الوقت الذي ارسلت فيه قوات بريطانية الى الاردن. وكان ذلك تطبيقاً «لعقيدة ايزنهاور» المبلورة عام ١٩٥٧ والتي تقتضي بتقديم مساعدة مباشرة الى دول الشرق الاوسط المهددة بعدوان شيوعي.

وفي عام ١٩٥٦ كان ديغول قد أدان سوء تنفيذ حملة السويس وعدم فعاليتها اكثر مما ادان المبدأ ذاته. وكان قد ادان بشكل خاص موقف الضعف تجاه السوفيات والاميركان. وكان تدخل الانغلوساكسون في المشرق يبدو له برهاناً جديداً ومؤسفاً على رغبة هؤلاء الاخيرين في استبعاد كل نفوذ فرنسي. والواقع ان التدخل كان قد قُرِّر ونُفِّذ دون استشارة مسبقة، هذا في حين انه قبل شهر من ذلك التاريخ كانت هذه الاستشارة قد طلبت من قبل الجنرال الذي يحكم وزارة الخارجية: جون فوستر دالاس. وهذه الطريقة في معالجة الأمور لم تكن مقبولة ابداً وخصوصاً اذا ما عرفنا ان السلاح الاميركي قد اضطر للاستعانة بقواعد لحلف الاطلسي موجودة على الأراضي الفرنسية. وفي المذكرة

الديبلوماسية الموجهة بتاريخ ١٧ سبتمبر الى القادة الانغلوساكسون لكي تطالبهم باشراك فرنسا ليس فقط في القرارات المتخذة بخصوص الأمن في المنطقة التي تغطيها معاهدة الاطلس الشمالي وانما في المسؤوليات العالمية ايضاً نجد ان الشرق الاوسط قد ذكر بصفته مثالاً على المنطقة التي يهم مصيرها اوروبا بشكل مباشر. ورأت المذكرة ان التعاون بين الحلفاء فيما يخص هذه المنطقة يبدو شيئاً لا بد منه. ولما رفض الاميركان الرد على المذكرة الفرنسية سُحبت القوات البحرية في المتوسط من القيادة العامة لحلف الاطلسي منذ عام ١٩٥٩. وهكذا ابتدأت مرحلة البحث عن «مرتبة» لفرنسا، وكانت هذه المرتبة تتطلب وضع حد للحرب في الجزائر.

ميزان القوى في الجزائر

من وجهة النظر العسكرية، كانت المقدرة العملية لجبهة التحرير الوطني على الأرض الجزائرية قد انخفضت. فمنذ عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ كانت زيادة عدد قوات الجيش الفرنسي وبناء الحواجز على الحدود والسيطرة المتزايدة على سكان الارياف عن طريق التقسيم التربيعي الى مناطق عسكرية والتجميع الاجباري لمليوني ريفي قد أضعفت قوى الداخل الى حد كبير. وقد كان الضباط الفرنسيون محنكين بتقنيات الحرب النفسية وأذكياء يعرفون كيف يستغلون أعمال العنف والابتزاز التي اقترفها عدد من رجال المقاومة. وقد عرفوا كيف يعبئون لصالحهم عدداً كبيراً من الجزائريين (اكثر من مائتي الف). ثم دمجوهم في الجيش الفرنسي او شكلوهم على هيئة قوى الدفاع الذاتي. وكان مجمل العمليات التي جرت تحت اشراف الجنرال ديغول اثناء عام ١٩٥٩ قد قضى نهائيا على آمال جبهة التحرير في الانتصار ميدانياً. ولكن هذا النجاح لا يعني امكانية التخفيف السريع من القوات والتجهيزات الفرنسية هناك.

وكانت عروض «سلام الشجعان» التي كان يمكن ان تدعى سابقاً بالأمان (اي الاستسلام) قد أرفقت بالوعد بالعفو العام عن كل المحاربين «المتمردين». ولكن هذه العروض فشلت. فالممارسات المستخدمة من قبل فرنسا لصالح «الحفاظ على النظام» (كقصف السكان المدنيين، والسجن التعسفي، والاستخدام الشائع للتعذيب) اذا كانت قد اعطت نتائج مباشرة الا انه لا

يمكنها الا ان تقوّي معسكر اولئك الذين يعتبرون اية تسوية بمثابة المستحيلة. وعلى الرغم من ان تنظيمها قد ضرب في العمق الا ان جبهة التحرير كانت لا تزال تستطيع الاعتماد على نواة صلبة من المناضلين المتفانين وكذلك على عدد اكبر من الانصار والمتعاطفين. وكان الأمل بالتفاوض مع وطنيين اقل تشدداً من جبهة التحرير قد بدا طوباوياً. ذلك ان التيارات الاخرى في الرأي العام الجزائري لم تعد قادرة على التعبير في مثل هذا الجو من الاستقطاب الثنائي الحاد. نقول ذلك وخصوصاً ان الجبهة التي زودت نفسها منذ شهر سبتمبر عام ١٩٥٨ بحكومة مؤقتة موضوعة تحت رئاسة فرحات عباس قد اصبحت قوية جداً خارج الجزائر.

فالواقع ان فشلها على أرض الواقع قد عوضت عنه بواسطة امتلاك وسائل جديدة للعمل. فجيش الحدود الذي كان متمركزاً في تونس والمغرب كان يضم خمسة وعشرين الف رجل مسلحين بشكل جيد. ولكنه كان عاجزاً بالطبع عن مواجهة الجيش الفرنسي في معركة فاصلة. ومع ذلك فقد كان يشكل اداة مهمة في حالة حصول تسوية شاملة، كما وكان يشكل وسيلة ضغط لا يستهان بها على حكومتي الدولتين المغربيتين المذكورتين. ومنذ عام ١٩٥٧ كانت السيطرة على العمال في فرنسا قد تمت بواسطة خوض حرب اهلية حقيقية ضد الحركة الوطنية الجزائرية. وقد أمّنت لجبهة التحرير معظم مواردها المالية. وكانت فعالية الاستيطان العمالي على الأراضي الفرنسية المدعومة من قبل المتعاطفين الفرنسيين قد تأكدت عن طريق موجة التفجيرات التي اصابت مجمل اراضي المتربول في صيف ١٩٥٨. وحتى ضعف جبهة التحرير ذاته ما كان يمكنه الا ان يزيد من تشددها. فقد كانت بدون قاعدة ارضية وبدون صفة تمثيلية كاملة. وبالتالي فان مشروعيتها لم تكن تكمن الا في مواصلة العمل الذي ابتدأته عام ١٩٥٤. وكانت الانقسامات والمنافسات في وسط قيادة الحركة تشجع على اتخاذ الموقف المتمثل بالتنديد بمؤيدي التسوية بصفتهم خونة، وبالدعوة الى طهارة المعركة التحريرية ضد الفاسدين والعملاء. وهي حالة لا تخلو من تشابه مع حالة ديغول اثناء فترة المقاومة في لندن. كما انها تشبه من جهة اخرى صراع الزُمر والاتجاهات داخل الجمعية التأسيسية اثناء الثورة الفرنسية.

واخيراً فان الجهود المبذولة منذ عام ١٩٥٥ من قبل وفود جبهة التحرير في العالم قد اعطت ثمارها. ذلك انه فور تشكلها حظيت الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية باعتراف مجمل البلدان العربية التي راحت مساعداتها تتزايد بدءاً من عام ١٩٦٠ . وبدون ان يذهب الى حد الاعتراف فان الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية كانت تستقبل بكل مودة المبعوثين الجزائريين وتقدم لهم الاسلحة والمعونات المالية. وقد اتخذت الصين الشيوعية التي اعترفت بها فرنسا ديبلوماسياً موقفاً مشابهاً للاتحاد السوفياتي، بل وقد وصل بها الأمر الى حد الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة دون ان تخشى أذية فرنسا او انتقامها. وضمن خط مؤتمر باندونغ راحت ديبلوماسية بلدان افريقيا وآسيا المستقلة حديثاً بمن فيها تلك التي حافظت على علاقات وثيقة مع فرنسا تدعو الى ايجاد حل عن طريق التفاوض. واذا كانت الحكومة الاميركية تستمر كما في الماضي في تجنب القطيعة العلنية مع فرنسا فان احداً لم يكن يجهل خيارها المفضل. ولم ينس أحد تلك التصريحات المفرقعة للرئيس كندي عندما كان لا يزال عضواً في مجلس الشيوخ والتي يدعو فيها الى استقلال الجزائر (يوليو ١٩٥٧). وقد ظل الموقف الفرنسي حرجاً في الأمم المتحدة. ولولا اقتناع المنظمة الدولية بان الجنرال ديغول مصمم على الانخراط في خط التحرير لاتخذت قراراً بأغلبية الثلثين يقتضي باخراج المسألة الجزائرية من يد فرنسا. ولكن هذا الاقتناع أبقى الاغلبية المطلوبة دائماً تحت مستوى الثلثين. وهكذا نجد ان الموقف الفرنسي كان اكثر صعوبة وحرجا بكثير مما قد يوهمنا به التفاوت الكبير في ميزان القوى.

وقد برهنت على ذلك سنة ١٩٦٠ بشكل صارخ. فضرورة الموافقة على مطالبة الكوادر السياسية للدول الافريقية والمالاغاشية بنيل استقلالها (وهذا على الرغم من انفتاحها الكامل على التعاون مع فرنسا) كان يعني بالنسبة لفرنسا صعوبة تجنب عملية الاستقلال، حتى ولو لم يكن ذلك الا من أجل تقوية مشروعية هذه الدول.

وهكذا انفتحت فرنسا على مندوبي الحكومة الجزائرية المؤقتة (محادثات مولان في يونيو ١٩٦٠). ولكن هذا الانفتاح اصطدم برغبة هذه الحكومة في التأكيد على التمثيل الكلي للجزائريين. وقد بدا هذا الشرط مفرطا ومبالغا فيه. ولكن هل كان من الممكن رفض الخضوع لمطالب جبهة التحرير الوطني الجزائرية؟ واذا كانت الاتصالات الشخصية التي اجراها ديغول مع زعماء المقاومة (قضية سي صالح، يونيو ١٩٦٠) قد أقلقت قادة جبهة التحرير وحثتهم على

التفاوض، الا انها لم تؤد الى وقف اطلاق النار. هذا في حين ان المظاهرات التي جرت بين ١١ و١٣ ديسمبر من عام ١٩٦٠ والتي طالبت فيها جماهير اسلامية غزيرة بالاستقلال وهتفت باسم جبهة التحرير اثبتت ان هذه الاخيرة لا تزال تحتفظ بامكانية تعبئة واسعة. وللمرة الاولى راحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت على قرار يطالب باستقلال الجزائر (١٩ ديسمبر).

وعندئذ بدا ان متابعة السياسة الهادفة الى تحديد مكانة للجزائر عن طريق ارتباطها بفرنسا وفرض تسوية على جبهة التحرير شيء مستحيل. ألم تكن هذه السياسة ايضاً غير متوافقة كثيراً مع الصورة التي يشكلها القادة الفرنسيون عن مستقبل فرنسا؟

المطالب الجديدة

من الناحية العسكرية كانت استعادة السياسة الذرية والاسراع فيها من قبل الجمهورية الخامسة تفرض على فرنسا مراجعة مفاهيم الدفاع في الوقت الذي كانت تفرض عليها خيارات محددة للميزانية. وقد حلت محل صورة الجيش المشكّل من أجل الحرب المضادة للتخريب والحرب النفسية (هذه الصورة المترسخة منذ حروب الهند الصينية) اقول حلت محلها صورة الجيش الذي لا يحتاج لخوض المعارك، صورة الجيش القادر على ردع العدو فقط بواسطة سيطرته التقنية على السلاح الذري. وكان تطبيق سياسة الردع على الأرض الوطنية وعليها وحدها يجعل من غير الضروري امتلاك فضاء المناورات الذي كانت تشكله مستعمرات ما وراء البحار. والسبب هو انه قد اصبح مفهوماً بشكل ضمني ان الهجوم على فرنسا وحدها هو الذي سيثير عمليات الانتقام من العدو، وبالتالي فان ارض فرنسا قد اصبحت بفعل ذلك «مقدسة او محميّة» سلفاً. وكانت تكلفة التجهيزات الذرية تفرض على فرنسا تخفيض امكانيات الجيش البري (المشاة) وعدده. ونتج عن ذلك الميزة التالية: تسريح اعداد مهمة من الجنود واعادتهم الى الحياة المدنية لكي يقدموا اليد العاملة الضرورية للاقتصاد في فترة كان يشهد فيها انتعاشا ونموا. وربما كانت ميزة هذا الحل ايضا هي التخلص من بعض الضباط الذين اصبحوا «سياسيين» اكثر من اللزوم.

وكانت الحاجات الاقتصادية تضغط ايضا بكل ثقلها. فاذا كان الاقتصاد

الفرنسي يمتلك اسواقاً مضمونة في الجزائر فان ذلك لا يكفي لتعويضه عن التكاليف المرتفعة اكثر فاكثر بسبب التحويلات باتجاه الجزائر ذاتها . واذا كانت الجزائر قد ظلت الشريك الاقتصادي الاول لفرنسا ، فان اختلال التوازن لصالح هذه الاخيرة لا يمكن سده الا بواسطة المعونات المالية المتزايدة التي تقدمها الميزانية الفرنسية. وبالتالي فان اختيار فرنسا لسياسة الاندماج او حتى لسياسة الارتباط الوثيق يتطلب بالضرورة رفع مستوى حياة السكان الجزائريين الذين كانوا يشهدون آنذاك تزايداً ديمغرافيا سريعاً (نسبة ٥ , ٢٪ سنوياً). وهذا يتطلب سحب المال من الموارد الفرنسية ويفرض على العائلة الفرنسية انخفاضاً في مستوى معيشتها ، او على الأقل ركوداً في هذا المستوى. كما انه يثقل الشركات بالديون . فهل كان يمكن للحكومة الفرنسية ان تفعل ذلك دون ان تخلق ازمة اجتماعية او دون ان تفسد حيوية الاقتصاد الفرنسي؟ ثم أليست توجهات كهذه، اذا ما اتبعت، مضادة لمطالب السياسة الاوروبية والتزاماتها؟ من المعروف ان الجمهورية الخامسة قد وقّعت على قرار الالغاء الكامل لحقوق الجمارك بين بلدان السوق الاوروبية المشتركة الستة. وهذا القرار الطموح يفرض على العملة الفرنسية وعلى مجمل الاقتصاد الفرنسي الدخول في منافسة قوية، مما لا يتوافق كثيراً مع الالتزامات الثقيلة الباهظة فيما وراء البحار. وكان الفشل النسبي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعلنها ديغول في قسنطينة (اكتوبر ١٩٥٨) ذا دلالة على ضخامة المهمة وصعوباتها. ولم تكن الشكوك المتعلقة بالمستقبل باجنبية على هذه الصعوبات.

صحيح انه من الصعب ان نهمل هنا مسألة البترول الجزائري. فاستثمار الاكتشافات التي حصلت كان سريعاً جداً. وبدءاً من شهر نوفمبر ١٩٥٩ تم تدشين مصفاة بوجي الموصولة بآبار منطقة حاسي مسعود . وفي عام ١٩٦٠ فرّغ بترول حوض بولينياك ونقل الى تونس (بواسطة خط انابيب الصخيرة). وفي عام ١٩٦١ ابتدأوا باستثمار غاز حاسي رمل عرزو. وقد انجز هذا المشروع بشكل اساسي من قبل المهندسين والتقنيين والرساميل الفرنسية (العامة بنسبة ٥٦٪ والخاصة بنسبة ٢٦٪). ويبدو انه قد ذكّر منفذيه على مسافة قرن من الزمن بروح المبادرة التي ميزت منفذي مشروع شق قناة السويس. ولا ينقص المقارنة بين كلا المشروعين حتى ذلك التحفظ المشبوه الذي لحظته الشركات الفرنسية لدى «الشركات العالمية الكبرى» تجاه عملها. وبالاضافة الى

الاحساس المشروع بالفخر والثقة بالذات، فان الحلم بضمان بعض الاستقلال الذاتي لفرنسا من حيث الطاقة قد بدا في متناول الايدي. ففي عام ١٩٦٢ كان العشرون مليون طناً من الغاز المنتج يمثل ثلث التموين القومي. ولكن هل هذه الامتيازات المؤمّلة بقادرة على موازنة كلفة الحرب؟ نقول ذلك وخصوصاً ان امكانية التزود بالبترول من السوق الدولية بسهولة وباسعار تنافسية كانت تجعل من البترول الجزائري قضية اقل جاذبية واهمية.

بالطبع فان هذه الافكار لم تفرض نفسها دفعة واحدة. ولكنها تمثل بدون شك خلفية التطور الذي ينحو باتجاه تسوية المشكلة عن طريق التفاوض حتى ولو كان ثمن ذلك فقدان السيادة السياسة.

سنة واحدة من اجل الاستقلال

لم يكن من المستحيل نظرياً الاستمرار في استكشاف «دروب السلام». ولكن هذا البرنامج يفترض العمل من اجل ان يولد لدى الجزائريين تيار اكثر تساهلاً من جبهة التحرير. كما وكان يفترض في ذات الوقت دعوة فرنسيي الجزائر او كوادر الجيش الفرنسي الى فهم ضرورات المرحلة ومتغيرات الازمان بشكل ادق. وفي الوقت ذاته كان يمكن للانجازات المتفق عليها ان تجدد كلا من الاقتصاد والمجتمع الجزائري. ولكننا نلاحظ فوراً مدى صعوبة تحقيق هذه السياسة، بل ومدى طوباويتها. فمتابعتها كانت تتطلب، على الاقل لكي تنجح، بذل جهود مثابرة وطويلة الأمد. فهل كان الرأي العام الفرنسي مستعداً للقبول ببذل هذه الجهود؟ والحكومة التي كان يقودها رجل بلغ من العمر مرحلة متقدمة تنذر باختفائه في اي لحظة، هل كان يمكنها ان تعتمد على امتلاك المدة الضرورية لتحقيق كل ذلك؟

وكان الخطر بحصول ازمة سياسية محدقاً وضاغطاً. فوصول الجنرال ديغول الى السلطة لم يفعل الا ان زاد من حدة الصراع الداخلي الذي تسببه الحرب منذ عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨. وقد كانت الديغولية بالنسبة لجزء كبير من اليسار (الذي تشكّل قوته الاساسية الحزب الشيوعي ولكن الذي انضمت اليه شخصيات اشتراكية منشقة كبيير منديس فرانس وفرانسوا ميتران) اقول كانت الديغولية الناتجة عن انقلاب عسكري تشكل في احسن الاحوال سلطة فردية ذات طابع

بونابرتي، وفي اسوأ الاحوال نوعاً من الفاشية. فالاندفاعة التي أعطيت لممارسة الجيش بما فيها ابشع الاشكال والرفض العنيد للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني ساهما في وضع جزء كبير من الرأي العام الفرنسي في حالة المعارضة، بل وفي حالة المنفى الداخلية. والشيء الاشد خطراً هو رفض رئيس الدولة للدعم الصريح لسياسة الاندماج التي كانت هي سياسة انصار الجزائر الفرنسية سواء أكان ذلك بشكل صادق ام تكتيكي. ولذا فقد راح هؤلاء يعارضون النظام اكثر فاكثر وبشكل صريح. ونتجت عن ذلك تلك المحاولات التي ارادت الانحراف بالجيش كلياً، ومن المعروف ان اغلبية كوادره لم تكن تستطيع القبول بأية نهاية للحرب الا تلك التي تتمثل بسحق جبهة التحرير الوطني (انظر قضية المتاريس في الجزائر في يناير ١٩٦٠).

وعلى المستوى الدولي ايضاً كان الزمن محسوباً بدقة بالنسبة للحكومة لكي تتحرك. ففي سنوات الستين تلك التي شهدت انبعاث الحرب الباردة من جديد (اي ازمات برلين، فشل قمة باريس)، انخرطت الحكومة في السياسة الذرية مع ارادة التوصل بسرعة الى نتيجة محسوسة. لقد انخرطت فيها من أجل اتقاء خطر الصراع المقبل. وكان ينبغي الانتهاء من بناء السوق المشتركة عام ١٩٧٠. وفي مثل هذه الظروف لا ينبغي ان ندهش اذا كان عمل الجنرال يتبع حرفياً تحليلات مشابهة لتلك التي بلورها ريمون آرون منذ عام ١٩٥٧ في تلك الوثيقة المحذرة والنبوئية: «المأساة الجزائرية».

لا تتضمن تلك التحيلات تقديراً كبيراً لكفاح جبهة التحرير الوطني ولا تشكك بقيمة الآراء والمحاجات المؤيدة للحفاظ على الوجود الفرنسي في الجزائر. ولكنها تعتبر انه من غير الواقعي ان نحتفظ داخل الجمهورية الفرنسية بسكان يمتلكون ثقافة مختلفة ومستوى حياة وديمغرافيا مختلفة دون ان نطلب من المتربول تضحيات لسنا متأكدين من ان الفرنسيين سوف يتحملونها الى ما لا نهاية. وهكذا فبدءاً من مارس ١٩٦١ ابتدأت عملية الانسحاب من الجزائر بتصميم حقيقي لم توقفه محاولة الانقلاب ضد الجنرال في ابريل، ولا ازدياد الاعمال الارهابية لمنظمة الجيش السري فيما بعد.

وقد انتهت السلسلة الاولى من المفاوضات (التي جرت في مايو - يوليو ١٩٦١) بالفشل. فقد كان وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة متشدداً حيال مسائل عزيزة جداً على قلب الحكومة الفرنسية. فقد كانت هذه الاخيرة مثلاً ترغب في

منح الجنسية المزدوجة الى فرنسيي الجزائر. وكانت ترغب ايضاً في الحفاظ على القواعد العسكرية خارج اطار السيادة الجزائرية. كما ورفضت ان تكون الصحراء مشمولة بتطبيق قرار حق تقرير المصير. وعلى الرغم من ان الجنرال قد تراجع منذ شهر سبتمبر عن هذه النقطة الاخيرة، فان المفاوضات لم تستأنف الا في فبراير. وسبب ذلك يعود بدون شك الى التنافس الدائر على السلطة بين الحكومة المؤقتة (التي خلف بن خدة فرحات عباس على رأسها) وبين رئاسة اركان الجيش الجزائري (المدعو بجيش التحرير الوطني). وكان المفاوضون الجزائريون الذين يقودهم كريم بلقاسم حريصين على عدم تقديم اي حجة لمنافسيهم بانهم يصفُّون القضية لصالح الاعتدال. وبالمقابل كانت باريس مستعجلة جداً للتوصل إلى نتيجة. فازدياد عمليات التفجير التي تقوم بها منظمة الجيش السري قد ولّدت مناخاً من الحرب الاهلية الحقيقية في فرنسا. نقول ذلك وخصوصاً ان تجييش اليسار راح يتزايد كرد فعل عليها (تظاهرات في باريس، فبراير ١٩٦٢). وهكذا امكن التوصل الى اتفاقيات ايفيان، ثم الى الاستقلال الجزائري.

وقد رافقت هذا الاستقلال بلورة سياسة للتعاون تريد ان تكون نموذجية. واحترزت الحكومة الفرنسية فلم تتخذ موقفاً ازاء الصراعات الداخلية التي كانت تقسم جبهة التحرير في لحظة الاستقلال بالذات (مايو - سبتمبر ١٩٦٢). كما انها لم تدن التوجهات الاشتراكية للنظام بعد استلام بن بيلا للسلطة. وبدلا من ان تحاول فرض احترام اتفاقيات ايفيان بحرفيتها فانها تعاملت مع معظم المبادرات الاحادية الجانب للجزائريين لكي تفرغها فيما بعد بشكل كلي تقريباً من مضمونها. فهل فرض هذا الموقف من قبل الاحساس بصعوبة استخدام سياسة القوة من أجل الدفاع عن مصالح انهاها الاستقلال، ام انه كان يعبر عن رغبة فرنسا في الانفتاح على العالم الثالث وبخاصة على العالم العربي؟ الأمران بدون شك. فالجزائر التي قُدِّمت لفترة طويلة بصفتها رمزاً على النجاح الاستعماري الفرنسي مدعوة الآن لتقديم نموذج عن علاقات من نمط جديد.

وبعد انتهاء حرب الجزائر اصبح التقارب مع العالم العربي شيئاً ممكناً. وقد راح رؤساء دول الشرق الاوسط يتوافدون الواحد بعد الآخر على باريس. ومن اهم هذه الزيارات كانت زيارة الماريشال عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية المصرية (في اكتوبر ١٩٦٥). وقد تلتها بعد عام من ذلك التاريخ

زيارة اندريه مالرو، وزير الثقافة الفرنسي، الى القاهرة (مارس ١٩٦٦). وربما كانت المحافظة على علاقات ودية مع تركيا غير ملحوظة كثيراً لأنها لم تكن تعني اي انقلاب في الموقف. فتركيا عضو في حلف الاطلسي منذ عام ١٩٥٤ ومرتبطة بالسوق الاوروبية المشتركة منذ عام ١٩٦٣ حيث قام الجنرال بزيارة لها (عام ١٩٦٨). فهل كان ينبغي لهذا التقارب ان يتزامن بشكل حتمي مع الابتعاد عن اسرائيل؟

حرب الايام الستة والسياسة الاسرائيلية الجديدة

راح الجنرال ديغول فور وصوله الى السلطة يضع حداً للتعاون بين رئاسة الاركان وبين المخابرات والبحث العلمي في مجال الشؤون الذرية خصوصاً. ولم يفعل شيئاً عام ١٩٥٩ لكي يمنع شركة رينو من الخضوع الى قرارات الجامعة العربية بمقاطعة اسرائيل. ورفض عام ١٩٦٣ ان يوقع مع اسرائيل على معاهدة تحالف تقف في مواجهة اتحاد مصر وسورية والعراق (ابريل ١٩٦٣)، وذلك كما كان يرغب بن غوريون. ولكن على الرغم من كل شيء فان العلاقات مع الدولة المدعوة «بصديقتنا وحليفتنا» ظلت جيدة. فقد بقيت فرنسا هي المصدر المتميز للاسلحة الى اسرائيل. وقد استمرت في تصدير احدث انواع الطائرات من طراز ميراج رقم ثلاثة الى ذلك البلد. ومن المعروف ان أول طلب لها يعود الى عام ١٩٥٩. وقد استمر تصديرها منذ ذلك الوقت دون توقف. وحتى في شهر ابريل من عام ١٩٦٦ تم التوقيع على صفقة لتوريد ستين طائرة من هذا النوع. وضمن مثل هذه الظروف، فان الموقف الذي اتخذته فرنسا من حرب الايام الستة يبدو بمثابة القطيعة.

وقد اندلعت الأزمة، كما هو معروف، بعد ان اتخذ جمال عبد الناصر قراره بمنع السفن المتوجهة نحو ميناء ايلات الاسرائيلي من دخول خليج العقبة. وقد اتخذ قراره هذا لكي يرد على تحشد مفترض للقوات الاسرائيلية على الحدود السورية. وقد نصحت الحكومة الفرنسية محاورها الاسرائيلي بالاعتدال. وكانت تعتقد ان عقد مؤتمر على مستوى القمة بين الاربعة الكبار يمكنه ان يجد قواعد للتسوية بين كل دول المنطقة. ونظراً للتفوق العسكري الذي تتمتع به اسرائيل،

فان الحكومة الفرنسية لم تكن تعتقد ابداً بنشوب صراع يهدد وجودها، ولكنها كانت تخشى ان يكون هذا الصراع ذريعة لنشوب حرب عالمية. وفي الثاني من يونيو اصدرت الحكومة الفرنسية برقية تدين فيها بشكل مسبق كل دولة تتخذ المبادرة الاولى لنشوب الحرب، واعلنت في ذات الوقت الحصار على تصدير الاسلحة الى كل منطقة الشرق الاوسط. وكان هذا الموقف يبدو حيادياً من حيث الظاهر، ولكنه في الواقع كان موجهاً لردع اي هجوم يقوم به الاسرائيليون. في الواقع ان هؤلاء الاخيرين كانوا هم الاكثر تحمساً للقيام بحرب وقائية ذات ميزة مزدوجة. فهي من جهة تتيح لهم القضاء على كل تهديد بالغزو لأرضهم الضيقة، كما انها تتيح لهم من جهة اخرى ان يبرهنوا للعالم العربي المعادي لهم بجمله انهم قادرون على الرد. ولكن اعتمادهم على استيراد الاسلحة الفرنسية يجعلهم وحدهم المتضررين من فرض الحصار.

وكان الهجوم الاسرائيلي في الخامس من حزيران يعني عدم اهتمام اسرائيل بالتحذير الفرنسي. وأدى بالتالي الى صدور بيان شديد اللهجة عن الحكومة الفرنسية يدين العمل الاسرائيلي بصفته عدواناً. كما واعلنت فرنسا عن رفضها لازالة الحصار عن تصدير الطائرات قبل إخلاء اسرائيل للأراضي المحتلة كتطبيق لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. وقد ذهب ديغول بدون شك الى أبعد من ذلك في مؤتمره الصحفي الذي عقد بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧. فقد عبَّر فيه عن شكوكه بمشروعية اقامة دولة يهودية في فلسطين. وادان النزعة التوسعية التي تعود في بداياتها الى حملة السويس عام ١٩٥٦. ثم نطق ديغول جملته الشهيرة التي تنضح بالاعجاب اكثر مما تنضح بالعداء، ولكن صياغتها كانت غامضة. تقول العبارة عن اليهود: «شعبٌ من الصفوة، واثقٌ من نفسه وميالٌ للهيمنة». واما الضربة القاضية التي ان لم تكن قد انهت مشاعر الصداقة والتعاطف التي يكنها الجنرال لاسرائيل واليهود، فانها على الاقل قد قضت على العلاقات الديبلوماسية المتميزة بين البلدين. وقد وجهت هذه الضربة في شهر ديسمبر من عام ١٩٦٨. ففي ذلك التاريخ قامت فرق الكوماندوس الاسرائيلية المحمولة بطائرات الهيلكوبتر بغارة على مطار بيروت ودمرت الطائرات المدنية اللبنانية. وقد ادانت باريس هذه العملية بشدة لأنها كانت ترفض نظرية الانتقام (فقد كانت احدى طائرات شركة العال الاسرائيلية قد هوجمت في مطار اثينا من قبل الفدائيين

الفلسطينيين). وبعدئذ ضربت فرنسا الحصار على كل انواع الاعتدة والاسلحة الموجهة لاسرائيل. فقد تألم الجنرال ديغول شخصياً لأن اسرائيل قامت بهجوم على بلد صديق (هو لبنان) بواسطة اسلحة فرنسية.

فهل كانت تلك عبارة عن سياسة جديدة؟ في الواقع ان الامر لم يكن يتعلق بشكل من الاشكال الا باعادة عرى الصداقة والتعاون التي كانت تتعاطاها فرنسا والشرق طيلة قرون عديدة وذلك قبل ازدهار الامبرياليات. ومن وجهة النظر هذه فان الابتعاد عن اسرائيل (او اتخاذ مسافة عنها) كان يعبر عن رغبة فرنسا في محو آخر آثار حرب الجزائر وحملة السويس. ولكن هذا المشروع يندرج ضمن المنظور العام للديبلوماسية الديغولية. فاقامة روابط الود والثقة مع العالم العربي (ومع العالم الثالث بشكل عام) يمكن ان تتيح لفرنسا استعادة استقلالها العسكري والديبلوماسي الحقيقي وكذلك المحافظة على اشعاعها الروحي خارج اطار منطق الكتل. وهكذا يمكن ان نفهم سبب تنديدها بالمبادرات الاسرائيلية التي كانت تخشى ان تؤدي، ان لم يكن الى انفجار الحرب العالمية، فعلى الاقل الى حصول المواجهة بين الكتلتين. وهذه المواجهة اذا ما حصلت فسوف تؤدي الى اجبار فرنسا على الوقوف خلف الولايات المتحدة. وربما كانت للجنرال مطامح اخرى اكثر اتساعاً. فربما كان يحلم بتشكيل مجموعة تضم كل الدول المتوسطية، والهدف هو ان تبني مع فرنسا «مجتمعاً صناعياً لا يمر من خلال النموذج الاميركي» بحسب تعبير الصحفي بول بالطا. واخيراً لكي نفهم موقف الجنرال من اسرائيل ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار الرؤيا الواقعية التي تأخذ في الحسبان الحقائق الديمغرافية والمنظورات الاقتصادية. وفي كلا هذين المجالين فان الارقام تعبر عن نفسها وتدل على ان الأمر ليس لصالح اسرائيل. فمنذ عام ١٩٦٣ كان السفير جان شوفيل قد كتب تقريراً مهماً لفت فيه الانتباه الى مدى الفائدة الناتجة عن التبادلات التجارية مع العالم العربي (انظر تقرير جانوني عن «سياسة التعاون مع البلدان النامية ١٩٦٣»).

ان تكون هذه السياسة ملائمة جيداً لضرورات ومصالح فرنسا في تلك الفترة، فهذا شيء مؤكد لا يناقش. وقد مكّنت فرنسا من استعادة مكانتها وحظوتها لدى العالم الاسلامي بدون ادنى شك. فقد قدرت الحكومات العربية في تلك الفترة هذه السياسة حق قدرها، فهي تقدم لها ضمانة احد كبار قادة العالم الغربي. ان ميزة النبوءة التاريخية وكذلك الواقعية السياسية التي يتحلى

بها الجنرال ديغول والتي تجعله يقدر ميزان القوى بدقة ويعترف له بها معظم من قابلوه، اقول ان هذه الميزة تشجعهم على الايمان بمستقبل عظيم مبني على ماض عظيم. وقد كانت الصورة الشائعة عن الجنرال ديغول لدى الرأي العام العربي هي صورة المدافع الذي لا يكل عن الاستقلال الوطني، والمهاجم للصهيونية والامبريالية. وبالتالي فقد راحت هذه الصورة الايجابية تغطّي على الذكريات السيئة لعشرين سنة من الحروب الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. وقد حصل ذلك بفعالية وخصوصاً ان الخيال الشعبي يمكنه ان يطابق بسهولة بين صورة ديغول وصورة عبد الناصر، ذلك الجندي الآخر الذي كان يتمتع آنذاك بهيبة لا تضاهى من الخليج الى المحيط بسبب سحر خطاباته وقوة اقتناعه بالوحدة العربية وعظمتها. وحقيقة ان موت هذين القائدين (اللذين ربما كانا آخر من حكما بلديهما بواسطة الاسطورة) قد حصل في نفس العام وعلى مسافة فاصلة بستة اسابيع فقط شيء لا يخلو من الدلالة والمعنى. ولكن النجاح العام لهذه السياسة وكذلك شخصية رائدها كانا يحجبان نقاط الضعف كما يحصل غالباً في فرنسا. فالواقع ان معنى حرب الجزائر لم يفهمه الفرنسيون حقيقة. وبالتالي فان اعادة توجيه السياسة الفرنسية من قبل الجنرال ديغول باتجاه العالم العربي لم تحظ بشعبية واسعة لدي الرأي العام الفرنسي. وربما كان كلا الشيئين مرتبطان ببعضهما البعض.

حرب الجزائر:
هل هي حرب فرنسية ـ فرنسية؟

على الرغم من ان بعض المواقف المهمة كانت قد اتخذت فيما سبق، الا انه لزم علينا انتظار معركة الجزائر العاصمة لكي نري هذا الصراع يولّد مناقشة حقيقية على المستوى القومي. وسوف تمثل حرب الجزائر بالنسبة لجيل كامل من المثقفين شيئاً معادلاً لقضية درايفوس. وقد كانت الروايات التي تتحدث عن التعذيب (وبخاصة بدءاً من معركة الجزائر) قد ساهمت اكثر من جهود التجييش ضد الحرب في تجميع المعارضين لهذه الحرب وتزايدهم. وقد ايقظتهم للمسألة كتب من نوع «عن التعذيب» لبيير هنري سيمون، او «قضية اودان» لبيير فيدال ناكيه. وبالنسبة للأغلبية كان النضال ضد التعذيب يبدو غير منفصم

عن المطالبة التي ينادي بها الجزائريون لاحترام كرامتهم، وبالتالي لنيل استقلالهم. وكان ذلك هو المسار الذي اتبعه مثقفون فرنسيون من اصول شتى، ولكن من حساسية ماركسية في الغالب (جان دريش، رولان بارت، لوران شوارتز...). واحياناً كانوا ذوي حساسية مسيحية ـ تقدمية (كاندريه ماندوز، روبير بارات، هنري ايريني مارو...). وكل هذه الاسماء كان يهيمن عليها بالطبع اسم جان بول سارتر، الباحث المأساوي عن المطابقة بين الحقيقي والواقعي. وبالطبع فان صوتهم كان يجد له صدى في نفس القطاع من الرأي العام: اي في قطاع اليسار.

وعلى عكس ما يعتقد فان المعسكر المضاد لا يختزل الى مجرد «الرجعية» فقط.

فالاتحاد من اجل انقاذ الجزائر الفرنسية وانبعاثها كان قد أُسس عام ١٩٥٧. وكان يجمع شخصيات متنوعة جداً كشخصية الديغوليين جاك سوستيل وميشيل دوبريه، او الحاكم السابق للجزائر فيوليت، او المناضل ضد الفاشية بول ريفيه، او الحاكم دولافينيت. وكان هذا الأخير احد القلائل الذين عرفوا كيف يحتفون بعظمة الثقافة الافريقية اكثر من غيرهم. ولم تكن فكرة الاندماج فكرة عبثية او مجانية بالنسبة لأولئك الذين يرون فيها وسيلة للارتفاع بالجزائريين وبمستواهم لكي يصلوا الى مجتمع اكثر عدالة واكثر حداثة. ومن بين هؤلاء نذكر ضباطاً عديدين وخصوصاً اولئك الذين كانوا مسؤولين عن استعادة السيطرة على الارياف والذين كانوا قد وجدوا هناك افضل ما اعطته الايديولوجيا القديمة للمكاتب العربية. ولكن هذا الموقف شُوِّه بسبب الخلط بين هذه القضية وبين قضية انصار النظام الفرنسي الجامد الذي لا يحول ولا يزول (ومعظم فرنسيي الجزائر كانوا من اتباع هذا الموقف). كما وشوه بواسطة الدعم الذي قدمه اليمين المتطرف الفرنسي للمضي في الحرب حتى النفس الأخير.

وكانت نتيجة هذا الانقسام ان حرب الجزائر قد ادت الى وقوف الفرنسيين بعضهم ضد البعض الآخر. وقد اكتفى معظمهم في كلا الطرفين بتأييد القضية التي يراها عادلة ودعمها بكتاباتهم او بياناتهم او تواقيعهم (وأشهر هذه التواقيع هو بيان المائة وواحد وعشرين مثقفاً. وقد صدر في سبتمبر ١٩٦٠ واحتج ضد التعذيب الممارس في الجزائر واعلن «حق العصيان»). ولكن بعض المتعاطفين مع جبهة التحرير اعتقدوا بضرورة الانخراط اكثر لصالحها في الوقت

الذي رفضوا فيه المساهمة شخصياً في الكفاح المسلح. وفي شهر اكتوبر من عام ١٩٥٧ راحت تتشكل في المتربول شبكة جانسون التي لن يتم تدميرها الا عام ١٩٦٠. ومن الجهة الأخرى نلاحظ ان البعض ممن كانوا قد تآمروا ضد الجمهورية الرابعة قد انزلقوا الى مهاوي منظمة الجيش السري بعد ان جذبتهم هيبتها والهالة المحيطة بها. وبالتالي فقد انتقلوا الى العمل المباشر ضد الحكومة الفرنسية وحاولوا ان يستخدموا ضدها نفس اساليب الحرب التخريبية المستعارة من الفييت مينه او من جبهة التحرير الوطني الجزائرية ذاتها.

وفي الوقت نفسه راح الكثير من انصار هذا المعسكر او ذاك يشعرون بالعزلة. ففي جهة اليسار كانت المعركة تقاد بواسطة المنشقين والهامشيين او الاشخاص المفصولين من حزبهم. وكان موقف الحزب الاشتراكي قد دفع بالمناضلين المعادين لحرب الجزائر الى انشقاق واعد بالمستقبل، ولكنهم ظلوا اقلية صغيرة جداً (الحزب الاشتراكي عام ١٩٥٨، والحزب الاشتراكي الموحد عام ١٩٦٠).

واما الحزب الشيوعي الفرنسي ففي الوقت الذي اعلن فيه انه من انصار الاستقلال، راح يحرص على اتباع خط حذر يدعو «للسلام في الجزائر». واما المساعدة الاكثر اهمية فقد جاءت من المنظمات الخارجة عن سيطرة الاحزاب واجهزتها، وكان من اهمها الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا. وهو فرع من النقابة الطلابية المنقسمة هي بدورها. وفي مواجهتهم كان يقف انصار الجزائر الفرنسية (والكثيرون منهم، كجاك سوستيل، كانوا من رفاق الجنرال ديغول). وقد انتهى بهم الأمر الى حد اعتبار الديغوليين بمثابة أخطر اعدائهم على الرغم من الحساسية المشتركة جداً بينهم. ومن هنا حصل ذلك الصدع الدائم في جبهة اليمين الفرنسي.

ألم يكن بامكاننا ايضاً ان نتحدث عن وجود منفى داخلي؟ ان الكثيرين من المنخرطين في كلا التجاهين يميلون الى لوم جماهير الفرنسيين على تبعيتهم الاتوماتيكية للسياسات الحكومية، ولاستسلامهم للتعبئة من اجل الحرب او للقبول بالاستقلال، دون ان يتساءلوا فيما اذا لم تكن هذه التبعية هي ايضاً من صفات رجال السياسة الحساسين لتطورات الرأي العام. وعلى الرغم من محبة هذا الاخير للسلام الا انه ترك لأنصار كل الحلول ان يجربوا حظوظهم. كما انهم لا يتساءلون فيما اذا كان الكثيرون لم يختاروا الصمت الا عن عمد وقصد

على غرار البير كامو الذي اطلق نداء عام ١٩٥٦ الى كلا الطرفين من أجل توفير السكان المدنيين. ولكن نداءه ذهب عبثاً ففضل الصمت وهو يشهر بالذهول والرعب ازاء «الأعراس الدامية للارهاب والقمع»، هذه الاعراس التي بلغت ذروتها في بلده الاصلي (اي الجزائر). ولكن المناضلين الحزبيين يميلون عادة الى احتقار الحس الصائب وعين العقل بمجرد ان يتعارض مع ممارستهم. واما الظروف التي انتهى فيها ذلك الصراع فانها قد اصبحت عرضة للمماحكات الجدالية وسوء التفاهم من نوع آخر.

كل شيء سينسى ولا شيء سيغفر

ان عملية تصفية الاستعمار من قبل ديغول والتي تبدو لنا الآن مفهومة وواضحة اذا ما ألقينا عليها نظرة استرجاعية، لم تكن مفهومة بالنسبة لفترتها. فلم يعلن منذ البداية برنامج نهائي لهذه العملية لأنه كان سيصطدم عندئذ بمقاومة هائجة من قبل الرأي العام. ولذا فقد اضطر الوزراء والموظفون الكبار المسؤولون عن شرح سياسة الجنرال الى ابراز هذه العملية الطويلة والصعبة بصفتها متماسكة ومعقولة بشكل كامل. والحكومة التي نفذتها كانت قد استدعيت الى السلطة من قبل انصار الجزائر الفرنسية فانتهى بها الأمر الى الاعتراف بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية! وقد كان تحقيق ذلك يشكل مهمة صعبة ومؤلمة، لأنه كان يمثل بالنسبة للكثيرين تراجعاً عن المواقف وإنكاراً حقيقياً للذات. ولم يكن يبرر ذلك في نظرهم الا ايمانهم بعبقرية الزعيم المبجّل (الجنرال ديغول). وقد استغل انصار الجزائر الفرنسية هذا النقلاب في الموقف واتهموهم بالرياء. وكانت متابعة العمليات العسكرية في الجزائر بل وزيادة حدتها وكذلك اعمال البوليس في فرنسا بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦١ تشهد على تشدد لا يتماشى كثيراً، في نظر المضادين للاستعمار، مع التصورات السخية والمتطورة.

هكذا استمر اذن نوع من الغموض المحيط بظروف انتهاء حرب الجزائر. والقليلون كانوا مستعدين للاعتقاد بان فرنسا قد حققت انتصاراً بذلك. وقد كتب ذلك في مذكراته كريستيان فوشيه، آخر ورثة حكام الجزائر من الفرنسيين. وهو الذي كان قد اعاد معه العلم الفرنسي الثلاثي الألوان بنهاية

الاستعمار. وبالنسبة للأقلية التي كانت ترغب في الحفاظ على الجزائر فرنسيةً فان هذه النهاية تمثل هزيمة قومية. ولا تشبه دموعهم المسكوبة على الوطن المفقود الا دموع العرب بعد سقوط غرناطة وفقدان الاندلس. ولكن كانت هناك اقلية اخرى، هي تلك التي ناضلت ضد «الحرب القذرة»، وقد سُرَّت كثيراً لهزيمة الاستعمار الفرنسي بعد ان استطاع نضال الشعب الجزائري وحلفائه من اليسار الفرنسي ان ينتزع الاستقلال في نهاية المطاف. ولكنهم تحسروا لأن هذا النجاح قد عُكِّر بسبب بقاء النظام الديغولي في الحكم، هذا النظام الذي ادين بصفته قمعياً وبورجوازياً. ولكن الاغلبية العظمى من الشعب الفرنسي كانت مرتاحة بدون شك لنهاية الصراع وتنفست الصعداء وقبلت بوقف اطلاق النار عن طيبة خاطر. وقد وضعت كل ثقتها في الجنرال ديغول لكي يعيد البلاد الى دروب العظمة والمجد.

وأن يكون شعبٌ كهذا، اصيب برضة في معظم مكوناته وحتى الاعماق، يبحث عن السلوى والنسيان، فما الذي يدهشنا في ذلك؟ لقد أحس الشعب الفرنسي بانه قد بذل الجهود وقدم التضحيات دون جدوى. كما وكان يشعر بالحنين واللوعة الى المجد الضائع مع امحاء البقع الوردية عن خارطة نصف الكرة الارضية شيئاً فشيئاً (اي المستعمرات). وكان يشعر ايضاً بجحود الشعوب المُتسعمَرة التي لم يفهم دائماً تطلعاتها وطموحاتها. كل ذلك كان يهيمن على الرأي العام الذي لم يهتم بمشاكل مستعمرات ما وراء البحار الا بشكل سطحي ومتقطع، هذه المستعمرات التي كسبها وحافظ عليها دون بذل جهد كبير. والواقع ان كل شيء قد عمل من أجل تأبيد هذا النسيان. فقد كان الديغوليون يشعرون بالحرج لأنهم اضطروا للاختيار بين قناعاتهم والوعد المقطوع وبين الاخلاص للجنرال. وكان اليسار يشعر بالحرج لأنه لم يعرف كيف يبلور سياسة ملائمة لمثله العليا. وكل ذلك كان يدفع بالجميع الى السكوت وعدم التحدث عن مثل هذه القضية الجارحة والمؤلمة. وبالتالي فقد كان الصمت هو الوسيلة الوحيدة بالنسبة للطبقة السياسية من أجل الحفاظ على مصداقيتها على الرغم من كل التراجعات وانكار الذات والتمزقات.

وقد كان الاستقبال الغامض الذي حظي به اصحاب الارجل السوداء والحركيون من قبل الشعب الفرنسي يعبر عن هذا الحرج والاستياء. فقد كانوا يمثلون شهوداً مزعجين وعاثري الحظ على مأساة انسحبت الآن من الواجهة

وطويت تحت صفحة النسيان. لقد كانوا شهوداً مزعجين على قضية اصبحت الآن منكرة ومجحودة من قبل فرنسا. ولم تكن حكومة الجنرال ديغول قد خططت فعلاً لنقل اصحاب الارجل السوداء (اي المستعمرين الفرنسيين الذين كانوا مستوطنين في الجزائر). هذا على الرغم من ان تهجيرهم كان متوقعاً منذ وقت مبكر جداً من قبل عقول مستنيرة ومستبصرة كعقل ريمون آرون. ولكن الشيء الذي سرَّع من تنفيذ العمليْة هو تلك الاعمال الارهابية العمياء التي قامت بها منظمة الجيش السري الفرنسي ضد المسلمين، ثم الرد الانتقامي لهؤلاء عليها. اما فيما يخص الحركيين فقد وضعت الحكومة عراقيل على هجرتهم الى فرنسا. وقد كان انعدام تدخل القوات الفرنسية بين شهري مارس ويوليو من عام ١٩٦٢ قد ادى الى «اختفاء» ثلاثة آلاف شخص على الأقل من اصحاب «الارجل السوداء» وبين ثلاثين الفاً الى مائة وخمسين الفاً من الجزائريين المسلمين. وكان تدفق فرنسيي الجزائر على المتربول قد جعلهم يبدون بمثابة الدخلاء. ولم تهتم الحكومة كثيراً بالتخطيط لعملية دمج «الحركيين» في المجتمع الفرنسي او بالدفاع عنهم ضد الاتهام السهل «بالخيانة والتعامل مع العدو» (على الاقل فانه يصعب على الفرنسي ان يدعم هذا الاتهام). (واحياناً كانت تطلق هذه التهمة على مجمل المحاربين المسلمين القدامى الذين شاركوا في الحربين العالميتين). واما فيما يخص جنود السوقة العسكرية المجيّشة في الجزائر فقد لزم عليهم ان ينتظروا حتى عام ١٩٧٤ لكي يحصلوا على وضع المحاربين القدماء.

وقد كانت سلسلة قوانين العفو التي توالت لا تعني تحمل مسؤولية الماضي او غفران الاخطاء التي ارتكبت بقدر ما كانت تعني محاولة نسيانها (نذكر من بينها قوانين ٢٢ مارس ١٩٦٢، ثم ١٨ يونيو ١٩٦٦، ثم ٣١ يوليو ١٩٦٨. وينبغي ان نضيف اليها قانون ٣ ديسمبر ١٩٨٢). فهل كان ذلك يعبر عن فقدان الذاكرة لا عن العفو؟ ألا ينبغي ان نرى هنا استمرارية لذلك التراث الذي يتمثل في اعفاء السلطة القضائية بشكل منتظم من معالجة المشكلة في كل مرة قد تهدد بخطر الكشف عن العمليات اللامشروعة التي ارتكبها اعضاء السلطة التنفيذية؟ وهذا السخاء والكرم الذي يدّعونه في معالجة المشكلة الجزائرية ألا يظل مشبوهاً بسبب المعاملة المجحفة التي لقيها افراد او عائلات ليسوا فرنسيين في غالبيتهم العظمى؟ ونلاحظ على اي حال في توزيع صكوك الغفران الحكومية

ان التمرد ضد الدولة كان يستعصي على الامحاء والنسيان اكثر من تلك الاعمال البشعة للتعذيب. وكانت احدى النتائج الاساسية لذلك السلوك (ان لم يكن لتلك السياسة) هي انه بالنسبة لذاكرة الفرنسيين فان هذا الصراع الذي دام سبع سنوات وجيّش ثلاثة ملايين من الرجال وسبّب حوالي الاربعمائة الف قتيل من كل الفئات وبحسب التقديرات الاكثر مصداقية، اقول ان هذا الصراع لا يزال مجهولاً من قبل الفرنسيين حتى الآن. او قل انه محجوب على الأقل. وهذا الحجب لا يمنع وجود حساسية لدى عدد صغير من الناس. وهذه الحساسية سوف تحول لوقت طويل دون فتح مناقشة حقيقية، وفي العمق، عن المسألة الجزائرية.

الاسلام المحجوب

هل كان انخراط جزء من مواطنيهم قد اتاح للفرنسيين ان يفهموا بشكل افضل طبيعة الحرب؟ هذا شيء مشكوك فيه. ذلك ان انصار وخصوم الجزائر الفرنسية كانوا قد تصادموا، اساساً، باسم صورة معينة عن فرنسا: اي باسم عظمتها وعدالتها ووفائها للوعد المقطوع ومستقبلها. ولا ريب في ان حالة وظيفة الاسلام او دوره في الحرب وفي تشكيل القومية الجزائرية هو شيء يقع في الدرجة الأولى من جملة الاشياء التي يجهلها الفرنسيون. فهذا الاسلام يظل خاصية ثبوتية ومستمرة من خصائص الهوية الوطنية الجزائرية. بل ان اهميته تزداد حجماً في الجزائر لأن العروبة والعربية اياً تكن اهميتهما الثقافية لا يمكنهما ان يشكلا مرجعية مطلقة بسبب اهمية الظاهرة البربرية وتواجدها هناك. وهنا مكمن الخلاف مع الوضع في الشرق الاوسط. فهناك نلاحظ العكس. هناك نلاحظ ان التعددية الطائفية قد حثت غالباً زعماء الاحزاب الوطنية على التشديد على البعد العروبي او العربي. وينبغي ان نتذكر هنا ان نداء الاول من نوفمبر عام ١٩٥٤ الذي اشعل الثورة الجزائرية كان يقول باقامة «الدولة الجزائرية المستقلة والسيدة، الديمقراطية والاجتماعية داخل اطار المبادىء الاسلامية». وهذا التأكيد على الاسلام بصفته ايديولوجيا ضرورية للدولة قد تكرر دون انقطاع فيما بعد. ونلاحظ من جهة أخرى ان قضية جبهة التحرير الوطني قد تلقت بسرعة دعم حركة «العلماء» من رجال الدين. وكانت

الشخصية البارزة فيهم هي توفيق المدني الذي التحق بالقاهرة في نفس الوقت الذي التحق بها فرحات عباس.

وهكذا يمكن لحرب التحرير ان تبدو بمثابة تتويج لحركة الاصلاح الديني، اي تلك الحركة التي دعت الى تطهير الدين من تأثيرات المرابطين الذين ادينوا بصفتهم عملاء للاستعمار. وبالاضافة الى هذا الجهد المبذول من أجل الاستقامة الدينية (اي الارثوذكسية) كان هناك الدين الاكثر شعبية والأقرب الى روح الجماهير، فهو الذي يطبعها بطابعه. وقد ظل، كما هو الحال دائماً منذ عام ١٨٣٠، المبدأ الذي يسيطر في الارياف ويبرر الثورة ضد الاحتلال الاجنبي. وهذا ما حصل لدى رجال المقاومة القبائليين الذين لم يكونوا يفصلون بين تقاليدهم العتيقة (أياً تكن درجة اشتباه المتشددين الدينيين بها) وبين ايمانهم الاسلامي. ومن المعروف ان هذه التقاليد سابقة على الاسلام ولكنها اختلطت به على مر العصور. فهل ينبغي بعد كل ذلك ان ندهش اذا كانت شعارات الجهاد قد طبعت الحرب بطابعها؟ بل انه حتى مصطلح المجاهد (اي المحارب من اجل الايمان) الذي خلع على جنود جيش التحرير الوطني وعلى الجريدة الاساسية للجبهة ليس عبارة عن استعارة حيادية غريبة عن المعجم الديني ومفرداته. وبالنسبة لقادة جبهة التحرير فقد كان التنطح لزعامة هذه المعركة يعني انكار كل مشروعية على خصومها او منافسيها داخل الحركة الوطنية عن طريق تصويرهم ليس فقط كخونة وانما ايضا كمرتدين عن الدين. وقد كانت هذه السلطة العقائدية الدينية تبرر انواعاً من التجييش ذات طابع اكراهي او قسري شديد (كالتقييد الصارم بصوم شهر رمضان، وكمنع التدخين). وكانت اي مخالفة او تقصير يعاقبان بأشد انواع العقاب.

صحيح ان اهمية الدين لم تكن تخفى على الاوساط الفرنسية الخبيرة ولو قليلا بالأمر. ولكن المماحكة الجدالية كانت تطغى في معظم الاحيان على العقل السليم. فبالنسبة لأولئك الذين يحاربون جبهة التحرير فان الاسلام كان يختزل الى نوع من التعصب المضاد للغرب. وبالطبع فهذا الاسلام يتحالف مع الماركسية من اجل الهجوم على فرنسا: القلعة المتقدمة للغرب. وقد انتشر هذا الرأي في اوساط الجيش بشكل خاص. فالكثير من ضباطه كانوا مندهشين لملاحظة التشابه بين الاساليب المستخدمة للسيطرة على السكان من قبل جبهة التحرير والفييت مينه في آن معا. واما بالنسبة للآخرين المتأثرين اكثر بالنزعة العلمانية

والجمهورية المتطرفة او الذين يرغبون في المحافظة الكلية على التنظيم الفرنسي فان المطالب الاسلامية كانت تبدو بمثابة التهديد الظلامي. ولا يمكن الاستهانة بهذا الرأي المنتشر في صفوف العديد من الراديكاليين والاشتراكيين لانه يضرب على وتر معاداتهم لرجال الدين (الاكليروس).

بالمقابل، نجد ان المتعاطفين مع قضية جبهة التحرير الوطني كانوا ميالين للتقليل من اهمية البعد الديني بل وحتى يطمسونه كلياً. فبالنسبة للبعض لم تكن الشعارات الدينية تعني اكثر من رفض فرنسا الاجنبية باسم قومية جارفة لا تُقاوم، ولكن أسيء التعبير عنها. وهذه القومية التحريرية لم تكن الا نسخة عن المثل العليا الاكثر نبلاً لليسار الفرنسي. واما بالنسبة للبعض الآخر فان الحرب المقدسة للجزائريين ليست الا تعبيراً عن احتجاج الوعي الانساني ضد الظلم. والمسلمون ينهضون في وجه الظالم الفرنسي كما نهض المقاومون المسيحيون ضد النازية. وان يكون احد مشاريع المجاهدين هو ان يعيدوا للاسلام من جديد مكانته المهيمنة في الجزائر المستقلة، فهذا هو الشيء الذي لم يكن يفهمه الا القليلون برزانة وموضوعية. ربما كان الاستثناء الوحيدعلى القاعدة هم اولئك الكاثوليك (من امثال مطران الجزائر دوفال) الذين يقبلون بان يصبحوا ذميين في الدولة المقبلة من أجل الاستمرار في الشهادة على المسيح.

وهذه التصورات ناتجة الى حد كبير عن الجهل بطبيعة جبهة التحرير الوطني. فانصار الجزائر الفرنسية يسرعون الى تشويهها واتهامها بصفتها منظمة من القتلة دون ان يتساءلوا عن المسؤولية الفرنسية في تدشين دوامة العنف. بالمقابل فان المقاتلين الجزائريين يقدمون لأولئك الذين خابت آمالهم بالحزب الاشتراكي وبالحزب الشيوعي صورة الحزب الطليعي بالشكل الذي كان يمكن لفرنسا ان تولّده لو انها لم تختر بين الشرق والغرب بعيد الخروج من فترة المقاومة. ان انعدام التقاليد والممارسات الديمقراطية واللجوء الى الاساليب الارهابية يبدوان فقط كنتائج ظرفية عابرة وليس كتطبيق لنزعة ديكتاتورية اجنبية على القيم الجمهورية. ان المطالبة بالاستقلال تكفي لتبرير الغايات التي ألقيت مسؤولية وسائلها على الاساليب القمعية التي ارتكبها البوليس والجيش الفرنسي.

وفي نهاية المطاف من هم هؤلاء المحاربون؟ ومن هو الشعب الجزائري؟ قليلون جدا هم الفرنسيون الذين تعرفوا عليه فعلا عن كثب وأحسوا به. انه

الجهل بتاريخ الجزائر والمغرب والعالم العربي. انه الجهل بتاريخ فرنسا في الجزائر. انه الجهل بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. وهذا الجهل يرتكز، كالعادة، على الاحكام المسبقة، هذا في حين ان المعلومات الموثوقة كانت متوافرة. فكم هو عددهم مثلاً اولئك الذين تساءلوا بالفعل عن الدعم الذي قدمه جزائريون كثيرون للقضية الفرنسية دون ان يكونوا جميعهم ذوي غايات او مصالح؟ اقول كم هو عددهم اولئك الذين تساءلوا عن ذلك دون ان يستخدموه كحجة لدعم فكرة الجزائر الفرنسية او من أجل فضحه بصفته «عمالة» غير لائقة؟ وكما هي العادة فربما كان اولئك الذين فهموا الشعب الجزائري بشكل افضل من غيرهم هم اولئك الضباط والاداريون الذين لم يكونوا فقط قد حاذوا الفلاحين الجزائريين، وانما ايضاً عاشوا فيما بينهم. ولكن هذا التفاهم العملي والبدائي وغير الخالي من التعاطف والمودة هل كان بامكانه ان يؤثر على سياسة تتجاوز الجميع؟ وفي نهاية المطاف يمكن القول بان نهاية هذا الصراع الذي صاغ الحساسية الفرنسية تجاه الجزائر على اكثر من صعيد، ثم فيما وراء الجزائر تجاه المغرب كله وربما العالم العربي فان حقائق هذه البلدان وطموحات سكانها ليست مفهومة اليوم اكثر مما كانت عليه عام ١٩٤٥.

الجزائر واسرائيل

ان النسيان او فقدان الذاكرة الفرنسية يجد مقابلاً له لدى القادة الجزائريين. فتصميم هؤلاء على عدم اخذ الماضي بعين الاعتبار بعد الآن في علاقاتهم مع فرنسا يمكن ان يكون صادقاً. ولكن على الرغم من ذلك يبقى صحيحاً ان هذا النظام الذي ترسخت سلطته عبر النضال من أجل الاستقلال وفي مواجهة شعبه الذي لم يكن موقفه تجاه فرنسا واحداً او احادياً فان التذكير بالحرب يملأ وظيفة ايديولوجية لا بد منها. نقصد بذلك تأسيس الشرعية والتأكيد على الوحدة ـ وحدة الشعب ـ فيما وراء الانتصار. وهكذا ففي مواجهة النسيان الفرنسي للحرب راحت تندلع في الجانب الآخر عملية هيجان مسعورة للاحتفاء بالذكرى في كل مناسبة وبدون مناسبة. وكما هي العادة فان الاكثر هيجاناً لم يكونوا دائماً في الصفوف الأولى من معارك الكفاح. فكيف يمكن ان نقيم روابط بسيطة بين بلدين مفصولين الى مثل هذا الحد من قبل الذاكرة؟ ان

الاتهامات المتبادلة بارتكاب المجازر او الجرائم ضد البشرية لا يمكنها ان تحل محل البحث الموضوعي عن الحقيقة ونشرها. ولكن يبقى صحيحاً القول ان فرض الاعتراف بذلك يبدو اصعب بكثير.

هل يمكن للتعاون بين الجزائر وفرنسا على مستوى الدولة ان يكون كافياً لترسيخ مناخ جديد بينهما؟ ان المساعدة المالية والاقتصادية والثقافية التي تقدمها باريس للجزائر مهمة. وهي تترافق مع تنازلات كبيرة تقدمها الحكومة الفرنسية للجزائر. نذكر من بينها: القبول بمصادرة الاملاك الفرنسية هناك (وهذا شيء مشروع في نظر الجزائريين، ولكنه يعبر عن انتهاك واضح لاتفاقيات ايفيان). كما ان الحكومة الفرنسية قبلت عام ١٩٦٥ باعادة التفاوض على الاتفاقيات البترولية بشكل ان تكون لصالح الحكومة الجزائرية. ولكن بحكم قوة الاشياء، وفي مواجهة حكومة حريصة على التأكيد على سيادتها، ونظراً للأهمية الساحقة للمصالح الفرنسية قبل عام ١٩٦٢ فان هذه التنازلات لا يمكن ان تبدو الا أحادية الجانب. يضاف الى ذلك ان الخيارات التي اتخذتها الجزائر في مجال السياسة الدولية وسياسة الدفاع (وبخاصة نزعتها العالم ثالثية المؤيدة للاتحاد السوفياتي) قد أبعدتها عن فرنسا التي ظلت مرتبطة بحلف الاطلسي. وحتى يومنا هذا فان زيارات رئيسي الدولتين لبعضهما البعض والتعاون القائم بين الادارتين بشكل ايجابي احياناً (كتحرير الرهائن) وسلبي احياناً اخرى (كالتواطؤ بين اجهزة المخابرات والبوليس)، وكذلك حقيقة ان الجزائر لا تزال الشريك التجاري الاول لفرنسا في العالم العربي، كل ذلك لم يؤد الى تغيير المناخ النفسي القائم بينهما بشكل جوهري. وحده تغيُّر الاجيال سوف يتيح بدون شك اقامة علاقات اكثر صراحة واقل تكلفاً او تصنعاً.

اذا كانت صعوبات الخروج من حرب الجزائر قد خلَّفت وراءها الكثير من الآثار، فهل كان تغيير سياسة الجنرال ديغول تجاه اسرائيل قد فهم جيداً ؟ فمنذ حملة السويس، اعتاد الفرنسيون على ان يجدوا في هذا البلد دعماً محتملاً وسط عالم عربي معتبر بشكل عام منذ اواسط الخمسينات بمثابة المعادي. وهذا الاحساس بالتضامن الكفاحي اثناء حرب الجزائر ينضاف بالنسبة لكل جيل رجالات السياسة الفرنسيين الذين عاشوا فترة المقاومة الى ذكريات الكفاح ضد النازيين. وينبغي ان نضيف الى ذلك ايضاً روابط الصداقة الشخصية التي تربطهم بالطبقة السياسية الاسرائيلية والتي تترسخ من خلال جمعيات ناشطة جداً

كرابطة التحالف بين فرنسا واسرائيل او كالجمعية الفرنسية - الاسرائيلية او كالأممية الثانية بالنسبة للاشتراكيين.

ولا تبدو استعدادات الرأي العام ومواقفه مختلفة كثيراً عن مواقف رجال السياسة. فيبدو ان نزعة معاداة السامية قد انحسرت عن الساحة الفرنسية منذ ان كان قد تم الكشف عن مجازر اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية (شوا، هولوكوست). فهناك اغلبية في الرأي العام الفرنسي تشعر بالاعجاب امام انجازات بناة الدولة اليهودية. كما وتعجب بنضالهم ضد طبيعة مضادة، وبانتصاراتهم ضد مناخ سياسي معاد. وقليلون جداً هم اولئك الذين يعرفون بوجود مسألة فلسطينية، سواء فيما يخص اصولها التي تعود الى الانكليز بشكل خاص، ام فيما يخص تفاقمها بعد ولادة دولة اسرائيل ونزوح جزء من السكان المدعوين، بشكل خجول، «باللاجئين». اما تحفظات الكنيسة تجاه السيطرة الكلية لاسرائيل على الاراضي المقدسة فانها لا تؤثر الا على عدد محدود جداً من الكاثوليك. وكذلك فان مواقف الرأي العام تجاه السياسة الجديدة التي انتهجها ديغول ظلت متحفظة بشكل عام. ففي اثناء حرب الايام الستة مثلاً كانت نسبة المتعاطفين مع اسرائيل تزيد على ٦٠٪. وقد استمرت هذه النسبة المرتفعة في السنوات التالية. وحده مرور السنوات يمكنه ان ينال من رأسمال الصداقة هذا. ولكن لا يبدو ان اي بلد من بلدان المنطقة مؤهل لأن يحظى بالفائدة الناتجة عن تدهور العلاقات بين فرنسا واسرائيل. والواقع انه تدهور نسبي فقط.

ويبدو من المؤكد انه في هذه السنوات العشر الاخيرة من «الثلاثين المجيدة» فان الفرنسيين الذين اعتنقوا او عادوا الى طموح الازدهار والقوة المستقلة فيما وراء البحار لم يستطيعوا ان يصمموا على قاعدة تراث عريق اسس سياسة جديدة تكون شيئاً آخر غير الديبلوماسية. فقد كان ينقص التوجهات الجديدة التي حدَّدها الجنرال ديغول وفرضها شخصياً انتماء شعبي يوازي مثلاً الانتماء الشعبي لسياسته الالمانية. انه لصحيح القول بأن سياسته تجاه المانيا كانت قد حُضِّرت منذ وقت طويل من قبل الجمهورية الرابعة وبدت تفرض نفسها كضرورة قصوى من أجل ازاحة خطر قديم جداً عن الأمة. فهل يمكن ان ينطبق نفس الشيء على علاقات تمت مراجعتها كلياً خلال بضع سنوات فقط، والتي يبدو مشروعا ان نعتبر اهميتها بمثابة الاقل حيوية؟ ربما لا. واذا

كان الجنرال لم يعرف (او لم يرد) ان يرفق عمله «بقطرة المحبة» التي كان يتحدث عنها ليوتي الذي يكبره ويجله، فانه عرف على الأقل ان يفتح سبلاً جديدة نحو المستقبل او يعيد فتحها.

ولكن لا ريب في ان الانسان الواقعي الذي يتجاور في شخصية ديغول مع الانسان النبوئي كان هو اول من اكتشف او قاس محدودية السياسة العربية المستقلة لفرنسا. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على الشرق الاوسط حيث كانت هناك قوتان عظميان تمارسان دوراً مهيمناً. القوة الأولى والأهم بكثير هي الولايات المتحدة الاميركية. فهي تعتمد على قوتها البحرية والجوية المتواجدة في المتوسط والمحيط الهندي من خلال اساطيلها. وهي مرتبطة في آن معاً باسرائيل (حيث حلت محل فرنسا في تقديم الأسلحة بعد ١٩٦٧) ومع الدول البترولية كايران والامارات العربية المتحدة والعربية السعودية حيث ترتبط معها بعلاقات وثيقة اقتصادياً وعسكرياً. ولكن الاتحاد السوفياتي راح يمتلك وزناً متزايداً عن طريق الاتفاقيات المتميزة التي عقدها مع مصر وسورية والعراق. وفي مواجهة هذه الامكانيات الضخمة جداً، هل كان يمكن لفرنسا ان تأمل باكثر من تأثير بسيط؟ وأية دولة من دول المنطقة يمكنها ان تعتمد كلياً على فرنسا من أجل ضمان أمنها، أياً تكن جاذبية المواقف الفرنسية؟ نقول ذلك وخصوصاً ان باريس لا يمكنها ان تعتمد بعد الآن على الدعم الاوروبي. فالبريطانيون الذين استبعدوا من السوق الاوروبية المشتركة بسبب الفيتو الفرنسي لم يخالفوا السياسة الاميركية ابداً منذ عام ١٩٤١. واما الحكومة الالمانية فقد رفضت باصرار ان تستخدم المعاهدة المعقودة مع فرنسا كأداة لتحرير اوروبا من الوصاية العسكرية لواشنطن. وبالتالي فقد بقي الكثير لكي ينتظر من يعمله ويقوم به.

٣ ـ الإسلام، البترول، الهجرة: وقائع عشرين عاماً (١٩٦٩ ـ ١٩٨٩)

سنة ١٩٧٣ والمبادرات الفرنسية:

في بداية السبعينات التي تزامنت مع الفترة الرئاسية المختصرة قبل الأوان لجورج بومبيدو، لم تكن الخيارات الكبرى للسياسة الفرنسية تجاه الشرق الاوسط قد تغيرت بشكل جدي. صحيح انه قد حصلت بعض التعديلات تجاه اسرائيل حيث استخدمت لهجة اكثر رصانة أعطت اثراً ايجابياً. وكذلك قامت فرنسا ببعض الحركات المؤدية الى الوفاق كالتسليم شبه السري لقطع الغيار الخاصة بطائرات «الميراج» والضرورية من أجل الصيانة العملياتية للسرب الموجود. وكذلك الامر فيما يخص التعويض المالي عن الطائرات التي لم تسلَّم (فبراير ١٩٧٢). ولكن فرنسا وازنت ذلك بالاعلان عن بيع مائة وعشرة طائرات «ميراج» الى ليبيا. وعندما اندلعت الحرب الاسرائيلية ـ العربية الرابعة (في اكتوبر ١٩٧٣) ظلت الحكومة الفرنسية معادية لاحتلال الاراضي العربية اثناء حرب الايام الستة. وبالتالي فقد بدت وكأنها تبرر ضمنياً الهجوم المصري كما يشهد على ذلك تصريح وزير الشؤون الخارجية ميشيل جوبير الذي قال فيه: «هل تعني محاولة المرء لاستعادة اراضيه عدواناً مفاجئاً على الغير؟». وكان القرار الذي اتخذته البلدان العربية اثناء العمليات بعدم تزويد الدول الحليفة او المؤيدة لاسرائيل بالبترول قد اظهر مدى قوة هذه الدول وحجم موقفها داخل اتحاد شركات المنتجين. ولم يكن تضاعف سعر البترول اربع مرات في نهاية عام ١٩٧٣ الا عبارة عن تتويج لتطور معين استمر عشر سنوات. وفي اثناء هذه السنوات العشر شهدنا استهلاكاً متزايداً للطاقة على المستوى العالمي. كما وشهدنا محاولة الدول المنتجة لتعديل توزيع الفوائد لصالحها. وقد كانت

هذه الدول راغبة في مقاومة انخفاض الاسعار التي فرضتها الشركات الكبرى، وقد جمّعت نفسها منذ عام ١٩٦٠ داخل المنظمة العالمية لمنتجي البترول (اي الاوبيك). واما بالنسبة للعرب وحدهم فقد جمّعت نفسها داخل منظمة البلدان العربية لانتاج البترول، وذلك منذ عام ١٩٦٨. وقد راحت بدءاً من السبعينات تلجأ الى اتخاذ سلسلة من التدابير التي تضمن لها السيطرة على ثرواتها المعدنية. نذكر من بينها: زيادة الضريبة، مراقبة الانتاج المحلي بواسطة الاستكتاب في الاسهم عن طريق الاغلبية المباشرة (كما حصل في الجزائر عام ١٩٧١، وفي العراق ١٩٧٢، وفي ليبيا ١٩٧٣) او عن طريق الاغلبية المتدرجة (كما حصل في الدول المدعوة «معتدلة»).

صحيح ان صدمة زيادة الاسعار وطابعها المفاجىء قد طرحت على الاقتصاد الفرنسي مشكلة ضخمة من الطراز الاول. ومن المعروف انه كان قد بنى نموه الاقتصادي على اساس وجود الطاقة الوافرة والمتوافرة ذات السعر الرخيص. وكذلك فعلت اقتصاديات البلدان الغربية الأخرى. فقد كان استهلاك البترول عام ١٩٥٠ اقل من عشرة ملايين طن (اي ١٧٪ من الحاجيات في مجال الطاقة). ولكنه وصل عام ١٩٧٣ الى مائة واثني عشر مليون طناً (اي ٦٦٪ من الطاقة الأولية). واكثر من ٧٠٪ منها آتية من بلدان الشرق الاوسط. وهذا يشكل عامل اختلال توازن بالنسبة للميزان التجاري الذي كان فائضاً منذ عام ١٩٧٠. ولكن التشكيلة الجديدة للسوق العالمية للبترول لم تكن تبدو سلبية كلياً في نظر القادة الفرنسيين. فقد كان هؤلاء في طليعة من انتقدوا النظام الذي تهيمن عليه مجموعة الشركات الانغلو - ساكسونية. هذا في حين ان الشركات الفرنسية راحت تتأقلم جيداً بالاحرى مع الشروط الجديدة للبلدان المنتجة. فشركة ايلف - ايراب التي أسست عام ١٩٦٦ جددت في هذا المجال عن طريق التوقيع على نمط من العقود مع العراق يقضي بالتعاون غير المرتبط بأي امتياز.

ألم تكن تلك، على العكس، مناسبة لتغليب وجهة نظر الاطروحات الفرنسية وسط السوق الاوروبية المشتركة التي توسعت منذ عام ١٩٧٢ بعد انضمام انكلترا والدانمرك وايرلندا اليها؟ فالاوروبيون الذين صعقوا بالحظر البترولي الذي لم يكن يصيب اميركا الا قليلاً كانوا ميالين لاتباع باريس التي بدت صداقاتها العربية مفيدة جداً. وقد صدر بيان مشترك عن دول السوق الاوروبية التسع في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ يتحدث عن «حق مجمل دول المنطقة في

العيش بسلام داخل حدود مضمونة ومعترف بها». يضاف الى ذلك ان البيان يذكر «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٧٣ اعلنت قمة السوق الاوروبية المشتركة في كوبنهاغن عن الحوار «الاوروبي - العربي» الذي يهدف الى تشجيع «التعاون المتسع لكي يشمل التنمية الاقتصادية والصناعية، وكذلك الاستثمارات الصناعية والتموين المستقر للبلدان الاعضاء باسعار معقولة». ويبدو هذا البرنامج متوافقاً الى حد كبير مع المنظورات الواسعة للديبلوماسية الديغولية. وفي الواقع فان تطبيقه يمشي في اتجاه التعاون عن طريق تلبيته لأماني عدد من القادة العرب الراغبين في الشروع باستراتيجيات وطنية طموحة للتنمية. بل ان البعض (ومن بينهم الجزائر) كانوا يأملون بان يتيح انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد اكثر تلاؤماً مع مصالح منتجي المواد الأولية بشكل عام، دون ان يضر بازدهار البلدان الصناعية. وكان يعني بشكل خاص تشكيل كتلة اوروبا السياسية القادرة على اعطاء مضمون حقيقي لمفهومي الاستقلال والسيادة اللذين اصبحا منذ الآن فصاعداً اثقل من ان تستطيع فرنسا التكفل بهما لوحدها.

ولكن كانت هناك عقبات كثيرة تشلّ هذه المبادرات. فعنصرها الاساسي، اي الحوار العربي - الاوروبي، كان فاشلاً. وقد كان وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر يرغب في تجميع البلدان الصناعية داخل «جبهة من المستهلكين». ولكن الحكومة الفرنسية رأت في هذا المشروع محاولة للهيمنة الاميركية، ولذلك فقد كانت معادية جداً له. ولكن كان هناك عدد قليل من الاوروبيين ممن يرغبون في المخاطرة بالسير وراء باريس في خصومتها مع واشنطن. والعرب انفسهم كانوا منقسمين جداً. فبعضهم (كالعربية السعودية) كانوا قريبين جداً من اميركا. وكما حصل في زمن الجنرال ديغول فان الفرنسيين قد فشلوا في جعل الاوروبيين يقبلون بسياسة اعتبرت بمثابة المعادية جداً لأميركا.

البترول والهجرة

كانت محصلة «الصدمة» البترولية على المستوى النفسي سلبية فعلاً. ولا يهم هنا ان تكون فرنسا لم تصب بهذه التدابير الثأرية بسبب صداقتها مع

البلدان العربية. ولا يهم ايضاً ان تكون استراتيجية رفع الاسعار قد تجاوزت المنتجين العرب الى حد كبير. لقد تجاوزتهم ليس فقط لكي تشمل ايران (التي يعتبرها الكثيرون بمثابة بلد عربي في الواقع) وانما ايضاً كل المنتجين بمن فيهم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ولا يهم ان تكون البلدان المنتجة قد قامت برد فعل تجاه مناخ اقتصادي غير مستقر (انخفاض سعر الدولار، التضخم العالمي)، وذلك طبقاً لمنطق السوق المتوترة وغير المستقرة. وفي الواقع انهم قد اعادوا الى سعر البرميل الخام قدرته الشرائية فحسب، اكثر مما زادوا عملياً في سعره. لا يهم كل ذلك. فالرأي العام الغربي لا يبالي بهذه الاعتبارات والفوارق الدقيقة. ففي المجتمعات الصناعية حيث تشكل السيارة آخر قلعة من قلاع الحياة الفردية راح الخوف من النقص والحاجة يسيطر على الناس ويستقر بشكل دائم في النفوس. وكنا قد لاحظنا مدى تأثيره اثناء أزمتي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ثم اثناء احداث مايو - يونيو ١٩٦٨. وكان التضخم ونهاية النمو الاقتصادي وتزايد البطالة قد ربطت كلها فقط «بالصدمة البترولية» (ومن المعروف ان الحكومات الغربية كانت قد جعلت من النمو الاقتصادي منذ عام١٩٤٥ ترياقاً لحل كل المشاكل الفردية والجماعية). وكان الاستخدام المتزايد بكثرة لتعبير «الدخل البترولي» من قبل وسائل الاعلام قد ساهم في اشاعة الفكرة التي تقول بامتلاك البلدان العربية لامتيازات لا تستحقها، بل «ولابتزاز» تمارسه ضد الازدهار العالمي. وكانت مسائل الهجرة قد زادت من تفاقم هذه الصورة.

واذا كانت سنة ١٩٧٣ قد خلّفت بعض الآثار في الذاكرة الجماعية فان الأمر لا ينطبق على السنة التي تلتها. هذا على الرغم من ان سنة ١٩٧٤ تمثل انعطافاً فيما يخص السياسة الفرنسية للهجرة. فقد راحت هذه السياسة منذ الآن فصاعداً تحاول ايقاف تدفق الهجرة العمالية التي اعتبرتها غير متوافقة مع توقف النمو الاقتصادي. من المعروف ان الهجرة الجزائرية الى فرنسا كانت حقيقة قديمة عام ١٩٦٢ (فقد كان يبلغ عددهم آنذاك ثلاثمائة وخمسين الف شخص من أصل اربعمائة الف مهاجر مسلم مقيم في فرنسا). ولم تكن السلطات الفرنسية تفكر آنذاك بشكل واضح باحتمالية استقرار جماعة جديدة على الأرض الوطنية. وكانت الحيوية الديمغرافية الملحوظة لدى السكان الفرنسيين حتى عام ١٩٦٥ تبدو انها تتكفل بالطابع المؤقت والعابر لليد العاملة المهاجرة. ولكن كانت هناك مجموعة من الاسئلة تطرح نفسها وتدعو للتفكير

بشكل شمولي بالموضوع لو ان المسؤولين انتبهوا اليها. نذكر من بين هذه المسائل: وجود «الحركيين» وعائلاتهم، فمن الواضح انهم كانوا مدعوين للاستقرار الدائم في فرنسا. ثم وصول العائلات والاطفال المرافقين للعمال بدءاً من الخمسينات. ثم ينبغي ان نذكر بشكل خاص تلك الجاذبية القوية جداً التي كانت تمارسها فرنسا على الاجانب بكل غناها وحداثتها. فقد كانت تمثل بالنسبة لشبيبة البلدان ذات التزايد الديمغرافي الهائل نوعاً من التحرر من التراث والتقاليد القديمة. وقد أبانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الرغم من عقد سلسلة من الاتفاقيات مع بلدان الهجرة عن نوع من التساهل والليونة عندما تركت ارباب العمل يستدعون اليد العاملة الرخيصة.

واذا كان استقرار هذه الجماعات الاجنبية وتعايشها مع بقية السكان لم يحصلا دون بعض الصدامات والمشاكل، فان وسائل الاعلام لم تبتدأ بالتحدث عن عمليات «الاغتيالات العنصرية» الا بدءاً من عام ١٩٧٣. وفي ذلك الوقت كانت الحكومة الجزائرية تستعد لاعادة التفاوض حول اتفاقيات الهجرة المعقودة مع فرنسا عام ١٩٦٨. وعندما سمعت بهذه العمليات قررت قطع المفاوضات كعلامة على الاحتجاج. وضمن هذه الظروف الجديدة قرر ارباب العائلات الاستقرار في فرنسا. وهذا الاستقرار ان لم يكن نهائياً فعلى الأقل لمدة طويلة، وذلك لكي يتجنبوا عملية الطرد على الحدود اذا ما أقاموا لفترة طويلة خارج فرنسا (اثناء العطل مثلا). وقد وصل عدد السكان المسلمين في ذلك التاريخ الى المليون شخص، ثلاثة ارباعهم من الجزائريين، وذلك نظراً الى ان تزايد الجاليتين المغربية والتونسية كان أكثر سرعة.

الانخراط الفرنسي والاستراحة الخادعة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

كان الاطار مشكَّلاً من المعطى الجديد «للعبة العالمية الكبرى». فقد كانت الارادة الاميركية ترغب في منع السوفيات من التدخل في شؤون الشرق الاوسط. ويبدو انها قد حققت نجاحاً كبيراً مع التطور الذي حل بالسياسة المصرية وجعلها تقترب من الغرب. ولكن اعتراف الرئيس السادات باسرائيل ادى الى عزل مصر (كامب دافيد، سبتمبر ١٩٧٨). وقد كانت حتى ذلك الوقت

تمثل قلب العالم العربي. هذا في حين ان انهيار حليف اميركا المخلص والقوي شاه ايران تحت ضربات «الثورة الاسلامية» قد قلب توازن المنطقة كلها (نهاية ١٩٧٨ ـ بداية ١٩٧٩). وكان دخول السوفيات الى افغانستان (في ديسمبر ١٩٧٩) قد ادى الى انعاش حرب باردة جديدة لم يكن يعرف احد كيف ستنتهي آنذاك. وفي الوقت ذاته راحت الصراعات الاقليمية تندلع في كل مكان تقريباً. ففي الشرق الاوسط كانت بدايات الحرب الاهلية اللبنانية (في ابريل ١٩٧٥) قد استدعت وفرضت على السلطة السورية التدخل العسكري الذي ابتدأ بعد سنة من ذلك التاريخ (ابريل ١٩٧٦). وفي افريقيا كان التدخل المغربي في الصحراء الغربية (اكتوبر ١٩٧٥) قد زعزع استقرار المغرب الكبير كله. ثم راح الضغط الليبي يمارس فعله في شمالي التشاد. ثم ظهر السوفيات بكل قوة في مجمل القارة الافريقية (دعم انغولا وموزامبيق، التحالف مع الضباط الاثيوبيين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧).

فهل يمكن لفرنسا ان تبقى حيادية في هذا المناخ الجديد؟ كانت التزاماتها الاكثر من عديدة تمنعها من ذلك. فهي لا تستطيع ان تكون لامبالية تجاه ما يحدث في لبنان المرتبط بفرنسا بالعديد من الروابط الثقافية والعاطفية، والذي يشكل نقطة الارتكاز الاساسية للحضور الثقافي والاقتصادي الفرنسي في الشرق الاوسط. واما الوضع في الصحراء الشرقية والتشاد فقد كان يهدد التوازن الافريقي المتشكل غدية الاستقلال والقائم على التواجد المتعدد الوجوه للمتربول السابق (فرنسا). وفي الواقع فان الرئيس جيسكار ديستان قد انخرط بفرنسا في سلسلة من التدخلات العسكرية في مناطق ما وراء البحار: كما حصل في موريتانيا (نهاية ١٩٧٧) وفي زائير (كولويزي، مايو ١٩٧٨)، وفي التشاد (ابريل). وكانت العملية الأولى موجهة ضد جبهة تحرير الصحراء الغربية (البوليساريو). واما العملية الثانية فكانت موجهة ضد جبهة تحرير الكونغو. واما العملية الثالثة فكانت موجهة ضد الجبهة الوطنية لتحرير التشاد بقيادة غوكوني عويدي.

ان تسمية هؤلاء الخصوم باسمائهم يكفي وحده (ان لم يكن لتحديد ايديولوجيتهم الخاصة) فعلى الاقل لتبيان تعاطفهم مع الاطروحات المضادة للامبريالية. وهي اطروحات مدعومة في المعسكر السوفياتي. وقد تأكد هذا التعاطف مادياً عن طريق الدعم الذي يتلقونه من انغولا (في حالة جبهة تحرير

الكونغو) ومن ليبيا والجزائر (في حالة البوليساريو) ومن ليبيا وحدها (في حالة غوكويني عويدي). وكلها مرتبطة قليلاً او كثيراً بالاتحاد السوفياتي وتوابعه الدائرة في فلكه. وبالعكس فان دعم فرنسا كان قد قدم لبلاد معتبرة كدعامات راسخة للمعسكر الغربي منذ زمن طويل: اي للمغرب الاقصى، وزائير، ومن ورائهما لمجمل الدول الافريقية التي يشعر قادتها بانهم مهددون من قبل تقدم السوفيات والكوبيين. وبالطبع فان هذه الالتزامات الفرنسية لا يمكنها ان تبقى بدون رد فعل من قبول الخصوم الذين يحدّون من طموحاتها. وهكذا توقفت فرنسا عن ان تكون صديقة للجميع كما أُتيح لها ان تبدو عليه اثناء سنوات الوفاق.

على الرغم من حصول هذه المتغيرات، فلا يبدو ان هذه الفترة تمثل في وعي الناس قطيعة حقيقية مع السنوات السابقة التي كانت اكثر أبهة. فالخيارات الديبلوماسية التي اتخذتها فرنسا اتاحت لها ان تحافظ على صورة ايجابية لدى الدول العربية. واما الارادة الطيبة لفرنسا تجاه القضية الفلسطينية فقد استمرت كما في السابق. فقد فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في شهر اكتوبر ١٩٧٥. وقد وصل الأمر بجيسكار ديستان اثناء جولته على دول الخليج والاردن والعربية السعودية في بداية ١٩٨٠ الى حد التحدث عن «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه» (البلاغ الرسمي الصادر في ختام المباحثات الفرنسية - الكويتية في الاول من مارس). كما وطالب بالاشتراك الضروري لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات التي ينبغي ان تحضّر للتسوية المحتملة (تصريح عمان في ٨ مارس). وفي شهر ابريل انعقدت القمة الاوروبية في فينيسيا وتبنت هذه المقترحات التي تتعارض مع السلام الاسرائيلي - المصري البحت الذي وُقِّع في كامب دافيد تحت اشراف الرئيس كارتر. وفي الوقت ذاته راحت الحكومة الفرنسية تنخرط في البحث عن وساطة في لبنان (بعثات استطلاعية، مشاركة في قوة حفظ السلام للأمم المتحدة في جنوب لبنان من أجل الفصل بين المقاتلين الاسرائيليين والفلسطينيين - مارس ١٩٧٨).

وقد بدا ان الفاصل الذي شكلته الأزمة البترولية قد انتهى منذ عام ١٩٧٨ مع عودة التوازن التجاري الى حالته الطبيعية. وقد حصلت الشركات الفرنسية على نتائج مشرِّفة في اسواق الخليج. فقد وقعت سلسلة من العقود الكبرى (في مجال البناء والاشغال العامة، والتقنيات والهندسة). واتاحت هذه العقود

للصادرات الفرنسية ان تحتل مكانة مشرفة (فقد اصبحت خامس او سادس مصدّر للمنطقة). وقوّت من هذا الموقع كثيراً صفقات الاسلحة التي وقعت مع المملكة العربية السعودية والعراق بشكل خاص. وبما ان الحكومات في المجتمع الفرنسي قد فضلت الاستهلاك على الاستثمار فان نتائج الأزمة قد تأجلت. واما فيما يخص التعديلات البنيوية او المفصلية التي طرأت على الهجرة فقد كانت لا تزال حديثة العهد جداً، وبالتالي فلم تؤثر على المشهد السياسي الفرنسي. واما المشروعات الطموحة التي بلورها وزير الدولة للهجرة اندريه بوستيل - فيني ثم بول ديجو في حكومة شيراك من بعده من أجل دمج المغتربين في المجتمع الفرنسي فانها لم تحظ بالأولوية التي كانت تستحقها ضخامة المسألة.

«عودة الاسلام»؟

في اي لحظة ظهر فيها الشعور «بالخطر الاسلامي» لأول مرة؟ ربما كان ذلك في نهاية عام ١٩٧٩ حيث دخل المسلمون في القرن الخامس عشر للهجرة وحيث بدا ان الاحداث راحت تتسارع. فقد راحت «الثورة الاسلامية» في ايران تصبح راديكالية اكثر فاكثر عندما تم احتجاز الرهائن داخل مبنى السفارة الاميركية في طهران (نوفمبر ١٩٧٩). وعندما حصل ايضاً الهجوم على المسجد الكبير في مكة. وبعد سنة من ذلك التاريخ اندلعت الحرب بين العراق وايران (سبتمبر ١٩٨٠). وفي اكتوبر من عام ١٩٨١ اغتيل السادات من قبل احد المناضلين الاسلاميين. وقد ادى ذلك كله الى سريان كلمات، ان لم يكن مفاهيم، «التعصب الاسلامي» والجهاد في اللغة اليومية الشائعة في الغرب. وفي الوقت نفسه حصل نقص البترول المؤقت الذي سببته الحرب الايرانية - العراقية ثم ارتفاع سعر الدولار الذي ادى الى صدمات بترولية جديدة في سوق اصبحت غير مستقرة بشكل مزمن، وكل ذلك اظهر بشكل سلبي مدى الاعتماد على البترول العربي.

ولكن الفرنسيين لم يشعروا بانهم قد دخلوا في مرحلة الأعاصير الا بعد ذلك بوقت قصير، وبعد حصول الاحداث التالية: اعتقال انيس نقاش بعد محاولته لاغتيال شابور بختيار في باريس في شهر يوليو من عام ١٩٨٠، القاء قنبلة على الكنيس اليهودي في شارع كوبرنيكوس (اكتوبر ١٩٨٠)، اغتيال

سفير فرنسا في بيروت في سبتمبر ١٩٨١، تفجير قنبلة في قطار باريس - تولوز في مارس ١٩٨٢، تراشق بالرصاص في شارع روزييه بباريس (سبتمبر). وفي شهر يناير من عام ١٩٨٣ صرح رئيس الوزراء بيير موروا بان العمال المغتربين في شركة رينو للسيارات «محرّكون من قبل جماعات دينية وسياسية» (اي اسلامية). انهم محركون من قبل دوافع «لا علاقة لها بالحقائق الاجتماعية الفرنسية». وفي شهر اكتوبر من نفس العام قتل (٥٨) جندي فرنسي عن طريق انفجار سيارة شحن مفخّخة في بيروت. وفي ربيع ١٩٨٥ خطف العديد من الفرنسيين واحتجزوا كرهائن في لبنان. وبين نهاية ١٩٨٥ وحتى خريف ١٩٨٦ حصلت عدة تفجيرات بالقنابل في الأماكن العامة وأثارت ذعراً حقيقياً في كل باريس.

ويمكن لهذا المناخ من الرعب ان يذكرنا بما حصل قبل قرن من الزمان: اي في السنوات ١٨٨٠. وعلى المستوى الخارجي كانت الحالة الاوروبية متأثرة بأزمة الصواريخ الاوروبية والبرنامج الاميركي لحرب النجوم. وبالتالي فلم تكن اكثر طمأنينة وضماناً. وفي الداخل ادت الصدمات البترولية والسياسات المتساهلة التي زادت تراخياً بعد وصول اليسار الى السلطة عام ١٩٨١ الى اكمال تخريب الاقتصاد الواقع فريسة لنعيم التضخم وسمومه. وفي الوقت نفسه راحت البطالة تتفاقم واختلال التوازن التجاري مع البلدان الصناعية ما انفك يتزايد. وبدءاً من عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تم اعتماد سياسة التقشف الاقتصادي، وقد ادت اخيراً الى اقناع الفرنسيين بحقيقة الأزمة (للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية انخفض رأسمال الاجور الكلي بالفرنك الثابت) واما المناخ السياسي فقد كان يرثى له. ذلك ان وصول الاشتراكيين الى السلطة لم يكن مقبولاً من اليمين اكثر مما لم يكن مقبولاً وصول الجمهوريين «الانتهازيين» سابقاً اليها. وهناك تشابه بينهما على اكثر من صعيد. وكان كره الاجنبي الذي يرافق هذه الاحداث (وخصوصاً تصاعد البطالة) ويتغذّى بها قد جاء في ميعاده المتوقع. وكانت العلامة على ذلك هي صعود حزب الجبهة الوطنية الذي ابتدأ خطواته الأولى بانتخابات مدينة درو عام ١٩٨٢. ثم تأكد هذا الصعود بمجيء الانتخابات الاوروبية في شهر يونيو من عام ١٩٨٤. ولكن هذا الصعود ايضاً أبعد ما يكون عن ان يشكل ظاهرة جديدة.

ولكن ربما لم يكن الشيء الغريب والاستثنائي يكمن في مضمون هذه

الوقائع بقدر ما يكمن في طريقة معالجتها من قبل وسائل الاعلام السمعية - البصرية التي اصبحت ليبرالية كلياً (هذا اذا لم نقل محرَّرة كليا) بسبب دخولها الحديث في القطاع الخاص. وبالتالي فقد اصبحت مشغولة بالدرجة الأولى بمقدار النسبة المئوية التي تجذبها من المشاهدين او المستمعين اكثر مما هي مشغولة بنوعية البرامج او بجديتها. ولكي تجذب المشاهدين راحت تولي مكانة كبيرة للاشياء المثيرة والمتطرفة (لفظاً او عملاً) اكثر مما تهتم بالكلام المعقول والحس السليم. ولكن من البدهي القول بان هذا الانفعال ليس مصطنعاً كليا. فللمرة الاولى منذ قرون عديدة اصبح فرنسيو المتربول يشعرون بان المسلم يمكنه ايضاً ان يهدد أمنهم بعد ان كان حتى ذلك الوقت موضوعاً للدراسة او للتجارة او للفتح او حتى لتحريره من نير الاستعمار؟ لقد اصبح يهدد أمننا على «ارضنا بالذات وفي عقر دارنا» كما يقولون، وليس كما كان عليه الحال حتى عام ١٩٦٢ في المناطق البعيدة فيما وراء البحار، او في ذلك «الشرق المعقد» كما كان يقول ديغول. ولكن يمكن لكل ذلك ان يتلقى تأويلاً تاريخياً اكثر برودة وموضوعية، وبالتالي اقل اثارة للقلق والخوف، هذا اذا لم يكن متفائلا بالضرورة.

اسرائيل وسورية وايران

لا يمكن لعملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية ان تتم بدون ان تشكل دلالة على متغير ما او تطور معين. وبعد انتخابه أكد فرانسوا ميتران على رغبته في اعادة التوازن الى السياسة الفرنسية عن طريق إبداء تفهم وصداقة اكثر تجاه القضية الاسرائيلية دون ان يؤدي ذلك الى التراجع عن الصداقة العربية. وكان واعياً ايضاً «بالمسؤولية الخاصة لفرنسا في لبنان». وكانت اول زيارة له الى الخارج هي للملك خالد، ملك المملكة العربية السعودية. ولكنه كان ايضاً أول رئيس دولة فرنسي يزور اسرائيل رسمياً (في مارس ١٩٨٢)، وذلك على الرغم من ضم هضبة الجولان قبل شهرين فقط من ذلك التاريخ. وكانت امكانيات التسوية الشاملة للمشكلة قد استعرضت. وهي ترتكز على ضمان أمن اسرائيل، وتشكيل دولة فلسطينية (ولم يتردد الرئيس في الخطاب الذي ألقاه في الكنيست في التأكيد على ضرورتها «في اللحظة المناسبة»). كما وترتكز

هذه التسوية الشاملة على سيادة لبنان بكامل اراضيه، ويكون هدفها النهائي عقد معاهدة سلام بين اسرائيل وكل جيرانها.

ولكن هل يمكن لهذه السياسة ان تتحقق خارج دعم الصداقات الغربية لفرنسا، وبخاصة منها دعم الولايات المتحدة والرئيس ريغان؟ في الواقع ان فرانسوا ميتران كان عكس سلفه جيسكار ديستان يرى في اتفاقيات كامب دافيد نوعاً من التقدم. ولذا ففي شهر ابريل من عام ١٩٨٢ راحت بعض القطعات العسكرية الفرنسية تساهم الى جانب القوات الاميركية والاوروبية في تشكيل قوة مشتركة تشرف على إخلاء سيناء من قبل اسرائيل وإعادتها الى مصر تطبيقاً لاتفاقيات كامب دافيد المذكورة آنفاً. وكان حصول توافق في الآراء بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بخصوص المسألتين اللبنانية والفلسطينية يسير في نفس الاتجاه، وذلك لأن المملكة هي الحليف العربي الاساسي لواشنطن. وقد وافقت باريس - كقاعدة للتسوية - على خطة التقسيم المقترحة من قبل الرياض في شهر اغسطس من عام ١٩٨١ (خطة فهد). وكان العدوان الاسرائيلي على لبنان في يونيو ١٩٨٢ قد أكد هذه التوجهات (العملية المدعوة «بالسلام من أجل الجليل»). وقد ادانتها الحكومة الفرنسية بشدة ولكنها قبلت المشاركة في قوة الفصل الدولية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا (٢١ اغسطس - ١٣ سبتمبر ١٩٨٢). وهذا ما أتاح إجلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت، كما وأتاح تشكيل قوة الفصل الدولية الثانية (٢٠ سبتمبر ١٩٨٢) التي تلت مجازر المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا.

صحيح ان هذا الموقف لا يتناقض مع التعاطف مع القضية العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية. نقول ذلك وخصوصاً ان الحكومة الاميركية كانت قد ابتدأت تتغير قليلاً وتتخذ موقفاً أقل تصلباً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات. ولكنه (اي الموقف المذكور) يتضمن في آن معاً الاعتراف الضمني بكامب دافيد ثم المساهمة في اعادة لبنان المتصالح مع اسرائيل بقيادة الرئيس الجديد أمين الجميل. ويكون لبنان هذا واقعاً تحت التأثير الغربي. ولكن الرئيس السوري حافظ الاسد، وريث المطالب القديمة بتحقيق وحدة سورية الكبرى، لا يمكنه ان يقبل بمثل هذا الانحراف. فقد كان بلده يقع في الصف الاول من «جبهة الرفض» للسلام المصري - الاسرائيلي. وكان يريد ممارسة نفوذ كلي لا يشاركه فيه احد داخل المجال الحيوي لسوريا. كما وكان يعمل للسيطرة على الحركة

الفلسطينية كلها .

وفي الوقت ذاته كانت مواصلة تزويد العراق بالاسلحة تؤدي الى تفاقم العلاقات الفرنسية - الايرانية . وفي الوقت الذي غزا فيه الاسرائيليون لبنان كانت الحرب العراقية - الايرانية تتخذ منعطفاً مقلقاً بالنسبة لبغداد . فقد توّج الايرانيون سلسلة من الهجومات التي ابتدأوها في الخريف الماضي وراحوا يخترقون الجبهة العراقية رافضين عروض وقف اطلاق النار المقدمة من بغداد بحجة مواجهة العدوان الاسرائيلي . بل واعلنوا عن نيتهم في مواصلة الهجوم حتى تحقيق النصر النهائي واسقاط الرئيس صدام حسين . وكانت باريس حريصة على تجنب هزيمة العراق ، لأن ذلك كان يعني انتصار الاتجاه الاسلامي الذي يهدد بزعزعة كل الانظمة العربية من الخليج الى المحيط . وبالتالي فقد صممت على مواصلة توريد الاسلحة اليه ، بل وقبلت باعارة خمس طائرات من طراز « سوبر - ايتندار » في شهر اكتوبر من عام ١٩٨٣ . وهذه الطائرات مجهزة بصواريخ « اكزوسيت » . وقد انضاف هذا العمل الى مآخذ طهران السابقة والمتراكمة على باريس ، وهي ، مآخذ مشروعة . نذكر من بينها : عدم سداد قرض بمليار دولار كان نظام الشاه قد قدمه كمساهمة في المشروع الذري « يورديف » . ولكن كانت هناك مآخذ أقل مشروعية كتلك التي تتعلق بمنح باريس حق اللجوء السياسي للمعارضين الايرانيين .

وهكذا راحت فرنسا تنضم بدون شك الى صفوف اعداء النظام الايراني ، وفي الوقت ذاته راحت تعرقل مطامح سورية ومشاريعها . وكان ذلك يشكل عملاً خطيراً جداً وخصوصاً اذا ما علمنا ان النظام السوري كان يشاطر النظام الايراني بعض المصالح المشتركة ، على الأقل تكتيكياً . فقد كانت دمشق تشعر بعداء كبير نحو السلطة القائمة في العراق . وكانت كلتا الدولتين ، السورية والايرانية ، تستطيعان ان تجنِّدا الانصار في لبنان الذي اصبح اكثر فاكثر تحت رحمة صراع الميليشيات . فهل كانت فرنسا تستطيع ان تأمل آنذاك بالكثير من الدعم على المستوى الدولي؟ في الواقع انه وراء سورية كان يقف الاتحاد السوفياتي الذي كان يرى ، بحق ، ان احداث لبنان سوف تشكل تتويجاً لعملية كامب دافيد وستؤدي الى ازاحته من الشرق الاوسط . ولم يكن هناك اي سبب يدفعه لمجاملة الحكومة الفرنسية التي كانت تدعم بقوة زرع الصواريخ الاميركية في اوروبا . ولم تكن اسرائيل ، القوة العسكرية الاولى في المنطقة ، تشعر بأي

تعاطف مع السياسة الفرنسية لا فيما يخص الموقف من الفلسطينيين ولا فيما يخص الموقف من العراق ولا فيما يخص الوحدة اللبنانية (من المعروف انها كانت تزود ايران بالاسلحة). وحتى الولايات المتحدة نفسها فلم تكن ترغب في خوض صراع مسلح مع سورية، وكانت تدعم في السر ايران.

الارهاب والرهائن

ان اسباب تزايد الارهاب في العالم منذ عام ١٩٧٠ متنوعة. نذكر من بينها: استحالة الحلول العسكرية الكلاسيكية، تعقيد المجتمعات الغربية وهشاشتها المستمرة التي تسهّل حصول اعمال عنف موضعية ومؤقتة وصارخة، دعم بعض الدول لتدريب العمل الارهابي وتسليحه. ويمكننا ان نفرّق هنا بين نوعين من الارهاب: الاول من أصل شرق اوسطي، وتجنّد عناصره اساساً من بين الفلسطينيين الاكثر راديكالية، ويكونون غالباً في حالة صراع مع منظمة التحرير الفلسطينية. واما الثاني فهو من اصل اوروبي، وهو مشكّل من جماعات اصبح العنف بالنسبة لها وسيلة للتحرر القومي او الاجتماعي. وهو يشاطر الارهاب الاول ايديولوجيته الثورية. كما ويشاطره في غالب الاحيان نفس المساعدات المالية ومعسكرات التدريب، بل وحتى نفس العمليات. ويشكلان بذلك شبكة عالمية يصعب غالباً الكشف عن موجّهيها او محركي خيوطها.

وقد ظلت فرنسا لفترة طويلة بمنأى عن الاعمال الارهابية نسبياً. وكانت هذه الاعمال تضرب بشكل خاص جيرانها الالمان او الايطاليين او الاسبان او الانكليز. او انها كانت تهاجم مواطني اسرائيل ومصالحها في العالم ودعاماتها. ان سبب توفير فرنسا من هذه العمليات كان يعود الى تحفّظ حكوماتها تجاه النظام الغربي، والى تعاطفها العلني مع قضية الفلسطينيين، ثم بشكل خاص الى سهولة الحفاظ على علاقات مع مجمل الدول التي تدعم هذه الحركات. وقد راح البعض لاحقاً يدينون ممارسة الحكومة الفرنسية لنوع من المجاملة وتحويل فرنسا الى «ملاذ وملجأ» لعدد من الارهابيين الذين يستطيعون بواسطتها ان يهربوا من الملاحقة الدولية (انظر قضية طرد ابو داؤود عام ١٩٧٧، ومن المعروف انه كان ملاحقاً بتهمة المساهمة في عملية اغتيال الفريق الرياضي الاسرائيلي المشارك في ألعاب ميونيخ قبل خمس سنوات من ذلك التاريخ). وقد نجت

الحكومات الفرنسية على الرغم من مشكلة التشاد ، وبحق او بدون حق ، من رد الفعل الليبي الذي اصاب اصدقاءهم الانغلوساكسون منذ بداية ١٩٨٠ . ولكن بعض الاحداث الموضعية الدقيقة (كالقنابل اليدوية التي وضعت في مقهى درغوستور بيبليسيس في باريس عام ١٩٧٤) تدل على ان فرنسا لم تكن بمنأى عن ذلك .

كيف يمكن لخصوم السياسة الفرنسية ألا يستخدموا ضدها سلاحاً في مثل فعالية هذا السلاح في الوقت الذي يبدو لهم فيه ان عملها مضاد لمشاريعهم؟ هكذا نجد ان دولة عربية مثلاً مسؤولة عن محاولات التفجير التي حصلت في باريس عام ١٩٨٢ ، كما ان ايران مسؤولة عن مهاجمة الموقع العسكري الفرنسي في بيروت . وكان رد الحكومة الفرنسية ذا طابع رمزي بشكل اساسي (قصف بعلبك في ١٧ نوفمبر ١٩٨٣) . وقد ساهمت في شهر ديسمبر من نفس العام في اجلاء مقاتلي منظمة التحرير المنخرطين في حرب مفتوحة مع المنشقين . ولكن القوات الفرنسية غادرت بيروت في مارس ١٩٨٤ . فبالاضافة الى خشية الارهاب كان سبب هذه المغادرة هو استحالة القيام بعمل عسكري معزول او منفرد بعد مغادرة القوات الاميركية ثم الاوروبية للبنان قبل شهر من ذلك التاريخ . ومنذ الآن فصاعداً لم تعد فرنسا تتدخل الا بعد اتخاذ احتياطات كبيرة في منطقة اعتبرت بمثابة الخطرة جداً ، وبالتالي فلا داعي للمخاطرة بارواح جنودها فيها . وفي شهر نوفمبر زار الرئيس ميتران سورية وحرص على التشديد على دورها في عملية السلام . فهل ينبغي اقامة علاقة بين ذلك وبين مقابلة الرئيس للعقيد القذافي قبل بضعة ايام من ذلك التاريخ والتي أجلى الفرنسيون على اثرها قواتهم من التشاد؟ وبعد ذلك بوقت قصير حاول الوزير الجديد للشؤون الخارجية ، رولان دوما ، اقامة التقارب مع ايران .

ولكن أمد هذه المحاولة كان قصيراً . فمنذ شهر فبراير عام ١٩٨٥ عاد الفرنسيون الى التشاد من أجل مواجهة هجوم ليبي جديد . ولم تُحلّ مشكلة تقديم المعونة الى العراق ، ولا مشكلة سداد دين « يورديف » لايران ، ولا مشكلة طرد بعض المجرمين . ففي محاولات الضغط على فرنسا راح خصومها يلعبون على اداة مرعبة بقدر ما هي قابلة للاستخدام من قبل وسائل الاعلام الا وهي : خطف الرهائن الفرنسية في لبنان (واشهرها خطف ميشيل سورا وجان بول كوفمان في ربيع ١٩٨٥) . ولكنهم استخدموا ايضاً اساليب عمياء للارهاب

المدني. وكانت الذريعة التي استخدموها هي المطالبة باطلاق سراح بعض السجناء المعتقلين في السجون الفرنسية وبخاصة جورج ابراهيم عبدالله وانيس نقاش. في الواقع ان الرهائن والتفجيرات بالقنابل لم تكن الا بعض العناصر الداخلة في مساومة اكثر اتساعاً. ولم تحل عقدة هذه المساومة الا بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ. فبعد انتخابات مارس ١٩٨٦ اصبح «التعايش» السياسي في فرنسا قابلاً للاستغلال بسبب اختلاف التقييم بين الرئيس ميتران ورئيس وزرائه جاك شيراك. وكان فشل المفاوضات مع ايران قد أدى الى تصلب السياسة الفرنسية تجاه ايران من جديد. فبعد بضعة ايام من قطع العلاقات الديبلوماسية ارسلت فرنسا قوة بحرية متمحورة حول حاملة الطائرات كليمنصو الى الخليج (يوليو ١٩٨٧).

وبالطبع فان هذا العمل كان موجهاً ضد ايران التي كانت تهدد بمنع مرور ناقلات البترول في مضيق هرمز رداً على مهاجمة الطيران العراقي لمصافيها البترولية. ولكنه يتجاوز الى حد بعيد اطار الصراع مع ايران. فقد تدخلت باريس اساساً لحماية «مصالحها الحيوية» المتمثلة بتزويدها بالوقود وتطبيقاً لقرار الأمم المتحدة الذي يأمر كلا المتحاربين بوقف اطلاق النار فوراً. وكان ظهور السفن الحربية الفرنسية قد تلا بقليل ظهور الاساطيل الاميركية. صحيح ان باريس قد حاولت الحفاظ على اختلافها عن طريق الإبقاء على اسطولها خارج مياه الخليج وعن طريق مساهمتها ليس في مرافقة القوافل وانما في نزع الالغام من مضيق هرمز. وقد ساهمت اساطيل اوروبية اخرى في انجاز هذه المهمة الاخيرة (نذكر من بينها اتحاد اوروبا الغربية الذي تحدث عن «مصالح حيوية» مماثلة). بالمقابل فان الحكومة الفرنسية التي كانت راغبة في تجميد الحالة العسكرية في التشاد قد احترزت فلم تساهم في قصف ليبيا من قبل سلاح الطيران الاميركي بأي شكل من الاشكال. انها لم تساهم في العملية حتى ولو عن طريق السماح للطائرات الاميركية بالتحليق في اجوائها. وكان هذا القصف يمثل انتقاماً من الموقف الليبي الذي يصيب في الواقع الانغلوساكسون اكثر من غيرهم، ينبغي ان نذكر ذلك (الغارة حصلت في ابريل ١٩٨٦). يضاف الى ذلك ان فرنسا لم تنضم الى ادانة السوق الاوروبية المشتركة للارهاب الشرق أوسطي في نهاية العام الا بشكل معتدل.

الاسلام والحركة الاسلامية

خلال بضع سنوات كان الرأي العام الفرنسي قد فقد عادة الإحالة المرجعية الى الاسلام في الخطابات التي كانت موجهة الى منطقتي جنوب وشرق المتوسط، على الأقل على مستوى الخطاب السياسي والصحفي. فالكثير من الفرنسيين كانوا معجبين بالجهود التي تبذلها بعض هذه الدول من أجل استرجاع سيادتها او التصرف بثرواتها القومية باسم مبادىء مماثلة لمبادىء اليسار الفرنسي. والهيبة التي كان يتمتع بها لدى عدد من المثقفين الفرنسيين شخص كعبد الناصر او بن بيلا او بومدين والقذافي وصدام حسين كانت موجهة اساساً الى رؤساء دول معتبرين بانهم تقدميون وعلمانيون واشتراكيون يقومون في بلدانهم باعمال وتحولات نموذجية. ولكن هذا الاعجاب كان يهمل غالباً مسألة العلاقات البعيدة، بل وحتى المعدومة بين انظمتهم السياسية وبين اي ممارسة حقيقية للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية. وكانوا ينسون ان علمانية هذه الدول اقرب الى مثال نابليون منها الى مثال جول فيري. فهم يمثلون سلطة تتحكم بالدين ذي المكانة المتميزة لدى الشعب وتستخدمه لصالحها، ولا يمثلون سلطة حيادية او حتى متعاطفة مع التفكير الحر. فمعظم دساتير هذه الدول تحيل الى الاسلام كمرجع.

وفي المقابل تماماً كان هناك اولئك الذين تدفعهم آراؤهم الى ادانة «التقدمية» المزعومة بصفتها مجرد انتماء الى المعسكر السوفياتي ويختزلون مفهوم «الاعتدال» عن طريق حصره بالارتباط بالمعسكر الغربي. فالتسامح مع النظام السعودي لأنه حليف اميركا منذ عام ١٩٤٥ على الرغم من محافظته على امتثالية دينية خانقة ومصدّرة على اوسع نطاق بواسطة المنظمات الدولية الاسلامية هو أكبر دليل على تعامي اليمين الغربي الذي لا يحسد تعامي اليسار على شيء. ولكن الشيء الأهم من ذلك هو ان كلا الجانبين لم يقدرا حق قدرها تلك الشعارات ذات الاصل الديني، ولم يقيسا حجم القيمة التي لا تزال تحتفظ بها. وينبغي بدون شك ان نعيد سبب هذا الموقف (بالاضافة الى نقص المعلومات) الى الاتجاه الساذج لتعميم إفلاس الاديان في اوروبا الغربية على مناطق اخرى من العالم (وهو افلاس نسبي جداً وليس نهائياً بالضرورة). فقد اعتبروا هذا الافلاس السائد في السبعينات وكأنه يمثل تطوراً عالمياً لا مرجوع

عنه للنفوس والمؤسسات السائرة نحو الانعتاق والتحرر من العقائد والطقوس.

وكانت فداحة هذا الخطأ في التقييم كبيرة وخصوصاً ان تطور العالم الاسلامي كان يقود الى امتثالية معاكسة تماماً. ففي ذات الفترة كان المناضلون الاسلاميون متجمعين في منظمات يشكّل نموذجها الاصلي المحتذى بدون شك جماعة الاخوان المسلمين. وكانوا يشكلون قوة متزايدة، ويطالبون بتطبيق القانون الاسلامي (اي الشريعة) وبنظام حكم مرتكز فقط وبشكل صارم على التقيد بالقرآن والسنة (اي كتب الحديث او احكام النبي الخاصة بحالات محددة). وكانوا يرفضون بذلك بالاضافة الى التشريع التقليدي المُنجَز منذ القرون الأولى للاسلام كل القوانين القضائية المشكلة منذ القرن التاسع عشر، معتبرين هذه وتلك ذات أصل اجنبي دخيل.

ولم تكن علاقات هذه الحركات سيئة بالضرورة مع الانظمة القائمة. ففي الغالب كان «التقدميون» (من امثال مصر والجزائر) يشجعونها بسبب حاجتهم الى تقوية شرعيتهم المهدَّدة يساراً من قبل حركات ذات برامج أكثر راديكالية. لقد كانوا يشجعونها اما مباشرة واما عن طريق التظاهر بالتدين والامتثالية الدينية. وكانت الدول المحافظة، كالعربية السعودية، تحس دائما بانها مهددة من قبل الانظمة ذات الايديولوجيا التقدمية، وبالتالي فقد كانت تدفع في نفس الاتجاه. ولكن بدءاً من الثمانينات راحت هذه الحركات تدخل في صراع مع معظم الانظمة والحكومات، وأدانت عدم فعاليتها واستبدادها وفسادها. وقد تحول كل ذلك الى شعارات انتشرت بسرعة لدى الجماهير التي نادراً ما عرفت طعم الحرية او الازدهار بعد نيل الاستقلال والسيادة الوطنية. وكان اعلان الجمهورية الاسلامية في ايران قد شكّل بالنسبة لها تشجيعاً كبيراً على الرغم من انها تعتمد على تراث اسلامي يمثل الأقلية (المذهب الشيعي). وقبل مقتل الرئيس السادات حصلت احداث عديدة وبرهنت على مدى الخطر الذي تشكله هذه الحركات بالنسبة للانظمة القائمة. نذكر من بين هذه الاحداث الاحتلال المسلح للمسجد الكبير في مكة (عام ١٩٧٩) والذي استعادت القوات السعودية السيطرة عليه بمعونة القوات الفرنسية الخاصة.

صحيح ان العمل المباشر لهذه الحركات يمارس دوره ضد الحكومات الاسلامية «المنافقة» ذاتها اكثر مما يمارسه ضد الدول الغربية (وعلى رأسها الولايات المتحدة). المقصود بالحكومات المنافقة هنا تلك التي ترفض مقولات

الحركات الاسلامية كلياً او جزئياً فيما يخص التشريع والمؤسسات. ولكن ايديولوجيتهم مضادة جداً للغرب الذي يرون فيه الشر المطلق، اي بشكل مختلط ولا على التعيين: القمع الاستعماري او الامبريالي، ثم الدعم المقدم لاسرائيل، ثم ايضاً النزعة المادية والانحلال الاخلاقي. وهكذا يطبقون على المجتمعات الاوروبية والاميركية تلك الليبرالية الكاريكاتورية التي لم يعرفوا منها او لا يريدون ان يعرفوا الا الجوانب السيئة او المنحرفة. وعلى العكس من ذلك نجد الرأي العام الفرنسي مندهشاً جداً امام ظاهرة العنف وروح التضحية التي يتمتع بها هؤلاء المناضلون الاسلاميون والتي تصل احيانا الى حد الموت (وقد دعي هؤلاء المناضلون بنوع من المجاملة «بمجانين الله» من قبل وسائل الاعلام الفرنسية). فماذا يمكن ان نقول اذن عندما يتم ضرب القوات الفرنسية كما حصل في لبنان؟ ما هو رد فعل الرأي العام؟ وكذلك فان دهشته لا تقل اهمية عندما يسمع تصريحات الاسلاميين التي تهدف الى اعادة النساء والأقليات الدينية الى حالة معاكسة لمثال التحرر والمساواة الذي كنا نعتقد انه يشكل خاتمة تطور محتوم كما حصل للمجتمعات الغربية.

ان اكتشاف الرأي العام الفرنسي للطابع العملياتي الفعّال الذي يتميز به خطاب الحركات الاسلامية، اقول ان اكتشافه له ضمن ظروف مأساوية وخطيرة قد ادى به الى الكثير من انواع الخلط والنظرات الاختزالية التي اصبحت لا ترى في كل مسلم الا فرداً مفعماً فقط بايديولوجيا ظلامية وعدوانية وفاتحة في آن معاً. كما ولا ترى في الاسلام الا ايديولوجيا محضة تهدف لاقتناص السلطة مثلها في ذلك مثل الماركسية - اللينينية. وهذا الفهم شيء طبيعي واكثر من طبيعي، على الرغم من انه مؤسف. فحقيقة ان المجموعات المدعوة بالجهاد الاسلامي قد لعبت دوراً اساسياً في الاعمال المضادة للفرنسيين في لبنان، ثم المدة الطويلة للصراع مع ايران يؤديان الى عملية تبسيط الى اقصى حد لقضية معقدة جداً جداً، وذلك عن طريق اللجوء الى الاسلام كعامل تفسيري حاسم ووحيد. وهكذا يقلّلون من شأن التلاعب بالارهاب من قبل دول او انظمة غير اسلامية سواء أكانت هذه الدول عربية ام اوروبية - شرقية. وكذلك الأمر فيما يخص مساهمة اشخاص عديدين لا علاقة لهم بالاسلام في اعمال ارهابية كجماعة «العمل المباشر» الفرنسية مثلاً. فهم عبارة عن ورثة بعيدين لايديولوجيا الثورة الطلابية والعمالية التي حصلت في فرنسا في شهر مايو من

عام ١٩٦٨.

الهجرة

ان مشكلة تواجد الجماعات ذات الثقافة الاسلامية في فرنسا والغرب عموماً كانت مهمَلَة ومُتَجَاهلة لفترة طويلة. وهي الآن تطرح نفسها من اوسع الابواب بطريقة شديدة الاثارة والانفعال. وهو انفعال مبالغ فيه بدون شك. انها تطرح نفسها «كمشكلة اجتماعية»، وكتساؤل على الهوية المقبلة لبلادنا (يقدّر عدد افراد الجالية الاسلامية في فرنسا بمليونين او ثلاثة ملايين شخص). انها مسألة اجتماعية بمعنى انها تطرح مسألة تطوير الاحياء المليئة بالمغتربين والتي يبدو أنها تفلت من كل النواميس المشتركة للمجتمع الفرنسي. كما انها تطرح مشكلة التعايش بين هؤلاء المغتربين وبين الفرنسيين الاصليين. كما انها تطرح المشكلة الديمغرافية او السكانية والاحساس بتزايد ابناء هذه الجالية بشكل لا تمكن السيطرة عليه. كما انها مسألة مدرسية لأن عدد اطفالها ما انفك يتزايد في حلقات التعليم الابتدائي والثانوي. وكذلك فهي تطرح مسألة دينية تخص المطالبة بفتح اماكن للعبادة الاسلامية (اي مساجد)، او تخص النظام الغذائي والمحرمات الغذائية. كما انها مسألة أمنية، اذ يبدو ان ظاهرة الجنوح متفشية في اوساط الجالية اكثر من غيرها. كما ويخشى من تواصل ابناء الجالية مع الحركات الاسلامية. كما انها مشكلة تخص حتى الدفاع الوطني الفرنسي (انظر الاتفاقيات المعقودة التي تتيح لبعض الفرنسيين المزدوجي الجنسية أن يؤدوا خدمة العلم في الجزائر). هذه هي عناصر الاضبارة اوردناها بشكل مختلط ولا على الترتيب، وبدون اي نقد او تحليل.

ولا يبدو ان هناك اي برنامج سياسي فرنسي يقدم جواباً على مجمل هذه الاسئلة. فاليمين الممسك بزمام السلطة حتى عام ١٩٨١ كان يتبع سياسة غير فعالة تتلخص بمساعدة المغتربين على العودة الى بلدانهم الاصلية. هذا في الوقت الذي كان يحاول فيه التنظيم القانوني لعمليات الهجرة (قانون وزير الداخلية كريستيان بونيه لعام ١٩٨٠). واما اليسار فيتبع سياسة الكرم الحاتمي من حيث المبادىء. فهو يعتقد ان ادانة العنصرية تكفي لاعادة الصورة المشرقة لحقوق الانسان الى فرنسا، باعتبار ان هذه الاخيرة هي أرض الضيافة منذ اكثر من قرن

لملايين الاجانب. وهكذا راح يلغي قانون المساعدة على العودة، ويصحح اوضاع المهاجرين السريين عن طريق تزويدهم باوراق الاقامة الشرعية، ويسهل عمليات التجميع العائلي (اي التحاق عائلة العامل المغترب به في فرنسا). وهذه هي العناصر الاساسية للسياسة التي اتبعها اليسار لفترة من الزمن (اي في بداية حكمه). ولكن بدءا من عام ١٩٨٤ راح يتخذ بعض التدابير الاكثر حصرا وتقييدا. والاشتراكيون الذين يلوحون من وقت لآخر منذ الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨١ باعطاء حق التصويت للمهاجرين دون ان يمتلكوا الشجاعة الكافية لتطبيقه بانفسهم، يثيرون مخاوف لا مبرر لها. وهذه مراهقة فكرية يرد عليها خصومهم في جهة اليمين عن طريق اقتراح قانون للجنسية لم يبرهن على مدى فعاليته او صحته بالشكل اللازم حتى الآن. وكانت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ قد شهدت ذروة نجاح الجبهة الوطنية (اي اليمين المتطرف). ووحده المستقبل سيقول لنا فيما اذا كانت هذه الظاهرة عابرة ام دائمة في المجتمع الفرنسي. لقد برهنت تلك الانتخابات على أهمية هذا التيار الذي لم يعد ظاهرة سطحية في الحياة السياسية الفرنسية.

صحيح ان الايديولوجيات لم تعد تتيح لنا تبديد الاحكام المسبقة او ازالتها. فعنصرية اليمين المتطرف (الموجودة لدى الكثيرين بشكل لا واع) تقابلها بشكل مضاد الاوهام العالمثالثية لليسار المتطرف. وكلاهما يشتركان في نقطة واحدة هي: التأكيد على وجود خلاف نوعي او طبيعي بين المهاجرين المسلمين وبيننا. ولكن الفرق هو أن اليمين المتطرف يراه سلبيا، واليسار المتطرف يراه ايجابيا. وفي الحالة الاولى ينبغي طرد الاجنبي لأنه يهدد وحدة البلاد ويسرق عمل أبنائها. وفي الحالة الثانية يغلقونه داخل فولكلور نادرا ما يتطابق مع ثقافته الحقيقية، ناهيك عن رغباته الحقيقية. وهذا النوع من التفكير تمييزي ومولد للابهام والخلط كما اصبحنا نعرف الان. والاسلام يقع في صميم هذا النقاش. ولكنه يستخدم بشكل مبالغ فيه بدون شك ويحشر في الأمور بمناسبة وبدون مناسبة. وذلك لأن جزءا فقط من العمال المغتربين يمكن ربطهم بالثقافة الاسلامية. فالاغلبية العظمى من المهاجرين لا يمارسون طقوسهم الدينية الا بشكل متباعد، ومن وقت لآخر، على غرار معظم الفرنسيين، وذلك على الرغم من كل الجهود التي تبذلها المنظمات الاسلامية العالمية. ان ممارستهم للدين مختلفة كثيرا عن ممارسة المناضلين الاسلاميين وحركيتهم الزائدة عن

الحد .

ولكن يبقى مع ذلك صحيحا القول بأن مكانة المسلمين لا تزال تنتظر تحديداً في مجتمعنا وبالنسبة لدولتنا . ومن المعروف ان هذه الدولة كانت قد بلورت منذ قرن من الزمن بعض القواعد لتنظيم العلاقة مع السلطات الدينية اليهودية والمسيحية وفرضت على مجمل المواطنين تشريعا مشتركا . ومن المؤكد ايضا بانه لا يمكن للمسلمين الفرنسيين ان يبقوا غرباء على الحركات التي تضطرم بها بلدانهم الاصلية . وقد حصلت مؤخرا عدة احداث مهمة ، منها تلك المظاهرات التي نظمت ضد كتاب «الآيات الشيطانية» لسلمان رشدي الذي حكم عليه بالموت بتهمة الكفر من قبل آية الله الخميني (فبراير ١٩٨٩) . ومنها ايضا «قضية الحجاب الاسلامي» التي اندلعت في فرنسا في شهر اكتوبر من نفس العام . وقد ضخمتهما وسائل الاعلام كثيرا ، وذلك لأن هذه المهنة تبحث عن الاشياء المثيرة التي تحدث ضجة اكثر مما تبحث عن الاشياء اليومية العادية . ولكن هاتين الحادثتين على الرغم من ذلك تكشفان عن ضرورة الاهتمام بالأمر والبحث عن تطبيق قواعد مقبولة من قبل الجميع . ولم يبتدىء الاهتمام بهذه المشكلة الا عام ١٩٨٩ .

وفاقٌ هش

كان الوفاق قد تجلّى على مستوى القوتين الاعظم عن طريق عدة اشياء دفعة واحدة . نذكر من بينها : التقدم في نزع السلاح (توقيع معاهدة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧) ، ثم إجلاء القوات السوفياتية عن افغانستان (مايو ١٩٨٨ - فبراير ١٩٨٩) ، ثم وقف اطلاق النار في الحرب الايرانية - العراقية (في ابريل ١٩٨٨) . وقد تجسد هذا الوفاق بالعودة الى الهدوء بعد انتهاء عمليات التفجير بالقنابل وتحرير الرهائن . ثم حصلت مفاوضات أدت الى تصفية الحسابات المالية للخلاف الفرنسي - الايراني . ونزعت فتيلة بعض الصراعات كالصراع بين التشاد وليبيا الذي انتهى باطار للاتفاق (اغسطس ١٩٨٩) او كصراع الصحراء الغربية (وقف اطلاق النار بين البوليساريو والمغرب في اغسطس ١٩٨٨ ثم القبول بخطة السلام المقترحة من قبل الأمم المتحدة) .

صحيح ان السلام ابعد ما يكون عن العودة الى الشرق الاوسط سواء أكان

الأمر يتعلق بلبنان الذي حرم حتى من مظهر السلطة المركـزية وحيث لا تزال الحرب مستمرة، ام بفلسطين حيث ابتدأت الانتفاضة (ديسمبر ١٩٨٧)، وحيث تم تشكيل حكومة مؤقتة من قبل ياسر عرفات ١٩٨٩ . ولكن الموقف الفرنسي ظل حذراً جداً في كلتا الحالتين. فالتدخلات التي حصلت في لبنان كانت تريد ان تظل انسانية محضة، وقد حرصت على مراعاة التوازن بين المقاتلين المسيحيين والمسلمين عن طريق اغاثة الجميع بشكل متساو لا متفاوت. واذا كان ياسر عرفات قد استقبل بشكل ودي في باريس (مايو ١٩٨٩) فان القائد الفلسطيني قد سهَّل الأمور على الديبلوماسية الفرنسية عندما أعلن بان الفقرة التي تنص على ازالة دولة اسرائيل في ميثاق منظمة التحرير قد اصبحت «لاغية». ولكن باريس لم تذهب الى حد الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي شكلت حديثاً لأنها محرومة من القاعدة الارضية.

وفي الوقت ذاته راح الاحساس بالتبعية بالقياس الى منطقة الشرق الاوسط يتراجع. فقد تم تطوير انواع اخرى من الطاقة (وبخاصة الذرية)، وبالتالي فقد انخفض نصيب البترول من الميزانية العامة للطاقة الى أقل من ٤٣٪ عام ١٩٨٨، هذا في حين ان الاستهلاك بالقيمة المطلقة قد تناقص (اقل من ثمانين مليون طناً). ولم تعد الاستيرادات القادمة من الشرق الاوسط تمثل اكثر من ثلث الاستهلاك. صحيح ان بعض الخبراء المطلعين قد اشاروا الى الطابع المؤقت لهذا الظرف العابر الذي ساعد عليه انخفاض سعر البرميل الحاصل بتأثير زيادة الانتاج الفائض والسعر الملائم للدولار. كما واشاروا الى الاهمية التي لا يزال يحتفظ بها الشرق الاوسط بصفته المالك الاساسي للاحتياطي العالمي للبترول. ولكن لم يكن احد آنذاك يتوقع غزو الكويت من قبل العراق ولا الارتفاع المفاجيء للاسعار الذي تلاه، ولا التصاعد الجديد للتوتر الدولي الذي صرف الانظار عن اوروبا الشرقية التي تعيش حالة طفرة كاملة الى الشرق الاوسط الداخل في حالة الحرب.

خاتمة

في نهاية هذا المطاف الطويل الذي نرجو الا يكون مشوّشا جدا بالنسبة للقارىء ، هل يمكننا اعادة طرح هذه المقابلة وجها لوجه بين فرنسا والاسلام كما حاولنا ان نفعل ذلك مرات عديدة على مدار الكتاب؟

رسالة الى الفرنسيين

كانت العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية والثقافية قد تم تصورها لفترة طويلة وبشكل اساسي بصفتها اسقاطا لقوة فرنسا على الخارج، وبصفتها اكتسابا للاملاك والمعارف (او المعلومات). ولم يكن ذلك العهد بخال من العظمة. فقد ولّد العديد من الاحتكاكات والمعارف النظرية او العملية التي ترتكز عليها الى حد كبير صداقات اليوم وصلاته. ولكنه ولّد ايضا الكثير من مشاعر النقمة والحقد التي لا ينبغي اهمالها او التقليل من اهميتها. ولكن هذه الحلقات والاحداث الفردية والجماعية لم تشغل ابدا إلا بال جزء ضعيف من الفرنسيين. فمعظم رجال السياسة بشكل خاص كانوا مشغولين بأولويات اخرى ولم يستطيعوا ابدا ان يفرضوا سياسة قادرة على التحضير للمستقبل.

ان ذلك العهد انقضى الآن. واصبح من المؤكد اكثر فاكثر ان العمل العسكري والديبلوماسي لفرنسا لا يمكنه ان يفرض بعد اليوم اي شيء في منطقة المتوسط والشرق الاوسط. ولكن هذا لا يعني بالطبع نهاية مساهمته في قضايا تخصه عن كثب. نقول ذلك وخصوصا ان مصالح فرنسا الثقافية والاقتصادية لا تزال مهمة، بل وحتى حيوية فيما يخص استيراد البترول ومشتقاته. وهناك ظاهرة جديدة أخرى هي ان المسائل الاسلامية قد اصبحت مسائل فرنسية بالمعنى «المتربولي» للكلمة وليس بالمعنى الاستعماري كما كان عليه الحال

سابقا. ويمكننا ان نعتقد بشكل معقول ان هذه المناقشة لن تنتهي عما قريب. فالأمر يتعلق، كما قال الجنرال ديغول لرئيس اميركي بخصوص مشكلة السود في الولايات المتحدة، ليس بحل المشكلة بقدر ما يتعلق بالعيش معها ومعرفة كيف يمكن ان نستفيد من الوضع الجديد او نحوله لصالحنا. ولكن ألا يمكن القول بأن البعد الفرنسي للمشكلة قد اصبح متجاوزاً بعد التقدم الذي حققته الوحدة الاوروبية؟

ان هذه المتغيرات الحاصلة وتلك التي شهدها بشكل متواز العالم الاسلامي ينبغي ان تقود بشكل اكثر فاكثر الى تحليل منفصل للمسائل. فعلى الصعيد الديبلوماسي مثلاً نلاحظ انه قد خلفت الامبراطورية العثمانية ثم الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية مجموعة دول قومية غيورة جدا على سيادتها حتى لو كانت تحاول جاهدة ان تجمع نفسها في وحدات اقليمية. فهل من الممكن في مثل هذه الحالة ان نخطط «لسياسة عربية» او «لسياسة شرقية» خارج اتخاذ المواقف حول القضية الوحيدة المشتركة الآن: الا وهي القضية الفلسطينية؟ وكذلك الأمر فيما يخص الصعيد الداخلي: فالمسلمون ابعد ما يكونون عن تشكيل كتلة واحدة. ذلك انه يمكن التمييز بين فئات عديدة فيهم: فهناك اولا الاسلام العربي الذي يشكل الاغلبية مع هيمنة مغربية (بالمعنى الواسع لكلمة مغرب). وهناك ثانيا الاسلام الناطق بالبربرية، وهناك الاسلام التركي والاسلام الافريقي، وكل واحد منهم له تراثه الخاص. ويمكننا ان نلاحظ هنا ايضا انه من التعسف ان نقيم المماثلة بين اسلام/ واجنبي. فهناك نسبة مهمة من المسلمين الذين يحملون الجنسية الفرنسية (ربما كانت تشكل الثلث). كما انه لا تمكن المماثلة بين الاسلام والبروليتاريا مما يعطي صورة بائسة عبثية وغير مشجعة عن رجال ونساء عديدين عرفوا وسيعرفون كيف يتخذون مكانتهم اللائقة في المجتمع الفرنسي.

ولكن في الوقت ذاته ينبغي ألا نتجاهل عواطف التضامن الحقيقية الموجودة بينهم، والتي يشهد التاريخ على قوتها واستمراريتها. ومن وجهة النظر هذه يمكننا ان نتساءل عن الامتيازات التي تجنيها فرنسا من المشاركة في تحالف غربي ضد دولة عربية ما أيا تكن درجة مسؤوليتها. ونحن اذ نفعل ذلك نلبي رغبة الظهور بمظهر القوة العظمى اكثر مما ندافع عن مصالحنا الحيوية التي لا ينبغي ان نطابق بينها وبين حالة معينة للاقتصاد. وينبغي على الفروقات الدقيقة

ان تهيمن هنا اكثر من اي شيء آخر واكثر من اي وقت مضى. وهذه الاعتبارات والفروق الدقيقة لا يمكن استخلاصها الا من معرفة متبادلة تشكل الأساس الضروري لبلورة سياسة معينة. ولا تزال فرنسا تمتلك رصيداً لا يستهان به. فرجال السياسة او الموظفون الكبار من مدنيين وعسكريين مدربين على اعمال الادارة والاستخبارات ومكيَّفين بالضرورة بعد الاستقلال للتلاؤم مع الظروف الجديدة لا يزالون يحتفظون بمعرفة مهمة بارض الواقع وبعلاقات مهمة ايضاً في البلدان المستقلة. ان الاعمال الجامعية (المذكورة بوفرة في آخر الكتاب كمراجع) وكذلك وفرة الوثائق التي يمكن استغلالها حتى ولو لم يكن ذلك الا في مجلات اللغة الفرنسية، وكذلك الممارسة الشائعة للانكليزية في فرنسا او في المشرق، كل ذلك يتيح لنا ان نتخلص من الكليشيهات الممجوجة والاختزالية. ولكن يحق لنا ان نتساءل هنا عن كيفية نقل هذه المعلومات وانتشارها.

ان الاحتكاك المباشر بارض الواقع مدعو لأن ينتهي بالطبع بموت آخر اجيال الامبراطورية (او الاستعمار). ان عدد الفرنسيين، الضعيف تقليدياً في العالم، ضعيف ايضا في العالم العربي والاسلامي. انه يبلغ تقريباً مائتي الف شخص، اغلبيتهم في افريقيا الشمالية. وليس هناك من أحد ساذج الى درجة الاعتقاد بأن السياحة الجماهيرية يمكنها ان تقدم التعويض الكافي عن الجهل المتبادل. فهي تضيف الى كل العموميات التي كانت شائعة في القرن التاسع عشر والمتعطشة للفولكلور السهل إفناءً عدوانياً للآخر. وقد يكون ذلك مفهوماً، ولكن من الصعب تبريره او تقديم العذر له. وضمن هذه الشروط نجد ان دور التعليم سوف يكون حاسما واساسياً. ان العرب يتهمون غالباً، وبحق، البرامج التعليمية للتاريخ الفرنسي لأنها لا تخصص مكانة لائقة لذلك العصر الذهبي للثقافة العربية (اي للفترة الممتدة بين القرنين التاسع والعاشر الميلاديين). ويشاطرهم الاحساس بهذا النقص الكثير من المحبين للعرب في فرنسا. وهم يتأسفون ايضا لنقص تدريس اللغة العربية في بلادنا. والأمثلة على ذلك اكثر من ان تعد او تحصى: ففي اللحظة الراهنة لا يوجد في فرنسا اكثر من عشرة آلاف طالب يدرسون اللغة العربية في التعليم الثانوي. واذا كانت هناك مراكز حيوية لهذا التدريس خارج باريس (كما في ايكس ان بروفنص وبوردو) فانه لم يتح لجامعة كجامعة مونبلييه التي تفتخر بجذورها المتوسطية ان تمتلك قسما للغة والآداب العربية. اما معهد العالم العربي فهو انجاز قامت به عدة اغلبيات

سياسية او حكومات فرنسية متعاقبة بصبر ومثابرة. ولكن تدشينه لم يحصل الا في نهاية عام ١٩٨٧، هذا على الرغم من ان قرار انشائه يعود الى عام ١٩٨٠. وقد ابتدأ الآن فقط باعطاء ثماره.

واذا كانت المسألة بالنسبة للتعليم الجامعي تتعلق بمشكلة الامكانيات المادية، فان الأمر يختلف فيما يخص المستويات السابقة للتعليم. فهي مدعوة ليس فقط لاتاحة اكتساب المعارف والمعلومات، وكذلك الاتاحة للمواطنين المقبلين ان يتموضعوا ضمن منظور اكثر إنسيّة (او انسانية = هيومانيزم)، وانما ايضاً ان تتيح دمجهم بشكل افضل في المجتمع الفرنسي. ولكن هذه الطريقة في رؤية الأشياء، ايا تكن درجة صحتها، لا تستطيع وحدها ان تقدم حلا نهائيا اذا لم ترفق باجراء تأمل واسع حول تعليم التاريخ في المدرسة، وكذلك حول تعليم اللغات ضمن اطار التعليم الجماهيري بشكل خاص. ولكن ربما لم تكن المشكلة تكمن في تنظيم اعمال خصوصية بالنسبة للأجانب بقدر ما تكمن في مدى القدرة على استقبال هؤلاء داخل نظام تعليمي مزود بهيكلية ثابتة، هذا ان لم تكن جامدة. وينبغي ان يكون هذا النظام واثقا من رسالته ويقدم عن الثقافة والتربية صورة مشرفة ويتيح لكل فرد ان يحقق ذاته في المستقبل. ينبغي ان نعترف بهذا الصدد ان تاريخ التعليم الفرنسي العام منذ عام ١٩٤٥ ليس مشجعاً. فقد كان عاجزا عن ان يواجه بشكل صحيح ذلك التزايد الضخم للمواليد والاطفال المتعلمين الذي شهدته سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٠، وهذا ما أدى الى احداث الثورة الطلابية لمايو ١٩٦٨. وهو الآن ليس اقل عجزا عن مواكبة تطور المجتمع الفرنسي. ولهذا السبب فاننا نعتقد بان سريان المعلومات سوف يتم بشكل اكثر فاكثر خارج اطار هذه القنوات التقليدية للمعرفة (اي خارج نظام التعليم).

ما الذي ينبغي انتظاره من هذا التطور؟ على الرغم من المخاطرة باجترار فكرة سهلة فاننا سنكرر القول بانه لا يمكن ان نأمل اي شيء من وسائل الاعلام المحتكرة من قبل رجال السياسة ونشرات الاخبار والصحفيين على التلفزيون. فهي نادراً ما يُصغى اليها باهتمام مركز او متواصل، كما انها لا تتدخل في الغالب الاعم الا في مراحل الأزمات. ان مهنة الصحافة التلفزيونية والسياسية جميلة جدا، ولكنها للأسف عرضة للأحكام العمومية القاطعة وللأحكام المسبقة ولعدم المبالاة بعمق المسائل ايضاً. ونحن نأمل شيئا أكثر وأفضل من ذلك عن

طريق المساهمة في الثقافة المشتركة والتبادلات التي قد تولدها مناسبات الاحتكاك العديدة. ولكن ينبغي التذكير هنا انه لكي تكون هذه الاحتكاكات مثمرة ينبغي ان تحصل داخل مجتمع يضمن الحد الادنى من الأمن والكرامة لكل فرد من اعضائه. ضمن هذه الشروط، وضمنها فقط، يمكن لمفهوم الاندماج ان يعني شيئاً آخر غير ذلك الشعار الذي اختزل اليه اثناء حرب الجزائر. وعلى اي حال فان هذا العمل لن يحصل الا على المدى الطويل، وهو يتطلب من المجتمع الفرنسي تجييش افضل طاقاته واحسن ما فيه.

رسالة الى الاسلام

والآن ما هي حقيقة الأمور في العالم الاسلامي؟ هل تختلف عما هي عليه عندنا؟ صحيح ان معرفتهم بلغات الغرب وثقافته ونمط حياته لم تكن ابداً فيما مضى أكبر مما هي عليه الآن. فازدهار الادب المغربي والعربي المكتوب باللغة الفرنسية ليس الا احدى التجليات الأكثر ظاهرية على الطريقة التي استملكت بها نخبة المغرب والمشرق ثقافتنا. وهي تحافظ، بفضلهم جزئياً، على قيمتها العالمية او الكونية. ولم يكن عدد الطلاب الذين يدرسون الفرنسية في المغرب اكبر مما هو عليه اليوم ابداً، ولا كذلك عدد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات الفرنسية من ابناء هذه البلدان. وهناك فرنسيون عديدون ممن يحتفظون بذكرى الضيافة العربية بنوع من العاطفة والانفعال. وكان ماسينيون يرى في حسن الضيافة هذه احدى الاسس التي سترتكز عليها الصداقة الحقيقية بين الاسلام والمسيحية. والكثير من الفرنسيين لا يجهلون ان معظم العرب يعتبرون ان من العار تحويل الناس الذين يجيئون للعيش عندهم وتحت حمايتهم الى رهائن.

ولكن ينبغي ان نضيف الى هذه الصورة المشرقة عدة نقاط معتمة او مظلمة. فهذه المعارف والممارسات تظل سطحية غالباً بالنسبة لجماهير العرب والمسلمين المشغولين بتأمين قوت حياتهم اليومية. نقول ذلك ضمن مقياس ان ا جاذبية (المشروعة) للاستهلاك او لبعض الحرية الفردية نادراً ما يرافقها فضول حقيقي لاستكشاف الجوانب الأقل ظاهرية من الثقافة الغربية. من هنا تنتج السهولة التي يستغلها المناضلون السياسيون الاسلاميون لإشاعة صورة عن الغرب

الفاسد كلياً والمفعم بالروح الصليبية ايضاً. وحقيقة ان الروابط بين الدولة الفرنسية والكنيسة الكاثوليكية قد خفّت كثيراً بسبب تراجع الممارسات الدينية التقليدية ومحاولات الكنيسة لتبيان كونية رسالتها واستقلاليتها بالقياس الى مصالح القوى العظمى الغربية، اقول ان حقيقة كهذه لا تزال مجهولة كثيراً من قبل المسلمين. وكذلك الأمر يمكن ان نقول الشيء نفسه عن المحافظة في اوروبا على القيم الاخلاقية والروحية من خلال انواع السلوك غير الامتثالية. والعراقيل التي لا تزال مستمرة في الحيلولة دون تصور صحيح للدين ليس من طبيعتها ان تسهل الامور ايضاً بين الجانبين. فرفض تطبيق القراءة النقدية العلمية على النصوص المقدسة لا يمكنه الا ان يقوي من عزائم وطموحات اولئك الذين لا يرون في الدين سبيلاً الى الروحانية بقدر ما يرون فيه مجموعة من الاكراهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي تطبيقها حرفياً وكلياً دون اي تعديل او ملاءمة الا فقهية. وهذه الطريقة في «تقديس» العالم او «أسلمته» لا يمكنها الا ان تؤدي الى التعصب، هذا في حين اننا نعلم ان كل الجهود التي بذلها الانبياء كانت تتمثل في قراءة اشارات الله (او آياته) من خلال حقيقة تاريخية ظرفية (اي مشروطة بأوانها وعصرها).

وهناك ايضاً بعض اشكال النزعة القومية التي لا تزال مستمرة في ممارسة آثارها السلبية. نذكر من بينها بشكل خاص تلك التي تتمثل في الزعم بامتلاك أمة ما او مجموعة أمم لامتيازات خاصة بها دون سواها. ومن اخطر الاشياء هنا القبول بتزوير الحقيقة او دعم اي نظام بحجة انه يدافع عن هذه القومية في حين انه يبحث في الواقع عن الامجاد والعظمة. بالطبع فنحن لا نستهدف هنا النزعة القومية المشروعة التي تطالب باستقلال الشعوب وكرامتها وسيادتها. نضرب على ذلك مثلاً الصراع مع اسرائيل والمصير الظالم الذي لحق بالشعب الفلسطيني. فعلى الرغم من هذا الظلم فانه لا يبرر انتشار الدعاية المضادة للسامية في بعض البلدان بشكل رسمي تقريباً. ان ادانة الهيمنة الاميركية وسياسة المدفع لا ينبغي ان تحث بعض العرب على التضامن مع دولة عربية تتبنى سياسات العداء للغرب. صحيح انه يمكن للمعنيين بالامر ان يردوا علينا قائلين - وبحق - بان الغربيين كانوا - ولا يزالون على أكثر من صعيد - أسياداً في مجال العنجهيات القومية ومعاداة السامية. ولكن لا أحد يوافقهم على مباراة الغربيين او مساواتهم في احطّ ما يمتلكونه. وربما كان من الافضل ان نبحث عن

استكشاف طرق مشتركة.

تحدٍ مشترك

اذا كان من الصعب القبول بالكثير من المواقف والأعمال في هذه الجهة او تلك، بل واذا كانت هذه المواقف لا تطاق صراحة، فانه بقي علينا ان نقول بانها متولدة بدون شك عن اصل مشترك. في الواقع ان كلا المجتمعين يواجهان نفس المسألة. فقد عاشا لفترة طويلة من الزمن في اغلبيتهما على الحياة الزراعية وكانا يقتاتان من انفسهما ذاتياً مع تبادلات تجارية محدودة وبطيئة. ثم وجدا نفسيهما يواجهان ديكتاتورية الانتاج الرأسمالي المخدوم من قبل الاقتصاد الاستهلاكي الذي يعمّم حاجياته وينشرها على المستوى العالمي. وقد اصبحت المدينة، وبخاصة المدينة الكبيرة، تحتوي على الاغلبية العظمى من السكان الفرنسيين وعلى اكثر من نصف سكان العالم العربي منذ الآن فصاعداً. واصبحت بالتالي المكان الذي يشهد هذه التحولات بشكل متوتر اكثر فاكثر.

ان الغرب المسيحي القديم المزوّد او الذي يعتقد انه مزود بالوسائل التي تمكنه من ان يوزع على كل فرد من اعضائه حصته من ثمار النمو الاقتصادي قد قبل حتى الآن ان يحول الايمان الروحي الذي يخلع على كل كائن قيمة لا تضاهى الى منطق يجعل من المجتمع مجرد تجميع للذوات الفردية التي يقاس حجم سعادتها بالميل المتزايد للاستهلاك (ثم بالرفض الانتحاري لكل عملية تناسل سكاني). وكانت نتيجة هذا التصور تكمن في طوباوية عالم متماثل تهيمن عليه تلك الثقافة العالمية التي ليست شيئاً آخر غير الثقافة الغربية المحوَّلة الى فولكلورية بعض الشيء. وقد اخرجت فرنسا بشكل استعراض مسرحي هذه الاستعارة الرمزية (ولا نجرؤ على ان نقول الاسطورة) بمناسبة الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية. ولكن هذه الايديولوجيا (المقبولة الى حد كبير من قبل الطبقة السياسية) لا يمكنها ان تحظى بالاجماع. وكان منطقياً والحالة هذه ان نرى فئات متزايدة من الطبقات الشعبية والوسطى المهدّدة في مكتسباتها من قبل تطور اقتصادي غير ملائم (على عكس ما حصل في السنوات الثلاثين المجيدة ايام الديغولية). اقول كان من المنطقي ان نراها تشعر بالحنين الى « فرنسا للفرنسيين » وحدهم. وهي نظرة طوباوية ايضاً الى حد كبير. ان القلق

الذي يثيره تقدم الاندماج الاوروبي لا يمكنه الا تقوية هذا التيار على المدى المتوسط في حالة ان هذا الاندماج لم يتجسد على هيئة نتائج اقتصادية محسوسة.

اما الوضع في العالم الاسلامي فيبدو مختلفاً. ذلك انه قد استبعد من الازدهار الحقيقي الذي لا يمكن ان يبدو له الا على هيئة ريع غير ناتج عن العمل والجهد وانما عن الصدفة والحالة (البترودولارات المشهورة). وبالتالي فان اغراء اختيار خط تقوية عصبية الأمة يبدو قوياً لأنها تبدو عندئذ بمثابة المتراس الوحيد ضد الانحلال والتفكك دون اي مقابل تعويضي. ان المجتمعات العربية بشكل خاص (او على الاقل اولئك الذين يجعلونها تحلم) تنكفىء الآن على هويتها المثالية بشكل متشنج: اي على هوية الأمة الاسلامية. وهذا الموقف لا يمكن ان يُرَى الا بشكل سيء في الغرب. ومحبو الازياء الدارجة والاعلانات الذين يحلمون بنوع من الطوباوية «بالقرية العالمية» لا يمكنهم الا ان يحسوا بالرعب ازاء هذا الرفض الاسلامي الذي جعلتهم رخاوتهم الروحية والفكرية عاجزين عن محاربته. ولكن هلعهم اقل غموضاً من هلع مناضلي اليمين المتطرف (او الجبهة القومية). فالروح التي يتمتع بها هؤلاء تجعلهم في الواقع اقرب الى المسلمين الراديكاليين. كما ان توجيه هذا الخوف (من الاسلام) واستثمارهم من قبلهم في اوساط الشعب الفرنسي يجعلهم يأملون بالوصول الى السلطة يوماً ما.

وهكذا نجد انفسنا واقعين بين قطبين متطرفين. فهناك من جهة اولئك الذين يتمثل منطقهم في تنمية التشابه بين البشر والقول «بالقرية العالمية الواحدة» من اجل السيطرة على عملية الاستهلاك. وهناك من جهة أخرى اولئك الذين يقولون بضرورة الحفاظ على الهوية الذاتية من أجل فرضها على الآخرين. هناك اولئك الذين يحاولون توظيف النساء من أجل منعهن من انجاب الاطفال، واولئك الذين يريدون منع توظيفهن من أجل ان يفرضوا عليهن الانجاب مراراً وتكراراً. فهل بقي بين هذين القطبين من مكانٍ لاولئك الذين يريدون ان يرفضوا كلا الجانبين باعتبارهم من شيعة الفريسيِّين (او المنافقين بحسب ما يقول القرآن)؟ لقد كانت رسالات الاديان (وكذلك الايديولوجيات الدنيوية الكبرى كالماركسية) تهدف قبل كل شيء الى تحرير الافراد. وينبغي على الأمم القومية ان تمثل اطاراً لتفتح شخصية الفرد وازدهارها وليس أطواقاً واغلالاً. ومرةً اخرى

نجد ان الحل يكمن في رفض الحلول التبسيطية او في الاعتقاد بالتطور الخطي والمستقيم والمحتوم الذي ينبغي على السلطة ان تكتفي بمرافقته ومواكبته. انه يكمن في البناء الصبور والبطيء وغير المرئي كثيرا لسلسة من العلاقات والروابط بين البشر ذوي النية الطيبة الذين لا يحرصون على الوصول فورا بقدر ما يحرصون على التقدم شيئا فشيئا. أقصد البشر الذين لا يحرصون على تخليد اسمائهم في التاريخ بقدر ما يحرصون على نقل افضل ما يمتلكه التراث البشري الى الاجيال القادمة. فهل يمكننا ان نأمل بان تترك لهذا التراث فرصة ما في المستقبل على الرغم من الخطر المحدق به من كلتا الجهتين المتألبتين اللتين تريدان الإجهاز عليه؟



المراجع

I ـ فيما يخص العلاقات الدولية

ـ مراجع عمومية :

ـ ج . دروز : التاريخ الديبلوماسي من ١٦٤٨ الى ١٩١٩ ، منشورات دالوز ، ١٩٧٢ .

Droz J. Histoire Dipolomatique de 1648 à 1919, Dalloz, 1972.

ـ ج .ب . ديوريسل : التاريخ الديبلوماسي منذ ١٩١٩ وحتى يومنا هذا . منشورات دالوز ، ١٩٨٥ .

Duroselle J-B. Histoire diplomatique de 1919 à nos jours, Dalloz, 1985.

ـ ر . جيرو : الديبلوماسية الاوروبية والامبرياليات ، ١٨٧١ ـ ١٩١٤ ، منشورات ماسون ، ١٩٧٩ .

Girault R. Diplomatique et Imperialismes, 1871-1914, Masson, 1979.

ـ پ . غويين : السياسة الخارجية لفرنسا ، مرحلة التوسع (١٨٨١ ـ ١٨٩٨) ، المطبعة الوطنية ، ١٩٨٥ .

Guillen P. La politique extérieure de la France, L'expansion (1881-1898), Imprimerie Nationale, 1985.

ـ ل . هالفين وف . سانياك : الشعوب والحضارات ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، الجزء الخامس عشر .

Halphen L. et Sagnac PH. Peuples et civilisations, PUF, vol. XV.

ـ ف . بونتي : استيقاظ القوميات والحركة الليبرالية (١٨١٥ ـ ١٨٤٨) ، الجزء السادس عشر .

F. Ponteil: L'éveil des nationalités et le mouvememt libéral (1815-1848) vol. XVI.

- ش. بوتاس: الديمقراطيات والرأسمالية (١٨٤٨ ـ ١٨٦٠)، الجزء السابع عشر.

CH. Pouthas: Démocraties et Capitalisme (1848-1860). vol. XVII

- هـ. هوسير: من الليبرالية الى الامبريالية (١٨٦٠ ـ ١٨٧٨) الجزء الثامن عشر.

H. Hauser: Du Libéralisme à l'impérialisme (1860-1878) vol. XVIII.

- م. بومون: الانطلاقة الصناعية والامبريالية الاستعمارية (١٨٧٨ ـ ١٩٠٤)، الجزء التاسع عشر.

M. Boumont: L'essor industriel et l'impérialisme Colonial (1878-1904) vol. XIX.

- ر. رينوفان: الأزمة الاوروبية والحرب العالمية الأولى، الجزء العشرون.

R. Renouvin: La crise européenne et la Premiére guerre mondiale, vol XX.

- م. بومون: افلاس السلام (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)، الجزء الواحد والعشرون.

M. Boumont: La faillite de la paix (1919-1939) vol. XXI.

- هـ. ميشيل: الحرب العالمية الثانية، الجزء الثاني والعشرون.

H. Michel: La deuxième guerre Mondiale, vol. XXII.

- م. كروزيه: العالم المعاصر.

M. Crouzet: Le monde Contemporain.

- رينوفان. پ: تاريخ العلاقات الدولية، الجزء الخامس: القرن التاسع عشر (١٨١٥ ـ ١٨٧١)، اوروبا القوميات واستيقاظ العوالم الجديدة؛ الجزء الرابع: القرن التاسع عشر من عام ١٨٧١ الى عالم ١٩١٤، اوج اوروبا؛ الجزء السابع: أزمات القرن العشرين (١٩١٤ ـ ١٩٢٩)؛ الجزء الثامن: أزمات القرن العشرين (١٩٢٩ ـ ١٩٤٥)، منشورات هاشيت ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧.

Renouvin P.: Histoire des relations internationales, t. V: Le XIX^{e} siécle (1815 _ 1871), L'Europe des nationalités et l'éveil de nouveaux mondes; t.VI: Le XIXe siècle, de 1871 à 1914, L'apogée de l'Europe;

t.VII: Les crises des XX^{e} siècle (1914 _ 1929); t.VIII: Les crises des XX^{e} siécle (1929 - 1945), Hachette, 1955 - 1957.

دراسات متخصصة

- آجيرون ش - ر: فرنسا الاستعمارية أم الحزب الاستعماري؟ المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٧٨.

Ageron Ch - R: France Coloniale ou Parti Colonial? P.U.F,1978.

- آجيرون ش - ر: سبل التراجع عن الاستعمار للامبراطورية الفرنسية (١٩٣٦ - ١٩٥٦)، منشورات المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية، CNRS، ١٩٨٨.

Ageron Ch - R: Les chemins de la décolonisation de l'Empire français (1936 - 1956), CNRS, 1988.

- آجيرون ش - ر: ابتكارية السياسة الفرنسية وجمودها تجاه ما وراء البحار في السنوات الأولى من الجمهورية الرابعة. اعمال المؤتمر العلمي للمؤسسة القومية للعلوم السياسية، شهر ديسمبر ١٩٨١، مطبوع على الآلة الكاتبة.

Ageron Ch _ R: Nouveauté et immobilisme de la politique française vis - à - vis de l'outre - mer dans les premières années de la IV^{e} Republique, Colloque Fondation nationale des science politiques, decembre 1981, dactyl.

- هـ. باتو مع باكي - غرامون ج.ل: الامبراطورية العثمانية، جمهورية تركيا وفرنسا، رابطة تطوير الدراسات التركية، اسطنبول، منشورات ايسيس.

Batu H. et Bacqué _ Grammont J.L: L'Empire ottoman, la République de la turquie et la France, Association pour le developpement des Etudes turques, Istanbul, Ed. Isis.

- بالطا. پ. مع رولو. س: السياسة العربية لفرنسا من الجنرال ديغول وحتى جورج بومبيدو، منشورات سندباد، ١٩٧٣.

Balta P., Rulleau C: La politique arabe de la France de De Gaulle à Pompidou, Sindbad, 1973.

- بيرناشوج (جنرال): الجيوش الفرنسية في المشرق بعد هدنة ١٩١٨، المطبعة

الوطنية، ١٩٧٢.

Bernachot J. (général): Les armées françaises en Orient après l'armistice de 1918, Imprimerie Nationale, 1972.

- برونشفيغ (هـ): أساطير الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية وحقائقها بين ١٨٧١ - ١٩١٤، منشورات أرمان كولان ١٩٦٠.

Brunschwig H: Mythes et réalités de l'impérialisme colonial français, 1871 - 1914, A. Colin, 1960.

- شارل - رو ف: اسباب حملة مصر، منشورات بلون، ١٩١٠.

Charles _ Roux F: Les origines de l'Expédition d'Egypte, plon, 1910.

- شارل - رو ف: فرنسا ومسيحيو المشرق، فلاماريون، ١٩٣٩.

Charles _ Roux F: France et Chrétiens d'Orient, Flammarion, 1939.

- كوهين (س): ديغول، الديغوليون واسرائيل، منشورات آلان مورو، ١٩٧٤.

Cohen S.: De Gaulle, les gaullistes et Israël, Alain Moreau, 1974.

- كوهين (س) مع سموتس (م - س): السياسة الخارجية لغاليري جيسكار ديستان، منشورات المؤسسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٨٥.

Cohen S. et Smouts M - C: La politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, presses de la Fondation nationale des science politiques, 1985.

- كولومب (م): المشرق العربي وعدم الالتزام، المنشورات الاستشراقية لفرنسا، ١٩٧٣، جزءان.

Colombe M: Orient arabe et non-engagement, publications orientalistes de France, 1973, 2 vol.

- قرم (جورج): الشرق الأوسط المتمزق، من السويس الى غزو لبنان ١٩٥٦ - ١٩٨٢، منشورات لاديكوفيرت / ماسبيرو ١٩٨٣.

Corm G.: Le proche - Orient éclaté, de Suez à l'invasion du Liban, 1956 - 1982, La decouverte / Maspero, 1983.

- قرم (جورج): أوروبا والشرق، من البلقنة الى اللّبننة، تاريخ حداثة غير مكتملة. منشورات لاديكوفيرت، ١٩٨٩.

Corm G.: L'Europe et l'Orient, de la balkanisation à la libanisation,

histoire d'une modernité inaccomplie, La decouverte, 1989.

- ديرينيك (ك. ب): الشرق الأوسط في القرن العشرين، منشورات ارمان كولان، سلسلة "U" ١٩٨٨.

Derriennic J - P: Le Moyen - Orient au XX^{e} siècle, Colin, coll. "U", 1988.

- دريو. ي: السياسة الشرقية لنابليون، سيباستياني وغاردان، منشورات الكان، ١٩٠٤.

Driault E.: La politique orientale de Napoléon, sebastiani et Gardane, Alcan, 1904.

- دريو (ي): مسألة الشرق، منشورات الكان، ١٩١٢.

Driault E.: La question d'orient, Alcan, 1912.

- دوبارك (پ): مجموعة تعليمات موجهة الى سفراء فرنسا ووزرائها، الجزء التاسع والثلاثون، تركيا (١٦٣٩ - ١٧٨٤)، المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية، ١٩٦٩.

Duparac P.: Recueil de instructions aux ambassadeurs et ministres de France, T. XXXIX, Turquie, (1639 - 1784), CNRS, 1969.

- الملوكي ريفي (ب): السياسة الفرنسية للتعاون مع دول المغرب، منشورات بوبلي سيد / طوبقال ١٩٨٩.

El Mellouki Riffi B.: La politique française de coopération avec les Etats du Magrebe, publi sud / Toubkal, 1989.

- حكيم (أ) مع بيطار (م. س): الامبراطورية العثمانية، العرب والقوى العظمى ١٩١٤ - ١٩٢٠، بيروت، المنشورات الجامعية للبنان، ١٩٨١.

Hokayem A. et Bitar M - C: L'Empire ottoman, les Arabes et les Grandes puissances, 1914 - 1920, Beyrouth. Edition Universitaires du Liban. 1981.

- لاكروا - ريز (أ): محميّات افريقيا الشمالية بين فرنسا وواشنطن، منشورات لارماتان، ١٩٨٨.

La croix - Riz A.: Les protectorats d'Afrique du Nord entre la France et Washington, L'Harmattan, 1988.

- لورنس (هـ): حملة مصر، ١٧٩٨ - ١٨٠١، منشورات أرمان كولان، ١٩٨٩.

Laurens H.: L'expédition d'Egypte, 1789 - 1801, A. Colin, 1989.

- مرسيليا (ج): الامبراطورية الاستعمارية والرأسمالية الفرنسية، تاريخ الطلاق. منشورات البان ميشيل، ١٩٨٤ (اعادة النشر في سلسلة لوبوان / سوي ١٩٨٩).

Marseille J.: Empire colonial et capitalisme français, histoire d'un divorce, Albin Michel, 1984 (rééd. points / seuil, 1989).

- ميلاندري (پ): تحالف غير موثوق، الولايات المتحدة وأوروبا، ١٩٧٣ - ١٩٨٣، منشورات السوربون، ١٩٨٨.

Mélandri P.: Une incertaine alliance, les Etats - Unis et l'Europe, 1973 - 1983, publications de la Sorbonne, 1988.

- مونيتا (ج): الحزب الشيوعي الفرنسي والمسألة الاستعمارية (١٩٢٠ - ١٩٦٥)، ماسبيرو ١٩٧١.

Moneta. J: Le PCF et la question coloniale (1920 - 1965), Maspero, 1971.

- الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في القرن العشرين، مجلة العلاقات الدولية، ١٩٧٩، رقم (١٩) و(٢٠).

Moyen - Orient et relations internationales au XX^{e} siècle, Relations internationales ,1979, No. 19 et 20.

- بينيول (أ): ديغول والسياسة العربية لفرنسا مرئيةً من مصر، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، القاهرة، ١٩٨٥.

Pignol. A: De Gaulle et la politique arabe de la France vus d'Egypte, 1967 - 1970, Dossier du CEDEJ, le Caire, 1985.

- روفير. ايكس: السديم: ارهاب الشرق الأوسط، فايار، ١٩٨٧.

Rauffer (X): La nébuleuse: Le terrorisme du Moyen - Orient, Fayard, 1987.

- سان. برو (س): فرنسا والانبعاث العربي، من شارل ديغول الى فاليري جيسكار ديستان، كوبرنيكوس، ١٩٨٠.

Saint - prot C.: La france et le renouveau arabe, de Charles de Gaulle à

Valéry Giscard d'Estaing, Copernic, 1980.

- سير (ج): السياسة التركية في افريقيا الشمالية في ظل حكومة ملكية يوليو، منشورات غوتنر، ١٩٢٥.

Serres. J.: La politique turque en Afrique du Nord Sous la Monarchie de Juillet, Geuthner, 1925.

- سبيمان (ج): من الامبراطورية الى المتربول، الاستعمار ونهاية الاستعمار، منشورات بيران، ١٩٨١.

Spillmann. G: De l'empire à l'Hexagone, colonisation et décolonisation, Perrin, 1981.

- سبيمان (ج): نابليون والاسلام، منشورات بيران، ١٩٦٩.

Spillmann. G: Napoléon et l'Islam, Perrin, 1969.

- طوبي. ج: علي والاربعون حرامي، الامبريالية والشرق الأوسط من عام ١٩١٤ وحتى يومنا هذا، منشورات ميسيدور، ١٩٨٥.

Thobie. J.: Ali et les quarante voleurs, impérialisme et Moyen - Orient de 1914 â nos jours, Messidor, 1985.

- طوبي (ج): المصالح الاقتصادية والمالية والسياسية الفرنسية في الجزء التركي من الامبراطورية العثمانية من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩١٤، منشورات ليل، مصلحة استنساخ الاطروحات الجامعية، ١٩٧٣ جزءان.

Thobie. J.: Les intérêt économiques, financiers et politiques français dans la partie turque de l'Empire ottoman de 1895 à 1914, Lille, Service de reproduction des théses, 1973, 2 vol.

- تليلي (ب): أزمات وطفرات في العالم الاسلامي - المتوسطي المعاصر (١٩٠٧ - ١٩٠٨)، منشورات جامعة تونس، ١٩٧٨.

Tlili. B.: Crises et mutations dans le monde islamo - méditeranéen contemporain (1907 - 1908), publications de l'Université de Tunis, 1978.

- ييل (ق): الشرق الأدنى، آن هاربور، مطبوعات جامعة ميتشغان، ١٩٦٨.

Yale. W.: The Near East, Ann Harbor, The University of Michigan Press, 1968.

- زيلر (ج): البحر المتوسط، وايطاليا ومسألة الشرق في القرن الثامن عشر، دروس السوربون، ١٩٤٩.

Zeller, G: La Méditeranée, l'Italie et la question d'Orient au XVIII[e] siècle, les cours de Sorbonne, 1949.

- زيلر (ج): اسطورة عنيدة: نظام الامتيازات الاجنبية لعام ١٥٣٥، مجلة التاريخ الحديث والمعاصر. ١٩٥٥. ص ١٢٧ - ١٣٢.

Zeller, G: Une légende qui a la vie dure: les capitulations de 1535, Revue d'Histoire moderne et contemporaine, 1955, p. 127 - 132.

فيما يخص الاسلام

- محمد أركون: قراءات في القرآن، منشورات ميزون نيف اي لاروز، ١٩٨٢.

Arkoun (M): Lectures de Coran, Maison neuve et Larose, 1982.

- محمد أركون: آفاقٌ مشرعة على الاسلام، منشورات غرانشيه، ١٩٨٩.

Arkoun (M): Ouvertures sur l'Islam, Grancher, 1989.

- بادي (ب): الدولتان، السلطة والمجتمع في الغرب وأرض الاسلام، فايار، ١٩٨٦.

Les deux états, pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam, Fayard, 1986.

- بادي (ب)، كولون (س) وال: المعارضات الاحتجاجية في البلدان الاسلامية.

Badie B., Coulon C. et al: Contestations en pays islamiques, CHEAM, 1984.

- جاك بيرك: أماكن الاصلاحية الاسلامية ولحظاتها، المغرب، التاريخ والمجتمعات. الجزائر - جنيف، دوكولو، ١٩٧٤.

Berque (J): Lieux et moments du réformisme islamique, Magreb, histoire et sociétés Alger - Genève, SNED - Duculot, 1974.

- جاك بيرك وجان بول شارني: المعايير والقيم في الاسلام المعاصر، بايو، ١٩٦٦.

Berque (J) et Charnay (J.P): Normes et Valeurs dans l'Islam Contem-

porain, Payot, 1966.

ـ بورغا (ف): الحركة الاسلامية في المغرب الكبير، منشورات كارتالا، ١٩٨٨.

Burgat. F: L'Islamisme au Magreb, Karthala, 1988.

ـ كاسبار (ر): رسالة في اللاهوت الاسلامي، المعهد البابوي للدراسات العربية والاسلامية، روما، ١٩٨٧.

Caspar. R.: Traité de théologie musulmane, Pontificio Instituto di Studi Arabi e d'Islamica, Rome, 1987.

ـ شارني (ج. ب): السوسيولوجيا الاجتماعية للاسلام، منشورات سندباد ١٩٧٨.

Charnay (J.P): Sociologie religieuse de l'Islam, Sindbad, 1978.

ـ هنري كوربان: تاريخ الفلسفة الاسلامية، منشورات غاليمار، (سلسلة «فوليو») ١٩٨٦.

Corbin (H): Histoire de la philosophie islamique, Gallimard ("Folio"), 1986.

ـ هشام جعيط: أوروبا والاسلام، منشورات ايسبري / سوي، ١٩٧٨.

Djaït (H): L'Europe et l'Islam, Esprit / Seuil 1978.

ـ ايتيين (ب): الحركة الاسلامية الراديكالية، منشورات هاشيت، ١٩٨٧.

Etienne. B.: L'islamisme radical, Hachette, 1987.

ـ غارديه. ل.: رجالات الاسلام، منشورات كومبليكس، ١٩٨٤.

Gardet. L.: Les hommes de l'Islam. Complexe, 1984.

ـ الجغرافيا السياسية لمختلف انواع الاسلام: ١ ـ اسلام الاطراف، الساحل، نيجيريا، اندونيسيا، فرنسا، افغانستان. مجلة هيرودوت، رقم ٣٥، ١٩٨٤.

Géoplitique des Islams. 1: Les Islams périphériques, Sahel, Nigeria, Indonésia, France, Afghanistan, Hérodote, No. 35, 1984.

ـ جيب (هـ. أ. ر): الاتجاهات الحديثة للاسلام، الترجمة الفرنسية ب. فيرنيه ميزون نيف أي لاروز، ١٩٤٩.

Gibb H.A.R: Les tendances modernes de l'Islam, trad. B. Vernier, Maisonneuve et Larose, 1949.

ـ هاريسون (س): فرنسا والاسلام في افريقيا الغربية، ١٨٦٠ ـ ١٩٦٠،

منشورات جامعة كامبردج، ١٩٨٨.
Harrison C.: France and Islam in West Africa, 1860 - 1960, Cambridge university press, 1988.
- ايلبير (ر): القرن الخامس عشر الهجري، العشرون الميلادي، يناير، ١٩٨٨.
Ilbert. R.: Le XV[e] siècle de l'Hégire, XX[e] siècle, janvier 1988.
- مثقفون ومناضلون في العالم الاسلامي، دفاتر المتوسط، رقم ٣٧، ديسمبر ١٩٨٨.
Intellectuels et militants dans le monde islamique, Cahiers de la Méditerranée, No. 37, decembre 1988.
- لاوست (هـ): الفرق في الاسلام، منشورات بايو، ١٩٦٥.
Laoust (H): Les Schismes dans l'Islam, payot, 1965.
- الحركة الاسلامية اليوم، مجلة سؤال، ١٩٨٥.
L'islamisme aujourd'hui, Sou'al, 1985.
- الأنظمة الاسلامية، مجلة بوفوار، ١٩٨٣، رقم ١٢.
Les régimes islamiques, pouvoirs, 1983, No.12.
- بيرنار لويس: اللغة السياسية للاسلام، غاليمار ١٩٨٨.
Lewis (B): Le langage politique de l'Islam, Gallimard, 1988.
- بيرنار لويس: عودة الاسلام، غاليمار، ١٩٨٥.
Lewis (B): Le retour de l'Islam, Gallimard, 1985.
- علي مراد: الاسلام المعاصر، المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٨٤، (سلسلة ماذا أعرف؟).
Merad (Ali): L'Islam contemporain, PUF, 1984 ("Que sais - je"?).
- اندريه ميكل: الاسلام وحضارته (VII[e] - XX[e]) siècle. منشورات أرمان كولان، سلسلة «مصائر العالم»، ١٩٦٤.
Miquel (A): L'Islam et sa civilisation (VII[e] - XX[e]) siècle, Colin, Coll "Destins du monde" 1964.
- مكسيم رودنسون: الماركسية والعالم الاسلامي، منشورات سوي، ١٩٧٢.
Rodinson (M): Marxisme et monde musulman, Seuil, 1972.

فيما يخص الإسلام في فرنسا

- آجيرون (ش ـ ر): الهجرة المغربية في فرنسا، لمحة تاريخية، القرن العشرون، رقم ٧، يوليو ـ ديسمبر ١٩٨٥.

Ageron (Ch - R): L'immigration magrebine en France, un survol historique, XX^e siècle, No. 7, juillet - decembre 1985.

- اوبير (ر): قضية سلمان رشدي. منشورات سيرف، ١٩٩٠.

Aubert (R): L'affaire Rushdie, Cerf, 1990.

- برينو ايتيين: فرنسا والاسلام، هاشيت، ١٩٨٩.

Etienne (B): La Frnace et l'Islam, Hachette, 1989.

- أجانب، مغتربون، فرنسيون، مجلة القرن العشرين، رقم ٧، ١٩٨٥.

Etrangers, immigrés, Français, XX^e siècle, 1985.

- جيل كيبيل: ضواحي الاسلام، ولادة دين جديد في فرنسا، منشورات سوي ١٩٨٧.

Kepel (G): Les banlieues de l'Islam, naissance d'une religion en France, Seuil, 1987.

- كريجير ـ كرينيكي (أ): المسلمون في فرنسا، الدين والثقافة، منشورات ميزون نيف اي لاروز، ١٩٨٥.

Krieger - Krynicky (A): Les musulmans en France. Religion et Culture, maisonneuve et Larose, 1985.

- ليفو (ر) مع كيبيل (ج): المسلمون في المجتمع الفرنسي، منشورات المؤسسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٨٨.

Leveau (R) et Kepel (G): Les musulmans dans la société française, presses de la Fondation nationale des scinces politiques, 1988.

- العالم العربي، الهجرات والهويات: مجلة العالم الاسلامي والبحر المتوسط، رقم ٤٣ (١٩٨٧ ـ ١).

Monde arabe, migrations et identités, Revue du Monde musulman et de la Méditerranée, No. 43 (1987 - 1).

فيما يخص العالم العربي

- جاك بيرك : العرب من الأمس والى الغد، منشورات سوي، ١٩٧٦.

Berque (J): Les Arabes d'hier à demain, Seuil, 1976.

- أعمال مؤتمر تاريخ «الاستعمار في العالم العربي»، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية. تونس، ١٩٨٣.

CERES, Actes du Congrès d'histoire "La colonisation dans le monde arabe", Revue tunisienne de sciences sociales, Tunis, 1983.

- دومينيك شفاليه : تجدد العالم العربي، ١٩٥٢ - ١٩٨٢، ارمان كولان، ١٩٨٧.

Chevallier (D): Renouvellement du monde arabe, 1952 - 1982, Colin, 1987.

- ألف كتاب وكتاب عن العالم العربي. فهرس الكتب المنشورة في فرنسا، بيت علوم الانسان، ١٩٨٥.

Mille et un livre sur le monde arabe. Cataloque d'ouvrages édités en France, Maison des sciences de l'Homme, 1985.

- الحركة العمالية، الشيوعية والقومية في العالم العربي، دفاتر الحركة الاجتماعية. رقم (٣) ١٩٧٨.

Mouvement ouvrier, communisme et nationalisme dans le monde arabe, Cahiers du mouvement social, no.3, 1978.

- تحولات سياسية حديثة في العالم العربي، نشرة الـ CEDEJ، القاهرة، رقم (٢٣)، ١٩٨٨.

Réceutes transformations politiques dans le monde arabe, Bulletin du CEDEJ, le Caire, No. 23, 1988.

- مكسيم رودنسون : العرب. المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٧٩.

Rodinson (M): Les Arabes, PUF, 1979.

فيما يخص المغرب والصحراء

- آجيرون (ش ـ ر): الجزائر، مايو ١٩٤٥، مجلة القرن العشرين، اكتوبر ١٩٨٤.

Ageron (Ch - R): Algérie, mai 1945, XX^{e} siècle, octobre. 1984.

- آجيرون (ش ـ ر): الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ ـ ١٩١٩، المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨.

Ageron (Ch - R): Les Aglériens musulmans et la France, 1871 - 1919, PUF, 1968.

- آجيرون (ش ـ ر): ديغول والمغرب عام ١٩٤٥، في كتاب: ديغول والأمة في مواجهة مشاكل الدفاع، منشورات بلون، ١٩٨٣.

Ageron (Ch - R): De Gaulle et le Magreb en 1945, in De Gaulle et la Nation face aux problèmes de défense, plon, 1983.

- آجيرون (ش ـ ر): تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني: من تمرد ١٨٧١ الى شن حرب التحرير (١٩٥٤). المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٧٩.

Ageron (Ch - R): Histoire de l'Aglérie contemporaine, t.II: De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la gurre de libération (1954), PUF, 1979.

- آجيرون (ش ـ ر): السياسات الاستعمارية في المغرب، المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٧٢.

Ageron (Ch - R): Politiques Coloniales au Magreb, PUF, 1972.

- جاك بيرك: المغرب بين حربين، منشورات سوي، ١٩٧٧.

Berque (J): Le Magreb entre deux guerres, Seuil, 1977.

- بلوشو (أ): وقائع تاريخية ووثائق ليبية، المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية، ١٩٨٣.

Bleuchot (A): Chroniques et documents libyens, CNRS, 1983.

- بروجيني (م): استثمار البترول ومشتقاته في الجزائر، جامعة نيس، ١٩٧٣، على الآلة الكاتبة.

Brogini (M): L'exploitation des hydrocarbures en Algéric, Université

de Nice, CMMC, 1973, dactyl.

ـ كانييه (ج) : الأمة والقومية في المغرب الأقصى، جذور الأمة المغربية، الرباط، دار نشر المعرفة، ١٩٨٨.

Cagne (J): Nation et nationalisme au Maroc, aux racines de la nation marocaine, Rabat, Dar Nachr Al Maarifa, 1988.

ـ شيخ (س) : المغرب والفرانكوفونية، مجلة ايكونوميكا، ١٩٨٨.

Chikh (S.): Magreb et francophonie, Economica, 1988.

ـ داخلية (ج) : نسيان المجتمع. الذاكرة الجماعية على محك النسب في الجريد التونسي. منشورات لاديكوفيرت، ١٩٨٩.

Dakhlia (J): L'oubli de la Cité, la mémoire collective à l'épreuve du lignage dans le Djérid tunisien, la decouverte, 1989.

ـ جاك فريمو : افريقيا في ظل السيوف، الإدارة العسكرية الفرنسية في افريقيا البيضاء والسوداء (١٨٣٠ ـ ١٩٣٠). تحت الطبع. منشورات القسم التاريخي التابع لجيش المشاة.

Fremeaux (J): L'Afrique à l'ombre des Epées, l'administration militaire française en Afrique blanche et noire (1830 - 1930), à paraître, Service Historique de l'Armée de Terre.

ـ غانياج (ج) : أصول الحماية الفرنسية على تونس، المنشورات الجامعية الفرنسية ١٩٥٩.

Ganiage (J): Les origines du Protectorat français en Tunisie, PUF, 1959.

ـ حمداني (أ) : حقيقة الأمر حول حملة الجزائر، منشورات بالان، ١٩٨٥.

Hamdani (A): La vérité sur l'expédition d'Alger, Balland, 1985.

ـ محمد حربي : جبهة التحرير الوطني، السراب والحقيقة من البداية وحتى استلام السلطة، منشورات جون افريك، ١٩٨٠.

Harbi (M): Le FLN, mirages et réalités, des origines à la prise du pouvoir, Jeune Afrique, 1980.

ـ شارل اندريه جوليان : افريقيا الشمالية تتقدم، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، منشورات جوليار، ١٩٧٢.

Julien (Ch - A.): L'Afrique du Nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française, Julliard, 1972.

- شـارل اندريه جـوليـان : وهكذا اسـتقلت تونس، منشـورات جـون افـريك، ١٩٨٥.

Julien (Ch - A.): Et la Tunisie devint indépendante, Jeune Afrique, 1985.

- شـارل اندريه جوليان : تاريخ الجزائر العاصرة، الفتح والاستعمار، ١٨٢٧ - ١٨٧١، المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٤.

Julien (Ch - A.): Histoire de l'Algérie contemporaine, couquête et colonisation, 1827 - 1871, PUF, 1964.

- خضوري (م): ليبيا الحديثة، دراسة في التطور السياسي، بالتيمور، منشورات جون هوبكنز، ١٩٦٣.

Khadduri (M): Modern Libya, a study in political development, Baltimore, The John Hopkins press, 1963.

- ليبيا الجديدة، القطيعات والاستمرارية، منشورات المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية. ١٩٧٥.

La Libye nouvelle, ruptures et continuité, CNRS, 1975.

- لوتورنو (ر): التطور السياسي لافريقيا الشمالية الاسلامية، ١٩٢٠ - ١٩٦١، ارمان كولان، ١٩٦٢.

Le Tourneau R.: Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920 - 1961, A. Colin, 1962.

- مارتيل (أ): التخوم الصحراوية - الطرابلسية لتونس (١٨٨١ - ١٩١١)، المنشورات الجامعية الفرنسية. ١٩٦٥.

Martel A.: Les confius Saharo - Tripolitains de la Tunisie (1881 - 1911), PUF, 1965.

- علي مراد : الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٤٠، منشورات موتون، ١٩٦٧.

Merad (A): Le reformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Mouton, 1967.

- مينييه (ج): الجزائر الموحى بها، حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ والربع الأول من القرن العشرين، جنيف، منشورات دروز، ١٩٨١.

Meynier (G): L'Algérie révélée, la guerre de 1914 - 1918 et la premier quart du XX[e] siècle, Genève, Droz, 1981.

- ميبج (ج.ل): المغرب الأقصى وأوروبا، المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦١.

Miège (J - L): Le Maroc et l'Europe, PUF, 1961.

- نوتشي (أ): تحقيق ميداني حول مستوى حياة السكان الريفيين في قسنطينة بدءاً من الفتح وحتى عام ١٩١٩. مقالة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. المنشورات الاجتماعية الفرنسية، ١٩٦١.

Nouschi (A): Enquête sur le niveau de vie de populations rurales constantinoises, de la conquête à 1919. Essai d'histoire économique et sociale, PUF, 1961.

- أوفيد (ج): اليسار الفرنسي والنزعة القومية في المغرب الأقصى، ١٩٠٥ - ١٩٥٥، لارماتان ١٩٨٤.

Oved (G): La gauche française et la nationalisme marocain, 1905 - 1955, l'Harmattan, 1984.

- بيرفييه (ج): الطلاب الجزائريون في الجامعة الفرنسية، ١٨٨٠ - ١٩٦٢، منشورات المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية، ١٩٨٤.

Pervillé (G): Les étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962, CNRS, 1984.

- بونسيه (ج): الاستعمار والزراعة الاوروبية في تونس منذ عام ١٨٨١. دراسة في الجغرافيا التاريخية والاقتصادية، منشورات موتون، ١٩٦١.

Poncet (J.): La colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881, étude de géographie historique et économique, Mouton, 1961.

- ري - غولدزيغوير (أ): المملكة العربية، السياسة الجزائرية لنابليون الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

Rey-Goldzeiguer (A): Le Royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III, Alger, SNED, 1977.

- ريو (ج.ب): (تحت اشراف): حرب الجزائر والفرنسيون، منشورات فايار، ١٩٩٠.

Rioux (J - P) (dir.): La guerre d'Algérie et les français, Fayard, 1990.

- ريفيه (د): ليوتي وقيام الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى (١٩١٢ - ١٩٢٥) منشورات لارماتان، ١٩٨٨.

Rivet (D): Lyautey et l;institution du protectorat français au Maroc (1912 - 1925), L'Harmattan 1988.

- ايمانويل سيفان: الحركة العمالية، الشيوعية والقومية في الجزائر. (١٩٢٠ - ١٩٦٢)، منشورات المؤسسة القومية للعلوم السياسية. ١٩٧٦.

Sivan (E): Mouvement ouvrier, Communisme et nationalisme en Algérie, 1920 - 1962, presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1976.

- سبيمان (ج): نابليون الثالث والمملكة العربية للجزائر، أكاديمية علوم ما وراء البحار، ١٩٧٥.

Spillmann (G): Napoléon III et le royaume arabe d'Algérie, Academie des sciences d'Outre - Mer, 1975.

- التميمي (أ): أبحاث ووثائق عن التاريخ المغربي، تونس، الجزائر، ليبيا الطرابلسية من عام ١٨١٦ - الى عام ١٨٧١، منشورات جامعة تونس ١٩٧١.

Temimi (A): Recherches et documents d'histoire maghribine, la Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 à 1871, Publications de l'Université de Tunis, 1971.

- فالنسي (ل): المغرب قبل احتلال مدينة الجزائر. منشورات فلاماريون، سلسلة «مسائل تاريخية»، ١٩٦٩.

Valensi (L.): Le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion, coll. "Questions d'histoire" 1969.

- فاتان: الجزائر السياسية، التاريخ والمجتمع، منشورات المؤسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٨٣.

Vatin: L'Aglérie Politique, histoire et société, presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1983.

- بيير فيدال ناكيه: في مواجهة مصلحة الدولة: موقف مؤرخ اثناء حرب الجزائر. منشورات لاديكوفيرت، ١٩٨٩.

Vidal - Naquet (P): Face à la raison d'Etat, un historien pendant la guerre d'Algérie. La découverte. 1989.

- ياكونو (اكس): المكاتب العربية وتحولات أنماط الحياة المحلية غربي التل الجزائري، منشورات لاروز، ١٩٥٣.

Yacono (X): Les Bureaux arabes et les transformations des genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell algérois, Larose, 1953.

- ياكونو (اكس): الماسونية الفرنسية والجزائريون المسلمون (١٧٨٧ - ١٩٦٢). حوليات التاريخ المعاصر، جامعة مورتشيا، رقم (٦).

Yacono (X): La franc - maçonnerie française et les Algériens musulmans (1787 - 1962), Anales de Historia Contemporanea, Universidad de Murcia, No. (6).

فيما يخص الشرق الأوسط

- أنور عبد الملك: الايديولوجيا والنهضة الوطنية، مصر الحديثة، منشورات انتربوس، ١٩٦٩.

Abdel - Malek (A): Idéologie et renaissance nationale, l'Egypte moderne, Anthropos, 1969.

- باردان (پ): الجزائريون والتونسيون في الامبراطورية العثمانية من ١٨٤٨ الى ١٩١٤، منشورات المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية، ١٩٧٩.

Bardin (P): Algériens et Tunisiens dans l'Empire ottoman de 1848 à 1914, CNRS, 1979.

- ناديا بن جلون أوليفييه: فلسطين: رهانٌ، ومآس، وقدر، باريس ١٩٨٤.

Benjelloun - Ollivier (N): La Palestine, un enjeu, des tragédies, un destin, Paris, FNSP,1984.

- جاك بيرك: مصر، الامبريالية والثورة، غاليمار ١٩٦٧.

Berque (J): L'Egypte, impérialisme et révolution, Gallimard, 1967.

- دومينيك شفالييه : مجتمع جبل لبنان في فترة الثورة الصناعية في أوروبا ، منشورات غوتنر ، ١٩٧١ .

Chevallier (D): La société du Mont - Liban à l'époque de la Révolution industrielle en Europe, Geuthner, 1971.

- دومينيك شفالييه : ليون وسورية عام ١٩١٩ : أسس التدخل ، المجلة التاريخية ، ١٩٦٠ .

Ghevallier (D): Lyon et la Syrie en 1919: les bases d'une intervention, Revue historique, 1960.

- جيل كيبيل : النبي والفرعون ، الحركات الاسلامية في مصر المعاصرة ، منشورات لاديكوفيرت ، ١٩٨٤ .

Kepel (G): Le prophéte et le Pharaon, les mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine, La Decouverte, 1984.

- كيرسودي (ف) : المشرق عام ١٩٤٥ ، في كتاب : ديغول والأمة في مواجهة مشاكل الدفاع ، منشورات بلون ، ١٩٨٣ .

Kersaudy (F): Le Levant en 1945, in De Gaulle et la Nation face aux problèmes de défense, plon, 1983.

- سورية اليوم ، منشورات المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية ، ١٩٨٠ .

La Syrie d'aujourd'hui, CNRS, 1980.

- مصر في القرن التاسع عشر ، منشورات المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية ، ١٩٧٩ .

L'Egypte au XIX^{e} siècle, CNRS, 1979.

- مصر اليوم ، الاستمرارية والمتغيرات (١٨٠٥ - ١٨٧٦) ، المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية ، ١٩٧٧ .

L'Egypte d'aujourd'hui, permanences et changements (1805 - 1876), CNRS, 1977.

- بيرنار - لويس : الاسلام والعلمنة ، ولادة تركيا الحديثة . منشورات فايار ، ١٩٨٨ .

Lewis (B): Islam et laïcité, la naissance de la Turquie moderne, Fayard, 1988.

- لبنان ، الآمال والوقائع، منشورات المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ١٩٨٧ .

Liban, espoirs et réalités, Institut français des relations internationales, 1987.

- لونغ ريغ (س . هـ) : سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، لندن ، منشورات جامعة اكسفورد ، ١٩٥٨ .

Longrig (S.H): Syria and Lebanon under the French mandate, London, Oxford university press, 1958.

- روبير مانتران : تاريخ الامبراطورية العثمانية، منشورات فايار ، ١٩٨٩ .

Mantran (R): Histoire de l'Empire ottoman, Fayard, 1989.

- بانزاك (د) : الطاعون في الامبراطورية العثمانية، ١٧٠٠ - ١٨٥٠ ، منشورات بيترز، ١٩٨٥ .

Panzac (D): La peste dans l'Empire ottoman, 1700 - 1850, peeters, 1985.

- الحركات القومية والأقليات في الشرق الأوسط، مجلة الحروب العالمية والصراعات المعاصرة، رقم ١٥١ ، ١٩٨٨ .

Mouvements nationaux et minorités au Moyen - Orient, Gurres mondiales et conflits contemporains, No.151, 1988.

- بيكار (ي) : لبنان ، دولة الشقاق، منشورات فلاماريون ١٩٨٨ .

Picard (E): Liban, état de discorde, Flammarion, 1988.

- بيكودو (ن) : التمزق اللبناني، منشورات كومبليكس ١٩٨٩ .

Picaudou (N): La déchirure libanaise, Complexe, 1989.

- ريمون (أ) : المدن العربية الكبرى في الفترة العثمانية (بين القرنين السادس عشر والسابع عشر). منشورات سندباد ١٩٨٥ .

Raymond (A): Grandes villes arabes à l'époque ottomane (XVI^{e} - XVII^{e} siècles). Sindbad, 1985.

- روندو (پ) : مسيحيو الشرق، منشورات بيرونيه، ١٩٥٦ .

Rondot (P): Les chrètiens d'Orient, Peyronnet, 1956.

- رولو (ي) : الفلسطينيون من حرب الى أخرى، منشورات لاديكوفيرت / لوموند ، ١٩٨٤ .

Rouleau (E.): Les Palestiniens d'une guerre à l'autre, La Decouverte / Le monde, 1984.

- ميشيل سورا : دولة الهمجية، منشورات سوي، ١٩٨٩ .

Seurat (M): L'Etat de barbarie, Seuil, 1989.

احتكاكات ثقافية

- عبد القادر الجزائري : رسالة الى الفرنسيين، ترجمة رينيه خوام، منشورات فيبوس، ١٩٧٧ .

Abd el - Kader: Lettre aux Français, trad. de R. Khawam, phébus, 1977.

- العرب والأتراك والثورة الفرنسية، مجلة العالم الاسلامي والبحر المتوسط، منشورات ايديسود ، ١٩٨٩ .

Les Arabes, lesTurcs et la Revolution française, Revue du Monde musulman et de la Méditerranée, Edisud, 1989.

- باربيليسكو (ل) مع كاردينال (پ) : الاسلام على المحك، أربعة وعشرون كاتباً عربياً يجيبون، منشورات غراسيه، ١٩٨٦ .

Barbulesco (L.) et Cardinal (P.): L'Islam en question, vingt - quatre écrivains arabes répondent, Grasset, 1986.

- بيرشيه (ج .س) : الرحلة الى الشرق. مختارات من الرحالة الفرنسيين الى المشرق في القرن التاسع عشر، منشورات لافون، ١٩٨٥ .

Berchet (J - C): Le voyage en Orient. Anthologie des voyageurs français en Orient au XIXe siècle, Laffont, 1985.

- جاك بيرك : عربيات، منشورات ستوك، ١٩٨٠ .

Berque (J): Arabies, Stock, 1980.

- جاك بيرك : مذكرات الضفتين، منشورات سوي، ١٩٨٩ .

Berque (J): Memoires des deux rives, Seuil, 1989.

- كاريه (ج .م) : الرحالة والكتاب الفرنسيون في مصر. القاهرة، معهد الآثار الشرقية، ١٩٥٦ ، جزءان .

Carré (J - M): Voyageures et écrivains français en Egypte, le Caire, Institut d'Archéologie orientale, 1956, 2 vol.

ـ شودكيفتش (م) : عبد القادر. كتابات روحية، منشورات سوي، ١٩٨٢.

Chodkiewicz (M): Abd el-Kader. Ecrits spirituels, Seuil, 1982.

ـ غوردون (هـ) : المناقشة بين رينان ـ والأفغاني، خصام أم لقاء؟ نشرة مركز دراسات في القاهرة، رقم (٢٤) ١٩٨٨.

Gourdon (H): Le débat Renan - Afgani, querelle ou rencontre? Bulletin du CEDEJ, le Caire, No. 24, 1988.

ـ ايلبير (ر) مع جوتار (ف) : المرآة المصرية، مرسيليا، منشورات ج. لافيت، ١٩٨٤.

Ilbert (R.) et Joutard (ph.): Le Miroir egyptien, Marseille, J. Laffitte, 1984.

ـ ايبرهارت (ي) : كتابات على الرمل (حكايات، ملاحظات، مذكرات يومية). منشورات غراسيه، ١٩٨٨.

Eberhardt (I): Ecrits sur le sable (récits, notes et journaliers), Grasset, 1988.

ـ لويس ماسينيون : دفاتر مجلة ليرن.

Massignons (L.): Cahiers de l'Herne, 1970.

ـ لورنس (هـ) : الأصول الفكرية لحملة مصر، الاستشراق الاسلامي في فرنسا، باريس / اسطنبول، منشورات ايسيس، ١٩٨٧.

Laurens (H): Les origines intellctuelles de l'expédition d'Egypte, l'orientalisme islamisant en France, Paris / Istanbul, Ed. Isis, 1987.

ـ بيرنار لويس : كيف اكتشف الاسلام أوروبا، منشورات لاديكوفيرت، ١٩٨٤.

Lewis (B): Comment l'Islam a decouvert l'Europe, La Decouverte, 1984.

ـ بيرنار لويس : انعكاسات الثورة الفرنسية على تركيا، بعض الملاحظات حول انتقال الأفكار، في كتاب «عودة الاسلام»، غاليمار ١٩٨٥.

Lewis (B): Répercussions de la Revolution française en Turquie,

quelques notes sur la transmission de idées, in "Le retour de l'Islam", Gallimard, 1985.

- كلود ليوزو : اسلام الغرب، منشورات اركانتير، ١٩٨٩ .

Liauzu (C.): L'Islam de l'Occident, Arcantère, 1989.

- مونكلو (اكس) دو : لافيجري، الفاتيكان والكنيسة، من اطلالة عهد بيوس التاسع الى اطلالة عهد ليون الثالث عشر (١٨٤٦ - ١٨٧٨)، منشورات دو بوكار، ١٩٦٦ .

Montclos x. de,: La vigerie, le saint - siège et l'Eglise, de l'avènement de pie IX à l'avènement de léon XIII (1846 - 1878), de Boccard, 1966.

- نوردمان (د) مع ريزون (ج . پ) : علوم الانسان والفتح الاستعماري، منشورات مدرسة المعلمين العليا، ١٩٨٠ .

Nordman (D) et Raison (J - P): Sciences de l'Homme et conquête coloniale, presses de l'Ecole Normale supérieure, 1980.

- بيسونيل (ج . أ) : رحلة الى محميّتي مدينة تونس ومدينة الجزائر (١٨٣٨)، منشورات لاديكوفيرت، ١٩٨٧ .

Peyssonnel (J - A): Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger (1838). La Decouverte, 1987.

- الأب بواريه : رسائل من البربرية ١٧٨٥ - ١٧٨٦ ، منشورات لوسيكومور، ١٩٨٠ .

Lettres de Barbarie 1785 - 1786, Le Sycomore, 1980.

- مكسيم رودنسون : جاذبية الاسلام، منشورات ماسبيرو، ١٩٨٠ .

Rodinson (M): La fascination de l'Islam. Maspero, 1980.

- سالون (أ) : النشاط الثقافي لفرنسا في العالم، أطروحة دكتوراة دولة، جامعة باريس الأولى، ١٩٨١ ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

Salon (A): L'Action culturelle de la France dans le monde, thèse d'Etat, Université de Paris I, 1981, dactyl.

- فولني : رحلة الى مصر وسورية، مع مقدمة وشروحات بقلم : ج . غولميه . منشورات موتون، ١٩٥٩ .

Volney: Voyage en Egypte et en Syrie, avec introduction et notes par J. Gaulmier, Mouton, 1959.



فهرس المواد

دار الأرض للنشر
دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ـ ليماسول ـ قبرص



هذا الكتاب

بحملة نابليون العسكرية على مصر، افتتحت فرنسا عهد الاستعمار الأوربي ـ الغربي المديد للعالم العربي ـ الإسلامي، تلك الحملة التي كانت بداية لسيلٍ تلاها من الغزوات والحروب والصراعات اختلطت فيها الصليبية المستحكمة بروح الغرب وعقله بالنزعات العنصرية وطموحات الهيمنة الامبراطورية.

فإذا كان غزو نابليون لمصر قد أتاح قياس الفارق التاريخي بين «تقدم» الأوربيين وتخلف العرب في مستويات الوجود الإنساني المختلفة، فإنها قد افتتحت في الوقت نفسه شهية الدول الاستعمارية الأوربية لإنشاء امبراطوريات «فيما وراء البحار» وتنافس هذه الدول على الممتلكات السائبة التي لم تعد تجد من يحميها بتحول الامبراطورية العثمانية إلى «الرجل المريض» ونشأة «المسألة الشرقية».

ومع احتلال فرنسا للجزائر، في عهد «نابليون الثالث»، انتقل المشروع الاستعماري الغربي إلى شكل أكثر دموية وعنفاً امتاز باستملاك الأرض وإبادة «السكان» وما رافقهما من نزوع عنصري لعب دور الغطاء الايديولوجي المبرِّر للمطامع الاستعمارية.

وقد شهد المشروع الاستعماري الامبراطوري اكتماله مع دقات طبول الحرب العالمية الأولى والتواطؤ الفرنسي ـ الإنكليزي المشهود في اتفاقيات سايكس ـ بيكو ووعد بلفور واقتسام الوطن العربي من قبل الأطراف المنتصرة في الحرب، مما سرح للدول الغربية بإقامة «إسرائيل» التي أريد لها أن تكون اليد الطولى للغرب في قمع المشروع العربي في الوحدة والتحرر والتقدم.

في هذا الكتاب، يرصد المؤلف العلاقات التناحرية بين الغرب الاستعماري وبين العالم العربي ـ الإسلامي، بين شمال المتوسط والجنوب، من خلال تقصٍ تاريخي دقيق على امتداد قرنين منذ ولادة الحلم الاستعماري الفرنسي زمن نابليون حتى لحظتنا الراهنة التي نشهد فيها تجدد طموحات الدول الاستعمارية الغربية ومن ضمنها فرنسا في ظل ميتران.

الناشر

دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث
شركة الأرض للنشر المحدودة